فولفجانج شتريك

شراء الوقت

الأزمة المؤجلة للرأسمالية الديمقراطية

ترجمة: د. علا عادل



فولفجانج شتريك

شراء الوقت

الأزمة المؤجلة للرأسمالية الديمقراطية

ترجمة : د. علا عادل



د. علا عادل عبد الجواد/ أستاذ الأدب الألماني بكلية الألسن جامعة عين شمس، لها العديد من الترجمات من الألمانية وإليها، نشر لها مؤخرا ترجمة كتاب "ثقب الألواح الصلبة" لأكسندر كلوجه عن دار صفصافة، وقد شاركت في لجنة تحكيم جائزة المترجمين من الألمانية إلى العربية التي يمنحها معهد جوته، وأدارت كثير من ورش العمل ودورات الترجمة في المركز القومي للترجمة (مصر) ومعهد جوته والمنتدى الأدبي في برلين والمنتدى الثقافي النمساوي.

شــــراء الوقــت

مراجعة: د. فايزة محمد سعد

الطبعة الأولى 2017

رقم الإيـــــداع: 2016/25010

الترقيم الدولي: 978-977-821-022-6

الناشر
محمد البعلي

إخراج فني
علاء النويهي

تشكر دار صفصافة للنشر الدكتور/ عمرو إسماعيل عادلي على الملاحظات القيمة التي أبداها أثناء تحرير الكتاب.

This book originally published in German titled,
Gekaufte Zeit: Die vertagte Krise des demokratischen Kapitalismus

The publication of this work was initiated and coordinated by the Goethe-Institut and funded by the Foreign Office of Germany.

تم نشر هذا العمل بمبادرة معهد جوته وبتمويل من وزارة الخارجية الألمانية.





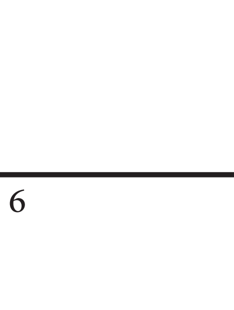
دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات
5 ش المسجد الأقصى - من ش المنشية - الجيزة - ج م ع.

شـراء الوقـت

الأزمة المؤجلة للرأسمالية الديمقراطية



المحتويات



مقدمة

نظرية الأزمة - قديمًا وحديثا

يعد هذا الكتاب نسخة مفصلة من محاضراتي عن أدورنو التي ألقيتها في يونيو 2012، بعد ما يقرب من أربعين عامًا من حصولي على شهادة الدبلومة في علم الاجتماع من مدرسة فرانكفورت[1]. لا يمكن أن أدعى أنني كنت "طالبًا" لأدورنو، لقد حضرت له عدة محاضرات وندوات، لكنني لم أفهم كثيرًا مما قيل؛ كان هذا هو الوضع في الماضي وقد قبله الجميع. لكنني أدركت لاحقًا في أكثر من مناسبة عارضة كم فاتني نتيجة لذلك، وظل أهم ما علق بذهني عن أدورنو هو جديته العميقة التي كان يؤدي بها عمله- وذلك على النقيض تمامًا من اللامبالاة التي غالبًا ما يتم بها تناول العلوم الاجتماعية اليوم بعد عقود من حرفية التناول.

ولحسن الحظ، لم يطلب مني أحد تقييمأ لأعمال أدورنو، كما أنني امتنعت عن البحث بالتفصيل عما يجمع بين ما يجب عليّ قوله وبين ما أغفله أدورنو. وهو ما سيبدو عملاً لا يخلو من غطرسة. وإذا كانت هناك أوجه تشابه، فستكون غالبًا ذات طابع عام، ويشمل ذلك رفضي التصديق أن الأزمات لابد أن يكون مآلها دائمًا إلى الانفراج– وهو افتراض بديهي أظنني سوف أجده لدى أدورنو، هذا الذي أحب أن أصفه بأنه شعور أمني وظيفي، فنجد على سبيل المثال أن "تالكوت بارسونز" قد تخلى عنه، ولا يوجد لدى "أدورنو" ما يضمن أن الأمور ستعود من تلقاء نفسها إلى حالة من التوازن الجيد،

1- أود أن أعرب عن شكري لمعهد البحوث الاجتماعية ومديره السيد:أكسل هونيث، ودار نشر:زوركامب؛ على دعوتهم والفرصة التي أتاحوها لي لترتيب وصياغة أفكاري حول الموضوع، ولقد رتب سيد:ونيا بلاتر من المعهد أمر إقامتي ومحاضراتي في فرانكفورت بدقة وبشكل موثوق به؛ كما قامت السيدة: إيفا غيلمر بالتدقيق اللغوي للبحث بخبرة ومهارة عالية، وساعدني طلابي ومساعديي في معهد ماكس بلانك بكولونيا للدراسات المجتمعية كثيرًا في تجميع المواد والبيانات وتحضير محاضراتي، وأخص بالذكر: أنينا أسمان وليا الألزاسي ولوقا هافرت ودانيال ميرتنز وفيليب ميرتنز والذين قد بذلوا مجهودًا كبيرًا في إعداد الرسوم البيانية المتعددة التي تفسر وتحلل نظرياتي، كما أنه بدون زملائي في معهد كولونيا - ينس بيكيرت، رينات ماينتز، فريتز شاربف، مارتن هوبنر، أريان ليندرتس، ارمين شيفر وغيرهم – لم يكن ليخطر لي نصف ما توصلت إليه حول هذا الموضوع، لكن بالطبع أنا وحدي من يتحمل المسؤولية في حالة أسأت الفهم لأي مما ورد.

كما أنه لم يستطع الوصول إلى يقين "هولدرلين " الثابت إذ يقول:"حيثما يوجد خطر، لا بد وأن يظهر المنقذ"- مما يلتقى مع ما أذهب إليه، وإن لم أكن أدري السبب، حيث يبدو لي أن النظم الاجتماعية هشة وغير مستقرة، وأنه يمكن في أي لحظة أن تحدث مفاجآت غير سارة، أعتقد أيضًا أنه من الخطأ أن نطلب من شخص يصف مشكلة ما على هذا النحو أن يقدم حلاً لهذه المشكلة جنبا إلى جنب مع تحليلاته لها [٢] .

وأنا لا أخضع في هذا الكتاب لمثل هذه الإملاءات، حتى لو كنت قد قدمت في النهاية اقتراحًا بشأن أحد الجوانب الجزئية للأزمة لما قد يمكن فعله إزائها وإن كان غير واقعي تمامًا، فهناك مشاكل قد لا يكون لها حل، أو على الأقل ليس لها حل قابل للتحقيق الآن، فإذا سألني أحدهم موبخًا: ما هو الشئ "الإيجابي" إذًا فيما أقدمه؟، فأظن أنها ستكون فرصة جيدة لأستند إلى رد "أدورنو"، الذي كان جوابه سيكون بلا أدنى شك: وماذا لو خلا الأمر من أي شئ إيجابي؟ وإن كانت صياغته ستكون بلا شك أفضل كثيرًا من ذلك.

يعالج كتابي الأزمة المالية والضريبية للرأسمالية الديمقراطية المعاصرة في ضوء النظريات الفرانكفورتية حول الأزمة التي ظهرت في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، أي أثناء عصر "أدورنو"، وبطبيعة الحال في ضوء دراستي الفرانكفورتية أيضًا، وكانت النظريات التي أستند إليها، مجرد محاولات لفهم لحظات التحول في الاقتصاد السياسي لفترة ما بعد الحرب، باعتبارها لحظات عملية تاريخية لتنمية مجتمعية شاملة استندت بشكل انتقائي إلى التقليد النظري الماركسي،وكانت التفسيرات التي نجمت عن ذلك متنوعة وغير موحدة على الإطلاق، وتمت صياغتها في كثير من الأحيان بسطحية، وشهدت تغييرات لا يمكن توقعها، مع مسار الأحداث، في مواقف كثيرمن الكتاب دون أن يلحظها أحد، كما يجد أيضًا كل من أعاد النظر إليها إصرارًا مستميتا على خلافات

2- كما يطالب الاقتصاديون – فغياب العلاج يصلح حجة لعدم سلامة التشخيص، اطلع على ما أطلق عليه في الصحف الألمانية "نزاع الاقتصاديين" حول أزمة اليورو في صيف عام 2012، يبرر أحد الموقعين على الخطاب"المشكك في اليورو" الموجه إلى "المواطنين الأعزاء" والذي وقّع بعد بضعة أيام على دعوة مضادة استجابة للغضب الشعبي الظاهر، بربره في مقالة ظهرت في صحيفة بريطانية كما يلي: "اعتقد أنه على الاقتصاديين واجب التوصل إلى اقتراحات بناءة، فلو كنت رجل إطفاء محترف، فلن يقبل منك أحد مجرد الصراخ وسط لهيب الحرائق" في نسخة الجارديان الإلكترونية بتاريخ 15 يوليو. (http//:www.guardian.co.uk/commentisfree/2012/jul/15/europe-economists-letters-nationalautonomy)

الاستدعاء الأخير كان في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، لكن هناك حرائق، لا يمكن إخمادها نهائيًا أو لا يمكن إخمادها على الفور.

صغيـرة داخـل الأسـرة النظريـة، تبـدو اليـوم مبتـورة أو غيـر مفهومـة تمامًـا، وبالتالـي قـد يكـون ذلك سببًافي عـدم تناولنـا لموضـوع الحكـم علـى أيهـا كان أقـرب إلـى الصـواب أو الخطـأ. .

كمـا يظهـر مـن المحـاولات النظريـة خـلال السـنوات الفرانكفورتيـة أنـه لا يمكـن تجاهـل المعـارف العلميـة الاجتماعيـة المرتبطـة زمنيًـا. ومـع ذلـك، ولهـذا السـبب نفسـه يمكـن معالجـة الأحـداث الجاريـة مـن خـلال ربطهـا بنظريـات أزمـة "الرأسـمالية المتأخـرة" فـي السـبعينيات، ليـس فقـط لأننـا أصبحنـا الآن نـدرك أن النظـام الاقتصـادي والاجتماعـي للديمقراطيـات الغنيـة مـا يـزال نظامًـا رأسـماليًا، ومـن ثـم لا يمكـن فهمـه إلابالاسـتعانة بنظريـة الرأسـمالية، ولكـن إذا ألقينـا نظـرة للـوراء يمكـن أن نـدرك أيضًـا مـا لـم نكـن نسـتطيع إدراكـه فـي حينـه، لأنـه كان لا يـزال أمـرًا بدهيًـا أو أمـرًا مفروغًـا منـه، أو لأننـا لـم نكـن نريـد أن ندركـه، لأنـه وقـف فـي طريـق مشـاريع سياسـية، وفـى الحقيقـة علـى الرغـم مـن الجهـود المبذولـة كلهـا للاسـتيعاب النظـري، لـم نـر شـيئًا مهمًـا، ولـم يحـدث شـيئ توقعنـاه، وقـد يخـدم ذلـك عمومًـا التذكيـر بـأن المجتمـع يقـف علـى أعتـاب مسـتقبل منفتـح، وأنـه لا يمكـن التنبـؤ بوقائـع التاريـخ- وهـي الحقيقـة التـي لـم تظهرهـا العلـوم الاجتماعيـة الحديثـة بعـد[3].

مـن ناحيـة أخـرى، لا يـزال بالإمـكان إعـادة التعـرف علـى بعـض الأمـور التـي سـبق التعـرف عليهـا فـي الماضـى وطواهـا النسـيان علـى الرغـم مـن التغيـرات التـى حدثـت ،لذلـك كلمـا قـل الاعتمـاد علـى وجهـة نظـر ثابتـة للعالـم لا تتغيـر، اسـتطاعت أي صيغـة اجتماعيـة متوافقـة مـع نفسـها أن تظهـر وتمتـد عبـر عقـود مـن الزمـن، إذا مـا تناولناهـا بوصفهـا عمليـة تنمويـة تعمـل علـى تماسـك الهيـاكل المتغيـرة عبـر الزمـن ويمكننـا فهـم منطقهـا بأثـر رجعـي، حتـى إن لـم تخـدم عمليـة التنبـؤ.

تتنـاول تحليلاتـي للأزمـة الماليـة والضريبيـة للرأسـمالية الحاليـة هـذه المشـكلة فـي اسـتمراريتها، وباعتبارهـا لحظـة فـي عمليـة تنميـة مجتمعيـة شـاملة، تـم التأريـخ لبدايتهـا فـي أواخـر السـتينيات، وأصفهـا مـن منظـور اليـوم بأنهاعمليـة حـل لنظـام الرأسـمالية

3- طالما كانت هذه العلوم تعتبر نفسها علومًا تستند إلى القوانين وتقدم نفسها هكذا للخارج، مع ذلك لا يمكننا أن نلقى باللوم علم الاجتماع الفرانكفورتي .

الديمقراطيـة فـي فتـرة مـا بعـد الحـرب[4]، وتتصـل مسـاهمتي فـي فهـم هـذا النظام-كمـا قلـت- بمحاولـة نظريـة أخـذت علـى عاتقهـا تفسـير مـا بـدأ يتضـح فـي هـذا الوقـت، بالاعتمـاد علـى تقاليـد النظريـة الماركسـية بشـكل خـاص، ومـن بيـن هـذه النظريـات كانـت هنـاك عـدة بحـوث أنتجهـا معهـد البحـوث الاجتماعيـة الـذي تولـى "أدورنـو" رئاسـته لاحقًـا، والتـي لـم يشـترك فيهـا "أدورنـو" بشـكل مباشـر، ولعـل مـن سـمات نظريـة الأزمـة للمدرسـة "الفرانكفورتيـة" افتـراض إرشـادي لوجـود علاقـة توتـر مبدئيـة بيـن الحيـاة الاجتماعيـة مـن جهـة، و اقتصـاد سـيطرت عليـه سـطوة إدارة رأس المـال ونمـوه مـن جهـة أخـرى –وانتقلـت علاقـة التوتـر هـذه للنظـام الرأسـمالي الديمقراطـي بطـرق متنوعـة، ومتطـورة تاريخيًـا مـن خـلال سياسـة دوليـة فـي مرحلـة مـا بعـد الحـرب .

إن المؤسسـات الاجتماعيـة، لا سـيما تلـك ذات الطابـع الاقتصـادي السياسـي، تبـدو كمـا لـو كانـت تشـوهات مؤقتـة، ومثيـرة للجـدل دومًـا، بيـن توجهـات تتعـارض فعليـا بشـكل جـذري، ونظـم اجتماعيـة متناقضـة مـع نفسـها، وتعانـي مـن عـدم اسـتقرار رهيـب ونـادرًا مـا تكـون فـي حالـة تـوازن. لقـد تـم النظـر إلـى اقتصـاد المجتمـع أخيـرًا، فـي تقليـد الاقتصـاد السياسـي، باعتبـاره نظامـا يتـم توجيهـه اجتماعيًـا، وليـس تقنيـا ولا خاضعـا لقانـون الطبيعـة، فهـو نظـام يتكـون مـن تفاعـلات المحافظـة علـى السـلطة بيـن أحـزاب تختلـف مصالحهـا ومواردهـا.

وحيـث إننـي أسـتند إلـى نظريـات السـبعينيات وأحـاول تحديثهـا فـي ضـوء أربعـة عقـود مـن مرحلـة التطـور الرأسـمالي ، فإننـي أتعامـل مـع الأزمـة الحاليـة للرأسـمالية الديمقراطيـة مـن منظـور دينامـي، باعتبارهـا جـزءا لا يتجـزأ فـي تسلسـل تنمـوي (شـتريك2010)،وهذه هـى الطريـق المتاحـة مـن أجـل تنـاول علـم "المايكرو سوسـيولوجي" أي علـم الاجتمـاع الجـزئي أو علـم الاجتمـاع المصغـر. أو الاقتصـاد السـياسي وفقًـا لاعتقـادي -بوصفـي عـالم اجتمـاع وأسـتاذا للعلـوم السياسـية- ومـن خـلال مـا اسـتقيته مـن الدراسـات في مختلـف المجـالات الاجتماعيـة علـى مـدى سـنوات[5]. أمـا فيـما يتعلـق بالعلـوم الاجتماعيـة فلسـت أعـول علـى الحـالات وإنمـا

4-هو أمر متعسف لا مفر منه على كل حال حيث نضع بداية لعملية ما، لأن التاريخ مترابط دائمًا وكل شيء يسبقه تاريخ قبله، ومع ذلك، هناك فصول ولحظات تكوينية، وأصبح يُنظرحاليًا إلى سبعينيات القرن العشرين باعتبارها نهاية حقبة وبداية أخرى ذات معالم واضحة، وهو محل إجماع ليس لدي ما ينقضه.

5- انظر دراستي حول تحرير الاقتصاد السياسي الألماني منذ السبعينيات (شتريك 2009b). لتحليل الرأسمالية باعتبارها عملية تنموية انظر شتريك (2011c).

المسارات - أو الحالات فقط في سياق المسارات.

إن النظريـات التـي تعالـج الهيـاكل أو الأحـداث باعتبارهـا أمـورًا فريـدة قائمـة بذاتهـا في فضـاء ثابـت مـن الاحتـمالات والصفـات يمكـن أن تقودنـا إلى تحليـلات خاطئـة تمامًـا، كـما أن كل فعـل اجتماعـي يقـع في مرحلـة زمنيـة معينـة، ويتطـور مـع مـرور الزمـن حتـى يصبـح في النهايـة انعكاسًـا لهـذه المرحلـة وشـبيها لهـا ، فـما نـراه اليـوم لا يمكننـا فهمـه إلا إذا عرفنـا كيـف كان يبـدو بالأمـس ومـا هـو المسـار الـذي كان يسـير فيـه، فـكل مـا هـو موجـود خاضـع لمسـيرة تطوروتنميـة مسـتمرة، وهـي -كـما سـيتضح لنـا- أحـد الموضوعـات التـي تتناولهـا بشـكل رئيـس الرسـوم المسـارية المتعـددة وأسـاليب الـسرد التاريخيـة المسـتخدمة في الأجـزاء الثلاثـة الرئيسـة مـن هـذا الكتـاب.

فالحقيقـة البديهيـة أن كل شيء يسـتغرق مسـاحة زمنيـة لحدوثـه ،ليسـت هـى كل شىء، لكـن مـن المهـم أيضًـا إدراك لحظـة حـدوث الـشيء وموقعـه عـلى مسـتوى الزمـان والمـكان، فالسـياق الاجتماعـي الـذي يتشـكل بفعـل عنـصرى الزمـان والمـكان لا يقـل أهميـة أبـدًا عـن الزمـن بالنسـبة للمجتمـع، وليـس الزمـن المتتابـع فقـط هـو مـا يعتـد بـه(6)، وإنمـا أيضًـا كل ماهـو تاريخـى. فالعلـوم الاجتماعيـة تتحـول إلى هـذا النمـوذج، عندمـا نراهـا عـبر مـؤشر الزمـان والمـكان.

إن الأزمـة التـي نحـن بصـدد مناقشـتها هنـا هـي إحـدى أزمـات الرأسـمالية في سـياق الديمقراطيـات الغنيـة في العـالم الغـربي، تلـك الأزمـة التـي تشـكلت عقـب تجـارب الانهيـار الكبـير، وإعـادة تأسـيس نظـم الرأسـمالية والديمقراطيـة الليبراليـة بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، وانهيـار نظـام مـا بعـد الحـرب في السـبعينيات، ونشـوء "أزمـات النفـط" وحـدوث التضخـم... إلـخ. وقـد امتـدت تأثـيرات تلـك الأزمـة ونتائجهـا إلى مجتمعـات أخـرى، في الحـاضر والمسـتقبل، والتـي تحـددت وفقـا لظـرف تاريخـى يمكـن شرحـه مـن خـلال بحـوث تجريبيـة، وقـد يسـاعدنا مـا نعرفه عـن الأزمات بشـكل عـام - سياسـية كانت أم اقتصادية،عـلى شرح تلـك الظـروف والملابسـات لكـن دون أن نغفـل الطابـع الخاص للأزمـة، والذي لم نشـهده مـن قبـل، والـذى يضفى عليها شـيئا مـن الخصوصية، هـذا الطابع الـذى يتعين علينا استـنتاجه

6- كما هو الحال في مفهوم التبعية للمسار (بيرسون 2000؛ 2004).

بتفسير سياقه الزماني والمكاني.

كما سنرى لاحقًا، يتضح الدورالمهم لعامل الزمن عند النظر إلى الأزمة المالية والضريبية الحالية من أكثر من ناحية؛ إذ تبرز كثير من دراسات العلوم الاجتماعية للسياق التاريخى أهمية الفروق الملحوظة بين مجتمعات الرأسمالية الديمقراطية التي تطبقها حكومة وطنية، كما عرضهامرجع "تنويعات الرأسمالية""Capitalism-of-Varieties"(هول وسوسكيس 2001) من خلال خصائص تصنيفيةلـ "نماذج" رأسمالية مختلفة[7]،فإذا تعاملنا مع الأزمة بوصفها مرحلة وسطى في سلسلة نمو طويلة الأجل، سيبدو أن أوجه التشابه والتفاعلات بين الدول الرأسمالية تتفوق بشكل كبير على الاختلافات المؤسسية والاقتصادية،إن الديناميات الكامنة، مع تعديلات محلية، هي نفسها، حتى بالنسبة للبلدان التي تختلف عن بعضها بعضًا، مثل السويد والولايات المتحدة. وعندما ننظر عبر الزمن يتضح بشكل مميز الدور القيادي الذي تلعبة الولايات المتحدة، أكبر وأعظم رأسمالية بين جميع البلدان الرأسمالية، فمنها خرجت جميع التطورات التي رسمت معالم الطريق التى تتحرك فيها قافلة الديمقراطيات الرأسمالية: إنهاء نظام بريتون وودز والتضخم، وظهور العجز في الميزانية من خلال مقاومة الضرائب والتخفيضات الضريبية، وزيادة تمويل الديون لأنشطة الدولة، موجة تعزيزالتسعينيات، و تحرير الأسواق المالية الخاصة كجزء من سياسة خصخصة وظائف الدولة، وبطبيعة الحال، الأزمة المالية والضريبية في عام 2008. كذلك فإن العلاقات والآليات السببية التي تهم علماء الاجتماع ترتبط ارتباطا وثيقا بالزمن وإذا ما تعلق الأمر بتغير المؤسسات الاجتماعية أو مجتمعات بأسرها فإن هذا لن يحدث إلا عبر فترة زمنية أطول.

ونحن نميل إلى ضغط المدة الطويلة التي تحتاجها المسببات الاجتماعيةلإنتاج الآثار الاجتماعية، إذ كان من المبكر جدًا أن نسأل عن صحة إحدى النظريات حول التغير أو نهاية التكوين الاجتماعي من عدمه، فمن الخطر أن ندحضها قبل أن تتمكن من إثبات نفسها، وخير مثال على ذلك أدب العولمة في علم السياسة المقارن للثمانينيات والتسعينيات والذي خلُص-على أساس الملاحظات التجريبية آنذاك- إلى استنتاج مفاده : أنه ليس من المتوقع نشأة آثار سلبية ناجمة عن تلاشي الخطوط الفاصلة بين الاقتصاديات الوطنية

7- لنقد أفكار "Capitalism-of-Varieties"، انظر شتريك (2009B، 2011B).

على دولة الرفاهية الاجتماعية، واليوم نعرف أن الأمور لم تستغرق سوى فترة أطول - وأنه كان من الخطأ أن نفترض أن مثل هذه الهياكل الخاملة والراسخة مثل دولة الرفاهية الأوروبية يمكن أن تختفي بعد بضعة سنوات من التدويل الاقتصادي أو أنها يمكن أن تدخل تحت تصنيف مختلف.

إن التغير المؤسسي يفترض حدوثه غالبا بشكل تدريجى (ستريك وثيلين 2005)، ومن ثم يمكنناوصفه بالهامشي لفترة طويلة، حتى لو تحول نتيجة لذلك إلى جوهر المسألة فأصبح يحدد ديناميات تطورها[8].

وإلى جانب الفترة الزمنية والطبيعة التدريجية للتغيير المؤسسي والاجتماعي – لكن كم تبلغ هذه المدة؟ - تصطدم التطورات الاجتماعية دومًا بالمسببات المتعارضة التي تؤدي إلى إبطائها، أو تغيير اتجاهها، أو تعديل مسارها، أو إيقافها[9]. إذ تراقب المجتمعات الاتجاهات الحية بها، وتتفاعل معها ،لتظهر أثناء ذلك حالة من الثراء الابتكاري يتعدى مخيلة علماء الاجتماع، وكذلك مخيلة هؤلاء الذين تعرفوا على التيارات والاتجاهات الكامنة والمثيرة للجدل في المجتمع بشكل صحيح، إن أزمة الرأسمالية المتأخرة في السبعينيات لابد أن تلفت أيضًا أنظار هؤلاء الذين ليس لديهم مصلحة في أن تنهار الرأسمالية المتأخرة أو أن تدمر نفسها بنفسها، كما أنهم قد شعروا بالتوترات التي تم تشخيصها من قبل نظرية الأزمة بشكل سليم على أية حال، ومن ثم تفاعلوا معها،وتبدو هذه التفاعلات من منظور اليوم محاولة ناجحة ومتوسطة الأجل–لكنها تمتد إلى ما لا يقل من أربعة عقود –من أجل شراء الوقت بالمال، وتعبير "شراء الوقت" ترجمة حرفية للتعبير الإنجليزي:

8- انظر فيما كُتب حول تحول "النموذج الألماني" لعلاقات العمل، حيث فُسرت الثغرات الأولية المتواجدة في نظام تحديد الأجور بين الشركات في الثمانينيات باعتبارها التكيف المرن على ظروف متغيرة بهدف الحفاظ على النظام، وعندما تقدمت عملية الذوبان بعد ذلك، بدأت تتحقق الإشارة إلى أن هذه العملية لا تعدو أن تكون "ازدواجا" للنظام بحيث يظل النظام القديم على حاله، حتى لو فقد طابعه العالمي (بالير وثيلين 2010). وكلماازداد تآكل حافة النظام في جوهره مع وجود اتجاه نمو ثابت، مهما كان بطيئًا وتدريجيًا، توجب في لحظة ما أيضًا التخلي عن هذا التفسير ووصف العملية بما كان معروفًا منذ البداية: عملية تحرير لمجال اجتماعي موجه إلى الآن من قبل السياسة بدلاً من قوى السوق (هاسل 1999؛ شتريك 2009B).

9- يعد مفهوم "السبب المتعارض" مفهومًا مركزيًا للنظرية الماركسية لإحدى الحالات التيارية لمعدلات الربح (ماركس 1966 [1894]، 242 وما يليها). وبالتالي فإن "القانون" ليس حتميًا، لأنه يوفر إمكانية إعاقة التيار – المقبول كشكل حقيقي وفعال – لحالة معدلات الربح عبر التطورات المتعارضة، ومن شأن هذه التطورات أن تبدو كتأثير لمسبب ما– حتي الخاص بـ "الحالة التيارية"،والذي لا يمكن ملاحظته من الناحية التجريبية لأن تطوره متعارض أيضًا، وبالنسبة لبولاني فإن العنصر الفكري للمسبب المتعارض أمر أساسي عندمايتحدث عن "رد فعل" المجتمع ضد توسع الأسواق وامتدادها إلى "البضاعة الوهمية" للتربة والعمل ورأس المال (بولاني 1957 [1944]، الفصل 11).

buyingTime- وهـو مـا يعنـي إلى حـد كبيرتأجيـل حـدث عـلى وشـك الوقـوع، مـن أجـل محاولـة منعـه،ولا يتعـين في ذلـك اسـتخدام المـال، لكـن أصبـح في هـذه الحالـة بالطبـع، وعـلى نطـاق واسـع: عـن طريـق اسـتخدام المـال - الوسـيلة الأكـثر غموضـا في الحداثـة الرأسـمالية –مـن أجـل نـزع فتيـل صراعـات اجتماعيـة محتملـة تهـدد الاسـتقرار، في البدايـة عـبر التضخـم، ثـم عـن طريـق الديـن الوطنـي، ثـم عـبر التوسـع في الأسـواق الائتمانيـة الخاصـة وأخـيرًا -اليـوم- عـن طريـق شراء ديـون الدولـة والبنـوك مـن قبـل البنـوك المركزيـة.

وكـما سـوف أعـرض لاحقًـا، يرتبـط تأخـير واسـتمرار أزمـة الرأسـمالية الديمقراطيـة لسـنوات مـا بعـد الحـرب نتيجـة شراء الوقـت ارتباطًـا وثيقًـا بتلـك العمليـة العصريـة للتطـور الرأسـمالي، والتـي نسـميها "الرأسـمالية الماليـة" (كريبـنر، 2011).

إذا اخترنـا الإطـار الزمنـي بشـكل شـامل يُمكننـا النظـر إلى تطـور الأزمـة الحاليـة بوصفهـا عمليـة ثوريـة[10]، وإذا نظرنـا إلى الـوراء وفي إطـار تسلسـل تنمـوي طويـل يتبـين مـا قـد يتـم اسـتبعاده عـلى المـدى القصـير دائمًـا مثـل حـدوث انفراجـة للأزمـة - وبالتـالي مثـلاً تفنيـد الصيغـة الحاليـة مـن نظريـة الأزمـة - باعتبارهـا تغيرا لمظهـر الصراعـات الكامنـة والعجـز عـن الاندمـاج، والتـي تعيـد إنتاجهامـن وقـت لآخـر، أمـا الحلـول، أو مـا يمكـن أن نعـده كذلـك، لا تتطلـب سـوى أكـثر مـن عقـد مـن الزمـان، لتتحـول إلى مشـاكل، أو بالأحـرى إلى مشـكلة قديمـة في ثـوب جديـد، لقـد أصبحـت جميـع الانتصـارات عـلى الأزمـة عاجـلا أم آجـلا مقدمـة لأزمـة جديـدة مـن خـلال تقلبـات معقـدة وغـير متوقعـة تـؤدي إلى نسـيان أن جميـع التدابـير الهادفـة لتحقيـق الاسـتقرار قـد لا تكـون سـوى حلـول مؤقتـة، طالمـا أن التقـدم في التطـور الرأسـمالي - "انتـزاع الأرض" مـن قبـل السـوق (لوتـز عـام 1984، لوكسـمبورغ 1913) – يصطـدم مـع منطـق العـالم الاجتماعـي المعـاش.

مـن ضمـن ذكريـاتي غـير السـارة عـن فـترة دراسـتي في فرانكفـورت انشـغال المحـاضرات والنـدوات، وفقًـا لرؤيتـي، انشـغالاً كبـيرًا بــ "المناهـج" وقليـلاً بمـا يتعـين بحثـه بمسـاعدتها، هـذا النـوع مـن الاسـتمرارية الدنيويـة التـي يمكـن أن نجدهـا في كتـاب مثـل Mills Wright .C‘ Elite Power لـسي رايـت ميلـز (ميلـز 1956)، وهـو كثـيرًا مـا كان يفوتنـي باعتبـاري "طالـب

10- لإحياء مفهوم التغيير الجدلي في نظرية المؤسسات الحديثة، انظر جرايف (2006) وكذلك جرايف ولايتين (2004).

فرانكفورتي". وسرعان ما تنتابني حالة من الملل تجاه علم الاجتماع منزوع القصص أو اللمسات المحلية أو الخالي من مساحة للغرابة وعبث الحياة السياسة والاجتماعية.

وعلى الرغم من أنني أسافر بحقائب خفيفة نظريًا لهذا السبب تحديدًا، فمن ناحية أخرى من الواضح أن موضوعي-الأزمة المالية والضريبية في الديمقراطيات الرأسمالية الغنية – يتطلب جديًا ربطه عند تناوله بتقليد الاقتصاد السياسي.

إن تطبيق نظرية الديمقراطية لعلوم السياسة والأزمات في "المايكرو سوسيولوجي" دون اتصال بالناحية الاقتصادية والنشاط السياسي والاجتماعي يجب أن يبدو تناولاً جانبيًا، كما هو الحال مع جميع مفاهيم الاقتصاد في السياسة والمجتمع التي تتجاهل شكلها التنظيمي الرأسمالي الحالي.

إذ ليس من الممكن فهم السياسة والمؤسسات السياسية بعد ما حدث منذ عام 2008 دون ربطها بالأسواق والمصالح الاقتصادية فضلاً عن الهياكل الطبقية والصراعات الناتجة عنها ،لكني لم أطرح السؤال عما هو "ماركسي" أو حدوده ولا عن "الماركسية الجديدة" كذلك، فهو سؤال كان يبدو لي رتيبًا تمامًا ولم أنشغل به أبدًا. ويدخل في نتائج التطور التاريخي، بالطبع أنه لم يعد من الممكن الآن تحديد النقطة التي بدأت عندها الماركسية، أو تلك التي تنتهي عندها اللاماركسية، في إطار الجهود المبذولة من أجل تفسير الأحداث الجارية. على أية حال، فإن العلوم الاجتماعية الحديثة، خصوصا ما يهتم منها بالمجتمعات الكلية وتطورها، لا تقنع أبدًا إلا باللجوء إلى عناصر مركزية في النظريات "الماركسية"–لكنها ترى نفسها معارضة لها[11]، بيد أنها على قناعة بأنه لا يمكن فهم التطورالحالى للمجتمعات المعاصرة الحديثة دون اللجوء لبعض المصطلحات الرئيسة التى تعود إلى ماركس ولو تقريبيًا–ودائمًا ما يكون الوضع كذلك،كلما أصبح الدور الدافع

11- يسري ذلك بطبيعة الحال، بل وعلى وجه الخصوص،على شخص مثل ماكس فيبر، الذي لم يهتم طوال حياته - ربما عن حكمة –بالدخول في مناقشة مفتوحة مع أفكار ماركس أو حتى أن يقتبس عنه،بالتالي، حدث في ألمانيا أن تم تنقية جوهر تخصصات العلوم الاجتماعية من عناصر "الماركسية" بشكل صارم لا مثيل لهأو قد طلقتها تمامًا بشكل أكثر حدةمن البلدان التي تعتبر منبع الرأسمالية، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى، حيث أصبحت مصطلحات مثل "الرأسمالية" أو"الطبقة" تنتمي إلى اللغة العامية للعلوم الاجتماعية، فقط في الأعمال الكبرى المعروفة آنذاك لـ "نظريةالتحديث" الأمريكية في الخمسينسات والستينيات - مثلروستو (1990 [1960]) أوكير وآخرون(1960) - يمكن أن نرى فيها كيف كان الحال دائمًا في التأسيس الأكاديمي السياسي لقوة الرأسمالية العالمية في ذلك الوقت في اللجوء إلى المفاهيم الأساسية للاقتصاد السياسي التي دائمًا ما تفهم بشكل مصيب أو خاطيء.

لاقتصاد السوق الرأسمالي الذي يتوغل بشكل مستمر في المجتمع العالمي الناشئ.

تتمدد تأملات الأزمة الرأسمالية الديمقراطية بعيدًا عن عمد، إذ أن الصورة التي تظهرها قد رسمت بفرشاة عريضة على لوحة أكبر،وبينما يقع السياق والتسلسل في المركز، فإن الأحداث تقع على الهامش، وتزيح أوجه التشابه العامة الفروق الدقيقة، وتنال العلاقات بين الحالات والمجالات مزيدًا من الانتباه أكثر منها نفسها؛ فالتجميع والتوليف يتقدمان على التحليل؛ ومع الوقت أصبح يتم تجاهل الحدودالفاصلة بين التخصصات بشكل متزايد، حجة لها أبعادها الكثيرة والمتعددة: ابتداءً من موجة الإضرابات في أواخر الستينيات وحتى إدخال اليورو، من نهاية التضخم في بداية الثمانينيات وحتى الازدياد المتسارع في عدم المساواة في الدخل في نهاية هذا القرن، من سياسات الاحتواء في عصر شيوعية اليوروو حتى الأزمات المالية الحالية في دول البحر المتوسط وأمور أخرى كثيرة، ربما لا يستطيع كل شيء الصمود أمام البحث المتخصص،هذه هي مغامرتي ومغامرة أي عرض إجمالي للأحداث الجارية، لكني بطبيعة الحال واثق من أن الشئ الغالب سيكون لديه في النهاية وجود خاص.

يتبع هيكل الكتاب من حيث موضوعات أجزائه الرئيسة موضوعات المحاضرات الثلاثة، ليتفرع عنها بعض التداخلات الخاصة وأحيانًا متواليات مفاجئة.لم ترد ربما في نص كتابي الذي تمت صياغته بشكل منهجي، وربماكان لنص كهذا نصيب من القراءة وإن كان محدودًا، إن الحقائق والبيانات التي استخدمه كأدلة من أجل التوضيح، معروفة في الغالب، والقليل منها يقع في نطاق الأدب المتخصص؛إن مساهمتي -إن وجدت- تقوم على دمج هذه البيانات في سياق تاريخي ونظري أكبر،وقد أكملت كل محاضرة من المحاضرات الثلاثة وفصلتها بأكثر مما ما يمكن أن يلقى في حدود ساعة واحدة بهدف التوضيح والتفصيل، وقد لجأت كثيرًا لأسلوب الحواشي أو الهوامش كي لا أقطع تدفق النص–غالبًامن أجل الاقتباس من تقارير"نيويورك تايمز" التي يتضح فيها عدم الإكتراث بالبحث والتدقيق أولنقل موضوعات غريبة ومدهشة تجعلنا نشك فيما إذا كان

ينبغـي أن نضحـك أو أن نبـكي عـلى مـا يبـدو حاليًـا أمـرًا طبيعيًـا، كـما أننـي أحيانـا أسـتعين بالحـواشي أيضًـا لـكي لا اضطـر أن أفـرد مسـاحة رسـمية كاملـة لتكهنـات أكـثر جـرأة وربمـا ذلـك تحديـدًا هـو سـبب إطالتهـا.

ينقسـم كتـاب "الوقـت المشـترى"،كما ذكـرت،إلى ثلاثـة فصـول، يبـدأ الفصـل الأول بعـرض موجـز، سرعـان ماأصبـح عرضًـا مسـهبا للعلاقـة بـين الأزمـة الماليـة والضريبيـة وأزمـة النمـو، وكيـف تطـرح عليهـا السياسـة دائمًـا ألغـازا جديـدة وتخـرج حتـى الآن مـن كل محـاولات إدارة الأزمـات بنجـاح، بعـد ذلـك أتطـرق إلى نظريـات السـبعينيات الخاصةبـ "أزمةالشرعيـة" التـي تعـاني منهـا "الرأسـمالية المتأخـرة" وأحـاول أن أفهـم لمـاذا تبـدو غـير مسـتعدة بشـكل مُـرضٍ لتلـك التطـورات الاجتماعيـة التـى بـدا أنهـا تدحـض بدهياتهـا في العقـود المقبلـة، يدخـل في هـذه التطـورات عـلى وجـه الخصـوص التحـول الممتـد مـن الرأسـمالية الاجتماعيـة في فـترة مابعـد الحـرب إلى النيوليبراليـة مـن أوائـل القـرن الحـادى والعشريـن، وعـلاوة عـلى ذلـك، أتتبـع كيـف تطـورت فعليًـا الأزمـة التـي تـم تشـخيصها في السـبعينيات والتـى أخـذت دائمًـا أشـكالا جديـدة مـع مـرور الوقـت حتـى اسـتقرت في صيغتهـا الحاليـة في عـام 2008.

ويتنـاول الفصـل الثـاني مـن الكتـاب بالتحديـد أزمـة الديـون السـيادية وأسـبابها وعواقبهـا؛ إذ يبـدأ بنقـد نظريـات "الاقتصـاد المؤسسـاتي" التـي أصبحـت رائجـة والتـي تعزوالزيـادة في الديـن الحكومـي منـذ السـبعينيات إلى وجـود زيـادة جرعـة الديمقراطيـة وتعلـل ذلـك بـأن الديـن الوطنـي المتنامـي يتضـح فعليًـا بربطـه واعتبـاره لحظـة التحـول النيوليـبرالي أو "ارتـداد" (أجنـولي 1967) للرأسـمالية الديمقراطيـة التـي نشـأت بعدعـام 1945، إن هـذا التطور،هكـذا أزعـم، قـام بتحديـث "أزمـة الدولـة الضريبيـة" تلـك التـي دار الحديـث حولهـا في فـترة الحـرب العالميـة الأولى مـن موقـع نظـري مركـزي (شـومبيتر 1953 [1918])، ثـم أتبـع ذلـك بدراسـة دولـة الديـن باعتبارهـا تشـكيل مؤسـسي حقيقـي قـام بحـل الدولـة الضريبيـة الكلاسيكسـة مؤخـرًا في الثمانينيـات، وأنـا هنـا تشـغلني العلاقـة بـين دولـة الديـن وبـين توزيـع فـرص الحيـاة الاجتماعيـة، أوبـين دولـة الديـن و البنيـة الطبقيـة وكذلـك الصراعـات التـي تطـورت داخـل دولـة الديـن وعلاقـات السـلطة بـين المواطنـين و"الأسـواق"،ثم أختـم بمناقشـة البعـد الـدولي المركـزي المنهجـي ودور الدبلوماسـية الماليـة الدوليـة خـلال فـترة حكمهـا.

في الفصل الثالث أنتقل أخيراً إلى شكل التنظيم السياسي الذي يقوم على حل دولة الدين والتي أسميها أنا "دولة التعزيز" والتي ارتبط ظهورها في أوروبا بتقدم عملية التكامل والاندماج الأوروبي بشكل وثيق وذلك نظرا للظروف الطارئة،هذه العملية التي تؤدي دورها بشكل أطول بالفعل من آلة تحرير الاقتصادات الأوروبية،وأنا أصف وفقًا لتحليلي دولة التعزيز كنظام أوروبي متعدد المستويات وعملية التعزيز المالية بأنها عملية إعادة بناء أساسية أو في الواقع عملية هدامة لنظام الدولة الأوروبية.

ثم ألخص في الفصل الختامي أطروحاتي المركزية وأفتح مناقشة، غير متجاهل أيضًا لمناقشات العامة التي دارت في صيف وخريف عام 2012،باستخدام مثال الاتحاد النقدي الأوروبي ومستقبل اليورو،حول إمكانية الاستجابة للأزمة، بحيث يمكن كبح عملية التوسع الرأسمالي – التي نختصرها باسم "العولمة" وبالتالي إتاحة الفرصة أمام إمكانية الرقابة الديمقراطية على "الأسواق".

الفصل الأول

من أزمة الشرعية إلى الأزمة المالية

هناك شواهد كثيرة تؤيد أن النظريات الماركسية الجديدة حول الأزمة، والتي تم تداولها في فرانكفورت في الستينيات والسبعينيات، قد تم نقضها في العقود اللاحقة بغير حق، وربما امتدت عمليات التحول لتكون تشكيلا اجتماعيا كبيرًا كتشكيل الرأسمالية لفترة أطول قليلاً- ولعلها فترة طويلة جدًا بالنسبة لواضعي نظرية الأزمة الذين لم يتريثوا حتى يتبين لهم مدى صواب أو خطأ ما توصلوا إليه في نظرياتهم، كما يبدو أن التغير الاجتماعي يقوم على آليات معقدة تستغرق وقتا طويلا ولا لزوم لها من الناحية النظرية وبالتالي لا يمكن شرحها إلا بأثر رجعي ووفقًا لهدف محدد، على أية حال فإن فكرة: أن الأزمة التي تعيشها الرأسمالية اليوم، في بداية القرن الحادي والعشرين، أزمة اقتصادية، وأزمة سياسية في الوقت نفسه - لايمكن فهمها إلا إذا اعتبرناها ذروة مؤقتة لعملية تطور بدأت مع نهاية سنوات الستينيات الطويلة، أي فيما حول عام 1975، وتعتبر نظريات الأزمة في هذا الوقت أولى محاولات تفسير هذا التطور.

إذا تأملنا الماضي نجد أن السبعينيات كانت بمثابة فترة تحول[1]؛ فمع نهاية إعادة الإعمار بعد الحرب، بدأ تفكك نظام العملة الدولي، الذي كان نظامًا عالميًا سياسيا لرأسمالية ما بعد الحرب (Rugie روجي 1982)،وعادت الأزمات والاضطرابات وحالات الركود الاقتصادية بوصفها عناصر دافعة للتنمية الرأسمالية.

أما علم الاجتماع الخاص بالمدرسة الفرانكفورتية المستوحى من الفكر الماركسي فله

1- بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية انظر مثلاً البحوث التاريخية المعاصرة للدورينج-مانتويفل ورافاييل Doering-Manteuffel و(Raphael 2008) ورايثيل Raithel وآخرون (2009)، بالنسبة للعالم الغربي ككل، انظر على سبيل المثال،(Glyn 2006) (Judt(2005)، كمؤشر تاريخي معاصر انظر التقرير المرفوع إلى اللجنة الثلاثية حول "الإدارة الحكومية" للديمقراطيات (Crozierوآخرون 1975).

مدخل أكثر منطقية للدراما السياسية والاقتصادية في ذلك الوقت. وعلى الرغم من ذلك سرعان ما تم نسيان محاولاته لتصنيف الرفض السابق من خلال موجات الإضراب من عام 1968 (Crouch و Pizzorno كراوتش و بيتسورنو 1978) وحتى مايعرف بـ "أزمة النفط"، داخل السياق التاريخي الأشمل للتنمية الرأسمالية الحديثة. وقد حدثت بعض الأمور المستغربة ؛ إذ وجدت النواة العملية المرتبطة بنظرية الأزمة بوصفها نظرية نقدية،، ، فحاولت نظرية الرأسمالية المتأخرة (Habermasهابرماس عام 1973،عام Offe؛1975 هوفي 1975،1972b) إعادة تعريف التوتر والانهيار الاقتصادي السياسي في ذلك الوقت، لكن هذا التوتر تطور فيما بعد وبدت الأزمة في أول الأمر وكأنها تتعرض للحل أوالإنهاء، مما خرج عن السيطرة ، ويبدو أن إحدى المشاكل هي وصف الاقتصاد الرأسمالي بـ "السنوات الذهبية" وذلك بوصفه شبكة توجيه تكنوقراطية من قِبل الحكومات والشركات الكبيرة تم تصميمها وتكييفها لضمان تحقيق نمو مستقر، والتغلب النهائي على الأزمة الاقتصادية للرأسمالية، غير أنه ليس من المؤكد أنه قد ظهرت إمكانية التحكم السياسي في الرأسمالية الحديثة، وإنما مشروعيتها الاجتماعية والثقافية، بحيث أزعم أن النظرية بهذه الطريقة قد قللت من تقديرها لرأس المال بوصفه فاعلاً أساسيًا وقوة استراتيجية بينما بالغت في تقديرها لقدرة الفعل والتخطيط للسياسة الحكومية، واستبدلت النظرية الاقتصادية بالنظرية الحكومية والديمقراطية وتخلت خلال ذلك عن جزء رئيس من تراث الاقتصاد السياسي الماركسي مما كان في غير صالحها.

هنا لابد من الوقوف أمام ثلاثة تطورات على وجه الخصوص، لم تستعد لها نظرية الأزمة خلال العام 1968 أو أن استعدادها لم يكن جيدًا،كان التطور الأول هو عودة الرأسمالية الحديثة للتحول السريع إلى الأسواق "المتحكمة ذاتيًا" الذي حقق نجاحًا مذهلاً، في أعقاب الاختبار النيوليبرالي للانتعاش العالمي للديناميات الرأسمالية عن طريق رفع القيود، والخصخصة، وتوسع الأسواق بأنواعها في جميع الاتجاهات المعقولة، ومن اضطر لمعايشة هذا كله في الثمانينيات والتسعينيات عن قرب، سرعان ما ظهرت لديه مشاكل مع مفهوم الرأسمالية المتأخرة[2]

2- وهذا هو السبب الذي جعلها تتطور بهذا الشكل التدريجي، وفي نفس الوقت تتجرد باستمرار من دلالتها الأخروية، بالنسبة لكلوز أوفى فإن الرأسمالية المتأخرة تدور إذا ألقينا نظرة إلى الخلف حول "قرار اصطلاحي خاطيء" (Offeأوفي أ2006)، خاصة بعدما بدت الرأسمالية منذ الثمانينيات بلا بديل وأن الأمر يدور فقط حول طريقة تنظيمها، لا التغلب عليها أو تجاوزها.

،مما ينطبق أيضا على النقطة الثانية، والخاصة بتوقع أزمة شرعية وتحفيز بالنظر للانتشار السريع الذي حدث في السبعينيات والقبول الثقافي القوى لأشكال الحياة المهيئة وفقًا للسوق والمدفوعة من قِبله، كما تم التعبير عنها في الطلب المتحمس، خصوصًا للنساء بعد العمل بأجر "المبعد" كذلك في مجتمع استهلاكي فاق كل التوقعات (Streeckشتريك 2012A). وثالثا تظل الأزمات الاقتصادية التي صاحبت مرحلة التحول من رأسمالية ما بعد الحرب للرأسمالية النيوليبرالية، ولاسيما التضخم في السبعينيات والدين العام في الثمانينيات، بالنسبة لنظرية أزمة الشرعية أمرًا هامشيًا[3] - على خلاف توضيح التضخم المستوحى من "دورك هايم" تعبيرا عن شذوذ التوزيع السياسي لدى "جولدهورب" و"هيرش"(Goldthorpe جولدهورب وهيرشHirsch 1978) وعلى خلاف مؤلف مثل "جيمس اوكونور" الذي سبق وتنبأ في أواخر الستينيات- وإن كان ذلك في تصنيف رؤية أرثوذكسية ماركسية- "بأزمة مالية للدولة" ينتج عنها تحالف اشتراكي ثوري من الموظفين الحكوميين المنتظمين في نقابات الدولة وعملائهم داخل المجتمع الفائض المصنف (O'Connor أوكونور، 1972، 1973).

وأود فيما يلي أن أقترح تقديم سرد تاريخي لتطور الرأسمالية منذ السبعينيات، وهو ما يربط بين ماأفسره بوصفه تمردًا لرأس المال ضد الاقتصاد المختلط في فترة ما بعد الحرب، والشعبية المتزايدة لأسواق العمل والسلع الاستهلاكية بعد نهاية أعوام السبعينيات القصيرة فضلاً عن سلسلة ظواهر الأزمات الاقتصادية منذ ذلك الحين وحتى الآن – سلسلة شهدت ذروتها الحالية في أزمة ثلاثية لدى البنوك والميزانيات الحكومية والنمو الاقتصادي، وأنا هنا أعد "إطلاق العنان" (Glynجلين 2006) للرأسمالية العالمية في الثلث الأخير من القرن العشرين بوصفه نجاحا للمقاومة ضد المُلاك والمتصرفين في رأس المال–في طبقة "مدمني الربح" – ضد العديد من الشروط التي اضطرت الرأسمالية أن تقبلها بعد عام 1945، حتى يمكنها أن تكون مقبولة سياسيًا من جديد وفقًا لشروط نظام المنافسة، أما إن كان هذا النجاح ممكنًا واحتمالية تنشيط النظام الرأسمالي كاقتصاد سوق واردة على عكس كل التنبؤات، فهذا ما أحاول أن أشرحه في جملة من الأمور بسياسة الدولة التي اشترت للنظام الرأسمالي الوقت بالمال، بحيث ضمنت لمشروع المجتمع النيوليبرالي

3- ربما لأنها قد وجدت موطنها في ألمانيا، حيث كان تأثير الأزمات هناك أقل منه في أي مكان آخر – ويذكرنا ذلك بخطاب "النموذج الألماني" الحكومي الرسمي في السبعينيات والثمانينيات.

بوصفـه مجتمعًـا اسـتهلاكيًا نوعًـا مـن الـولاء الشـامل في البدايـة عـبر تضخيـم كميـة النقـود، ثـم عـبر ارتفـاع الديـن الحكومـي، وأخـيرًا مـن خـلال تيسـير منـح القـروض إلى العائـلات، وهـو مـا لم تسـتطع نظريـة الرأسـمالية المتأخـرة ببسـاطة أن تتصـوره، وقـد تـم في الوقـت نفسـه اسـتنفاد هـذه الاسـتراتيجيات جميعـا بعـد فـترة معينـة بطريقـة تتبـع إلى حـد كبـير نظريـة أزمـة الماركسـية الجديـدة، حيـث بـدأت في تقويـض عمـل الاقتصـاد الرأسـمالي، والـذي يقـوم في الواقـع عـلى إرضـاء واحـترام التنبـؤات الرأسـمالية الخاصـة بالعائـد الفـوري أو return just.حتـى انتهـى الأمر أخيرًا بشـكل تدريجي مسـتمر إلى حـدوث مشـاكل الشرعيـة، لكـن ليـس تجـاه الجماهـير في المقـام الأول، وإنمـا تجـاه رأس المـال، وهـي الأزمـة التـي وجـدت في أزمـات الاستنسـاخ الاقتصـادي والتراكـم، والتـي أدت مـن جديـد إلى ظهـور مخاطـر عـلى شرعيـة النظـام، ولم يكـن هنـاك مـن سـبيل للتغلـب عـلى هـذه المخاطـر- كـما سـوف أعـرض- إلامـن خـلال الاسـتمرار في دفـع عمليـة تحريـر الاقتصـاد السـياسي وتحصـين السياسـة الاقتصاديـة مـن أسـفل ضـد الضغـط الديمقراطـي، مـن أجـل اسـتعادة ثقـة "الأسـواق" في النظـام.

وبالنظـر إلى المـاضي سـيبدو تاريـخ أزمـة الرأسـمالية المتأخـرة منـذ السـبعينيات كـما لـو كان تطـورًا تدريجيًـا للتوتـر الأسـاسي القديـم جـدًا بـين الرأسـمالية والديمقراطيـة – كـما لـو كان انفصـالا ًتدريجيًـا للـزواج الـذي عُقـد بينهـما بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، وقـد تحولـت مشـاكل شرعيـة الرأسـمالية الديمقراطيـة إلى مشـاكل تراكميـة تجـاه رأس المـال، وهـو مـا طالبـت نـه كـشرط لحلهـا بعـد عمليـة التحريـر المتسـارعة للاقتصـاد الرأسـمالي مـن التدخـل الديمقراطـي، وبهـذا تحـول موقـع تأمـين قاعـدة جماهيريـة للرأسـمالية الحديثـة مـن السياسـة إلى السـوق بوصفـه آليـة لخلـق الدوافـع الأساسـية للرأسـمالية ألا وهـي الطمـع والخـوف[4]، مـع التحصـين التدريجـي للاقتصـاد تجـاه الديمقراطيـة كديمقراطيـة جماهيريـة، وسـأصف هـذا التطـور بأنـه تحـول النظـام المؤسـسي السـياسي والاقتصـادي الكينـزي لمرحلـة تأسـيس لرأسـمالية مـا بعـد الحـرب في نظـام اقتصـادي وفقًـا لرؤيـة "فريدريـش أوجسـت هايـك" الجديـدة.

ويتمثـل اسـتنتاجي في أننـا خلافًـا للسـبعينيات أصبحنـا نعيـش الآن بالفعـل في آخـر مراحـل التشـكيل السـياسي والاقتصـادي لفـترة مـا بعـد الحـرب– فـترة متأخـرة تنبـأت بهـا، بـل تمنـت

4- الطمع والخوف هما، وفقًا لوصف العلوم المالية للرأسمالية المالية نفسها، الدوافع السلوكية الأكثر حسمًا في أسواق الأسهم وفي الاقتصاد الرأسمالي عمومًا (Shefrinشيفرين 2002).

وقوعها ، نظريات الأزمة السابقة، ولو في شكل مختلف . وأنا على يقين من أننا نعيش الآن مرحلة متأخرة من الديمقراطية، بوصفها ديمقراطية- كما نعرفها- من خلال تطهيرها كديمقراطية جماعية وتقزيمها لتتحول إلى مزيج من دولة القانون والرفاهية العامة، إنها عملية نزع الديمقراطية عن الرأسمالية عبر عملية نزع سياسات السوق الاقتصادية عن الديمقراطية تلك التي قطعت، كما أعرض متعمدًا، شوطًا طويلاً منذ أزمة عام 2008، وخصوصًا في أوروبا.

لكن يظل السؤال ما إذا كان عصرنا يمثل في الوقت نفسه فترة متأخرة من الرأسمالية،إن الافتراض الأحمق المؤسس في الديمقراطية ذات الوجه النيوليبرالي الجديد على أن وجودها مرتبط بعدالة السوق هو آخر ما يمكن أن يتفق مع الرأسمالية بكل وضوح، مع ذلك، فإنه على الرغم من كل جهود إعادة التأهيل تمكنت التوقعات المسهبة في العدالة الاجتماعية لدى قطاعات شعبية من البقاء، هذه العدالة التي لم يتم توجيهها من قبل الديمقراطية التي عادت للسوق الحر، وبالتالي تمكنت من أن تصبح القوة الدافعة لحركات الاحتجاج الفوضوية، وقد كثر الكلام حول هذا الاحتمال في نظريات الأزمة الأسبق بشكل معروف، ويجب أن نوضح ما إذا كانت الاحتجاجات من هذا النوع تمثل خطرًا على استقرار مجتمع الثلثين الرأسمالي ذي المعالم المحددة أو حتى على النمو الاقتصادي العالمي[5] :إن التقنيات المتنوعة التي تم تطويرها وتجريبها بشكل خاص في الولايات المتحدة والخاصة بإدارة طبقة فرعية تبدو وكأنها قابلة للتصدير حتى إلى أوروبا، ومن أجل الوصول لهذا الهدف يمكننا طرح السؤال حول إمكانية توفير منشطات نمو بديلة بعد إنقاذ محتمل من المخاطر والآثار الجانبية لمنشطات المال إذا ما تم التنازل عنها لدفع تراكم رأس المال في البلدان الغنية، ولا تخرج ملاحظاتي الختامية الواردة في نهاية هذا الكتاب عن كونها تخمينات حول هذه القضية.

5- قام قسم الأبحاث في بنك سيتي بنك بتطوير هذا المصطلح في معناه الإيجابي ليطمئنوا العملاء المختارين فيما يخص إدارة أصولهم على أن رفاهتهم المستقبلية، حتى الآن في العالم الكينزي، سوف ترتبط بالرفاهية المادية للجماهير العريضة (بحوث سيتي جروب 2005:2006).

أزمة من نوع جديد

تعاني رأسمالية المجتمعات الديمقراطية الثرية حاليًا من أزمة ثلاثية الأبعاد ومستمرة منذ ثلاثة أعوام دون أن يبدو أفق للحل وتشمل: أزمة البنوك، وأزمة المالية العامة للدولة، وأزمة الاقتصاد العيني. لم يتوقع أحد مثل هذا الموقف الذي ليس له سابقة، لا في السبعينيات، ولا حتى في التسعينيات. فلأعوام عديدة لم يلحظ أحد في ألمانيا هذه الأزمة بسبب تلك العوامل الخاصة[6] التي أُعد أغلبها محض مصادفة، بينما بدت بالتأكيد غريبة الوقع على من يرقبها من الخارج، إلا أنهم مالوا إلى تحذير الداخل والخارج من مخاطر الانزلاق في "هيستريا الأزمة". ففي معظم الديمقراطيات الأخرى الثرية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، ما لبث أن أثرت أزمة عام 2012 في الحياة والخطط المستقبلية لأجيال كاملة بصورة جذرية بدت ملموسة حين بدلت أولويات مقومات الحياة الاجتماعية بشكل جوهري.

بداية – نشأت أزمة البنوك نتيجة لأن رأسمالية العالم الغربي القائمة على اقتصاد توظيف رؤوس الأموال أدت بكثير من البنوك إلى التوسع في منح القروض – العامة والخاصة أيضًا – والتي تحول الجزء الأكبر منها إلى قروض فاسدة (أي مشكوك في تحصيلها) وذلك بشكل يفوق التصور، ولأنه ليس هناك بنك بإمكانه التأكد من أن البنك الآخر الذي يبرم معه صفقاته اليوم، لن يفلس في الغد، فإن البنوك لم تعد على استعداد لإقراض بعضها بعضًا[7].

---

6 تلك العوامل التي تمثلت في أن ألمانيا على الرغم من نصائح كل المتحذلقين دافعت عن أساسها الصناعي، واختارت في الثمانينيات والتسعينيات المضي على مهل على درب "مجتمع الخدمات" – الذي لاقى استحسانًا واسعًا – على غرار النموذج الأمريكي والبريطاني. لذلك كان لديها ما بعد عام 2008 منتجات لتصديرها، سيما السيارات الفارهة والآلات التي لا يوجد مثيلها بهذه الجودة. واستفاد الاقتصاد الألماني الوطني في هذا من معدلات النمو المرتفعة في الصين، والتفاوت المستمر في توزيع الدخول في بلد الأزمة الولايات المتحدة الأمريكية. في نفس الوقت كان سعر صرف اليورو داخل الدولة العضو ثابتًا مستقرًا، أما خارجها فكان سعر الصرف أقل مما سيكون عليه الحال لو أن العملة الألمانية ظلت قائمة حتى الآن. بعدها واصلت الأزمة المالية الأوروبية التقليص من سعر صرف اليورو.

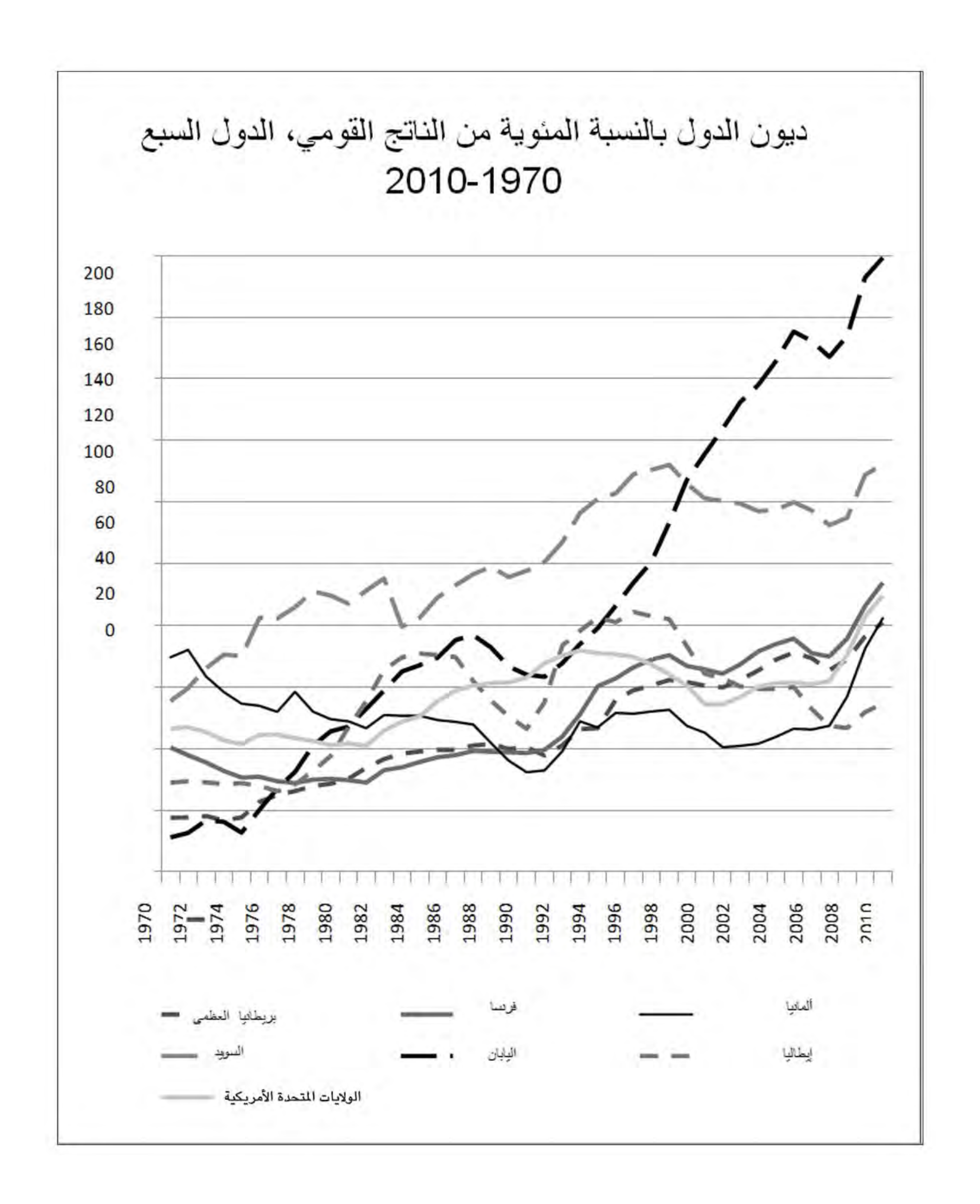
7- بطبيعة الحال لا توجد معلومات إحصائية تبين مقدار الأزمة البنكية، فالبنك نفسه ليس بإمكانه أن يحدد بكل تأكيد أي القروض قد فسد (أي بات مشكوكا في تحصيله)، وإن كانت على علم بها فإنها بالتأكيد ستسعى جاهدة لإخفائها (اللهم إلا إذا ما أُتيحت لها فرصة لحفظها في أحد البنوك السيئة "Bad Bank" التي تمولها الدولة). الأمر نفسه ينطبق على الكشف المتبادل بين أنظمة المصارف الوطنية فيما بينها والذي لا تملك معه الحكومات والمنظمات العالمية سوى إطلاق التكهنات. كما أن نتائج اختبارات الإجهاد (stress tests) التي أجرتها المؤسسات القومية والعالمية مشكوك فيها، لأن إعلان المشاكل من شأنه أن يزيد من احتمال تفاقمها إلى أزمات. لذلك فإن اختبارات القدرة في العادة ما يتم تصميمها بحيث تنتهي إلى نتائج مطمئنة؛ بإمكانك أن تطلع في هذا الخصوص على النتائج الأوروبية حول أوضاع البنوك الإسبانية التي كانت منذ وقت قصير لا تسترعي الانتباه.

كـما راح القلـق يسـاور إدارات البنـوك نفسـها مـن أن يشـعر عملاؤهـم في أيـة لحظـة بلـزوم التعامـل مـع بنـك آخـر، مـا يدفعهـم للقيـام باسـترداد ودائعهـم، واسـتثمارها في مـكان آخـر أكـثر أمنـا(bank run). ولأن المؤسسـات الرقابيـة كانـت تنتظـر هـي الأخـرى مـن البنـوك القيـام برفـع حجـم رؤوس أموالهـا بالتـوازي مـع حجـم اسـتثماراتها حـدًا مـن مخاطـر الإفـلاس، بـات لزامًـا عـلى البنـوك أن تكـون أكـثر تحفظًـا في منـح القـروض. مـما تطلـب أن تقـوم الدولـة بـشراء تلـك القـروض الفاسـدة وتقديـم التغطيـة والضـمان الكامـل للودائـع، وإعـادة تمويـل البنـوك، وبـدا مـن الأفضـل إتمـام كل ذلـك في وقـت واحـد. غـير أن المبالـغ المطلوبـة لعمليـة كهـذه بلغـت أرقامـا فلكيـة، بينـما الـدول نفسـها غارقـة في الديـون بالأسـاس. ومـع ذلـك فليـس ثمـة بديـل لأن التكلفـة سـتكون نفسـها أو ربمـا أكـبر إذا مـا انهـارت بعـض البنـوك، فتبعتهـا أخـرى. وحتـى في هـذا الخصـوص فـإن المـرء لا يملـك سـوى تخمينـات، وهـذا هـو جوهـر المشـكلة.

الشكل 1 - 1



الدول التالية ظلت في المتوسط غير المتوازن: النمسا، بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، النرويج، السويد، بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية.



ديون الدول بالنسبة المئوية من الناتج القومي، الدول السبع
2010-1970
200
180
160
140
120
100
80
60
40
20
0
1970
1972
1974
1976
1978
1980
1982
1984
1986
1988
1990
1992
1994
1996
1998
2000
2002
2004
2006
2008
2010
بريطانيا العظمى
فرنسا
ألمانيا
السويد
اليابان
إيطاليا
الولايات المتحدة الأمريكية

ثانيًا فيما يخص الأزمة النقدية، فإنها نتاج لعجز في الميزانيات العامة استغرق عقودا، وما ترتب عليه من ارتفاع في مديونيات الدول يعود للسبعينيات من القرن الماضي (الشكل1-1)،[8] وكذلك القروض التي أصبحت حتمية بعد عام 2008 من أجل إنقاذ الصناعة النقدية عن طريق إعادة تمويل المؤسسات المالية، وشراء السندات التي أصبحت عديمة القيمة، وكذلك إنقاذ الاقتصاد العيني (الأصول) من خلال التحفيز المالي. تجسد خطر الإفلاس الذي زاد نتيجة لذلك في جملة الدول التي دفعت مبالغ طائلة بسبب ديونها القديمة والحديثة، ومن أجل استعادة ثقة الأسواق المالية فرضت الدول على نفسها وكذلك مواطنيها إجراءات تقشفية – في أوروبا كانت الرقابة بينية – وصل معها الأمر إلى حد حظر أي مديونيات جديدة للدول. ولكن ذلك لن ينفع أبدًا في مجابهة أزمة البنوك، ولا في مجابهة كساد الاقتصاد العيني بالطبع. وتبقى مسألة ما إذا كان التقشف من شأنه على الأقل التقليل من عبء الديون مثارًا للجدل. ليس فقط لأنه يؤدى إلى تراجع وتيرة التنمية الاقتصادية فحسب، بل لأنه يضر بالاقتصاد نفسه على الأرجح. حيث إن التنمية لا تقل أهميتها عن أهمية انضباط الموازنات في تقليص الدين العام.

ثالثًا وأخيرًا أزمة الاقتصاد العيني، والتي تطل بوجهها في شكل بطالة عالية المعدل، وركود اقتصادي (الشكل رقم1-2).[9] ترجع أسباب تلك الأزمة في جزء منها إلى صعوبة حصول الشركات والمستهلكين على قروض من البنوك، وذلك لأنهم مثقلون بالديون، كما أن البنوك باتت متحفظة بشأن المخاطرة وتعاني في الوقت نفسه من نقص في رؤوس أموالها، وذلك يعود أيضًا إلى الحكومات وما تتخذه من إجراءات للحد من المصروفات، و لأنها لا تجد محيصًا عن رفع الضرائب إذا تأزم بها الأمر.وقد أدى كساد الاقتصاد العيني إلى تفاقم الأزمة المالية،

8- يوضح الشكل رقم 1.1 ارتفاع مديونيات جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على مدار أربعة أعوام، وكذلك دول المنظمة السبع المختارة، والتي تمثل مجموعات من الدول بعينها: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى واللتين تمثلان الديمقراطيات الأنجلوسكسونية التي تعتمد بصورة كبيرة على اقتصاد توظيف رؤوس المال (financialisation)، والسويد بوصفها ممثل عن الدول الاسكندنافية، وألمانيا وفرنسا بوصفهما دولتين أوربيتين كبيرتين، وإيطاليا كمثال على الدول المتوسطية، واليابان بوصفها مجتمعا صناعيا متقدما في آسيا. ومما يثير الانتباه هنا هو هذا الاختلاف الضئيل بين الدول، خصوصًا إذا ما لم نضع اليابان في الاعتبار، وإفراطها في التداين بعدما انفجرت فقاعة سوقها العقاري نهاية الثمانينيات.

9- إن مناقشة مستفيضة لتداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العيني يحق لها أن تظفر وحدها بكتاب يتناولها، كما أن قدراتي قد لا تسعها. يوضح الشكل رقم 1.2 السنوات الخمسة اللاحقة لعام 2007 العام السابق للأزمة وما لحق في تلك السنوات بكل البلاد المختارة – ربما باستثناء ألمانيا والسويد – من ركود اقتصادي أو حتى انخفاض في الناتج القومي. أما الأوضاع في دول الأزمة الخمس الأوروبية اليونان، أيرلندا، البرتغال، إسبانيا، فتتسم بالخطورة، حيث يسود الركود إلى جانب انخفاض في التشغيل وارتفاع في البطالة. وهذا الوضع لا يختلف كثيرًا عن الحال في كلاً من بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.

كـما زاد مـن أزمـة القطـاع البنـكي لما اسـتتبعه مـن عجـز في التمويـل. ترتبـط الثـلاث أزمـات عـلى مـا يبـدو ببعضهـا البعـض ارتباطًـا وثيقًـا: فأزمـة البنـوك ترتبـط بأزمـة الحكومـات عـن طريـق التمويـل، وترتبـط بأزمـة الاقتصـاد العينـي عـن طريـق القـروض وأزمـات الحكومـات الماليـة والاقتصـاد العينـي عـن طريـق إيـرادات ونفقـات الحكومـة. لا تلبـث تلـك الأزمـات أن تأجـج المزيـد غيرهـا، إلا أن مقـدار وثقـل ومـدى تشـابك هـذه الأزمـات الثلاثـة يختلـف مـن بلـد إلى آخـر. وفى الوقـت نفسـه نجـد تأثـيرات شـتى متبادلـة بـين الـدول: فالبنـوك التـي تعلـن إفلاسـها يمكـن أن تُلحـق بهـا بنـوك مماثلـة في دول أخـرى، وكذلـك الارتفـاع العـام في قيمـة الفائـدة عـلى الديـون الحكوميـة – والناتـج عـن إفـلاس إحـدى الـدول – مـن شـأنه الإجهـاز عـلى الوضـع المـالي لـدول عديـدة أخـرى، فالاقتصـاد المحـلى ومـا قـد يلحـق بـه مـن انهيـارات لـه تأثـيرات عـلى المسـتوى العالمـي، وهكـذا. وفي أوروبـا تأخـذ تلـك الارتباطـات والتأثـيرات المتبادلـة – كـما سـنرى فيـما بعـد – طابعًـا وديناميكيـة خاصـة بسـبب النظـام المؤسـسي المـالي الخـاص بالاتحـاد الأوروبي.

ظلـت أزمـة الديمقراطيـات الرأسـمالية الحاليـة حتـى صيـف عـام 2012 مسـتمرة مـا يزيـد عـن أربعـة أعـوام، تتغـير ظواهرهـا بصـورة مفاجئـة، ولا تلبـث دولاً وأزمـات مركبـة جديـدة أن تتصـدر المشـهد. لا أحد يـدري مـا سـيأتي بعـد، القضايـا تتغـير مـن شـهر إلى آخـر، وفي بعـض الأحيـان بـين أسـبوع وآخـر، ولكنهـم جميعـا تقريبًـا لا يلبثـوا أن يعـاودوا الكـرة مـرة أخـرى. تكتنـف مسـاحة العمـل السـياسي ألغـام الآثـار الجانبيـة العديـدة غـير المتوقعـة، وتنطبـق صفـة التعقيـد بـكل دقـة عـلى هـذا الموقـف كـما لا تنطبـق عـلى غـيره، فـما تفعلـه السياسـة دائمًـا لحـل مشـكلة مـن المشـكلات، يتسـبب عـلى المـدى القريـب أو البعيـد في ظهـور مشـكلة أخـرى، ومـا يضـع نهايـة لأزمـة يتسـبب في تفاقـم أخـرى، ومـا تقطـع مـن رأس للأفعـى، حتـى تنمـو لهـا اثنتـان. الكثـير مـن الأمـور يتوجـب معالجتهـا في آن واحـد. تعرقـل الحلـول قريبـة الأمـد نظيراتهـا الموجهـة عـلى المـدى الأبعـد، ولا يقـدم المـرء عـلى إنجـاز الحلـول بعيـدة الأمد، لأن المشـاكل قصـيرة الأمـد تحظـى بالأولويـة. في كل رقعـة تتشـقق الثقـوب، ولا تُرقـع واحـدة منهـن حتـى تتفتـق أخـرى جديـدة.

إن حكومـات الغـرب الرأسـمالي في اجتماعاتهـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة لم تُشـاهد في تلـك الحـيرة قبـل اليـوم، كـما لم تُلمـس هـذه السياسـة المفلسـة الفارغـة خلـف سـتار مـن الهـدوء المتفائـل والإدارة الحكيمـة للمواقـف قبـل اليـوم.

الشكل 1-2

آثار أزمة 2008على الاقتصاد الحقيقي، البلدان السبع

		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المانيا	إجمالي الناتج المحلي	100.0	103.9	107.4	108.3	102.8	106.4	109.7
	عمالة	65.5	67.2	69.0	70.1	70.3	71.1	72.5
	بطالة	11.2	10.3	8.7	7.5	7.7	7.1	5.9
فرنسا	إجمالي الناتج المحلي	100.0	102.7	105.0	104.7	102.0	103.4	105.2
	عمالة	63.7	63.6	64.3	64.9	64.0	63.8	63.8
	بطالة	8.9	8.8	8.0	7.4	9.1	9.4	9.3
ايطاليا	إجمالي الناتج المحلي	100,0	102,3	103,9	102,6	97,0	98,7	99,2
	عمالة	57,6	58,4	58,7	58,8	57,5	56,9	57,0
	بطالة	7.7	6,8	6,1	6,7	7,8	8,4	8,4
اليابان	إجمالي الناتج المحلي	100.0	101.7	103.9	102.8	97.1	101.4	100.7
	عمالة	69.4	70.1	70.9	71.1	70.5	70.6	71.2
	بطالة	4.4	4.1	3.8	4.0	5.1	5.1	4.6
السويد	إجمالي الناتج المحلي	100.0	104.6	108.1	107.3	102.0	107.9	112.2
	عمالة	72.3	73.1	74.2	74.3	72.2	72.7	74.1
	بطالة	7.5	7.1	6.2	6.2	8.3	8.4	7.5

بريطانيا العظمى	إجمالي الناتج المحلي	100.0	102.6	106.2	105.0	100.4	102.5	103.2
	عمالة	71.8	71.6	71.5	71.5	69.9	69.5	69.5
	بطالة	4.8	5.4	5.3	5.6	7.6	7.8	8.0
الولايات المتحدة	إجمالي الناتج المحلي	100.0	102.7	104.6	104.3	100.6	103.7	105.5
	عمالة	71.5	72.0	71.8	70.9	67.6	66.7	66.6
	بطالة	5.1	4.6	4.6	5.8	9.3	9.6	9.0
اليونان	إجمالي الناتج المحلي	100.0	105.5	108.7	108.5	105.0	101.3	94.3
	عمالة	60.1	61.0	61.4	61.9	61.2	59.6	55.6
	بطالة	9.9	8.9	8.3	7.7	9.5	12.5	16.0
اسبانيا	إجمالي الناتج المحلي	100.0	104.1	107.7	108.7	104.6	104.5	105.3
	عمالة	64.3	65.7	66.6	65.3	60.6	59.4	58.5
	بطالة	9.2	8.5	8.3	11.3	18.0	20.1	20.3
البرتغال	إجمالي الناتج المحلي	100.0	101.4	103.8	103.8	100.8	102.2	100.6
	عمالة	67.5	67.9	67.8	68.2	66.3	65.6	64.2
	بطالة	7.7	7.7	8.0	7.6	9.5	10.8	11.7
ايرلندا	إجمالي الناتج المحلي	100.0	105.3	110.8	107.5	100.0	99.5	100.2
	عمالة	67.5	68.5	69.2	68.1	62.5	60.4	59.6
	بطالة	4.8	4.7	4.7	5.8	12.2	13.9	14.6

مفاجأتان لنظرية الأزمة

لم تظهـر البنـوك والأسـواق الماليـة في نظريـات الأزمـة الفرانكفورتيـة الماركسـية الجديـدة خـلال السـنوات حـول 1968[10]، ولا عجـب في ذلـك، فلـم يكـن لأحـد أن يتكهـن بتوجـه "توظيـف رأس المـال" الـذي اتبعتـه الرأسـمالية الحديثـة. لكـن لا يـكاد الأمـر هنـا يتعلـق أيضًـا بـدورات الاقتصـاد وأزمـات النمـو وحـدوده وقلـة الاسـتهلاك وفـرط الإنتـاج. ربمـا المـراد مـن ذلـك هـو التمايـز عـن الحتميـة الاقتصاديـة (economistic)، والتـي يضعهـا البعـض - وبالطبـع الماركسـية السـوفيتية الأرثوذكسـية - في خانـة النظريـة الرأسـمالية الماركسـية. لكـن السـؤال الأهـم هـو مـا الـذى يجـب أن نصفـه بـروح العـصر؟ إنـه التصـور اليسـاري الحاكـم المتشـبع بالوجهـة اليسـارية بصـورة تدعـو للتعجب،والـذي يـرى أن الاقتصـاد الرأسـمالي قـد صـار آلـة رخـاء وازدهـار، تتحكـم بهـا التكنوقراطيـة، وتـدار بانتظـام ودون أزمـات بمسـاعدة آليـات اقتصـاد كينـزي في ظـل تفاعـل منظـم بـين الـدول والـشركات الكـبرى. بـدا ذلـك جليـا مـن خـلال الاستنسـاخ المـادي للمجتمـع الصناعـي الرأسـمالي مؤكـدًا، ولاح التغلـب على ضعـف التطـور الرأسـمالي أمـام الأزماتـت الاقتصاديـة، وتـلاشى "افتقـار" الطبقـة العاملـة، الـذي مـا انفكـت الأرثوذكسـية تتوقعـه، في أقـاصي الآفـاق.

كانـت هـذه دون شـك تجربـة عقديـن مـن النمـو الاقتصـادي السريـع الـذي لم ينقطـع تقريبًـا – أمـا في ألمانيـا، فقـد عكسـت ذلـك النمـو الاقتصـادى السريـع تجربـة أزمـة عـام 1966، والتغلـب عليهـا مـن خـلال السياسـة الاقتصاديـة "الحديثـة" المضـادة للتقلبـات الدوريـة التـي طبقهـا الإتـلاف الكبـير، تلـك الأزمـة التـي لم يطلـق عليهـا احـد اسـم أزمـة مـرة ثانيـة . بتلـك السياسـة تغلبـت جمهوريـة ألمانيـا الاتحاديـة وفقًـا لآراء العديـد مـن المعاصريـن لتلـك الفـترة عـلى سـوء الفهـم الـذاتي لليبراليـة المنظمـة وانفتحـت عـلى بلـدان أخـرى في الغـرب الرأسـمالي، والتـي تحـدو أنظمتهـا الاقتصاديـة "المختلطـة" الـشركات العامـة وسـلطات التخطيـط ومجالـس القطاعـات ولجـان التنميـة الإقليميـة ومفاوضـات سياسـة الدخـل وغيرهـا، كـما وصـف ذلـك أنـدرو شـونفيلد في كتابـه الرأسـمالية الحديثـة (1965) "Capitalism Modern"، والـذي

10- سوف ألخص تلك النظريات وأعممها فيما يلي، حيث سأظهر القواسم المشتركة بينهم، بدلا من الخلافات القائمة طبعًا. تلك الاختلافات تتضاءل مقارنة بالتغيرات الفعلية في السنوات التالية، وهذا الاختلاف هو المهم بالنسبة لي.

أكسـبه كارل شـيلر شـعبية في ألمانيـا. هيمـن مصطلـح "تفـاؤل الإدارة" – وهـي الكلمـة التـي بـدأت تتناقلهـا الألسـن بعدمـا اختفـى مـا تصفـه– في الولايـات المتحـدة أثنـاء حكـم كينـدي وجونسـون، بمسـاندة هيئـات الخـبراء خاصتهـم تلـك الهيئـات التـى ضمـت اقتصاديـين تدربـوا عـلى نظـام اقتصـاد كينـزي فأصبحـوا كثـيري التدخـل نتيجـة لذلـك.لم يكـن التخطيـط مكروهًـا إطلاقًـا، وحتـى إمكانيـة التقـارب بـين الرأسـمالية والشـيوعية أصبحـت موضوعـا شرعيًـا للنقـاش السـياسي الاقتصـادي: السـوق الرأسـمالي كان بحاجـة إلى مزيـد مـن التخطيـط، والخطـة الاشـتراكية كانـت بحاجـة إلى مزيـد مـن السـوق؛ بهـذا التقـت الرأسـمالية والشـيوعية في منتصـف الطريـق (Kerrكـير وآخـرون 1960). في نظريـات الوقـت حـل الاقتصـاد كآليـة محـل رأس المـال كطبقـة، وحلـت "التكنولوجيـا والعلـوم بوصفهـما إيديولوجيـا" (حسـب هابرمـاسHabermas 1969) في المـكان الـذي كان سـابقًا محجـوزًا للسـلطة والمصلحـة. انتـشر الاعتقـاد بـين علـماء الاجتـماع وخـبراء الاقتصـاد عـلى حـد سـواء بـأن الاقتصـاد في الأصـل ليـس إلا مسـألة تقنيـة. ويعـد أميتـاى إيتزيـونى AmitaiEtzioni بكتابـه "المجتمـع النشـيط" في عـام 1968 واحـدًا مـن بـين العديـد مـن هـذه النـماذج، إذ يعـد هـذا الكتـاب المحاولـة الأكـثر طموحًـا لتحديـد المقومـات التـي في ظلهـا تسـتطيع المجتمعـات الديمقراطيـة الحديثـة أن تختـار مسـار التطـور، وتحقـق اختيارهـا بصـورة عمليـة. يذكـر الكتـاب في صفحاتـه الـ 666 الاقتصـاد مـرة واحـدة فقـط، وذلـك فقـط لإثبـات أن الأمـم الغربيـة يمكنهـا الآن الاعتـماد عـلى قدراتهـا لتوجيـه عمليـات اجتماعيـة عـبر الاسـتخدام الشـامل لأدوات اقتصـاد كينـزي وأدوات أخـرى لمنـع الكسـاد والتضخـم غـير المقيـد، ولتحصيـل نمـو اقتصـادي. (Etzioniإتزيـوني 1968، 10)[11].

فيـما يخـص فرانكفـورت، فـإن تحريـف تفسـير الرأسـمالية الحديثـة لتصبـح أحـد أنظمـة إدارة الاقتصـاد التكنوقراطـي – لتصبـح رأسـمالية حكوميـة جديـدة – يرجـع قبـل أي شيء إلى فريدريـش بولـوكFriedrichPollock، أحـد أعضـاء معهـد البحـث الاجتماعـي والـذى كان خبـيرا اقتصاديـا بـه في عهـد مـا قبـل الهجـرة ومـا بعدهـا، يعتـبر بولـوك أن الرأسـمالية عـلى مـدار تطورهـا أصبحـت مخططـة كليًـا مـن قبـل الدولـة، بحيـث لم يتبـق شـيئ جوهـري لقوانـين السـوق أو قوانـين الاقتصـاد الأخـرى (Pollockبولـوك 1981 [1941]، 87).

11- في الثمانينيات، اتجه إتزيوني إلى إحدى نظريات العلوم الاجتماعية في الاقتصاد والتعامل الاقتصادي بهدف سد هذه الفجوة (Etzioniإتزيوني 1988)

حتـى بعـد الحـرب وبعـد نهايـة الفاشـية واقتصـاد الحـرب لم يجـد بولـوك – الـذي تـوفي في 1970 – داعيًـا لتغيـير رؤيتـه. فعـبر نشـأة الـشركات الكـبرى وأدوات التخطيـط القومـي التـي لا يتوقـف تطورهـا، انتهـى بالنسـبة لـه عـصر سياسـة عـدم التدخـل إلى الأبـد، وتحولـت الرأسـمالية المتقدمـة إلى نظـام اقتصـادي منتظـم سياسـيًا خاليـا تمامًـا مـن الأزمـات. ففـي الفاشـية واشـتراكية الدولـة، وأيضـا في الاتفـاق الجديـد "NewDeal" بوصفهـم ثلاثـة أنظمـة مجتمعيـة في مرحلـة مـا بعـد الرأسـمالية – حلـت أولويـة السياسـة محـل أولويـة الاقتصـاد، كـما تغلبـت أولويـة السياسـة عـلى الضعـف الملازم للرأسـمالية التنافسـية الأصليـة، الفوضويـة غـير المنظمـة، أمـام الأزمـات. فمـن منظـور أدورنـو وهوركهايمـر، كـما قـال هيلمـوت دوبيـل في مقدمتـه لأحـد طبعـات كتابـه التـي تحـوي مقـالات كتبهـا بولـوك، " كانـت نظريـة بولـوك عـن رأسـمالية الدولـة (....) الوصـف التفصيـلي لنظـام اجتماعـي سـيطرت فيـه الأجهـزة البيروقراطيـة الكبـيرة في الدولـة عـلى عمليـة الاقتصـاد بحيـث يمكـن الحديـث عـن أولويـة السياسـة إزاء أولويـة الاقتصـاد في ظـل شروط غـير اشـتراكية". كـما أضـاف: "إن نظريـة بولـوك عـن الهيمنـة السياسـية والتـي لم تعـد اقتصاديـة بشـكل غـير مبـاشر، قدمـت لهـورك هايمـر وأدورنـو مـبررًا لعـدم تنـاول الاقتصـاد السـياسي بنفـس القـدر مـن الأولويـة كـما كان في السـابق" (Pollockبولـوك 1975، 18f)[12].

عـلى الرغـم مـن أن نظريـات الأزمـة الفرانكفورتيـة في السـبعينيات لم تتوقـع انهيـارًا اقتصاديًـا يصيـب الرأسـمالية، ومثلهـم في ذلـك خـبراء اقتصـاد كينـزي في الولايـات المتحـدة، إلا أنهـا ظلـت بطبيعـة الحـال نظريـات أزمـة ناقـدة للرأسـمالية. إذ أن نقطـة ضعـف الرأسـمالية ليسـت في كونهـا نظامـا اقتصاديـا ، ولكـن تكمـن نقطـة ضعفهـا في الديمقراطيـة ، فالقضيـة ليسـت قضيـة رأس المـال لكنهـا قضيـة العمـل ، فهـى لا تكمـن في تكامـل المنظومـة لكنهـا تكمـن في التكامـل الاجتماعـى (Lockwoodلوكـوود 1964). فالمشـكلة لم تكـن في الإنتـاج ذي القيمـة المضافـة – وقـد ظـن البعـض أنـه أصبـح مـن الممكـن السـيطرة عـلى تناقضاتهـا- وإنمـا تكمـن

12- لا يوجد ما يخالف أن أندورنو هو الذي أدخل مفهوم الرأسمالية المتأخرة كـ "مفهوم فرانكفورتي" في النظرية الاجتماعية، وذلك من خلال القضية التي حددها بنفسه لتكون موضوعا يوم الاجتماع في عام 1968 ومحاضرته التمهيدية في موضوع المؤتمر بعنوان " الرأسمالية المتأخرة أم المجتمع الصناعي؟" (1979، 1968). فرق أندورنو بين "الرأسمالية المتأخرة" وما أسماه "بالرأسمالية الليبرالية" والتي أدركها كشكل رأسمالي تاريخي تم التغلب عليه عن طريق التدخل والتنظيم الحكومي. كان مفهوم الرأسمالية المتأخرة في الأصل بالنسبة لأندورنو مطابقًا لما أطلق عليه أخرون رأسمالية منظمة. لم يتحدث أندورنو إطلاقًا عن احتمالية تفكك وشيك لتنظيم الرأسمالية المتأخرة المنظمة من خلال الأزمات، أو حتى احتمالية عودة ماضيه الليبرالي في شكل مستقبل نيوليبرالي.

المشـكلة في شرعيتهـا ؛ فالقضيــة ليســت فيــما إذا كان رأس المـال الــذى تحـول إلى اقتصـاد المجتمـع قـادرا عـلى أن يقـوم بتزويـد هـذا المجتمـع، بـل تكمـن المشـكلة فيـما إذا كان هـذا الـذي يمكنـه الإمـداد بـه كافيـا لحـث متلقــي رأس المـال هــذا لــكي يســتمر في المشـاركة. لذلـك لم تكـن أزمـة الرأسـمالية المرتقبـة مـن منظـور نظريـة الأزمـة في عـام 1960و1970أزمـة (زيـادة أو نقصـان) في الإنتـاج، إنمـا كانـت أزمـة شرعيـة.

بعــد ذلــك تُذكــر البديهيــات الســابقة بمفاهيــم مثــل التــدرج في الاحتياجــات لماســلو ف (Maslowماسـلوف 1943): عندمــا يتــم تأمــين المعيشــة الماديــة، تُطلــق تطلعــات غــير ماديــة متعلقـة بتحقيـق الـذات والتحـرر والاعـتراف والصحبـة الأصيلـة ومـا يماثلهـا، وتسـعى للإشـباع[13]. كان الافـتراض بـأن الانضبـاط القمعـي الـذي يدفـع البـشر للتخـلي عـن الرأسـمالية كنظـام اجتماعــي، والطابــع القــسري للعمــل لقــاء أجــر، لم يعــد تنفيذهــما كلاهــما ممكنًــا عــلى الــدوام في ظــل الــشروط التاريخيــة الجديــدة للرخــاء المضمــون. فمــع انتهــاء النــدرة، الأمــر الــذي أصبـح ممكنًــا بالمسـتوى الــذي وصلــت إليــه القــوى الإنتاجيــة، قلــت إمكانيــة إعــادة خلــق الســيادة، تلــك الســيادة ذات الطابــع المؤســسي في التسلســلات الهرميــة الزائــدة في مــكان العمــل، والتفاضــل في الأجــر عمــلاً بمبــدأ الأداء الــذي صــار مهلهــلاً مــن الناحيــة الاقتصاديــة[14]. فالمشــاركة والديمقراطيــة والتحــرر في العمــل أو منــه، كل هــذا كان في انتظــار اكتشــافه كفــرص يتــم تحقيقهـا (Gorzجـروز 1967؛ 1974) فتسـويق البـشر والمنافسـة بـدلا مـن التضامـن أصبحـا أسـلوبي حيـاة عتيقـة، وزاد إدراك تلـك الصـورة وفهمهـا.

13- كذلك تتشابه معها نظرية كنظرية دانيل بيل عن التناقضات الثقافية للرأسمالية (Bellبيل 1976a). افترض بيل أيضًا أن الرأسمالية ستنتج بالتطور المتزايد دوافعًا واحتياجات تتعارض مع نظامها الاجتماعي – إلا أن بيل اعتبر كمحافظ أن التوجهات الثقافية الجديدة التي في الأغلب تتعارض مع الرأسمالية، فاسدة قائمة على المتعة واللذة، بينما بدت في نظريات الأزمة الفرانكفورتية على أنها تحررية تقدمية تحث على التطور البشري. وبصرف النظر عن ذلك توقع كلاهما عدم التحكم المتزايد للظروف الرأسمالية، من ناحية لأن الناس كانوا على وشك أن ينموا من داخل تلك الظروف نوعًا ما، ومن ناحية أخرى لأن الناس صاروا متعجرفين، ووجب عليهم تعلم القناعة من جديد. في كل الأحوال أدى هذا التطور إلى زيادة التكاليف على كاهل الدولة الديمقراطية، فوجب التصدي لها عن طريق إصلاح المؤسسات (هذا ما قاله كروزير Crozierوآخرون 1975، بتكليف من اللجنة الثلاثية) إما أنها ستؤدى الى نظام اقتصادي سياسي بإمكانه التغلب على الرأسمالية، على طريق بناء تفرضه الديمقراطية لعناصر جديدة غريبة على النظام الرأسمالي. انظر ما كتبه شيفر(Schäfer 2009) حول التداخلات بين نظريات عدم التحكم والرأسمالية المتأخرة.

14- هذا ما ذكره كلاوس أوفي في رسالته للدكتوراه عام 1967 حيث قال "إن فكرة النظام الاجتماعي القائم على الأداء هي فكرة عبثية لا معنى لها (...) إذا نظرنا إلى حقيقة أن الأشكال المتقدمة من العمل الصناعي همشت فئة الطاقات الفردية التنافسية" استبق الكتاب بشكل ضمني حجج وبراهين لاحقة حول رواتب الطلاب والدخل الأساسي المكفول.

سـوف تتكـدس مطالـب إصبـاغ الديمقراطيـة عـلى كل مناحـي الحيـاة وعـلى المشـاركة السياسـية بشـكل يتخطـى الحـدود التـي وضعتهـا المؤسسـات السياسـية القائمـة، وتـؤدي إلى رفـض الرأسـمالية كشـكل مـن أشـكال الحيـاة، وسـتدمر التنظيـم العتيـق للعمـل وللحيـاة الـذي يعتمـد عـلى الفرديـة في التملـك. ولهـذا ركـز البحـث التجريبـي للمدرسـة الفرانكفورتيـة في الأعـوام السـابقة قبـل أي شيء عـلى الوعـي السـياسي للطـلاب والعاملـين، كـما ركـز أيضـا عـلى النقابـات وإمكاناتهـا لتكـون أكـثر مـن مجـرد ماكينـات أجـور.

عـلى الجانـب الآخـر لم يتـم التطـرق إلى الأسـواق ورأس المـال والرأسـماليين، وحلـت نظريـة الديمقراطيـة والاتصـال محلهـم عـلى كل حـال بصـورة متوسـعة، أو حلـت محـل الاقتصـاد السـياسي. في الواقـع حـدث العكـس تمامـا: لم تكـن الجماهـير هـي مـن رفضـت السـعى وراء رأسـمالية مـا بعـد الحـرب، ووضعـت لهـا نهايـة بذلـك، بـل كان رأس المـال هـو مـن فعـل ذلـك في صـورة تنظيماتـه، ومنظميـه ومالكيـه.

أمـا فيـما يخـص شرعيـة المجتمـع الرأسـمالي الاسـتهلاكي، القائـم عـلى العمل مقابـل الأجـر في قطاعات واسـعة مـن الشـعب – المواطنـين في الريـف – فقـد شـهدت فـترة مـا بعـد السـتينيات الطويلـة انتعاشـا لم تتوقعـه نظريـة الأزمـة عـلى الإطـلاق. فعندمـا لاقـى الـصراع ضـد "إرهـاب الاسـتهلاك" إلى حـد مـا صـدى لـدى الطـلاب في عـام 1968، بـدأت بعدهـا بفـترة قصـيرة حقبـة النزعـة الاسـتهلاكية وتعميـم الصبغـة التجاريـة كـما لم يرهـا العـالم مـن قبـل، في ظـل مشـاركة فعالـة للغالبيـة العظمـى مـن هـذا الجيـل الـذي شـكا وحـارب تسـويق الحيـاة تحـت مظلـة الرأسـمالية (شـتريك 2012a). فقـد توسـعت أسـواق السـلع الاسـتهلاكية كالسـيارات والملابـس ومسـتحضرات التجميـل والأغذيـة وآلات الترفيـه الإلكترونيـة، وكذلـك أسـواق الخدمـات كالعنايـة بالجسـم والسـياحة والترفيـه بزخـم غـير مسـبوق وأصبحـت مـن المحـركات الرئيسـة للنمـو الرأسـمالي. حيـث اختـصرت الابتـكارات السريعـة في عمليـة الإنتـاج وفي المنتج،والتـي أصبحـت ممكنـة عـن طريـق الانتشـار السريـع للهندسـة الإلكترونيـة الدقيقـة، اختـصرت دورة حيـاة المزيـد مـن السـلع الاسـتهلاكية وسـمحت بتمايـز المنتجـات بشـكل أكـثر تفصيـلاً بمـا يتـماشى مـع رغبـات مجموعـات العمـلاء المختلفـة[15].

15- استغنى علم الاجتماع بداية من هنا عن التحدث عن "الاحتياجات الزائفة" ولا حتى عن "الوعي الزائف" – مفاهيم كانت قريبًا شائعة إلى حد كبير – مغلوبًا بالشدة التي بها تخلت الحقيقة عن التصورات الزاهدة للنظرية النقدية.

في الوقـت نفسـه احتـل اقتصـاد المـال بـلا هـوادة مجـالات جديـدة مـن الحيـاة الاجتماعيـة والتـي كانـت حتـى ذلـك الوقـت متروكـة لهـواه، وفتحـت أمـام تلـك المجـالات مسـاحات لخلـق وإنتـاج القيمـة المضافـة، مثـل الرياضـة، التـي صـارت في الثمانينيـات تجـارة عالميـة بالمليـارات، وهـو مثـال مـن أمثلـة كثـيرة ومتنوعـة .

شـهد العمـل مقابـل أجـر – أو في لغـة عـام 1968الاعتـماد عـلى الأجـر – إعـادة تأهيـل لم تتوقعـه نظريـة أزمـة الشرعيـة. فقـد غـزت المـرأة بدايـة مـن السـبعينيات أسـواق العمـل في كل مـكان في العـالم الغـربي، وانتـشر مـا عـرف بعبوديـة الأجـر، وقـد رأت المـرأة أنـه تحـرر مـما بـدا لهـا عبوديـة غـير مدفوعـة الأجـر في الأسرة[16].

شـاعت عمالـة المـرأة في العقـود اللاحقـة دون توقـف عـلى الرغـم مـن قلـة المقابـل. وعـدت النسـاء الـلاتي اقتحمـن سـوق التشـغيل في الواقـع حليفـات لأربـاب الأعـمال في جهودهـن لخلخلـة القيـود في سـوق العمـل، وبتلـك الطريقـة السـماح "للمنبـوذات" بمضاربـة نظرائهـن مـن الرجـال في الأجـور. وترتبـط عمالـة المـرأة المتزايـدة بشـكل وثيـق بالتغـير المتزامـن في بنيـة الأسرة: فـزادت معـدلات حـالات الطـلاق، وانخفضـت أعـداد الزيجـات، وانخفـض مـع ذلـك عـدد الأطفـال، في حـين زاد عـدد الأطفـال الذيـن يعيشـون في ظـروف أسريـة مضطربـة، الأمـر الـذي أدى إلى زيـادة أعـداد النسـاء الراغبـات في العمـل. (Streeck شـتريك 2009a).

بعـد ذلـك أصبـح العمل بالنسـبة للمـرأة أهم محرك للتكامـل والاعـتراف الاجتماعي،إذ يُعـد البقاء كربة منـزل في يومنـا هـذا وصمـة عـار، في اللغـة العاميـة أصبحـت كلمـة "عمـل" مطابقـة في الأذهـان للعمل المدفـوع الأجـر الـذي يُقيمـه سـوق العمل وهـذا يرتبط بالتشـغيل بـدوام كامل. تكتسـب المرأة بشـكل خـاص مكانـة اجتماعيـة مرموقـة عندمـا تجمـع بـين العمـل وتربيـة الأطفـال حتـى لـو كانـت المهنـة صرافـة بسـوبرماركت وفي أحسـن الأحـوال ذات دوام كامـل. هنـا أدرك أندورنو – الذي كان أكثر تشـاؤمًا مـن أصحـاب نظريـة أزمـة الشرعيـة – أيضًا الشـعور بــ "الركـون إلى الانحـراف" مثلما حدث أيـام جنون الاسـتهلاك في العقـود الثلاثـة أو الأربعـة الماضيـة، ذلـك الشـعور الذي وثـق في قدرة صناعـة الثقافة على خلقـه والترويـج لـه دائمـا. فمذهـب البروتسـتانتية الجديـدة الـذى يفخـر أنصارهـا بحياتهـم الموقوتـة

16- وقد اضطلع المهاجرون الذين زادوا منذ السبعينيات في هذا الصدد بنفس الدور الذي اضطلعت به المرأة.

بدقة، المحسوبة بالدقيقة لصالح التوفيق بين الأسرة والوظيفة، وما ينجم عن ذلك من إرهاق دائم (Schor شور 1992)، وكذلك وضع مذهب التعصب الرأسمالي للانتفاع الذاتي، والحركة النسائية المؤيدة للانتفاع الذاتي – اللذين يصبوان إلى استيعاب عائد التعليم في أنماط حياة أجيال كاملة –ووضعا حدًا لـ "أزمة العمل مقابل أجر"، وقامت روح الرأسمالية الجديدة التي اكتشفها بولتانسكى وشايبيلو (Boltanskiبولتانسكى وChiapelloشايبيلو 2005) بالشىء نفسه، باستخدام مساحات من الاستقلال الذاتي ومن الإبداع في مكان العمل، كوسيلة لاندماج أعمق في الشركات ومحرك لتحديد كل أبعاد الشخصية بأهدافها.بينما بدا الولاء الجماعي للعمال والمستهلكين إزاء رأسمالية ما بعد الحرب ثابتًا ومستقرًا، لم يسر الأمر نفسه في أية حال من الأحول على رأس المال[17].

فمشكلة نظريات الأزمة الفرانكفورتية في السبعينيات كانت تكمن في أنها لم تُسلم بتعمد رأس المال وقدرته الاستراتيجية، لأنها تتعامل معه على أنه جهاز وليس وكالة، وعلى أنه وسيلة إنتاج بدلا من طبقة.[18]

وبهذا تحتم عليها وضع حساباتها دونه، وكان "رأس المال" بالنسبة لشومبيترSchumpeter مصدر قلق دائم، قلق ينبع من هذا الخلل الدائم في المجتمع الاقتصادي الحديث – والذي هو بداية لتدمير مستمر في الإبداع (Schumpeterشومبيتر 2006 {1912}) – ووصولاً إلى تجميده الجبري عبر اشتراكية البيروقراطية الحتمية. كذلك رأى فيبر ذلك وتوقعه، ومن الممكن أن يُعزى إليه موات رأس المال في نظرية أزمة الشرعية. وبهذا لم يعد في الإمكان تخطي ما كان ينبغي أن يحدث في العقود التالية لنهاية فترة الستينيات الطويلة. أما وقد اتضح الآن أن رأس المال اتضح أنه لاعب وليس لعبة، حيوان مفترس وليس حيوان مزرعة، فإنه رأى في البناء المؤسسي لاقتصاد السوق الاجتماعي بعد

17- يوضح استثمار عائلات الطبقة المتوسطة المتزايد وأبنائهم في الدرجات المدرسية والشهادات الجامعية بداية من دروس اللغة الصينية التي عدت رمزًا في رياض الأطفال، يوضح ذلك مدى قوة حضور الاعتقاد في مبدأ الأداء كآلية لتوزيع فرص الاستهلاك، والحالات الاجتماعية.

18- كانت ميزته أنه تم تحاشى تساؤلات صعبة في نظرية الطبقات الاجتماعية، حول وضع المدراء مقارنة بالمُلاك، والفرق بين رأس المال الكبير والصغير، ودور الشركات كمنظمات في علاقتهم بأصحاب الشركات كأفراد وتصنيف الطبقات المتوسطة الجديدة المتعددة، والوضع الطبقي للسياسيين والموظفين إلى آخره. فيما يخص المشكلات العديدة في وضع نظرية حول الطبقات الاجتماعية انظر رايت (1985). بيد أن لا مناص من ضعف أي نظرية حول الرأسمالية إذا كانت بدون رأس مال عامل وقادر على التصرف.

1945قفصًا ضيقا تزداد الرغبة في التحرر منه.

أدركت نظريات الأزمة الفرانكفورتية الماركسية التي تعود إلى ما قبل أربعة عقود هشاشتها الداخلية، وذلك بشكل مختلف وأفضل من معظم نظريات الرأسمالية الاجتماعية الأخرى السابقة. لكنها أساءت تقدير سببها واتجاه وديناميكية التغيير التاريخي الوشيك. وقد استبعد منهجها إمكانية أن يكون رأس المال وليس العمل هو الذي أنهى شرعية الرأسمالية الديمقراطية الذي تطور في فترة التسعينيات المجيدة "trenteglorieuses"[19]. في الواقع يعد تاريخ الرأسمالية بعد سبعينيات القرن العشرين بما فيها الأزمات الاقتصادية المتتالية عليها، هو تاريخ نشأة رأس المال من رحم نظام اجتماعي أُجبر عليه بعد عام1945ولم يكن يرغب فيه إطلاقاً،حيث جاءت في بدايته ثورات العمال إبان عام 1968، وكذلك المواجهة التي جرت بين أرباب عمل الشركات الصناعية المتقدمة وبين جيل جديد من العمال يرون في معدلات النمو والتقدم الاجتماعي الدائم في مرحلة إعادة البناء والوعود السياسية بشكل عام لسنوات تأسيس الرأسمالية الديمقراطية، شيئًا بدهيًا. ولكن لم تستطع ولم ترغب الرأسمالية في أن تفي بهذه التطلعات إلى الأبد.

في الأعوام التالية بحثت الصفوة الرأسمالية وحلفاؤها السياسيون عن سبل للتملص من الالتزامات الاجتماعية التي تَحتم عليهم تقديمها من أجل السلام، والتي كان بإمكانهم أن يوفوا بها جميعها خلال مرحلة إعادة البناء. وقد أتاحت استراتيجيات الإنتاج الجديدة التي طُبقت للتغلب على تشبع السوق المحدق، والعرض الفائض للقوى العاملة كنتيجة لتغير الهيكل الاجتماعي، وكذلك تدويل الأسواق وأنظمة الإنتاج، كل هذا أتاح الفرص للتحرر تدريجيًا من القيود المؤسسية التي فرضتها السياسة الاجتماعية وسياسة تعريفات الأجور على الشركات، والتي هددت بعد عام 1968أن تصل بالشركات إلى ضغط دائم للرغبة في تحقيق الأرباح "profitsqueeze"[20]. بمرور الوقت انطلقت عملية تحرير واسع النطاق، تسببت في عودة الأسواق الحرة ذاتية التنظيم بقوة وشمول، عودة لم تتوقعها أية نظرية، ولم يكن لها مثيل في

19- هكذا كان الوصف الفرنسي لثلاثة عقود (تقريبًا) من التقدم الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية. ففي البلدان الأنجلوسكسونية كان الحديث عن العصر الذهبي "Golden Age"، وفى ألمانيا كان الحديث عن سنوات "المعجزة الاقتصادية".

20- انظر برينر(Brenner 2006) للتعرف على مدى درامية السنوات من 1965 إلى 1980، حين بلغ الاقتصاد الحضيض، قبل أن يسترد عافيته مؤقتًا في التسعينات، حتى وإن كان أرباب الأعمال هم من استولوا وحدهم على مكاسب زيادة القدرات الإنتاجية.

تاريـــخ الاقتصـــاد الســـياسي للرأســـمالية الحديثـــة. لم تكـــن نظريـــة الأزمـــة مســـتعدة هنـــا لدولـــة تســـتطيع أن تتحـــرر مـــن قيـــود الرأســـمالية التـــي وضعتهـــا لخدمـــة المجتمـــع، في ســـبيل التخلـــص مـــن تطلعـــات المجتمـــع التـــي لم تســـتطع الدولـــة الوفـــاء بهـــا، وكذلـــك لم تتأهـــب لرأســـمالية يضيـــق عليهـــا الخنـــاق في ظـــل حريـــة أزمتهـــا المنظمـــة سياســـيًا.[21]

لم تتقـدم عمليـة التحـرر إلا بالتدريـج، كتقنيـة تحكـم ووسـيلة لتخفيـف العـبء عـن الدولـة وتحريـر رأس المـال في آن واحـد، وخاصـة مـا دامـت الذكريـات حيـة عـن قلاقـل عـام 1968، والتـي كانـت مصحوبـة باضطرابـات متعـددة في النظـام اجتماعيـة وسياسـية، حتـى بلغـت ذروتهـا المؤقتـة في الأزمـة الحاليـة في النظـام المـالي العالمـي والماليـات العموميـة للبلـدان.

21- وكذلك لم تكن مستعدة للخيارات المبهرة للمرونة التاريخية، لما يمكن للنظرية أن تظهره كوسيلة بديلة للإشباع لضمان دوافع العمل والإنتاج في الرأسمالية، أو كإلهاء عن مطالب التقدم السياسي الجمعي، لصرف النظر إلى إشباع الحاجات الاقتصادية الفردية من خلال التطور المتسارع في عالم السلع.

أزمة الشرعية الأخرى ونهاية سلام ما بعد الحرب

في ضـوء أحـداث الأربعـة عقـود الفائتـة منـذ رواج نظريـة الأزمـة، أود أن أقـترح مصطلحـا أوسـع لأزمـة الشرعيـة، مصطلـح لا يعـرف طرفـين فاعلـين فقـط، الدولـة ومواطنيهـا، ولكـن ثلاثـة أطـراف: الدولـة ورأس المـال و"الخاضعـين للأجـر"[22].

لم يعـد المواطنـون فقـط هـم مـن يحـددون التطلعـات التـي يكون عـلى النظـام السـياسي الاقتصادي أن يلبيهـا ليبلـغ شرعيتـه، ولكـن أيضًـا رأس المـال الـذي لم يعـد يظهـر كأداة،بـل أيضًـا كطـرف فاعـل، أو بالأحـرى المُـلاك والمـدراء الذيـن يلهثـون خلـف الأربـاح. بـل إن التطلعـات التـي تطرحهـا يجـب أن تكـون في الحقيقـة أكـثر أهميـة لاسـتقرار النظـام مـن تلـك الخاصـة بالمواطنـين الخاضعـين لـرأس المـال، بمـا أن طبيعـة النظـام طبيعـة رأسـمالية: فقـط إذا مـا تحققـت تلـك التطلعـات، فـإن غيرهـا سـوف يتحقـق، لكـن العكـس غـير صحيـح بالتبعيـة. لذلـك فـإن أزمـة الشرعيـة يمكـن - بخـلاف مـا تقـول بـه نظريـات الأزمـة النيـو ماركسـية -أن تنمـو مـن قلـق "رأس المـال" مـن الديمقراطيـة والتكليفـات التـي تفرضهـا، وهـذا يعنـي: أن اسـتقراره مرتبـط بعـدم تطـور المطالـب الاجتماعيـة تصاعديًـا بصـورة "متجـاوزة للنظـام"، الأمـر الـذي توقعـه الكثـيرون في سـبعينيات القـرن التاسـع عـشر.

تتعامــل الــشركات ورجــال الأعــمال مــع نظريــة أزمــة الشرعيــة الموجهــة إلى جانــب رأس المــال عــلى أنهــا عنــصر يزيــد مــن المنافــع والأربــاح، بــدلاً مــن أن تتعامــل معهــا عــلى أنهــا دافــع للرخــاء، أو أدوات طيعــة لسياســية الدولــة الاقتصاديــة. ويظهــر "رأس المــال" في تلــك النظريــات عــلى أنــه عنــصر فاعــل جمعــي متعنــت يجــري وراء المصلحــة الشــخصية، عنــصر اســتراتيجي قــادر عــلى التواصــل، ولكنــه غــير متوقــع بشــكل محــدود، يمكنــه أن يكــون غــير راض وأن يعــبر عــن عــدم الرضــا هــذا. مــن خــلال شــكل الدخــل الغائــب يمكــن تقريــر مــن ينــدرج تحــت مظلــة رأس المــال ، ومــاذا ينــدرج تحتهــا في نظريــة مصوغــة عــن الطبقــات الاجتماعيــة تبعًــا لنمــوذج الاقتصــاد الســياسي الطبقــي. فالمصالــح الرأســمالية تنشــأ مــن تبعيــة الدخــل الشــخصي للفوائــد عــلى رأس

22- وجهة نظري في الأزمات الاقتصادية باعتبارها أزمات ثقة، وفي انخفاض الاستثمارات باعتبارها تعبير عن عدم الرضا من جانب أصحاب ومستثمري رأس المال، تتفق بشكل كبير مع نظرية ميشال كاليكي في الاقتصاد (على سبيل المثال كاليكي 1943).

المال العامل. وتعد الدخول الرأسمالية دخولا احتياطية يُحصلها أصحابها أو المؤتمنون عليها من رأس المال ذاته، وذلك من خلال محاولة زيادة الأرباح على رأس المال الخاص بهم ، أوالذي يقومون بتشغيله بصفتهم أمناء عليه ، في الحالتين يواجه هؤلاء "الخاضعون للأرباح" في هذا السياق "الخاضعين للأجور" الذين يمتلكون القوة العاملة بدلاً من رأس المال، فيتنازلون عنها، كرأس مال متغير، لمالكي رأس المال الثابت في مقابل ثمن يحدده التعاقد. ولا يرتبط في ذلك ثمن "سلعة الأيدي العاملة" بالربح الذي يمكن أن ينتج عن تشغيلها أو الذي لا ينتج عنها. إذ يتم الربط بين الفرق الواقع بين رأس المال الاحتياطي ودخل العمل المحدد بالتعاقد – بين الربح والأجر – في المنظور النفسي لنظرية سوق العمل الاقتصادية على النحو التالى : الفئة الأكثر تحفظًا إزاء المخاطر يفضلون أن يصبحوا موظفين بدخول عمل منخفضة ولكنها مضمونة، أما "المقبلون على المخاطر" فيصيرون أصحاب أعمال بدخول رأسمالية من الممكن أن تكون مرتفعة لكنها غير مضمونة. في الوقت الذي يحاول فيه أصحاب الدخول الربحية أن يرفعوا من ربح المال العامل إلى أقصى درجة ممكنة، فإن متلقي الدخول الثابتة يسعون إلى تقليل المجهود اللازم لذلك إلى أقل درجة ممكنة[23]. وتظهر صراعات التوزيع في جملة أمور منها أن زيادة الدخول الربحية تقتضي تقليل الأجور في ظل سريان الظروف الأخرى، والعكس صحيح[24].

يدفع الاقتصاد السياسي، الذي يظهر فيه رأس المال كطرف فاعل وليس فقط كماكينات، بعجلة الاقتصاد إلى الأمام، حيث يبدو النمو والتوظيف الكامل صوريًا فقط أمورًا تقنية، غير أنها في الحقيقة أمور مشروطة بالسياسة. هنا يكمن الفرق بين التعريف التكنوقراطي للأزمة، كما ساد في الأعوام التي تلت الحرب العالمية الثانية وفي بولوك، وبين النظرية المجتمعية الفرانكفورتية. يرتبط النمو والتوظيف الكامل باستعداد مالكي رأس المال

23- لماذا يشتبه أرباب العمل وعلماء الاقتصاد دائمًا في العمال ويتهموهم بدهيًا بـ "التقصير في العمل"(Shirking) ولماذا يجب إخضاعهم لرقابة فاعلة لأقصى درجة باعتبارهم "انتهازيين مخادعين" (وليامسون وآخرون عام 1975.).

24- بالطبع هناك اليوم أكثر من أي وقت مضى منطقة رمادية تختلط فيها الأنواع. فتجد فيها على سبيل المثال أشكال عديدة من تحديد الأجر "على أساس الأداء"، التي أتت في أعقاب نظام الأجور بالقطعة لعمال الصناعة اليدويين، وصغار المدخرين، الذين يجمعون بين دخل العمل والفائدة. كذلك الدخول المحصلة مما يسمى بـ "رأس المال البشري"، تلك الدخول التي يمكن اعتبارها أرباحًا رأسمالية وأرباحًا من العمل على حد سواء. ما يهم هنا هو التمييز التحليلي بين ديناميكية تراكم رأس المال والتي تهدف إلى تعظيم الإيرادات بدون سقف، وتقليدية ضمان الإعاشة على مستوى دخل معين أو مستوى دخل يزداد بصورة محسوبة. كلا الطريقين الاقتصاديين موجودان في الرأسمالية جنبًا إلى جنب باعتبارهما توجهان مختلفان، يمثلهما فئات اجتماعية ومؤسسات مختلفة تتضارب تطلعاتهم ومطالبهم، وتداخل أيضًا بشكل جزئي (Streeckشتريك 2011c).

للاستثمار، والذي يرتبط بدوره بمستوى تطلعاتهم للعوائد وتوقعاتهم للربح، وكذلك تقديرهم العام للظروف المجتمعية بخصوص ضمان الطريقة الرأسمالية في الاقتصاد. غياب الأزمات الاقتصادية يعني رضا رأس المال، أما ظهورها فيترتب عليه استياء رأس المال. لايتم تحديد عائد الاستثمار الذي يطلبه أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرون، إنما يتغير بحسب الظروف المكانية والزمانية. وتظهر على المستثمرين القناعة إذا لم يجدوا خيارات أخري، أما إذا وجدوا أن أرباحهم لا ترقى إلى المعدل المطلوب إذا ما قورنت بغيرها، فسيصعب إرضاؤهم. كما يمكن أن يفقدوا الثقة ويمسكوا رؤوس أموالهم إذا ما استشعروا العداء من محيطهم المجتمعي أو أحسوا بأن تطلعات هذا المحيط المجتمعي مبالغ فيها، وذلك من خلال اللجوء إلى الرصيد النقدي (تفضيلا لسيولة)،أو إلى الهروب برأس المال إلى أن تتحسن الظروف.

تنتج الأزمات الاقتصادية عن أزمات الثقة من قبل رأس المال، وهي لا تُعد اختلالات تقنية، بل هي أزمات شرعية لها طابع خاص. وتعتبر البطالة وانكماش النمو نتائج لـ "إضرابات عن الاستثمار[25]" من قبل هؤلاء الذين يمتلكون رأس المال.وإذا ماتم تشغيل رأس المال فإن هذه الظواهر سوف تنتهي، لكن لن يتم التخلص منها طالما أن أصحاب رأس المال يفتقدون الثقة.

ويُعد رأس المال المجتمعي في الرأسمالية ملكية خاصة، يكون في الأساس للمالكين الاختيار في تشغليه أوعدم تشغيله كما يحلو لهم، وفي كل الأحوال لايمكن إجبارهم على استثماره[26]، ومن الصعب تقدير متى يحلو لرجال الأعمال أن يصنعوا شيئًا، بحيث لا ينفع رجال الاقتصاد حساباتهم على الأقل هنا، وسيعلنون أن هذا الأمر وفقًا لتقديرهم هو أمر يتعلق بـ "علم النفس".

ويكمن حل الأزمات عن طريق السياسة الاقتصادية، في المساومة والمفاوضة بين كل توقعات أصحاب رأس المال الربحية وتطلعاتهم تجاه المجتمع من جهة، وتوقعات أصحاب

25- هو مصطلح مستخدم في الفكر النقدي للرأسمالية في السبعينيات. كانت الفكرة السياسية هي إحباط "إضرابات الاستثمار" من خلال وضع "ضوابط للاستثمار".

26- جوهر مشكلة أي سياسة اقتصادية في الرأسمالية معروف "يمكنك أن تقود الأحصنة إلى الماء، ولكن عليها أن تشرب بنفسها". هذا ما قاله كارل شيلر عالم الاقتصاد المنتمي لاقتصاد كينزي، والسياسي الاقتصادي بالمنتمي للحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني في أواخر الستينيات وبدايات السبعينيات حول جهوده لإنعاش الاقتصاد بعد 1967.

الأجـور الثابتـة فيـما يخـص التشـغيل والأجـور مـن جهـة أخـرى، حتـى يتـم الوصـول إلى تـوازن يـراه رأس المـال عـادلا بالدرجـة الكافيـة لـكي يظـل مسـاهما في صناعـة الازدهـار.

إذا فشـل ذلـك وأصبـح تخـوف رأس المـال وعـدم إرضـاء تطلعاتـه اختـلالاً في "النظـام الاقتصـادي"، فـإن ذلـك سـيؤدي إلى نشـأة أزمـة شرعيـة إضافيـة، تلـك التـي سـتكون عنـد الخاضعـين للأجـور، والذي يمثـل دوران عجلـة النظـام شرطًـا لمهادنتـه، وبالأخـص توفـيره للنمـو والتشـغيل الكامـل. ولا يسـتلزم ذلـك تطلعـات جديـدة، ولكـن يكفـي فقـط عـدم الوفـاء بالقديـم منهـا.

بتعبـير آخـر، تشـترط الرأسـمالية وجـود عقـد مجتمعـي، تحـدد فيـه التطلعـات المشروعـة المتبادلـة لـرأس المـال والعمـل، للخاضعـين للربـح، والخاضعـين للأجـر – قلـت أو زادت درجـة التحديـد – كدسـتور اقتصـادي رسـمي أو غـير رسـمي. فالرأسـمالية ليسـت حالـة طبيعيـة، كـما تحـاول النظريـة والإيديولوجيـة الاقتصاديـة أن تقنعنـا بـه، إنمـا هـي نظـام مجتمعـي مقـترن بالمعطيـات الزمانيـة، يحتـاج للصياغـة واكتسـاب الشرعيـة: تتعـدد أوجـه صياغتـه وتفاصيلـه مكانيًـا وتاريخيًـا، والتـي هـي في الأصـل دائمًـا قابلـة للتفـاوض مـن جديـد، ومهـدد بالثـورة في أي وقـت.

ففـي السـبعينيات بـدأ يتداعـى مايعـرف في الأدب الإنجليـزي بتسـوية مابعـد الحـرب السياسـية الاقتصاديـة (postwar settlement) الخاصـة بالرأسـمالية الديمقراطيـة: حيـث نشـأ اتفـاق مجتمعـي نابـع مـن ظـروف مـا بعـد الحـرب حـول أسـس العمليـة التجاريـة لاسـتمرار الرأسـمالية في شـكل جديـد.

عـلى الصعيـد العالمـي وضعـت الرأسـمالية بعـد عـام 1945 في موقـع الدفـاع عـن النفـس، ووجـب عليهـا أن تسـعى لتمديـد رخصتهـا فى المجتمـع وتجديدهـا[27]، في كل دول الغـرب، بعدمـا اشـتد عـود الطبقـة العماليـة نظـرًا للحـرب والمنافسـة مـن الأنظمـة الأخـرى. لم يكـن ذلـك ليتحقـق إلا مـن خـلال تنـازلات كبـيرة، كـما توقعـت النظريـة الكينزيـة ومهـد الطريـق لهـا: عـلى المـدى المتوسـط في صـورة سياسـة الدولـة الاقتصاديـة، وتخطيطهـا لضـمان التنميـة، والتشـغيل الكامـل، والتـوازن الاجتماعـي، وتحسـين الحمايـة دائمًـا ضـد تقلبـات السـوق،

27- يمكننا أيضًا المبالغة والقول بالحاجة لإعادة إصدار "رخصة رأسمالية لصيد الأرباح".

وعلى المدى البعيد في صورة نهاية تاريخية للرأسمالية في عالم تقل فيه معدلات الفائدة وهوامش الربح بصورة دائمة. فقط في ظل تلك الظروف، أي في ظل أولوية الغايات الاجتماعية المحددة سياسيًا، أمكن بعد نهاية اقتصاد الحرب إعادة إحياء اقتصاد ربحي في داخل ديمقراطية ليبرالية مستقرة مضادة للانتكاسات الفاشية، والإغراءات الستالينية، وأصبح إعادة تفعيل حقوق الملكية وحقوق الإدارة شيئًا يمكن تنفيذه سياسيًا.

زاد الاتجاه إلى نشر ومراقبة الالتزام بما تم تسميته في مناقشات النظرية الفرانكفورتية "وصفة سلام" رأسمالية ما بعد الحرب، من خلال دولة حمائية تهذب السوق، تخطط و توزع، و التي عليها إذا ما فقدت شرعيتها أن تؤمن الأسس الاقتصادية للرأسمالية الجديدة.

بدأ السلام السياسي الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب يتداعى في السبعينيات ، وبدأت جملة توصيفات وشروح لهذا التطور بالإشارة إلى ضعف التنمية في النصف الثاني من الستينيات، الذي أتاح الفرصة للنظام الاقتصادي الرأسمالي ألا يظل دائمًا قادرًا على العطاء وراغبًا فيه كما كان الوضع في العقود التالية لنهاية الحرب.

كان رد فعل حكومات الغرب في سعيها للحفاظ على السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي لأقصى مدة ممكنة أن طفقت تجرب تقنيات جديدة للتخطيط والتوجيه القومي للاقتصاد، في حين أن العمال تمسكوا -أكثر من أي وقت سابق- بما تم الاتفاق عليه طبقًا لفهمهم في سنوات تأسيس النظام.

هل من المنطقي أن يستمروا في المشاركة في الرأسمالية، ويحترموا قواعدها ويخلقوا من رأس المال أرباحًا، حتى إن لم ينالوا قسطًا من هذا الخير؟ أما فيما يخص الجانب الرأسمالي، فإن عليه أن يخشى ثورة توقعات متزايدة (revolutionofrisingexpectations)، لا يمكن إرضاؤها على الدوام، إلا إذا كان ذلك على حساب انخفاض متزايد في الأرباح، وتحويل الاقتصاد الخاص – من خلال سياسة قومية تنشأ تحت ضغط الناخبين – إلى بنية تحتية عامة مخطط لها وتقع تحت إشراف الدولة.

بدا الوضع إجمالاً في نهاية الستينيات يشبه تلك الحالة التي وصفها ميشل كاليكي

(Kalecki Michal) في مقالـه الثاقـب الرؤيـة في عـام 1943، تلـك الحالـة التـي يمكـن لنمـوذج كينـزي أن يفشـل فيهـا أمـام مقاومـة رأس المـال.كان السـؤال الـذي أنطلـق منـه كاليـكي عـن ماهيـة اعتراضـات أصحـاب الأعـمال في زمانـه ضـد السياسـة الاقتصاديـة عـلى النمـوذج الكينـزي، طالمـا أن تلـك سـتضمن لشركاتهـم نمـوًا ثابتًـا دائمًـا. كانـت إجابتـه أن التشـغيل الكامـل يحمـل في طياتـه لـرأس المـال خطـر أن يصـير العاملـون إلى الغـرور لأنهـم سـيكونون في أي وقـت قـد نسـوا العـوز المرتبـط بالبطالـة. في تلـك الحالـة يمكـن أن ينهـار النظـام والانضبـاط في مـكان العمـل وفي السياسـة. وكـما يقـول كاليـكي، فإن رأس المـال لذلـك مـن مصلحتـه وجـود بطالـة دائمـة متجـذرة حتـى مـع انتعـاش الاقتصـاد تكـون بمثابـة إنـذار للعـمال يذكرهـم بمـا سـيحيق بهـم إذا مـا زادت تطلعاتهـم وطلباتهـم. لكـن هـذا يشـترط أن تُـصرف الدولـة عـن ضـمان التشـغيل الكامـل بـأدوات نمـوذج كينـزي.

رأى العـمال وكثـير مـن حكومـات الرأسـمالية الديمقراطيـة في موجـة الإضرابـات التـي اجتاحـت العـالم في عـام 1968 و1969 نتيجـة لمرحلـة طالـت عـن الحـد مـن نمـو لا تعكـر صفـوه الأزمـات وتشـغيل كامـل مضمـون، وتعبـيرًا عـن الإسراف المتزايـد مـن جانـب العـمال الذيـن دللتهـم الرفاهيـة، ودللتهـم دولـة الخـير والإحسـان[28]. أمـا العـمال عـلى الجانـب الآخـر فعـلى اعتقـاد بأنهـم لا يتمسـكون إلا بحقهـم الديمقراطـي في زيـادة أجورهـم بصفـة دوريـة وتحسـين مسـتمر للضـمان الاجتماعـي. مـن هنـا اتسـعت الفجـوة بـين توقعـات العمـل ورأس المـال إلى درجـة أن أنظمـة الرأسـمالية الديمقراطيـة التـي نشـأت بعـد الحـرب وقعـت في أزمة،فالنصـف الأول مـن السـبعينيات شـهد تزايـدا في موجـات الإضرابـات حـين تمسـك أصحـاب الأعـمال والنقابـات كل منهـم بمطالبـه ووجـد رأس المـال نفسـه لا يسـتطيع أن يقـدم تنـازلات أكـثر مـن ذلـك. كانـت ردة الفعـل أن بـدأ رأس المـال في التهيـؤ لنقـض العقـد المجتمعـي لمـا بعـد الحـرب، إذ نفـض عنـه غبـار السـلبية، وأخـذ يعيـد تكويـن قدرتـه عـلى التغيـير والتشـكيل مـن جديـد، وتحـرر مـن تحكـم السياسـة الديمقراطيـة

28- دون أن أتمكن من إثبات ذلك هنا تفصيلًا، إنني على قناعة بأن أصل هيمنة الفكر العام الذي جعلنا "نحن"، أي الرجل العادي والمرأة العادية، كثيري المطالب يصعب إرضاؤنا، فوجب علينا أن نتعلم من جديد القناعة، أصل هيمنة هذا الفكر يعود إلى المناقشات التي عالجت فيما بعد حركات الإضراب في عام 1968 و1969. كما سأوضح فيما بعد فإن النظرية الاقتصادية النموذجية حملت غطرسة الجماهير تلك - والتي كان الحديث حولها لأول مرة في هذا الوقت - المسؤولية عن المديونيات القومية في العقود التالية. التفسير الأنسب هو أنه محاولة لصرف النظر عن عدم المساواة في توزيع الأرباح والذي زاد في نفس الوقت بصورة كبيرة.

واستغلالها له. ساعده في ذلك أن بيده-على عكس العمال والنقابات-استراتيجية بديلة تساعده على الاستمرار في الرأسمالية الديمقراطية، تكمن في سلب ثقته منها بصورة تدريجية، وحرمانها من موارد الاستثمار اللازمة لاستمرارها.

التحول الطويل: من رأسمالية ما بعد الحرب
إلى الليبرالية الجديدة

في منتصف السبعينيات الهادرة (roaringseventies)، كما وصفت بعد ذلك بسبب التطلعات المبالغ فيها إلى النمو والحرية اللذين سيطرا على السياسة والجو العام، بدأ أصحاب رأس المال ومشغلينه حربًا مديدة لإعادة هيكلة الاقتصاد السياسي لرأسمالية ما بعد الحرب. وهؤلاء هم من قاموا بذلك، وليس جموع "الخاضعين للأجور" الواسعة كما توقعتها وتمنتها نظرية أزمة الشرعية. بدأ أصحاب ومحركو الاقتصاد ينسحبون من النظام الذي سمح لهم بعد عام 1945 –على الرغم من أحداث ما بين الحربين - أن يعودوا إلى مكانتهم لقيادة المجتمع الصناعي، وذلك تحت تأثير انطباع عام 1968، والذعر الذي أنتجه جو سياسي تجسد في مذكرات تفاهم اقتصادية مثل تلك التي أرادت "اختبار حدود احتمال الاقتصاد"[29]، ولاحقًا في عناوين الكتب مثل كتاب "النضال الديمقراطي للطبقات" The Democratic ClassStruggle(1983) لمؤلفه كوربي Korpi، وكتاب "سياسات ضد أسواق" Politics Against Markets(1985) لمؤلفه اسبينج-أنديرسينسEsping-Andersens.زادت من جراء ذلك الشركات والصناعات والجمعيات التي اهتدت إلى هدف جديد موحد: تحرير الرأسمالية وتوسيع أسواقها داخليًا وخارجيًا.

أدت أحداث الستينيات وأزمة المواد الخام في عام 1972 إلى تراجع احتمالية أن يكون "الاقتصاد" على المدى البعيد قادرًا - في ظل شروط يقبلها - على الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها في النظام السابق تحت ضغط سياسي.انعدمت الثقة في استمرار ارتفاع النمو كوصفة لخلق سلام ديمقراطي رأسمالي،وكان تحقيق ذلك يتطلب من الشركات وضحايا الأرباح الذين زادوا بصورة غير مقبولة أن يتخلوا عن أرباحهم للحفاظ على التشغيل الكامل أو أن يهيكلوا إنتاجهم ومنتجاتهم بتكاليف عالية بحيث يضمن ذلك التشغيل بأجور عالية ويقلل الفجوة بين الأجور. وبما أن الدولة لم تعد محل ثقة بسبب

29- هذا ما قاله السياسي اليساري المنتمي للحزب الاجتماعي الألماني (SPD) يوخين شتيفين في مؤتمر الحزب عام 1971 عن السياسة الضريبية، وهو ما أدى إلى استياء كبير في الرأي العام، وعلى المدى البعيد نهاية مساره الوظيفي السياسي.

سقوطها في أيدي الديمقراطيين الاجتماعيين[30]، لم يعد هناك حل سوى الفرار إلى السوق وتحرير الاقتصاد الرأسمالي من التحكمات البيروقراطية السياسية لسنوات إعادة الإعمار، وإعادة تحصيل هوامش ربح مقبولة عن طريق أسواق حرة، وعن طريق خلخلة[31] تنظيم السوق من خلال سياسة الدولة، مع ارتباط ذلك بخطر نشأة أعباء اجتماعية.

كانت استراتيجية تحرير السوق - تحجيم الدولة الحمائية والرجوع إلى السوق بوصفه آلية توزيع اقتصادية بدائية - استراتيجية ناجحة بصورة مذهلة، إذا ما نظرنا إليها اليوم؛ كما أنها لم تفاجئ مطلقًا النظرية النقدية[32].

وبدأت عناصر أساسية للعقد المجتمعي الخاص برأسمالية ما بعد الحرب تُعلن في مجتمعات الغرب تدريجيًا أو تُوضع محل شك: الضمان السياسي للتشغيل الكامل، تحديد أجور من خلال مفاوضات مع نقابات حرة، ومشاركة العاملين في إدارة مكان العمل والشركات، فسيطرت الدولة على الصناعات المفصلية، وقطاع عام عريض آمن للتشغيل يكون مثالا يحتذي به في الاقتصاد الخاص، وحقوق مدنية اجتماعية عالمية محمية ضد التنافس، وتحجيم عدم التكافؤ الاجتماعي من خلال سياسة الدخول والضرائب، وسياسة اقتصادية وصناعية لمنع أزمات النمو. إبان عام 1979، عام "أزمة الوقود الثانية"، وبدأ في الديمقراطيات الغربية كلها تحجيم النقابات، وبموازاة ذلك بدأت تدور عجلة الإصلاحات تدريجيًا، وهي على الرغم من تدرجها تُعد إصلاحات جذرية تستهدف أسواق العمل وأنظمة الحماية الاجتماعية، وفي ظل "إضفاء صفة المرونة" على المؤسسات - الأمر الذي قيل عنه أنه تخلف - وتفعيل قدرات القوى العاملة، أدت أنظمة الحماية الاجتماعية تلك إلى نقض ومراجعة جوهرية لدولة الخير والإحسان في عقود ما بعد الحرب، تلك

30- كانت السبعينيات عصر رواج نظرية الاختيار العام (Public Choice Theory) في علوم الاقتصاد والتي تشكل أجهزة الدولة وأطرافها الفاعلة فيها كيانات لتعظيم المنافع، تمتلك بعكس رأس المال مزية أنها تستطيع أن تستخدم السلطة العامة لإثراء نفسها (انظر بوكانان وتولوكBuchananundTullock) عندما نظر بوكانان، وهوأحد مؤسسي تلك النظرية، إلى الماضي، وصف الاختيار العام بأنه "سياسات تفتقد الرومانسية" (بوكانان 2003).

31- انظر كانيدو(Canedo 2008) حول نهوض حركة خلخلة تنظيم السوق.

32- توقع كل من فيبر وشومبيتير وكيننيس لرأسمالية الأسواق الحرة نهاية هادئة أو نصف هادئة في النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك انطلاقًا من منظورات مختلفة وبتقديرات شتى. من الجدير أيضًا بالتذكر أن بولانيي توقع في كتابه TheGreatTransformation "التحول العظيم" (1944) بكل ثقة أن الرأسمالية الليبرالية ليست سوى ماضي لن يعود. "تشهد الأمم تطورًا أدى إلى أن النظام الاقتصادي توقف عن فرض القوانين التي يعمل على أساسها على المجتمع، كما أدى إلى ضمان أولوية المجتمع على هذا النظام" (Polanyiبولانيي 1957 <1944>، 251).

المراجعة التي زاد تفسيرها بتمدد الأسواق لتتخطى حدود ما يُعرف بـ "العولمة". يضم ذلك حصر حقوق الحماية من الإقالة؛ وتقسيم أسواق العمل إلى أجزاء جوهرية وأخرى هامشية تتفاوت حقوق حمايتها، والسماح بالتشغيل بأجور ضعيفة ،والسماح ببطالة متجذرة عالية، وخصخصة الخدمات العامة مع خفض التشغيل الحكومي، وكذلك لامركزية تقرير الأجور، وإذا أمكن رفع يد النقابات عن التدخل في تحديدها[33]. بغض النظر عن الاختلافات والخصوصيات القومية، فإنه من جراء هذا التطور نشأت دولة الرفاهية "مرنة" تتكيف مع السوق بشكل متزايد، ومتطور فيما يخص إعادة تطوير السلع، وتزيد فيها فرص التشغيل وتقل التكاليف على حساب خفض الحد الأدنى للإعاشة المجتمعية الذي تكفله الحقوق المدنية الاجتماعية[34].

منذ نهاية السبعينيات لم تعد أسواق العمل هي الوحيدة التي تحررت من القيود الحكومية، بل شمل الأمر كذلك أسواق البضائع والخدمات ورأس المال على نحو متزايد. وفي الوقت الذي كانت تأمل فيه الحكومات تحصيل نمو اقتصادي إضافي من جراء هذا، وإعتاقهم من المسئولية السياسية، استغل أصحاب الأعمال توسع الأسواق واحتداد التنافس فيها كمبرر لسوء الأجور، أو التباين المتزايد في الأجور وظروف العمل[35]. في الوقت نفسه استحالت الأسواق الرأسمالية إلى أسواق لمراقبة الشركات التي جعلت زيادة القيمة المضافة لحاملي أسهمها من القواعد العليا للإدارة الجيدة (هوبنر Höpner2003). وتوجه المواطنون في دول عدة، حتى في اسكندنافيا، إلى أسواق تأمين وتعليم خاصة كمكمل أو حتى كبديل عن الخدمات الحكومية العامة، مع إمكانية الحصول على قروض خاصة للتمويل. وبالتوازي ارتفع عدم التكافؤ الاقتصادي في كل مكان بصورة سريعة. بهذه الصورة وغيرها بالسرعة نفسها تحررت دول الرأسمالية المتقدمة، بضغط من مالكي وقادة أوركسترا الاقتصاد، من مسؤولياتها التي اضطلعت بها في منتصف القرن

33- اختياري من الأدب الثري حول هذا الموضوع: كاتس وداربيشيري Katz و(Darbishire 2000).

34- للحصول على نظرة عامة عن تطور دولة الخير والإحسان منذ الثمانينيات، انظر شاربف وشميدت (Schmidt 2000a; وScharpf)، وكذلك مقدمة دار النشر (Castles et al. 2010)، وكذلك مقالات كاوتو(Kautto 2010) وبالير(Palier 2010) في "دليل أكسفورد لدولة الرفاهية".

35- للإطلاع على أمور عدة في هذا السياق، انظر إيمينيجير وآخرون (2012)، جولدتوربي (1984)، وبالير وتيلين (2010).

لتحقيـق النمـو والتشـغيل الكامـل والضـمان والتكافـل الاجتماعـي، وتركـوا مصلحـة مواطنيهـم ورفاهيتهـم يتحكـم بهـا السـوق أكـثر مـن أي وقـت مـضى.

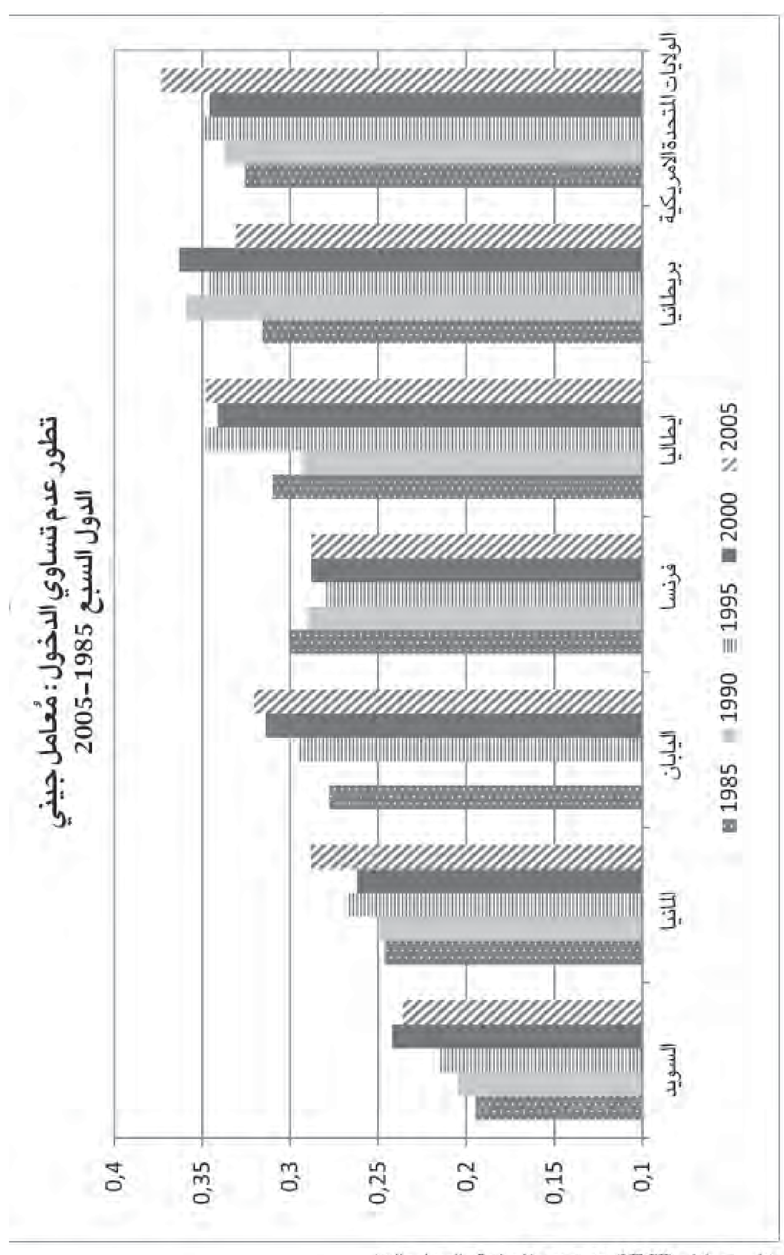
ومـن الجديـر بالملاحظـة اصطـدام التحـول الطويـل إلى الليبراليـة الجديـدة في دول الغـرب الثريـة بمقاومـة ضعفهـا. فلـم تكـن البطالـة المتجـذرة التـي أصبحـت شـيئًا طبيعيًـا إلى حـد بعيـد وحدهـا السـبب في ذلـك، حيـث ضمـن التحـول مـن أسـواق التوزيـع إلى أسـواق الزبائـن، وكذلـك فنـون التسـويق التـي تطـورت، وفـاءًا واسـعًا لإضفـاء الصبغـة التجاريـة عـلى مجـالات متزايـدة في الحيـاة الاجتماعيـة، واسـتقرت بدوافـع المواطنـين في العمـل والإنتاج.أضـف إلى ذلـك الاختيـار الـذي وصفـه بولتانسـكي وشـيابيلو لمـشروع تحقيـق الـذات في عـام 1968 مـن خـلال أشـكال جديـدة للتشـغيل وتنظيـم العمـل في "مجتمـع العلـم" المنفتـح (بولتانسـكي وشـيابيلوBoltanskiوChiapello). وأسـواق العمـل الجديـدة أيضًـا كان لهـا أتباعهـا – بالطبـع منهـم نسـاء صـارت أهميـة العمـل بالنسـبة لهـن تعـادل الحريـة الشـخصية – وكذلـك في الأجيـال المتناميـة التـي تـرى انعـكاس مرونـة حياتهـم الاجتماعيـة في مرونـة ظـروف وظائفهم.كذلـك ليـس عليهـم خـوف مـن أن كابوسـهم بمصادفـة السـاعة الذهبيـة أو سـاعة الحـظ بعـد خمسـين سـاعة مـن العمـل في الشركـة نفسـها سـوف يتحقـق ذات يـوم. والمجهـودات المتنوعـة مـن جانـب أصحـاب الأعـمال والسياسـة لتسـوية الفـرق بوسـائل بلاغيـة بـين التنقـل بحريـة والإجبـار عليهـا، وبـين العمـل الحـر والعمـل دون تأمـين اجتماعـي، وبـين الاسـتقالة والإقالـة، لم تبـوء بالفشـل عـلى الإطـلاق، في جيـل منـذ نعومـة أظافـره صُـور لـه العـالم عـلى أنـه ميرتقراطيـة أو حكـم بالاسـتحقاق، وسـوق العمـل عـلى أنـه تحـدي ريـاضي، مثـل قيـادة الدراجـات الجبليـة، أو سـباق الماراثـون. عـلى كل حـال فـإن التغـاضي عـن تقلبـات السـوق قـد زاد بصـورة واضحـة في العقديـن الأخيريـن مـن القـرن العشريـن، مقارنـة بالأربعينيـات حـين وجـد بولانيـي في حاجـة الإنسـان إلى اسـتقرار أوضاعـه الاجتماعيـة والسـلامة فيهـا نقطـة البدايـة الأرشيمديسـية "الحركـة المجتمـع المضـادة" تجـاه المـشروع الليـبرالي.

وقت مُشترى

لم تنجح الثورة الليبرالية الجديدة في تدبير أمرها دون غطاء سياسي، ففي نهاية الستينيات عدت وصفة السلام الرأسمالية غير واقعية: حيث لم يتم إحراز نمو اقتصادي مرتفع ومتزايد من العمل ورأس المال معًا إلا قليلاً، وكان من الممكن استغلال النمو لتوفير تشغيل مضمون وأجور متزايدة وتقدم اجتماعي وتحسين ظروف العمل باستمرار، في سبيل تقوية حقوق الحماية الاجتماعية. وفي بداية السبعينيات على أقصى تقدير هددت استثمارات رأس المال المُنتِج ألا تواكب المطلوب لتوفير التشغيل الكامل، في ظل ظروف العنف والنضال في سبيل الأجور وتوسع السياسة الاجتماعية القومية. لكن التشغيل الكامل كان طبقًا للاقتناع العام حجر الزاوية في العقد المجتمعي لرأسمالية ما بعد الحرب. بناءًا على ذلك اقترب اندلاع أزمة الشرعية، التي إن لم تصب الاقتصاد الرأسمالي، فإنها ستصيب بالتأكيد الديمقراطية البرلمانية. ولقد تمت مجابهة هذه المشكلة في الأعوام التالية بنجاح، ولكن بشكل مختلف عما توقعته نظرية الأزمة النقدية: من خلال سياسة نقدية استوعبت ارتفاع الأجور الذي اجتاز زيادة الإنتاجية، مما أدى إلى معدلات تضخم عالية على مستوى العالم، خصوصًا في النصف الثاني من السبعينيات.[36]

36- تباينت نسب نجاح محاولات إدارة الأزمة دون إحداث التضخم بمساعدة ما يسمى بـ "سياسة الدخل". كانت أكثرها نجاحًا تلك التي كانت في الدول التي استطاعت أن تشرك النقابات وأصحاب العمل بصورة فاعلة في سياسة قومية تهدف لتحقيق الاستقرار، أخيرًا من خلال الاتفاق على تخفيضات في الأجور، وبدايَةً من خلال تعويضات غير مادية تقدمها الدولة، مثل حقوق التنظيم، أو تحسين المعاش للذين عملوا من قبل. كانت سياسة الدخل موضوعًا مشهورًا في اقتصاد السياسة المقارن وعلم الاقتصاد المؤسسي في السبعينيات؛ انظر بدايَةً فلاناجان وأولمان (1971)، وكذلك فلاناجان وآخرون (1971). كما تبين الدراسات المعاصرة واسعة النطاق، فإن معدلات التضخم القومية تتفاوت تبعًا لهيكل الاقتصاد القومي، ليس فقط تبعًا للطريقة التي تحدد بها الأجور، ولكن أيضا تبعًا لوضع البنك المركزي. كانت السياسة النقدية في ألمانيا بنظامها الشديد المركزية في التفاوض على الاجور، وبنكها المركزي المستقل عن الحكومة، الذي استبق في منتصف السبعينيات السياسات الاقتصادية النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (شاربف 1991)، كانت الأقل معاناة من التضخم. على الرغم من أو بسبب هذا الوضع الأولي استطاع هيلموت شميدت أن يقود حملته الانتخابية في عام 1976 تحت شعار "خمسة في المئة تضخم أفضل، بدلا من خمسة في المئة البطالة". إلا أن ألمانيا كانت في مقدمة الدول التي بدأت تتداين للتعويض عن ارتفاع الاستقرار النقدي - سوف أتحدث عن ذلك في وقت لاحق-. منع البنك المركزي الألماني المستقل الحكومة الاتحادية الألمانية من وضع يدها على الأموال وأجبرها بصورة غير مباشرة على استخدام آليات اقتصادية مالية للحفاظ على فرص العمل ومنع فقدان شرعية سياسة الدولة واقتصاد السوق كلاهما؛ فعدا البنك في السنوات اللاحقة نموذجًا للبنوك المركزية للدول الأوروبية الأخرى، بما فيها فرنسا تحت رئاسة ميتران، وفي وقت لاحق للبنك المركزي الأوروبي. كانت الاختلافات المؤسسية القومية التي صارت ملفتة للانتباه نقطة الانطلاق في البداية لأدب النقابية، وبعد ذلك لأدب "أصناف من الرأسمالية" (شتريك 2006).

الشكل 1-3



قاعدة بيانات OECD عن توزيع الميزانية والدخل والفقر
موقع فيسبوك OECD 2008 : الاقتصاد، الإحصائيات البيئية والاجتماعية 2008، والموقع نفسة 2010
مؤشرات الدول ، احصائيات OECD

ضمنـت السياسـة النقديـة التضخميـة في هـذا العقـد بعـد موجـة الإضرابـات حـول العـام 1968 السـلام الاجتماعـي في مجتمـع اسـتهلاكي سريـع التطـور، وذلـك أن دخلـت بديـلا عـن النمـو الاقتصـادي الـذي أصبـح غـير كاف، وحققـت التشـغيل الكامـل[37]. مـن حيـث ذلـك كانـت كأنهـا إصـلاح مؤقـت لوصفـة سـلام الرأسـمالية الجديـدة التـي صـارت عَطِبـة. وكانـت الخدعـة تكمـن في تهدئـة صراع التوزيـع الـذي كان يلـوح في الأفـق بـين العمـل ورأس المـال مـن خـلال ضخ مـوارد إضافيـة، إلا أنهـا كانـت أو مازالـت عـلى شـكل أمـوال فقـط، ولم تتـح بصـورة عمليـة حقيقيـة؛ تسـبب التضخـم في ازدياد صـوري غـير حقيقـي للكعكـة التـي سـتوزع، غـير أن ذلـك لم يحـدث فارقًـا عـلى المـدى القصير.كـما أنهـا ولـدت لـدى الموظفـين وأصحـاب العمـل وهـم زيـادة الرخـاء الـذي يفتـح الطريـق أمـام النزعـة الاسـتهلاكية الجديـدة – يطلـق عليـه كينـزي "وهـم المـال" – بيـد أن هـذا الوهـم سـيتآكل مـع الوقـت، ثـم يـأتي إلى نهايتـه عـلى أبعـد تقديـر عندمـا يحمـل التضخـم مالـكي الأصـول الماليـة إلى الإمسـاك عـن الاسـتثمارات مـرة أخـرى أو حتـى إلى الفـرار إلى عمـلات أخـرى[38].

الـدول التـي لا تضـخ، أو التـي لم تضـخ بعـض المـوارد المتاحـة في اقتصادهـا القومـي بسـبب تضخـم عملتهـا، وتحـاول بذلـك تهدئـة صراعـات التوزيـع، يمكنهـا أن تسـتفيد مـن سـحر النقـد الإلزامـي (fiat money) الحديـث الـذي تتحكم السياسـة في كميته من خلال سـلطة الدولة. على أبعـد تقدير مع بداية الركـود التضخمـي في النصـف الثـاني من السـبعينيات تآكل سـحر اسـتبدال نمو اسـمى بالنمـو الحقيقي، وتراجـع النمـو بشـكل طفيـف عـلى الرغـم مـن تسـارع التضخـم. وقـد اتخـذت تدابـير قاسـية لتحقيـق الاسـتقرار بقيـادة الولايـات المتحـدة وبنكهـا المركـزي ، ونظـام الاحتياطـي الفيـدرالى ، بمـا في ذلـك زيادة أسـعار الفائـدة الرئيسـية في أمريـكا بـين حـين وآخـر إلى أكـثر مـن 20%، الأمر الـذي وضع حـدًا للتضخم حتـى الآن في غضـون فـترة زمنيـة قصـيرة جـدا. نتيجـة لهذا وللركـود الحـاد والبطالة المسـتمرة التي أدت

37- انظر شتريك (2011a).

38- كان هناك إجماع في السبعينيات على أن التضخم قبل أي شيء يأتي على حساب أصحاب الأصول المالية، ولكنه يفيد الطبقة العاملة لأنه يعزز موقفها في التوزيع، طالما أنها لا تؤثر على التوجه الاستثماري للشركات. بيد أنها ستؤدي إلى ذلك ولكن على أبعد تقدير حين يصبح التوجس الذي بثته في نفوس المستثمرين بشأن الأسعار المستقبلية ونسب الأسعار كبيرًا جدا (حايك 1967 [1950]). هنا يصبح حل مشكلة الشرعية سببًا لمشكلة أخرى – بالأحرى سوف يولد التكامل الاجتماعي أزمة تكامل النظام (بمعنى لكوود 1964)، التي ممكن أن تؤدي إلى أزمة تكامل اجتماعي جديدة وقد تثير مشاكل الشرعية القديمة.

آجـلاً أو عاجـلاً إلى انكـماش اقتصـادي في النظـم الاقتصاديـة الرأسـمالية في العـالم، عـادت مشـكلة الشرعيـة القديمـة لرأسـمالية مـا بعـد الحـرب والرأسـمالية المتأخـرة والتـي لا تـزال قائمـة، وعـاد معهـا إغـراء تهدئـة الأوضـاع مـرة أخـرى مؤقتًـا بمسـاعدة أمـوال صنعوهـا مـن لا شيء.هكـذا بـدأ التطـور أو اسـتمر، تطـور لقـى ذروتـه المؤقتـة في الأزمـة الماليـة والنقديـة العالميـة.

كان الاسـتقرار النقـدي للاقتصـاد العالمـي في بدايـة الثمانينيـات بمثابـة جولـة قـوة (tourdeforce) سياسـية خطـرة للغايـة؛ لا يقـدم عليهـا إلا حكومـات مثـل حكومـة ريغـان وتاتـشر، الذيـن كانـوا عـلى اسـتعداد لتقبـل بطالـة جماعيـة في سـبيل تحصيـل العملـة الصعبـة "money sound"، وكـسر المقاومـة النقابيـة المتوقعـة، مهـما لـزم الأمـر[39]. في الواقـع تسـبب الانكـماش في النظـم الاقتصاديـة الرأسـمالية بدعـم مـن البطالـة المتجـذرة المسـتمرة وإصلاحـات الليبراليـة الجديـدة لأسـواق العمـل وقوانـين العمـل، تسـببت في تراجـع عالمـي في التنظيـم النقـابي، الأمـر الـذي جعـل مـن الإضراب وسـيلة غـير مجديـة كسـلاح في الصراعـات العماليـة وصراعـات التوزيـع؛ تبعًـا لذلـك لم تتخـط وتـيرة الإضرابـات في السـنوات التـي تلـت ذلـك في كل مـكان حـد الصفـر، وظلـت هكـذا حتـى يومنـا هـذا.في الوقـت نفسـه لم تبـق الفجـوة فحسـب بـين وعـود الرأسـمالية وتوقعـات عملائهـا، وبـين مـا كانـت الأسـواق التـي تـزداد قـوة عـلى اسـتعداد لأن تهبـه؛ بـل اسـتمرت هـذه الفجـوة في النمـو، وأصبـح اجتيازهـا واجبًـا مـن الناحيـة السياسـية بأيـة وسـيلة في ظـل ظـروف متغـيرة وبوسـائل جديـدة. وكان هـذا بدايـة لحقبـة المديونيـات القوميـة.

كـما هـو الحـال في التضخـم، فـإن مديونيـة الدولـة تسـمح للحكومـة باسـتخدام المـوارد الماليـة لتهدئـة الصراعـات الاجتماعيـة، تلـك المـوارد التـي هـي في الواقـع غـير متوفـرة حتـى الآن – وفي هـذه الحالـة: يجـب أن يحصلهـا المواطنـون أولاً، ثـم تأخذهـا منهـم الدولـة في صـورة ضرائـب. في ذلـك يتـم اسـتخدام النظـام المـالي مـرة أخـرى، ليـس عـن طريـق طباعـة المـال، ولكـن مـن خـلال نظـام الائتـمان الخـاص، الـذي تمـول الدولـة منـه الإيـرادات الضريبيـة المسـتقبلية مقدمًـا. زادت الطلبـات الموجهـة لأنظمـة الضـمان الاجتماعـي، خصوصًـا بسـبب ارتفـاع معـدلات البطالـة

39- يعد تفكيك نقابة المراقبين الجويين من قبل رونالد ريغان في عام 1981، وانتصار مارجريت تاتشر على نقابة عمال المناجم في عام 1984، نقاط تحول رمزية مثيرة وهامة في هذا الصدد.

وبسـبب ارتفـاع حجـم الخدمـات واجبـة الأداء التـي وُعـد بهـا في العقـود السـابقة، غالبًـا في مقابـل الاعتـدال السـياسي في الأجـور. وعـلى الرغـم مـن أنـه تـم إجـراء "إصلاحـات" عـلى الفـور للحـد مـن حقـوق الخدمـات، لم يكـن في الإمـكان إلغـاء كل الوعـود أو العقـود الضمنيـة التـي تشـكل أسـاس السياسـة الاجتماعيـة مـرة واحـدة. يضـاف إلى هـذا أن انخفـاض القيمـة الجاريـة للديـون بسـبب التضخـم وصـل إلى نهايتـه، مـما أدى إلى زيـادة عـبء الديـون عـلى الـدول بالنسـبة للدخـل القومـي. وبمـا أن زيـادة الضرائـب سياسـيًا محفوفـة بالمخاطـر مثلهـا مثـل تقليـص دور الدولـة الاجتماعـي بشـكل سريـع، فـإن الحكومـات أنقـذت نفسـها مـن خـلال الديـون. اسـتطاع كريبـنر - فيـما يخـص الولايـات المتحـدة - بيـان أن هـذا رافـق الموجـة الأولى مـن تحريـر الأسـواق الماليـة، هـذا التحريـر الـذي مـن شـأنه أن يجـذب رأس المـال الـلازم مـن الخـارج، ويسـمح للبنـوك أن تضاعـف رأس المـال أسرع وأكـثر مـن ذي قبـل، لتغطيـة طلـب الدولـة المتزايـد عـلى الأمـوال المقترضـة (كريبنـرKrippner 2011).

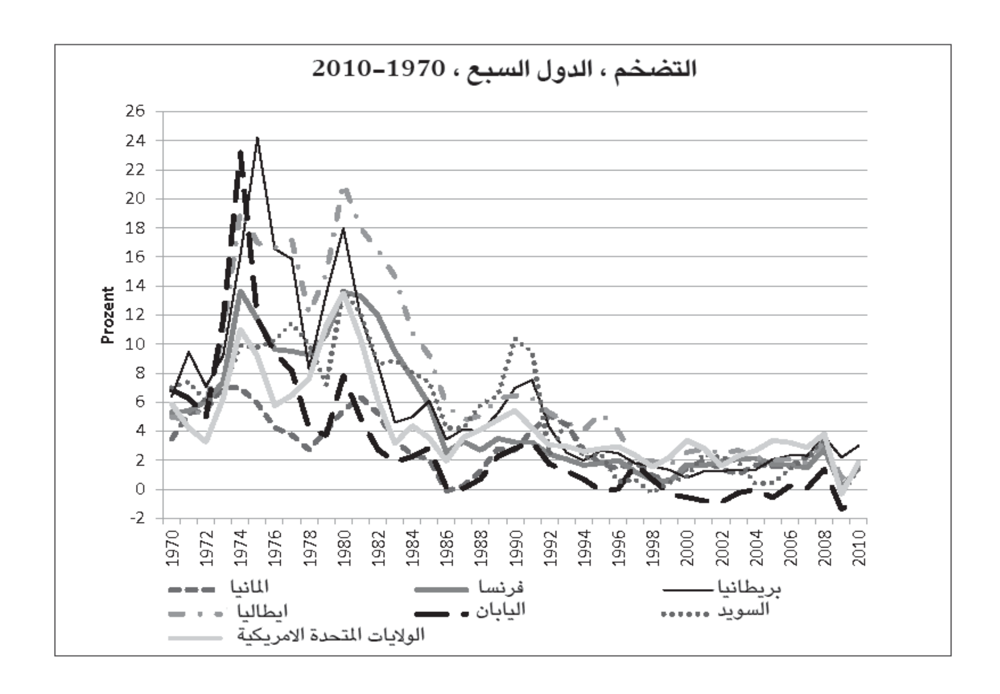
مـع ذلـك فـإن اسـتمرار السـلام الرأسـمالي لم يعـد ممكنًـا إلا بشـكل محـدود، وليـس عـلى الـدوام. وفي التسـعينيات بـدأ القلـق يسـاورالحكومات مـن تزايـد حصـة أعبـاء الديـون في موازناتهـا، بينـما بـدأ دائنوهـا يشـكون في قـدرة الحكومـات عـلى سـداد ديونهـا. وكانـت الولايـات المتحـدة مـرة أخـرى هـي مـن أخـذت بزمـام المبـادرة وبـدأت في ظـل إدارة كلينتـون تعـادل موازنتهـا العامـة مـن خـلال تخفيضـات في الإنفـاق الاجتماعـي.[40] تبعهـا في ذلـك معظـم بلـدان العـالم الغـربي الأخـرى، وحـددت لهـا المسـار المنظـمات الدوليـة مثـل منظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصاديـة وصنـدوق النقـد الـدولي.[41] ولكـن حتـى بعـد مـرور عقديـن عـلى انطـلاق الرأسـمالية مـن عبـاءة مرحلـة مـا بعـد الحـرب احتـاج مسـار التنميـة النيوليـبرالي إلى حمايـة تضفـي عليـه الشرعيـة مـن خـلال حشـد مـوارد إضافيـة لامتصـاص الـصراع – غـير أنـه كان مـن الممكـن أن يتسـق هـذه المـرة بشـكل مثـالي مـا هـو لازم سياسـيًا مـع مـا هـو مرغـوب في الليبراليـة الجديدة.مـما أدى إلى تحجيـم الديـون في

40- فاز كلينتون في انتخابات عام1991 بحملة ضد "العجز المزدوج" – في الميزان التجاري وميزانية الدولة الاتحادية -، الذي كان قد تركه له أسلافه ريغان وبوش الأب.

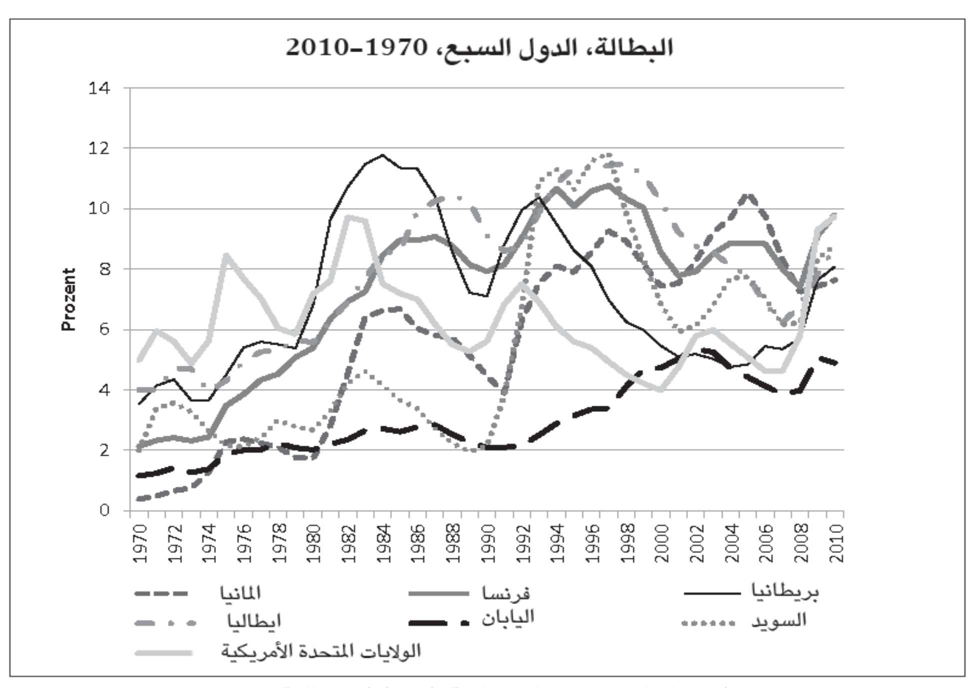
41-نشأ من التسعينيات أدب اقتصادي مؤسسي واسع مستوحى وممول من السياسة، يدور حول كيفية الحد أو التخلص من توجه الديمقراطيات الثرية المزعوم إلى التداين من خلال "إصلاحات" المؤسسات الديمقراطية (مولاندر 2000؛ بوتيربا وفون هاغن 1999؛ شتراوخ وفون هاغن 2000).

الموازنـات العامـة، خصوصـا في الولايـات المتحـدة وبريطانيـا، وكذلـك أيضًـا في اسـكندينافيا[42]، فـأدى إلى نشـوب خطـر فقـد الميزانيـات الخاصـة مـن دخولهـا مـا مـن شـأنه الإضرار بالشرعيـة، وانخفـاض الطلـب بصـورة خطـيرة عـلى الاقتصـاد. جـاء رد الفعـل بحشـد القـدرة عـلى السـداد مبكـرًا مـن خـلال موجـة ثانيـة مـن تحريـر أسـواق رأس المـال، والتـي سـمحت بزيـادة ديـون الأفرادبسرعـة. ووصـف كولـين كراوتـش مرحلـة التطـور الرأسـمالي التـي بـدأت نتيجـة لذلـك بأنهـا "اقتصـاد كينـزي المخصخـص" (كراوتـش Crouch 2009).

الشكل 1 - 4 و 1 - 5



42- فيما يخص السويد انظر ميرتنس فيما يلي (2013).



إحصائيات ورسومات بيانية، اصدارات حالية

حـل اقتصـاد كينـزي المخصخـص محـل التدايـن الحكومـي مـن خـلال ديـون الأفـراد كآليـة لتوسـيع مخـزون الاقتصـاد السـياسي مـن المـوارد القابلـة للتوزيع[43].إنـه ثالـث وحتـى الآن آخـر بديـل لإغـلاق فجـوة وعـود رأسـمالية مـا بعـد الحـرب المتأخـرة مـن خـلال خلـق قـوة شرائيـة. في اقتصـاد كينـزي المخصخـص يتقلـص دور الدولـة في أن الديـون تمكـن الأسر مـن الاسـتدانة عـلى نفقتهـم ومسـئوليتهم الخاصـة مـن خـلال سياسـة ملائمـة، في سـبيل تعويـض تقلـص دخولهـم مـن العمـل والمسـاعدات الاجتماعيـة الحكومية.حتـى هنـا يوجـد أوجـه تشـابه بـين بلـدان تمـارس "صنـوف" رأسـمالية مختلفـة أو حتـى متضـادة؛ لذلـك زاد الديـن في الموازنـات الأسريـة الخاصـة منـذ التسـعينيات بقـوة، ليـس فقـط في الولايـات المتحـدة وبريطانيـا العظمـى، ولكـن أيضـا في السـويد (وأيضًـا في دول اسـكندنافية أخـرى)، بحيـث لم يُحبـط فقـط انخفـاض

43- في ذلك استفادت الدول المعنية أيضًا من نمو الصناعة المالية المحررة في سياق "التغير الهيكلي" إلى "مجتمع الخدمات". صارت وول ستريت ومدينة لندن في التسعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانياأهم فروع الاقتصاد القومي وأهم دافع للضرائب. في الولايات المتحدة وقبل أزمة عام 2008 كان القطاع المالي مصدرًا لنحو 45 في المئة من أرباح الشركات؛ في حين كان في بداية الثمانينيات مصدرًا لما يقرب من 20 في المئة فقط (Krippner 2011, 33).

الديـن العـام المؤقـت الناجـم عـن سياسـة تحجيـم الديـون في الميزانيـات بصـورة أو بأخـرى، بـل ارتفـع إجـمالي الديـن أيضًـا بشـكل حـاد، حتـى في الوقـت الـذي ظـل فيـه ثابتًـا إلى حـد مـا، بيـد أنـه يُـدار عـلى يـد القطـاع الأسري الخـاص، بـدلاً مـن قطـاع الموازنـة العامـة للدولـة.

تولـت نظريـة جديـدة لأسـواق رأس المـال حمايـة فكـرة اسـتبدال الديـن العـام بديـون خاصـة مـن الناحيـة السياسـية. وفقـا لهـذه النظريـة فـإن أسـواق رأس المـال تنظـم نفسـها بنفسـها ولا تتطلـب تنظيـماً حكوميًـا، لأن المشـاركين فيهـا يمتلكـون بتبعيـة التعريـف كل المعلومـات اللازمـة لاسـتبعاد حـدوث اختـلالات نظاميـة.[44]

فيـما يخـص مـدى إعـادة التوزيـع لصالـح الاقتصـاد المـالي أو بالأحـرى اسـتخلاص المـوارد مـن خلالهـا أنظـر توماسـكوفيتش-ديفاي ولـين (2011). بهـذا بـدت خصخصـة الخدمـات العامـة عـن طريـق الاقـتراض ممكنـة، والتـي بهـا كان مـن الممكـن للدولـة أن تتملـص بشـكل نهـائي مـن مسـؤوليتها في تحقيـق النمـو والضـمان الاجتماعـي، تلـك المسـئولية التـي تحملتهـا بعـد الحـرب والتـي كانـت دائمًـا مشـبوهة في نظـر الرأسـمالية، وأعادتهـا إلى السـوق والمشـاركين الفاعلـين فيـه الذيـن يتسـمون بالعقلانيـة البدهيـة. هنـا يكـون الإصـلاح النيوليـبرالي قـد وصـل إلى نهايتـه المنطقيـة.

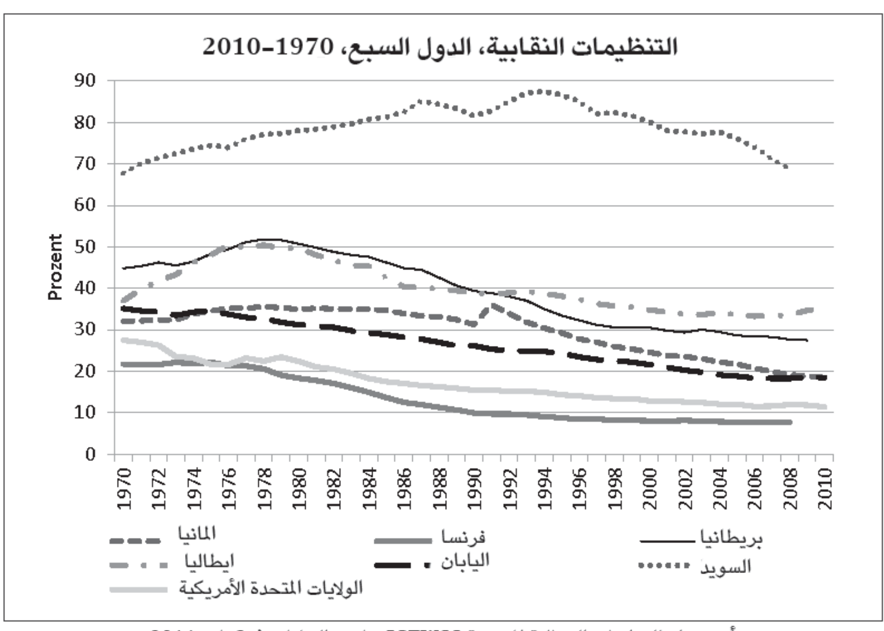
كـما هـو معـروف، فـإن تلـك الإمكانيـة ثبُـت بدايـًـة أنهـا خادعـة. إذ جـاءت الأزمـة الثلاثيـة الحاليـة نتيجـة لانهيـار هـرم الديـون الـذي تألـف مـن الوعـود الماديـة لرأسـمالية ناميـة لم تعـد كذلـك عـلى الأقـل في نظـر جمهـور الشـعب العريـض، والتـي تتوقـف عـلى تعـاون هـذا الجمهـور أو تقبلـه لهـا أكـثر مـما تحـب أن يكـون. بهـذا يكـون التوجـه الليـبرالي قـد بلـغ مرحلـة حرجـة. فالانهيـار الوشـيك للنظـام المـصرفي الـدولي في عـام الأزمـة 2008 أجـبر السـلطة العامـة التـي أرادت للتـو أن تنفـض يدهـا مـن الاقتصـاد، أن تعـود مجـددًا إلى اللعبـة، عـلى الرغـم مـن كل إجـراءات الخصخصـة ورفـع القيـود. نتيجـة لذلـك ذهبـت في الوقـت نفسـه كل نجاحـات تحجيـم الديـون في الموازنـات العامـة هبـاءًا، تلـك النجاحـات التـي تحققـت في ظـل مخاطـر سياسـية

44- في نفس السياق يجب ذكر ويجين فاما، صاحب فرضية كفاءة السوق (efficient market hypothesis). وميرتون أتش. ميلر، المشارك في اختراع ما يسمى بنظرية موديجلياني-ميلر. وهاري ماركوفيتز، وروبرت ميرتون، مايرون سكولز، فيشر بلاك، وأخرين. معظمهم درس أو يحاضر في جامعة شيكاغو، وظهروا على قائمة الفائزين بما يسمى بجائزة نوبل في الاقتصاد، التي يمنحها بنك السويد المركزي.

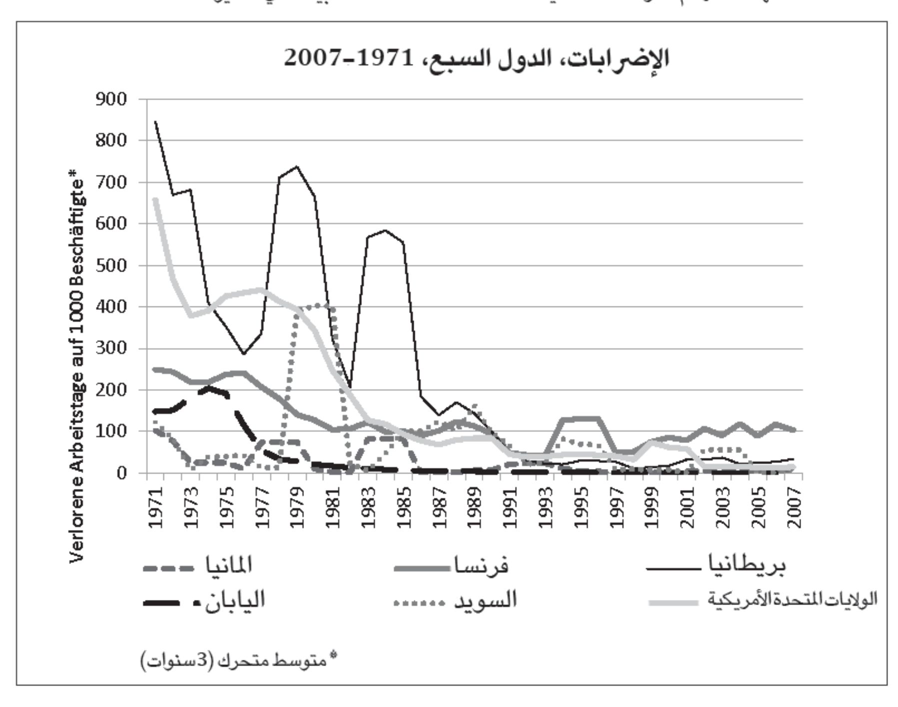
شـديدة. تقـف الـدول بشـكل أو بآخـر منـذ عـام 2008 عاجـزة أمـام مهمـة رفـع أنقـاض الأزمـة الماليـة وإعـادة خلـق نـوع مـن النظـام – وهـي مهمـة مـن الواضـح أنـه لا يمكـن خصخصتهـا. هنـا يظهـر بوضـوح عـدم جـدوى التمييـز بـين المـال الخـاص والعـام، خصوصـا في إجـراءات الحكومـات وبنوكهـا المركزيـة لإنقـاذ النظـام المـصرفي الخـاص: فسـيلاحظ عـلى أقـصى تقديـر مـع اسـتحواذ الـدول عـلى القـروض الفاسـدة مـدى سلاسـة اسـتحالة هـذا إلى ذاك.اليـوم يـكاد يكـون مـن المسـتحيل التمييـز بـين ماهيـة الدولـة وماهيـة السـوق، ومـا إذا كانـت الـدول قـد أممـت البنـوك، أم أن البنـوك قـد خصخصـت الدولـة[45].

45- أصبح هذا واضحا في عدة أوقات منها صيف عام 2012، في المناقشة حول حزمة الإنقاذ الأوروبية للبنوك الأسبانية. تُعد الطبيعة المزدوجة للمال باعتباره ملكية خاصة ومؤسسة عامة بالطبع أقدم بكثير (إنغهام 2004)؛ إنها ترجع إلى سبب غموض الرأسمالية (جريبير 2011) وإلى الإبهام الذي تسببه في نهاية المطاف، حتى بالنسبة للخاضعين لأرباحها.

الشكل 1 - 6 و 1 - 7



معهد أمستردام للدراسات العمالية المتقدمة ICTWSS، قاعدة البيانات في 3مايو 2011



إيجـازًا فـإن عمليـة كسـب الوقـت تمـت في ثلاثـة أشـكال وفي ثـلاث مراحـل متتاليـة. يعـد المنحـى الـذي اتخذتـه الأحـداث في دولـة قيـادة الرأسـمالية الحديثـة، الولايـات المتحـدة نموذجًـا وقالبًـا. ففـي أوائـل السـبعينيات ارتفـع التضخـم بشـكل جنـوني وبلـغ في عـام 1980 بعـد تقلبـات شـديدة نحـو 14%.وبذلـك نكـون وصلنـا لنقطـة التحـول الأولى: فتـم تحجيـم التضخـم، وحـل محلهـا التدايـن القومـي، الـذي زاد بسرعـة حتـى عـام 1993، لكنـه بعـد أعـوام قليلـة انخفـض بمـا يزيـد عـن عـشرة بالمئـة بسـبب سياسـة كلينتـون لتحجيـم الديـون في الميزانيـة؛ ولتعويـض ذلـك تسـارع ارتفـاع ديـون الأفراد.بـدأ قبـل وقـت قصـير مـن انهيـار القطـاع المـالي أول إعفـاءات لموازنـات الأسر الخاصـة مـن الديـون، ويعـزى ذلـك في المقـام الأول إلى الإفـلاس، ويرافقـه أيضًاالزيـادة الجديـدة في الديـن العـام بمعـدل تضخـم صفـري.

أخـذ تسلسـل الأزمـة في ألمانيـا مسـارًا جديـدًا نتيجـة لظـروف مؤسسـية خاصـة ولأحـداث تاريخيـة، ولكنـه اتبـع إجـمالاً نفـس المنطـق. كـما قيـل سـابقًا فـإن معـدل التضخـم في ألمانيـا ارتفـع لفـترة وجيـزة فقـط في السـبعينيات؛ إلا أنـه انتهـى عـام 1974 مـع اسـتقالة فيـلي برانـدت مـن منصبـه كمستشـار ألمانيـا بعـد الاتفـاق عـلى تعريفـة أجـور مـن رقمـين في قطـاع الخدمـات العامـة.

في مقابـل ذلـك ارتفـع الديـن العـام بسرعـة، وكانـت النتيجـة أن انتخابـات البرلمـان الألمـاني (البوندسـتاج) أجريـت في عـام 1980 في ظـل جـدل حـول الديـون السـيادية، بيـد أن مسـتوى الديـن وقتهـا لم يزدعـن 30% مـن إجـمالي الناتـج القومـي. بعـد الوحـدة الألمانيـة وفي أوائـل التسـعينيات اسـتمر الديـن الحكومـي في الزيـادة، ومعـه أيضًـا ديـون الأسر. لكـن بـدأ الأخـير في التراجـع في الألفيـة الثانيـة عندمـا لم يتوقـف الديـن الحكومـي عـن الارتفـاع بخـلاف التوجـه الـدولي، وواصـل كونـه مكمـلا للآخـر. إلا أنـه لم يـزد بعـد عـام 2005 في السـنوات التـي طبقـت فيهـا حكومـة الإئـتلاف الكبـير (بـين حـزب الاتحـاد الديمقراطـي المسـيحي وحـزب الاتحـاد الاجتماعـي المسـيحي مـن جهـة، والحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي الألمـاني مـن جهـة أخـرى) سياسـة تحجيـم الديـون في الميزانيـة التـي لم تكـن فاشـلة عـلى الإطـلاق، بـل عـلى العكـس واصـل انخفاضـه[46]. وتسـببت الأزمـة في زيـادة جديـدة في الديـون السـيادية، كـما حـدث في الولايـات المتحـدة.

46- انظر فيما يلي أطروحة دانيال ميرتينز (2013) حول خصوصيات المنحى الذي سار فيه تداين الأسر الألمانية.

أيضا في السويد، كان التضخم والدين العام والدين الخاص على مدى أربعة عقود بمثابة أواني مستطرقة. وتزامن هذا الانخفاض في معدل التضخم بعد عام 1980 مع ارتفاع في الدين العام بلغت ذروته في منتصف العقد مع أول أزمة مالية من الأزمتين الحادتين اللتين أصابتا البلاد بعد نهاية الحرب. وتسبب التحجيم السريع للدين العام لأكثر من 20%، الذي قامت به الحكومة المحافظةفي إحياء التضخم،وأصبح هذا التراجع في الوقت نفسه ممكنًا من خلال التضخم.في أواخرالثمانينيات بلغنا مرة أخرى نقطة تحول عندما ارتفعت الديون السيادية مرة أخرى بصورة سريعة في ظل معدلات تضخم منخفضة. وأفضت الأزمة المالية الثانية التي حدثت عام 1994 إلى مرحلة طويلة من التقليص المستدام لحجم الدين العام في ظل معدلات تضخم منخفضة ثابتة. وعدت السويد مثالاً يحتذى به لرابطة الدول التي تسعى لتقليص حجم الدين العام في الموازنة (وزارة المالية 2001؛ كيشار وآخرونGuichardet al 2007؛ هنريكسون Henriksson 2007؛ مولاندرMolander 2000؛2001). عوضا عن ذلك بدأ في الوقت نفسه ولأمد طويل ارتفاع في مديونيات الأسر.

تؤدي كل الأساليب الثلاثة المستخدمة تباعًا لخلق نمو وازدهار صوري- التضخم والدين العام والدين الخاص - دورها فيما يُسرت له لفترة محدودة،[47] ولكن بعد ذلك كان يجب التخلي عنها، لأن عمليةالتراكم بدأت تعرقل أكثر مما تدعم. في الوقت نفسه استمرت الثورة الليبرالية الجديدة،وحددت مقومات المحاولات القادمة لإصلاح صيغة السلام الرأسمالية. في كل مرة كانت تنتهي فيها محاولة كتلك، كان الضرر كبيراً، وعدت التدابير اللازمة لرفع هذا الضرر أكثر تعقيدا.يبدو اليوم، كما سنناقش ذلك فيما بعد، أن حل الأزمة المالية والنقدية التي ما زالت مستمرة أقل ما يتطلبه هو إعادة تعريف شاملة للعلاقة بين السياسة والاقتصاد، من خلال إعادة الهيكلة الكلية لنظام الدولة، وخاصة في أوروبا، قلب دولة الخير والإحسان الحديثة، حيث لا يوجد يقين على الإطلاق ما إذا كانت

47- لا يؤدي التضخم والمديونية الحكومية والمديونية الخاصة بالضرورة إلى أزمات. فالزيادات في الأجور الاسمية بدون انتظار لنمو الإنتاجية في المستقبل يمكن أن يكون لها مفعول مثبط للإنتاجية. والديون السيادية يمكنها أن تمول الاستثمارات في النمو، والتي من خلال هذا النمو يتم سدادها في نفس الوقت. كما يمكن للائتمان مقدمًا أن يحقق الازدهار، ويتم بعد ذلك إنجاز هذا الازدهار. في جميع الحالات الثلاث تعتمد النهاية على رد فعل أصحاب رأس المال الاستثماري: يمكن أن يبدأ التضخم في التسارع، ومن ثم يؤدي إلى الخوف من خسارة الأصول وإلى هروب رأس المال. قد تصل الدين العام إلى مرحلة يكون فيها استخدامها مشبوهًا، وينطبق الأمر نفسه على الديون الخاصة. ففي كل مرة يتعلق الأمر بـ "ثقة" المستثمرين في "حكمة" الأطراف الفاعلة – أي في قدرة هذا الأخير في تفهم "سيكولوجية" الأول وتوقعاته للربح والتعاطف معها.

تغييرات عميقة بهذا الشكل يمكن تحقيقها أصلاً في هذا الوقت القصير المتاح لحل الأزمة.

يمكـن رسـم صـورة تقريبيـة حـول شـكل المرحلـة المقبلـة، إذا مـا تذكرنـا مسـار تطـور رأسـمالية مـا بعـد الحـرب منـذ نهايـة "الثلاثـين المجيـدة" trenteglorieuses(الثلاثـين عـام مـن 1945 إلى 1975 بعـد نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة في فرنسـا). بـاءت كل التحـولات الثلاثـة إلى نمـط جديـد مـن اسـتجلاب الشرعيـة بفشـل المواطنـين الخاضعـين للأجـور، هـذا الفشـل الـذي سـمح بالمـضي قدمًـا في عمليـة التحريـر: إنهـاء التضخـم مـن خـلال إضعـاف عديدمـن النقابـات، وإنهـاء قدرتهـا عـلى الإضراب، وبدايـة بطالـة هيكليـة مسـتمرة حتـى اليوم،وإصـلاح أوضـاع الماليـة العامـة للدولـة في التسـعينيات مـن خـلال اسـتقطاعات عميقـة في حقـوق المواطنـين الاجتماعيـة، وخصخصـة الخدمـات العامـة، وأشـكال متعـددة مـن الاسـتغلال التجـاري للخدمـات العامـة حلـت عـلى أساسـها شركات التأمـين الخاصـة محـل الأحـزاب السياسـية والحكومـات بوصفهـا ضامنـة للأمـان الاجتماعي.تصاحـب نهايـة "رأسـمالية الاقـتراض" (دارينـدورفDahrendorf 2009) خسـائر لم يكـن مداهـا متوقعـا ولا حتـى على سـبيل التقريـب، وخسـائر في المدخـرات ودخـول رأس المـال المخطـط لهـا، وتصاحبهـا كذلـك البطالـة ونقـص التشـغيل، والمزيـد مـن الاسـتقطاعات في الخدمـات الحكوميـة في ركاب موجـة جديـدة مـن إجـراءات تحجيـم الديـون في الميزانيـات العامـة. في الوقـت نفسـه انتقلـت سـاحة الـصراع السـياسي الاقتصـادي عـلى توزيـع الدخـول بشـكل متزايـد مـن العـالم التجريبـي ومـن إمكانـات تأثـير المـرأة والرجـل "في الشـارع": مـن النـزاع السـنوي حـول أجـور التشـغيل إلى انتخابـات برلمانيـة وحكوميـة دوريـة، لأسـواق الائتـمان والتأمـين الخاصـة، وأخـيرا إلى دبلوماسـية ماليـة عالميـة منفصلـة تمامًـا عـن الحيـاة اليوميـة، دبلوماسـية تسـتعصي مواضيعهـا واسـتراتيجياتها عـلى الجميـع مـا عـدا المعنيـين بهـا مبـاشرة وربمـا تسـتعصي عليهـم هـم أنفسـهم.

في امتـداد مسـيرة الأربعـين عامًـا الماضيـة -كـما سـوف أوضـح فيـما هـو آت-جـرت محاولـة تحريـر الاقتصـاد الرأسـمالي وأسـواقه نهائيًـا، ليـس مـن الدولـة التـي لا تـزال تعتمـد عليهـا في منـاح متعـددة لحمايتهـا، بـل مـن الديمقراطيـة كونهـا ديمقراطيـة جماهيرية،تلـك التـي تنتمـي إلى نظـام الرأسـمالية الديمقراطيـة. يبـدو في الوقـت الحـالي أن وسـائل التغلـب عـلى أزمـات الشرعيـة عـن طريـق خلـق نمـو وهمـي قـد اسـتنفذت، وخصوصًـا صـار خلـق المـال مـن لا شيء الـذي حـدث في العقديـن الماضيـين بمسـاعدة الصناعـة الماليـة الغـير مقيـدة خطـيراً جـدًا، بحيـث

لم يعد يجرؤ أحد مرة أخرى، أن يكسب به وقتا.إذا لم تحدث معجزة نمو مرة أخرى، فإن رأسمالية المستقبل سيكون عليها أن تتخلى عن وصفة السلام التي خلقتها النزعة الاستهلاكية القائمة على الاقتراض. وتتوهم الإدارة الحالية للأزمة أيضًا في إمكانية الانتهاء بالوسائل السياسية من تصفية الاقتصاد السياسي من التسييس، تلك التصفية التي كانت قد قطعت في الأصل شوطًا كبيرًا؛ الشيء الذي تم إنجازه في دول قومية أُعيدت هيكلتها، في ظل رقابة دبلوماسية مالية وحكومية عالمية معزولة عن المشاركة الديمقراطية، وفي ظل وجود مواطنين بالتأكيد قد تعلموا في السنوات التي أُعيد تأهيلهم وتأديبهم فيها أن يرضوا بنتائج توزيع الأسواق الحرة غير المقيدة أو أن ينظروا أليها باعتبارها خيارا لا بديل له.

الفصل الثاني

الإصلاح النيوليبرالي:

من دولة الضرائب إلى دولة الديون

تُقـدِّم النظريـة الاقتصاديـة القياسـية للسياسـة، والتـي يجـب ألا تختلـط بحـالٍ مـع النظريـة السياسـية للاقتصـاد بمفهـوم الماركسـية، شـرحًا لأزمـة ميزانيـة الدولـة مـن خـلال عجـز الديمقراطيـة وعـدم كفايتهـا. هـي بشـكلٍ أو بآخـر نسـخة نمطيـة للصيغـة المحافظـة مـن الإثقـال وعـدم القابليـة للحكـم مـن نظريـة أزمـة الشـرعية. وتفسـيرها المُفضَّـل هـو الممتلـكات العامـةcommon pool المُتكالـب عليهـا: هـي تلـك المشـاعات المُخرَّبـة (أليسـينا وبيروتـيAlesina und Perotti 1999م؛ بوتربـا وفـون هاجـنPoterba und von Hagen 1999م). هـذا الشـكل التـذكاري القديـم زمنيًـا، إن لـم يكـن غيـر جديـر بالاعتبـار أيضـا. لقـد نُحِـت فـي القـرن التاسـع عشـر دفاعًـا عـن عمليـة الخصخصـة، العنيفـة فـي المُعتـاد، للممتلـكات العامـة مـن العصـور الوسـطى فـي خضـم الانتقـال إلـى الرأسـمالية الحديثـة، التـي وصفهـا ماركـس بأنهـا "التراكـم الأساسـيّ للثـروة" (ماركـس 1966م [1867م]، فصـل 24)، ذلـك الـذي يُقـدِّم لـه هـذا الشـكل التـذكاري تبريـرًا تنظيريًـا علـى درجـةٍ مـن الكفـاءة (نـورث وتومـاسNorth و Thomas 1973م).

أزمةٌ مالية من خلال عجز الديمقراطية؟

اختصارًا لما سبق، فإن الصيغ المتعددة لتاريخ مصطلح :تراجيديا المشاع "the of tragedy commons"(هاردينHardin 1968م)، تفضى إلى أن موردا ما لا يملكه أحد، ولكنه حق مشاع لأى جماعة ان تفيد منه، سوف يفنى تمامًا لهذا السبب في القريب العاجل -أي أنه سنضب من فرط الرعي فيه جورًا أو اصطياد أسماكه عن بكرة أبيها أو ربما يُستنفد حتى يُصبح قاعًا صفصفًا من قِبل فاعلين يتعاملون بفردية، ولا يقدرون على مُقاومة ذلك الإغراء بأن بأخذوا من هذا المخزون المشاع أكثر مما يضيفون إليه، وأكثر مما يستطيعُ هو إدراره عليهم على الدوام.

من هذا المنظور تبدو الأموالُ العامة وكأنها مُمتلكاتٌ عامة، والديمقراطية هي الرخصة الممنوحة للمواطنين لاستغلالها حسب أهوائهم. ولأن السياسيين، الذين يتبوأون مناصب من خلال الانتخابات، يتعاملون مثل ناخبيهم بعقلانية من منظور الاقتصاد المعياريّ، أي بأنانية، فإنهم يستجيبون لضغط الأغلبية وينفّذون لهم مطالبهم، دون أن يلقوا بالاً لمحدودية الموارد المُتاحة. بل ويحلو لهم أثناء التنازع على أصوات الناخبين الاندفاع بلا عقل إلى نشر الوهم بأن المخزونات العامة الشائعة ليست عرضةً للنفاذ،وما أن يتربّعوا على كراسي مناصبهم، حتى تُغريهم رغبتُهم في الفوز بفترةٍ جديدة، لإنفاق مبالغ تفوقُ إيرادات الدولة ومُدخلاتها. وينتج عن ذلك حدوثُ تصدّعات مزمنةٍ في الميزانية، تتعاظم لتؤدِّي إلى جبالٍ من الديون لا يُرى لسقفها حد.

وتُعتبر أزمة الأموال العامة من منظور النظرية الاقتصادية المعيارية نتاجُ ظروفٍ مجهولة من الملكية ومن ثم المسئولية. تُعدَّ هذه الظروف من تداعيات عجز الديمقراطية، وبشكلٍ أدق: مد حقوق التقرير الديمقراطية إلى مُشكلاتٍ لا تتناسب معها. لذلك تطلَّبت مجابهةً الأزمة المالية حماية الأموال العامة من المطالبٍ المكفولة بداعي الديمقراطية وأخيرًا تقزيم الممتلكات العامة الناشئة عن فرض الضرائب. وهذه تُعد-كما سيتضح فيما بعد- مذهبًا سائدًا ذا قوة ماديةٍ هائلة، أودُّ معارضته هنا، من خلال تطويري لقصة سببية بديلة، أظنها أقرب إلى الحقيقةٍة، ومسألة المديونية العامة المُعاصرة. وحتى هذه القصة التي أسفرت في النهاية عن نوعٍ من نظرية المُمتلكات العامة ونظرية إخفاق

الديمقراطية، لكن كل منهما قد قلبت رأسا على عقب.

هـل تُعانـي الأمـوال العامـة للرأسـمالية الديمقراطيـة مـن قـدرٍ مُفـرط مـن الديمقراطيـة؟ إذا مـا تتبَّـع المـرءُ تطـوَّر الأزمـة الماليـة انطلاقًـا مـن الوقـت الحاضـر وبالعـودة إلـى الـوراء، فإنـه سـيتبيَّن بوضـوح تـام أن القفـزة الأكثـر دراميـة للديـون منـذُ الحـرب العالميـة الثانيـة، ومنـذ عـام 2008م وفيمـا بعـد، لـم يكـن لهـا علاقـةٌ مـن قريـبٍ أو بعيـد بتضخُّـم ذي مرجعيـةٍ ديمقراطيـة فـي مطالـب المواطنيـن الذيـن لهـم حـق الانتخـاب. وعندمـا كانـت المطالـب ذات سـقف مرتفـع، فإنهـا أتـت مـن البنـوك الكُبـرى الآخـذة فـي طـور التهـاوي، والتـي نجحـت بوصفهـا "كبيـرةً جـدًا علـى أن تسـقط" – وبوصفهـا "مُهمـةً للنظـام" – فـي أن تصـوِّر نفسـها لذلـك بأنهـا جديـرةٌ بالإنقـاذ مـن الناحيـة السياسـية، وذلـك بمسـاعدة عملائهـا الكثيريـن ذوي النفـوذ فـي أجهـزة الدولـة، كمـا حـدث مـع رئيـس مجموعـة جولدمـان سـاكس ووزيـر ماليـة جـورج دبليـو بـوش، هانـك باولزن.لقـد اسـتغلّوا في ذلـك خـوف المواطنـين والحكومـات مـن انهيـار الاقتصـاد الفعـليّ، والـذي يُمهِّـد الطريـق لتطبيـق إجـراءات إنقـاذ مُكلفِّـة للغايـة مـن الاقتصـاد الكينـزيّ، فبـدلاً مـن أن تـدور الأمـورُ فيـه حـول الـثراء الفاحـش لجمـوع الناخبـين مـن الملكيـة المُباحـة، فإنهـا تلفـتُ بشـكلٍ أسـاس إلى الحيلولـة دون انتشـار الفقـر الجمعـيّ.

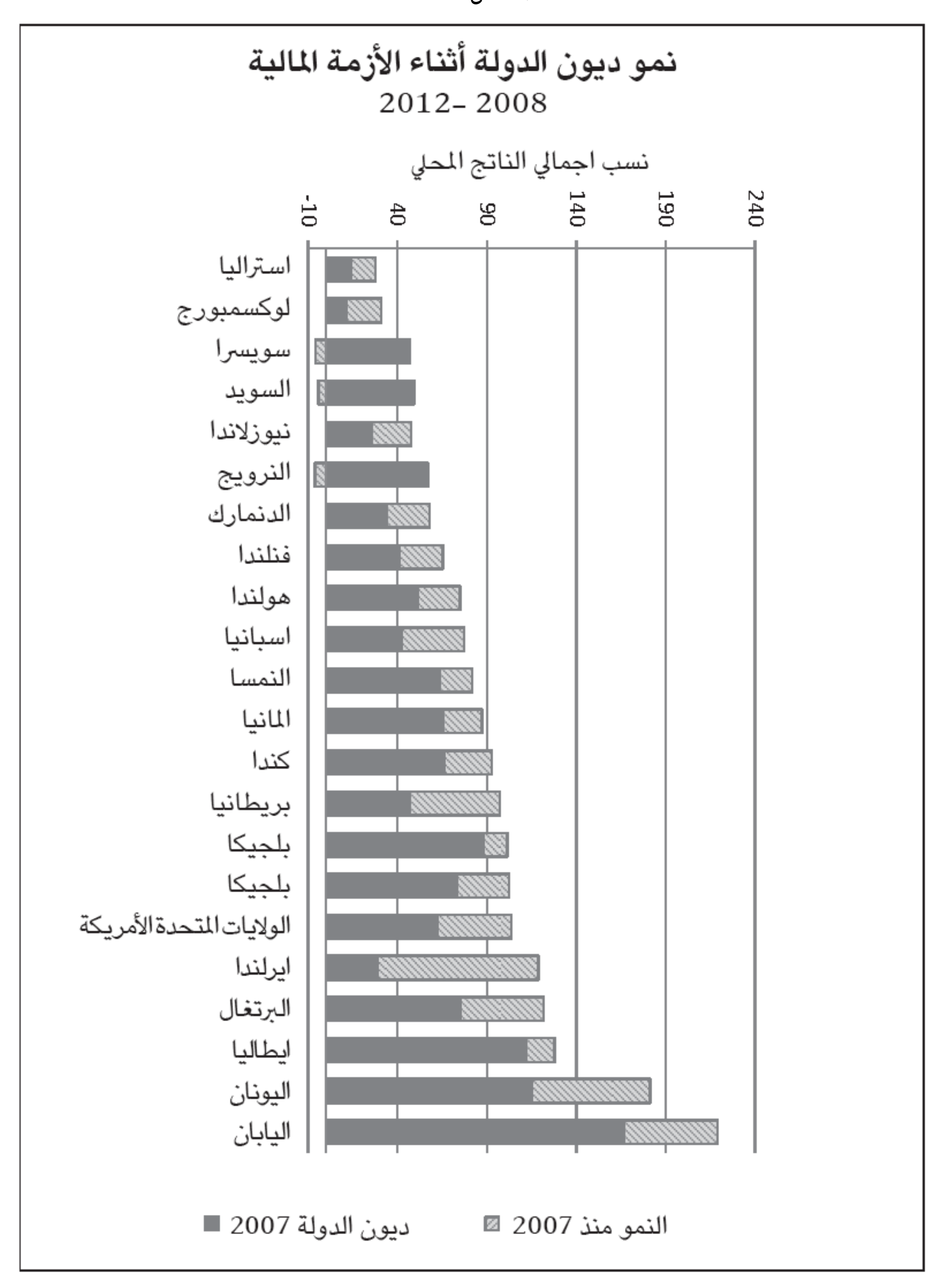
غـير أن تراجـع النمـو قـد رفـع مـن مُنسـوب ديـون كثـير مـن الـدول مـما يضـاف إلى النفقـات الإضافيـة المطلوبـة لبرامـج التنشـيط الاقتصـاديّ وإنقـاذ البنـوك. وتُظهـر الأبحـاثُ أن اشـتداد وطـأة الأزمـة الماليـة بعـد عـام 2008م لا يُعـزى إلى فـرط تطبيـق الديمقراطيـة، وإنمـا هـو يرجـع إلى الأزمـة الماليـة في حـد ذاتهـا، إذ وجـدت هـذه الأبحـاث علاقـةً إيجابيـة بـين حجـم القطـاع المـالي لبلـدٍ مـا ومقـدار الاسـتدانة الجديـدة بعـد الأزمـة (شـولاريكSchularick 2012م).

وبشـكلٍ عـام ارتبـط تفاقـم الاقتصـاد المـاليّ في الربـع الأخـير مـن القـرن العشريـن بطريقـةٍ مُضاعفـة -كـما سـبق وأن رأينـا- بالأزمـة الماليـة للديمقراطيـات الغنية.لقـد بـدأ رفـعُ القيـود الحكوميـة عـن القطـاع المـاليّ في الولايـات المُتحـدة والتوسـع فيـه في ثمانينيـات القـرن العشريـن، عندمـا تعـيَّن عـلى حكومـة ريغـان إيقـاف تراجـع النمـو الاقتصـاديّ والتوابـع الماليـة لقرارتهـا بتخفيـض الضرائـب. (كريبـنرKrippner 2011م). إن تحريـر صناعـة المـال كان مـن شـأنه أن يُعنـى باسـتقدام واردات رأس المـال مـن الخـارج، تلـك التـي كانـت تعـادل العجـز في الموازنـة بالنسـبة للولايـات المتحـدة حينهـا ومـن ثـم تُؤمِّـن المسـتوى المعيـشيّ للشـعب اعتـمادًا عـلى تمويـل القـروض.

مـن جهـةٍ أخـرى كان حـريٌّ بهـذا الإجـراء أن يُمكّـن الدولـة مـن تمويـل مواضـع العجـز الخاصـة بميزانيتهـا، تلـك التـي ترتبـطُ بشـكلٍ جـزئيّ بإنهـاء التضخُّـم في مطلـع ثمانينيـات القـرن العشريـن عـن طريـق سياسـة الضرائـب المرتفعـة للبنـك المركـزيّ الأمريـكيّ، التـي وضعـت نهايـةً لتناقـص قيمـة الديـون الحكوميـة وفي الوقـت نفسـه، ونتيجـةً للأزمـة الاقتصاديـة وأزمـة التوظيـف التـي تسـبَّبت فيهـا، أثـارت مطالـب متزايـدة في حـق أنظمـة التأمـين الاجتماعـيّ. عـلاوةً عـلى ذلـك منَّـى المـرءُ نفسـه أن تحريـر النظـام المـاليّ سـيقوم بـدورٍ ريـاديّ في "التحـوّل الهيـكليّ" للوصـول إلى "مجتمـع الخدمـات" و"مجتمـع المعرفـة"، الـذى يرتبـط بالنمـو الشـامل لجميـع مناحـي الاقتصـاد، وتوفـير إيـراداتٍ أعـلى مـن الضرائـب.

ثـم تواصـل التحـوّل المـالي بعـد ذلـك عـلى يـد حكومـة كلينتـون مـن خـلال الإجـراءات الناجحـة والمذهلـة، التـي اتخذتهـا الحكومـةُ في اتجـاه توحيـد ديـون البـلاد (شـتيجليتزStiglitz 2003م). لقـد كان إظهـارُ أن الموازنـة الاتحاديـة الأمريكيـة يوجـد لديهـا فائـضٍ مـاليّ لفـترةٍ زمنيـةٍ قصـيرة في نهايـة القـرن، مُمكنًـا مـن خـلال اقتطاعـاتٍ قاسـية في النفقـات الاجتماعيـة. وأتاحـت سياسـةُ التحريـر المالية، التـي جـرى تطبيقُهـا بشـكلٍ مُكثَّـفٍ سـد الفجـوات المُنبثقـة عـن سياسـة توحيـد الديـون الحكوميـة بواسـطة عمليـة توسـيع متسـارعة لإمكانـات الاسـتدانة خاصـةً للموازنـات الخاصـة، فـكان مـن المُمكـن أن تُشـكِّل إيـراداتُ العمـل أو الحـوالات الماليـة المتراجعـة أو المُتجمِّـدة- إلى جانـب النفقـات المتزايـدة للاحتياطـات والتدابـير "الذاتيـة"- خطـرًا عـلى تقبَّـل الشـعب لفكـرة ليبراليـة الاقتصـاد – وهـو تحـوُّلٌ في تاريـخ الاقتصـاد بالنسـبة للرأسـمالية الديمقراطيـة، وجـد لـه اسـتمرارًا في ظـل إدارة بـوش الابـن في شـكل سياسـة المـال المُتدفـق بسـهولة بعـد الحـادي عـشر مـن سـبتمبر/أيلول وتشـجيع امتـلاك المنـازل أيضًـا للفقـراء مـن خـلال تخصيـص الرهـن العقـاريsubprime mortgages – وهـو منـح قـروض عقاريـة لأشـخاصٍ، لم يقـدروا في أغلـب الأحـوال عـلى سـدادها.

الشكل 2-1



نمو ديون الدولة أثناء الأزمة المالية
2012- 2008
نسب اجمالي الناتج المحلي
-10
40
90
140
190
240
استراليا
لوكسمبورج
سويسرا
السويد
نيوزلاندا
النرويج
الدنمارك
فنلندا
هولندا
اسبانيا
النمسا
المانيا
كندا
بريطانيا
بلجيكا
بلجيكا
الولايات المتحدة الأمريكة
ايرلندا
البرتغال
ايطاليا
اليونان
اليابان
ديون الدولة 2007
النمو منذ 2007

الرأسمالية والديمقراطية في الثورة النيوليبرالية

وأمام هذا المشهد،وفي ظل الاستدانة المتنامية للديمقراطيات الغربية منذُ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين، ونتيجة للضغط الديمقراطيّ على الأحزاب والحكومات،-كما كان مُقترحًا من جانب نظرية المُمتلكات العامة pool common-ظهرت المديونية العامة وانهارت ثم تكوّنت من جديد، مما بدا وثيق الصلة بانتصار النيوليبرالية على رأسمالية ما بعد الحرب، والتي تجّلت على الساحة مع انتزاعٍ سياسيّ للسلطة من مذهب ديمقراطية الجماهير. وظهرت البوادر الجدية للعجز في الموازنة في الثمانينيات عقب تنظيم المعارك القتالية من قبل النقابات العمّالية على الأجور وتحقّق نسبة بطالة مرتفعة. هذه البطالة التى كانت من جديد مُبرِّرًا لإصلاحات جذرية في أسواق العمل وأنظمة التأمين الاجتماعية، أدَّت في ظل عملية "إضفاء لمسة مرونة" بدت متأخرةً على مُؤسساتٍ مُنظِّمة للسوق، إلى مراجعةٍ جذرية للعقد الاجتماعيّ لعقود ما بعد الحرب. وقد قمتُ بسرد التطوّرات المقصودة هنا في شكل نقاط في الجزء الأول.

إن أبرز دلائل النجاح الساحق الذي حقّقته الثورةُ النيوليبرالية تكمن في المنحى التصاعدى المُتواصل لعدم التكافؤ بين الدخول والثروات في بلدان الرأسمالية الديمقراطية. ولو كان تزايد مديونية الدولة نتيجةً لتخويل الديمقراطية للجماهير، كان من غير المُمكن تفسير كيفية حدوثُ إعادة توزيعٍ جذريّ للرفاهية وفرص الرفاهية من الأسفل إلى الأعلى في الوقت نفسه. وفيما يتعلَّق بتوزيع الدخل فإن تباينه ظل مُستمرًا مع مرور السنوات ليس فقط في البلدان ذات عدم المساواة المرتفعة نسبيًا، مثل إيطاليا وبريطانيا العُظمى والولايات المُتحدة، وإنما أيضًا في دولٍ تنعم بالمساواة نسبيًا مثل السويد وألمانيا.[48]بالنسبة لألمانيا حاولتُ أن أجعل من المقبول ظاهريًا أن هذا التطوَّر كان مرتبطًا بشكلٍ وثيق مع الفصل التدريجيّ لنظام تقييم الأجور وما ارتبط به من فقد النقابات العمالية لسلطتها (شتريك 2009b، ص 41 وما يليها). وقد استدل كلٌّ من بروس وستيرن وجاك روزينفيلد على العلاقة السلبيّة بين السلطة التفاوضية للنقابات العمالية وعدم المساواة في الدخل بشكلٍ

48- وأخذ هذا التطوّر شكلًا شاذًا فقط في فرنسا، حيثُ تراجع مُعامل جيني هناك من عام 1985م حتى 1995م بشكلٍ طفيف واستقر بعد ذلك عند مستوى أعلى قليلاً. لكن "الإصلاحات" التي تخضع الآن لضغط "الأسواق" تجعل من المُنتظر أن يعتدل الوضعُ أيضًا في فرنسا قريبًا، بصرف النظر عن المرجعية الحزبية للرئيس والحكومة.

أكبر في دقته تطبيقًا على الحالة الأمريكية (وستيرن وروزينفيلد 2011م).

يتحدَّث توماس كوشانThomas Kochan ، وهو واحدٌ من ألمع الباحثين في أسواق العمل في الولايات المُتحدِّة، بخصوص تطوّر الأجور في أمريكا منذُ نهاية حقبة السبعينيات، عن تفسُّخ للعقد الاجتماعيّ الأمريكيّ، ويُشيرُ إلى أنه حتى ذلك الحين تزايدت الإنتاجية ودخل الموازنة وأجرة الساعة المتوسطة بالمقدار نفسه (1945م = 100، 1975م = 200). لكن بعد ذلك ارتفعت الإنتاجية بشكلٍ مستمر في خطٍ مستقيم ووصلت في عام 2010م إلى 400، فيما استقرت أجرةُ الساعة المتوسطة عند 200 تقريبًا، أي عند ذلك المستوى الذي كان من 1975م إلى 1980م.

صحيحٌ أن دخول الموازنة ارتفعت إلى حوالي 250، لكن ذلك فقط لأن الموازنات منحت عددًا أكبر من الساعات إلى سوق العمل بسبب المشاركة الأنثوية المتزايدة في كسب المال وفترات العمل الأطول (كوشان 2012a; b). وتُظهر الأرقام أن ميزانيات العاملين في الولايات المُتحدة لم تزد شيئًا منذُ ثمانينيات القرن العشرين بالقياس إلى التقدّم الحادث في حجم الإنتاجية، رُغم الأيدي العاملة المتزايدة في عددها وكثافة العمل المتنامية ومطالب المرونة المتزايدة والتدنيّ المُستمر في ظروف التشغيل.

على خلاف ذلك تمامًا رسمت ملامحُ الموقف بالنسبة للدخول المُتبقية لمُلاَّك رؤوس الأموال الكبيرة والمسئولين عن إدارتها. في 26 من مارس/آذار 2012م كتب ستيفن راتنير في جريدة نيويورك تايمز، أن ما لايقل عن 93% من الزيادة المُتحققة عام 2010م في الناتج القوميّ – 288 مليار دولار أمريكيّ –إنما ترجع إلى الواحد بالمئة من الطبقة العُليا من دافعي الضرائب، و37% من الزيادة راجعٌ إلى نسبة 0,1% من دافعى الضرائب من الطبقة العُليا، والذين ارتفع دخلهم بما نسبته 22%. ويواصل راتنير قوله: بأنه أيضًا -وكنتيجةٍ للتخفيضات العديدة المتوالية في الضرائب- سارت الأمور بالنسبة للفئة العليا البالغ اتساعها واحد بالمئة "على نحوٍ أفضل دائمًا في كل مرحلة انتعاش اقتصاديّ من العقدين الأخيرين": "في مرحلة النمو في ظل حكومة الرئيس كلينتون عاد ما نسبته 45% من إجماليّ الزيادة في الدخل إلى فئة الواحد بالمئة العُليا؛ في عهد بوش أصبحت النسبة

65%؛ ووصلت الآن إلى 93%."[49] وتراجعت الثروة الصافية للأسرة الأمريكية المُتوسطة بعد خصم نسبة التضخّم، وحسب صحيفة نيويورك تايمز في 12 يونيو/تمّوز، على عكس 2010م، بعد انهيار سوق العقارات، إلى مستوى عام 1990م.

وأياكانت الأرقام التي يبرزها المرءُ بغية وصف عملية إعادة التوزيع- تلك التي لا مثيل لها تاريخيًا- من الأسفل إلى الأعلى، والتي سارت خطواتها إبَّان الثورة النيوليبرالية في الولايات المُتحدة الأمريكية، فإنها أرقامٌ تُظهرُ النتيجة نفسها دائمًا. وحسبما يُقدِّر لاري ميشل من معهد السياسات الاقتصادية (Institute Policy Economic)، فإن 81,7% من الزيادة في الثروة في الولايات المُتحدة بين عامي 1983م و2009م آلت إلى فئة الخمسة بالمئة من الطبقة العُليا، بينما الستين بالمئة من الطبقة الأدنى فقدوا ثروةً تُقدَّر بنسبة 7,5% من الزيادة في الثروة. أما فيما يتعلَّق بمُحاسبة القائمين بالأعمال ماديًا، فإن "أجر" المئة مُدير الأعلى أجرًا في الولايات المُتحدة، بلغ طبقًا لجريدة نيويورك تايمز بتاريخ 7 أبريل/نيسان 2012م في عام الأزمة 2011م في المتوسط 14,4 مليون دولار، وهو ما يُعادل 320 مثلاً لمتوسط الدخل الأمريكيّ. وليس من المُمكن بسهولة التوصّل إلى أرقام تُقارن بتلك التي تحقّقت في سنوات السبعينيات؛ لكن الأمر الذي لا يرقى إليه شكٌّ، هو أن الدُخول الأعلى في الشركات تضخَّمت في العقود الاثنين أو الثلاثة الأخيرة وأوشكت أن تنفجر، وهذا لم يحدث في الولايات المُتحدة الأمريكية فقط.[50] بل حدث فى كثير من دول العالم .

ويُمكن التعرَّف على مدى ثبات الرأسمالية المُعدَّلة بالمذهب النيوليبرالي، والتي أزاحت الرأسمالية الاجتماعية الليبرالية في الستينيات والسبعينيات، من خلال النظر إلى زحفها على التوازى مع تراجع مشاركة المواطنين فى الانتخابات بشكل مستمر ودرامى إلى حد ما، وبشكلٍ خاص لدى أولئك الذين يهتمون إلى أقصى حد بالمُنجزات الحكومية وإعادة التوزيع الاقتصادي المُنفذ من جانب الحكومة من الأعلى إلى الأسفل (شيفرSchäfer 2010م؛ شيفروشتريك 2013م). لقد تزايدت المشاركة في الانتخابات في كل الديمقراطيات

49- أرقامٌ أقدم ولكن مُدهشةٌ مثل ذلك توجد لدى هاكر وبييرسون (2010م؛ 2011م).

50- انظر الأرقام في شتريك (1997م). وتُظهر واقعة رئيس مجلس إدارة شركة فولكس فاجن، مارتن فينتركورن، الذي وافق لنفسه على راتبٍ عام 2011م بلغ 18,3 مليون يورو، أن ألمانيا تخطو على الطريق الأمثل لتقليص المسافة مع الولايات المُتحدة.

الغربيـة في سـنوات الخمسـينيات والسـتينيات، لـكي تتهـاوى بعـد ذلـك وإلى اليـوم بمـا لا يقـل في المتوسـط عـن 12%. وشـكل هـذا توجهـا عالميـا، ولا تبـدو في الأفـق دلائـلٌ عـلى تحـوّل وشـيك. أكـثر مـن نصـف الانتخابـات القوميـة، التـي حقّقـت أقـل قيـم المُشـاركة بعـد الحـرب، كانـت بعـد عـام 2000م. وكلـما كانـت عمليـة الانتخـاب أقـصر زمنيًـا، زاد الاحتـمالُ بـأن تكـون المُشـاركةُ فيهـا هـي الأقـل عـلى مـدى زمـن مـا بعـد الحـرب بأكملـه. إن المشـاركة في الانتخابـات الإقليميـة والمحليـة هـي بانتظـام أقـل مـن تلـك التـي تكـون عـلى المسـتوى الإقليمـيّ وقـد تراجعـت عـلى الأقـل في ألمانيـا، بشـكلٍ أكبركثـيرا. أمـا الانتخابـات التـى سـجلت أقـل نسـبة مشـاركة فقـد كانـت انتخابـات البرلمـان الأوربي .

وعـلى خـلاف مـا يُدَّعـى دائمًـا، واسـتنادًا إلى النظريـات الإصلاحيـة الديمقراطيـة في سـنوات السـتينيات (ليبسـتLipset 1963م [1960م])، فـإن المُشـاركة المُنخفضـة في الانتخابـات لا تعنـي أن المواطنـين راضـين عـن مُجريـات الأحـداث ولذلـك نـأوا بأنفسـهم عـن التدّخـل فيها.وكـما أظهـر أرمـين شـيفرArmin Schäfer (شـيفر 2010م؛ 2011م)، فـإن المُشـاركة في الانتخابـات لـدى مـن يتمتعـون بحـق الانتخـاب ويتقاضـون راتبًـا ضئيـلاً أو ينتمـون إلى طبقـاتٍ اجتماعيـةٍ دنيـا هـي الأقـل عـلى الإطـلاق وكان تراجعهـا هـو الأكـثر حـدّة. لذلـك تُلاحـظ في كل مـكان علاقـةٌ سـلبيةٌ للغايـة بـين المُشـاركة في الانتخابـات ونسـبة البطالـة والإعانـة الاجتماعيـة عـلى المسـتوى الإقليمـيّ. وقـد تزايـدت باسـتمرار في المـدن الألمانيـة الكُبرى عمليـة تشـتيت المُشـاركة في الانتخابـات فيـما بـين أحيـاء المُـدن في كل الاسـتحقاقات منـذ السـبعينيات وهـي في المناطـق السـكنية المتراجعـة عـلى مستوى الاقتصـاد الاجتماعـي (ذات النصيـب العـالي مـن المُهاجريـن إليهـا، ونسـبة البطالـة المرتفعـة، والدخـل المُنخفـض ومـا إلى ذلـك) ممالدعـى الأحـزاب إلى الاتجـاه بشـكل كتزايـد للتخـلى عـن تدشـين حمـلات دعايـة انتخابيـة هنـاك[51] - مـما أدى إلى اتجـاه المُشـاركة في الانتخابـات إلى حافـة المُجتمـع، وأتى بالتحالفـات الانتخابية للأحزاب "إلى المركز".

كلُ الدلائـل تصـبُ في اتجـاه أنـه لا يُمكـن تفسـيرُ المُشـاركة المُنخفضـة في الانتخابـات في الديمقراطيـات الرأسـمالية مـن خـلال القناعـة والرضـا، وإنمـا مـن خـلال الاستسـلام: بشـكلٍ خـاص الخـاسرون مـن التحـوّل النيوليـبرالي لم يعـد يـرى مـا عسـاهم يُمنّـون بـه أنفسـهم مـن

51- للاطلاع على عرضٍ صحفيٍّ لهذه العلاقة انظر شليبن (2012م).

جـرّاء تغـيّر الأحـزاب الحاكمـة. إن سياسـة العولمـة التـي تقـضي بـأن – ليـس هنالـك مـن بديـل (Alternative No Is There) – وصلـت منـذُ فـترةٍ إلى قـاع المجتمـع: لم تعُـد الانتخابـاتُ تصنـع فارقًـا، خاصـةً في عيـون أولئـك الذيـن يعتمـدون عـلى الاختلافـات السياسـية.وكلما قـل الأمـلُ الـذي يضعونـه عـلى الانتخابـات، قـلّ خـوفُ أولئـك الذيـن يسـتطيعون تعليـق آمالهـم عـلى الأسـواق، مـن أن تضطـرب هـذه الأخـيرة مـن جـراء تدّخـلات سياسـية. إن الاستسـلام السـياسيّ للطبقـات الدُنيـا يحمـي الرأسـمالية مـن الديمقراطيـة ويُضفـي الاسـتقرار عـلى التحـوّل النيوليـبرالي، الـذي يرجـع أساسـه إليـه.

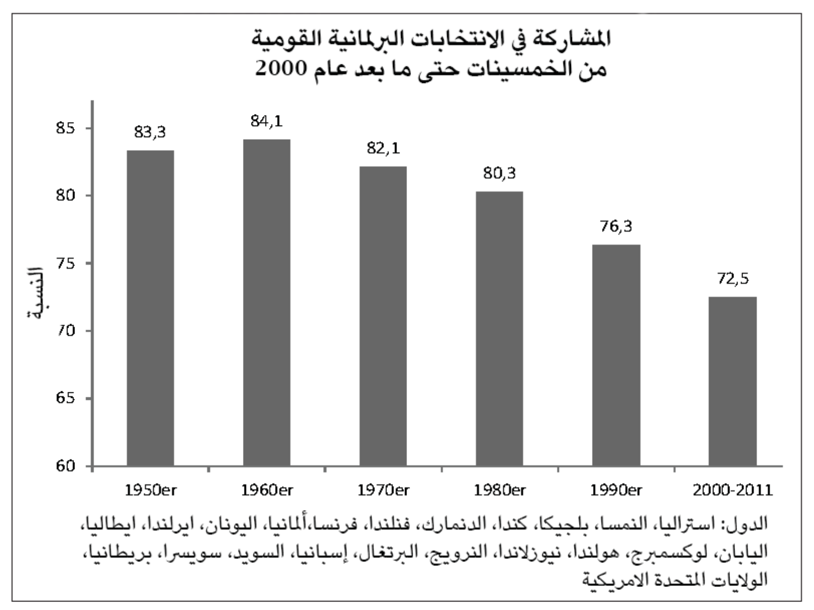
استطراد: الرأسمالية والديمقراطية

أوَدُّ هنا في هذا المُقام أن أُضيف بعض التصوّرات العامة عن العلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية، وبين الأسواق والسياسة الديمقراطية، وبين النيوليبرالية وسلطة الدولة. يتمُ غالبًا إظهارُ أن النيوليبرالية تحتاجُ إلى دولةٍ قوية، تقدر على مجابهة المطالب الاقتصادية والنقابية منها بشكلٍ خاص الداعية إلى التدخّل في اللعبة الحرة للقوى المتنافسة في الأسواق. ولقد تم تصوير ذلك بشكلٍ مُقنع في كتاب أندرو جامبل Andrew Gamble، الذي حمل عنوان الاقتصاد الحر والدولة القوية (1988م)، مُتّخذًا من حكومة تاتشر مثالاً جليًا واضحًا. وعلى طرف النقيض لا تستقيمُ النيوليبرالية مع دولةٍ ديمقراطية، طالما أنه يُفهم من الديمقراطية نظام حكم يتدَّخل باسم مواطنيه وباستخدام السلطة العامة في التوزيع الناتج عن أحداث السوق للثروات الاقتصادية - وهو نظامٌ يُنظر إليه بعين الريبة والشك من قبل نظرية الممتلكات العامة لإخفاق الدولة على الصعيد المالي.

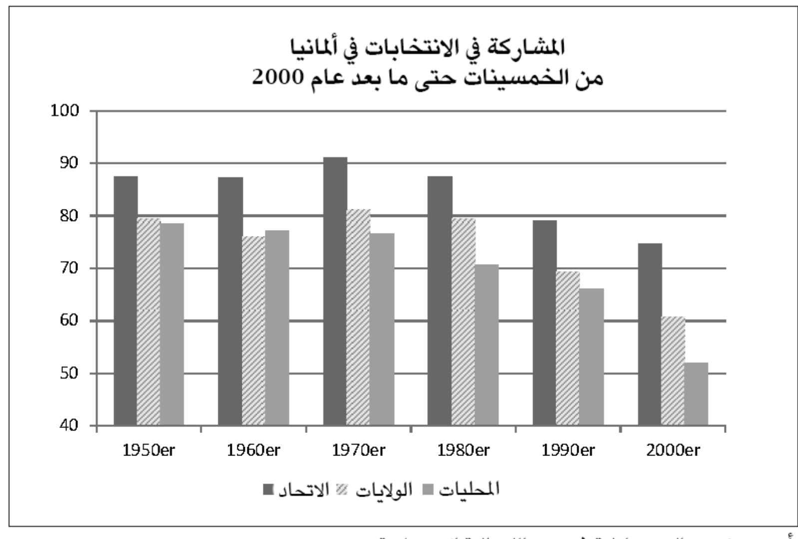
في الأخير لا يدورُ الأمرُ عن شيءٍ آخر سوى علاقة متوترةٍ غايةٍ في القدم بين الرأسمالية والديمقراطية. في زمن الحرب الباردة كانت العبارةُ الشائعة للتوجّه السياسيّ الرسميّ، مفادها أن الديمقراطية من دون رأسمالية - أو بعبارةٍ شبيهة، من دون تقدّم اقتصاديّ - ليست بالأمر المُمكن، مثل الرأسمالية من دون ديمقراطية.[52] لكنَ إبّان سنوات الحرب كانت النظرةُ إلى ذلك مُختلفةً: فبينما كانت طبقةُ المواطنين تخشى بوصفها أقلية طبيعي أن تُنتزع أملاكها حكومة أكثرية مُنتخبةٍ ديمقراطيًا، ولن تكون تلك الحكومة شيئًا أخر يختلفُ عن حكومة عُمَّال، يتوقَّع منها اليسار المتطرِّف في كل وقت انقلابًا على الديمقراطية من ائتلافٍ تتشكَّل عناصره من رأس المال والعسكر والطبقة الأرستقراطية ويرى في الحكومات الفاشية في سنواتٍ العشرينيات والثلاثينيات برهانًا على عدم التوافق الجوهريّ بين السياسة الديمقراطية والاقتصاد الرأسماليّ. عمليًا ظهر انعكاس للحل "المدنيّ" للمشكلة من خلال ديكتاتورية يمينية، ديمقراطية السوفييت أو ما يعرف بديمقراطية المجالس، و"ديكتاتورية البروليتارية" أو "الديمقراطية الشعبية"، حيث تتبدل التسميات تبعًا لحالة النمو التنظيرية والسياسية. وأمام هذه الخلفية تبدو الحقيقة غير بديهيةٍ على الإطلاق، فقد شهد زمن ما بعد الحرب في دول الغرب ربط اقتصاد رأسماليّ مع نظام سياسيّ ديمقراطيّ، أو بالأحرى مع نظام استمد شرعيته من أنه تدخَّل بشكلٍ مباشر ومستمر في طريقةً عمل اقتصاد السوق لصالح الأكثرية المَتعلقِّة بالأجور من مواطنيه من أجلٍ أهداف جماعية متفقٍ عليها ديمقراطيًا.

52- واحدٌ من مشاهير من تقَّلدوا هذه المكانة التي ترتبط بنظرية "التحديث"، كان هو سيمور ليبست (1963م [1960م]). وتنتمي تشيلي ما بعد الرئيس أيندي والصين منذُ ولاية دينغ شياوبنغ إلى الأمثلة المناقضة الحالية.

الشكل 2 - 3 و 2-3



المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية



أرومين شيفر، الديمقراطية في عصر الليبرالية الاقتصادية

وتميَّزت الرأسمالية الديمقراطية لفترة ما بعد الحرب برسوخ مبدأيّ توزيع متنافسين في اقتصادها السياسيّ في الوقت نفسه، أودُّ الإشارة إليهما بمصطلحي هي عدالة السوق والعدالة الاجتماعية. من مصطلح عدالة السوق أفهم توزيع مردود الإنتاج طبقًا لتقييم المُنجزات الفردية للمشاركين من خلال السوق، معبرًا عنها من خلال أسعارها النسبية. ومعيار المكافأة العادلة على مستوى السوق هي الإنتاجية الحدّية، أي القيمة السوقية لوحدة الطاقة الأخيرة المُستهلكة في ظل ظروف التنافسية (بوم - بافيرك Böhm Bawerk 1968 [1914]). وعلى النقيض من ذلك تُقاس العدالة الاجتماعية عبر معايير ثقافية وتستند إلى قانون الوضعية بدلاً من قانون العقد. إنها تتبع تصوراتٍ جماعية من النزاهة والعدالة والمبادلة، وتقر بالمطالب المنادية بحد أدنى من مستوى المعيشة بصرف النظر عن الأداء الاقتصاديّ والكفاية وتعرف حقوق الإنسان والمواطنين، في مجالات الصحة والأمان الاجتماعيّ والمشاركة في الحياة الاجتماعية والحق في الوظيفة والتنظيم النقابيّ وما إلى ذلك.

لكن عدالة السوق والعدالة الاجتماعية كلتيهما مثيرتان للجدال. لقد اشتغل إميل دوركهايم Émile Durkheim (دوركهايم 1977 [1893]) بالإجابة عن السؤال حول ماهية المتطلبات الواجب تلبيتها حتى تصبح المنافسة نزيهة ونتائجها عادلة. وفي التطبيق والممارسة تفترض النظرية المعيارية الاقتصادية، إن أغلب الأسواق "ممتازة" بما يكفي لاعتبار ما ينتج عنها عادلاً وكفئًا. والوضع أصعب مع العدالة الاجتماعية، لأن جوهرها "تم تأسيسه اجتماعيًا"، أي أنها قابلةٌ للجدال في توجهّاتٍ ثقافية وسياسية وقابلة للتغير تاريخيًا. مما يتوافق وظروف السوق، وما تحدّده السوق نفسها وتعبرِّ عنه في شكل أسعار؛ أما تحقيق العدالة من الناحية الاجتماعية، فيُحدَّد طبقًا لثقل السلطة وقوة الحشد في العملية السياسية ويجد انعكاسه في مؤسساتٍ رسمية وغير رسمية. وبقدر ما يرى المجتمع نفسه من خلال عدسة النظرية المعيارية الاقتصادية أو يبدو مقتنعًا بها، فإنه يستطيع في الحالة الاستثنائية قبول عدالة السوق على أنها العدالة الاجتماعية وهكذا يزول الشد والجذب بينهما.(53)

53- على المستوى الشخصي تؤكّد نظرية الاقتصاد التي يتم تدريسها في الجامعات هذه النقطة لدى أغلب العارفين بها بشكلٍ مدهش. الهدفُ نفسه يتبعه "الاقتصاد" بمطالبته "تدريس الاقتصاد" في المدارس. انظر أيضًا تقرير جريدة فرانكفورترألجماينهتسايتونج بتاريخ 9 أغسطس 2012م عن محاضرة ألقاها بن بيرنانكه، رئيس البنك المركزيّ الأمريكيّ، أمام مجموعةٍ من المدرسين المُختارين، بعنوان "الأسواق رائعة".

صيغةٌ أخرى من هذا الحل تكمن في مشاركة (فريدريش فون هايك) في إعلان مفهوم العدالة الاجتماعية غير القابلٍ للاستخدام[54] وتدشين المؤسسات السياسية والاقتصادية بحيث تُستبعد من البداية محاولات استثارة عدالة السوق من خلال مطالبات بالعدالة الاجتماعية.

مع ذلك، ومن منظور العدالة الاجتماعية يكمن خطرٌ دائم في إمكانية أن تستحوذ تصوّراتٍ عن العدالة الاجتماعية على سلطة الدولة عن طريق بناء الأغلبية ديمقراطيًا ومن ثم تشويه نشاط السوق باستمرار بمساعداتها. إن العدالة الاجتماعية ذات طابعٍ ماديّ وليس شكليّا ويمكن لهذا السبب أن تبدو من منظور العقلانية الشكلية للسوق غير عقلانيةٍ وغير قابلةٍ للحساب وتعسّفية -فكرةٌ كانت موجودةً بالأساس عند ماكس فيبر.[55]إن السياسة التي تدفعها مطالبٌ بإرساء العدالة الاجتماعية، تسبّب الفوضى في السوق، وتعكّر صفو نتائجه، وتخلق محفّزات خاطئة ومخاطر أخلاقية، وتنسف مبدأ الإنجاز وهي بشكلٍ عام "غريبةٌ عن الاقتصاد". على صعيدٍ آخر ومن منظور العدالة الاجتماعية يعتبر "الصراع الديمقراطيّ بين الطبقات" (كوربي Korpi1983) تصحيحٌ ضروريّ في نظامٍ يعتمد على عقود غير متساوية بين المتوقفين على الأجر والمتوقفين على المكسب ولذلكً تنتج دائمًا مزايا تراكمية تبعًا لما يُسمَّى مبدأ ماتيوس أو بالأحرى متى: "لأن من يملك، سُيمنَح حتى الثمالة؛ لكن من لا يملك، فسيُؤخذ منه أيضًا ما يملك" (إنجيل متى 25،29). وبالنسبة للممارسة الرأسمالية فصحيحٌ أن تطبيق تعديلاتٍ تصحيحية على السوق تبعا لتصوّرات سياسية عالمية عن العدالة هو أمر مزعج، لكن لابُد من قبولها على أنها حتمية، مثلما تنشأ مقولة أن الخاسرين بالفطرة من السوق يمتنعون عن المضي قدمًا في المخاطرة: ومن دون خاسرين لن يوجد هناك رابحون، ومن دون خاسرين على

54- "إن الشيء الذي علينا التعامل معه في حالة العدالة الاجتماعية، هو ببساطة خرافةٌ دينية من نوعية أن ندعه في سلام، طالما أنه يُسعد أتباعه، الأمرُ الذي علينا أن نكافحه عندما يتحول إلى ذريعةٍ لاستعمال الإكراه تجاه الأخرين. والإيمان السائد الآن بالعدالة الاجتماعية هو في الوقت الحاضر أغلب الظن التهديد الأصعب لأغلب القيم الأخرى التي تميز أي حضارة حرة" (هايك 1981، 98).

55- "على العكس من ذلك فإن مفهوم العقلانية المادية متعدد المعاني إلى حدٍ بعيد؛ إذ هو يقول بالأمرين كليهما: أن المراقبة وحدها مع الحقيقة القابلة للإثبات بوضوح (نسبيًا): بأنه يُمكن أخذ الوسائل المناسبة تقنيًا في الحسبان، ليس كافيًا، وإنما يتطلب الأمر وضع مطالب عرقية وسياسية ومنفعية ونزوية وعادلة وأية مطالب أخرى وقياسُ نتائج الاقتصاد عليها" (فيبر 1956، 60).

الدوام ليس هناك رابحون على الدوام.[56]

على هذا استطاع رأسُ المال، كما رأينا، أن يرد دائمًا على تدّخلات اجتماعية في السوق، تجاوزت كل الحدود، بأزماتٍ مالية. وتنشأ الأزمات عندما يعتقد أولئك الذين يتحكّمون في وسائل الإنتاج الضروريّ أن عليهم الشعور بالخوف من ألا يُكافئوا في النهاية بما يتوافق مع تصوّراتهم عن عدالة السوق. وعند هذه النقطة تتهاوى "ثقتهم" تحت الحد الأدنى اللازم لدفعهم إلى الاستثمار. إن أصحاب رؤوس الأموال يمكنهم نقل رؤوس أموالهم إلى الخارج أو يبقون عليها لفترةٍ وجيزة في داخل الاقتصاد المالي وينتزعونها من خلال ذلك للأبد أو بشكلٍ مؤقت من الدائرة الاقتصادية لسلطة قضائية سياسية لم تعد محل ثقة – مع عواقب من قبيل زيادة البطالة وانخفاض معدل النمو. اليوم وفي ظل أسواقٍ مالية متحررة، ينطبق هذا الكلام بشكلٍ أكبر وأكبر.

وتتبع عدالة السوق أيضًا إلى حدٍ بعيد معايير قياسية، من المؤكَّد أنها هي تلك التي تكونُ للمُلاك ومديري رؤوس الأموال، وهي عدالةٌ اجتماعية وإن كانت تتمثَّل بمساعدة النظرية الاقتصادية المعيارية بوصفها قانون الطبيعة وليست قانونًا اجتماعيًا. وبما أن الثقة "النفسية" لرأس المال في الأحوال السياسية هي الاشتراط الفنيّ الأهم لعمل أي اقتصاد رأسماليّ، فإن ذلك يضع من البداية حدودًا ضيقة الأفق أمام استكمال عدالة السوق من خلال عدالة اجتماعية ترسخت ديمقراطيًا.وفي ذلك ينشأ عدم تناسق جوهريّ في الاقتصاد السياسيّ الرأسماليّ، من حيث أن مطالب الاستحقاق "لرأس المال" تعتبر أسس وظيفية تجريبية للنظام بأكمله، بينما المطالب المُشابهة "للعمل" نفسه تعتبر عوامل تشويش واضطراب.

ومعروفٌ أن ماكس فيبر، ومن بعده أيضًا شومبيتر وآخرين، كانوا يخشون انحسارًا متناميًا للعدالة الشكلية للسوق من خلال عدالة مادية جوهرية، مدفوعةٍ من خلال

56- لقد كان للتصحيح السياسيّ لعدالة السوق من خلال العدالة الاجتماعية لغرض تأمين التماسك الاجتماعيّ سوابقٌ شائقة. لقد ميز علم القانون في العصور الإنجليزية الوسطى بين العدالة والمساواة. أُوكل إنتاجُ العدالة إلى محاكم القانون العام. ومع هذا بدت أحكامها، حتى وإن لم تكن قابلة للانتقاد رسميًا، في تناقضٍ مع التصوّرات المادية عن العدالة. في مثل هذه الحالات كان بمقدور المتضررين الاتصال بمحكمة المساواة، التي كانت مقيمة لدى مستشارية البلاط الملكي لطلب تغيير أحكام محاكم القانون العام. بدت هذه التداخلات بالنسبة للمدافعين عن القانون العام غير نظيفة بشكلٍ منهجيّ، إلى أن أُدرج قانونُ المساواة بعد ذلك بقرون في القانون العام (إلمر 2009). وفي مواجهة سلطة التعاقد للسوق الحرة تلعب اليوم الدولة الاشتراكية دور محكمة المساواة.

"البيروقراطية"ومعاونيها السياسيين، الاشتراكيين والديمقراطيين الاشتراكيين. من هذا الطريق يمكن أن تتهاوى الرأسمالية في النهاية ومعها حرية الفرد المواطن (أوفهOffe2006b). إن التحوّل النيوليبرالي، كما نلاحظه منذ سبعينيات القرن العشرين، قد جابه بكل تأكيد هذا الخطر على فترة غير طويلة. واليوم وصلت ليبرالية الرأسمالية الحديثة إلى نقطةٍ يقتربُ فيها أكثر وأكثر التحريرُ النهائيّ أو حتى التحرير المُؤمَّن لفترةٍ طويلة الأجل، أو إعادة تحرير مبدأ عدالة السوق من تحوّله التاريخيّ من خلال العدالة الاجتماعية، مدفوعًا بالنهاية المحتملة لإمكانية محاكاة العدالة الاجتماعية من خلال دمج موارد خيالية في معركة التوزيع وفي الوقت نفسه ترك زمام القيادة لعدالة السوق. سوف أتطرق إلى ذلك بمزيدٍ من الدقة فيما يلي.

إن تحصين السوق ضد التعديلات التصحيحية الديمقراطية يُمكن أن يحدث من خلال إعادة تعليم نيوليبرالية للمواطنين أو إلغاء الديمقراطية على غرار النموذج التشيليّ في سبعينيات القرن العشرين؛ الطريقة الأولى تجري محاولاتٌ مستمرةٌ لتطبيقها من خلال ترسيخ النظرية الاقتصادية المعيارية في الوعي العام، بينما الطريقة الأخرى فهي غير متاحةٍ في الوقت الحالي. إن فض الاشتباك بين الرأسمالية والديمقراطية وأيضًا تدشين أسبقية للسوق فوق السياسة -لهذا السبب وفي المقام الأول-لابُد أن يُدار من خلال "إصلاحاتٍ" إضافية للمؤسسات الاقتصادية السياسية (شتريكStreeck وتيلينThelen 2005): من خلال التحوّل إلى سياسةٍ اقتصادية مرتبطةٍ بالقواعد، وبنوك مركزية مستقلة وسياسة مالية محصَّنة ضد نتائج الانتخابات؛ من خلال حصر قرارات السياسة الاقتصادية داخل سلطات الإدارة والهيئات المُشكَّلة ممن يُعرفون باسم "الخبراء"؛ وأيضًا من خلال مكابح للديون مُركَّبة بما يتوافق مع الدستور، تستطيع بها الدول تقييد نفسها وسياساتها بشكلٍ قانونيّ عبر عقود، إن لم يكن للأبد. وفي ذلك يتعيَّن أن يُعاد بناء دول الرأسمالية المتقدمة بما يجعلها مستحقة لثقة مالكي رؤوس الأموال ومُحركّيها، عن طريق ضمان أن البرامج السياسية المتشابكة داخلها بشكل مؤسسي لن تتدّخل في "الاقتصاد" – أو إن اقتضى الأمرُ ذلك فلن يتعدَّى تطبيق عدالة السوق والدفاع عنها في شكل عائدٍ مناسب على استثمارات رأس المال. وكاشتراطٍ استباقيٍّ لهذا لابُدّ أن تُحيَّد الديمقراطية، على أن تُفهم في شكل الديمقراطية الاجتماعية للرأسمالية الديمقراطية الخاصة بفترة ما بعد

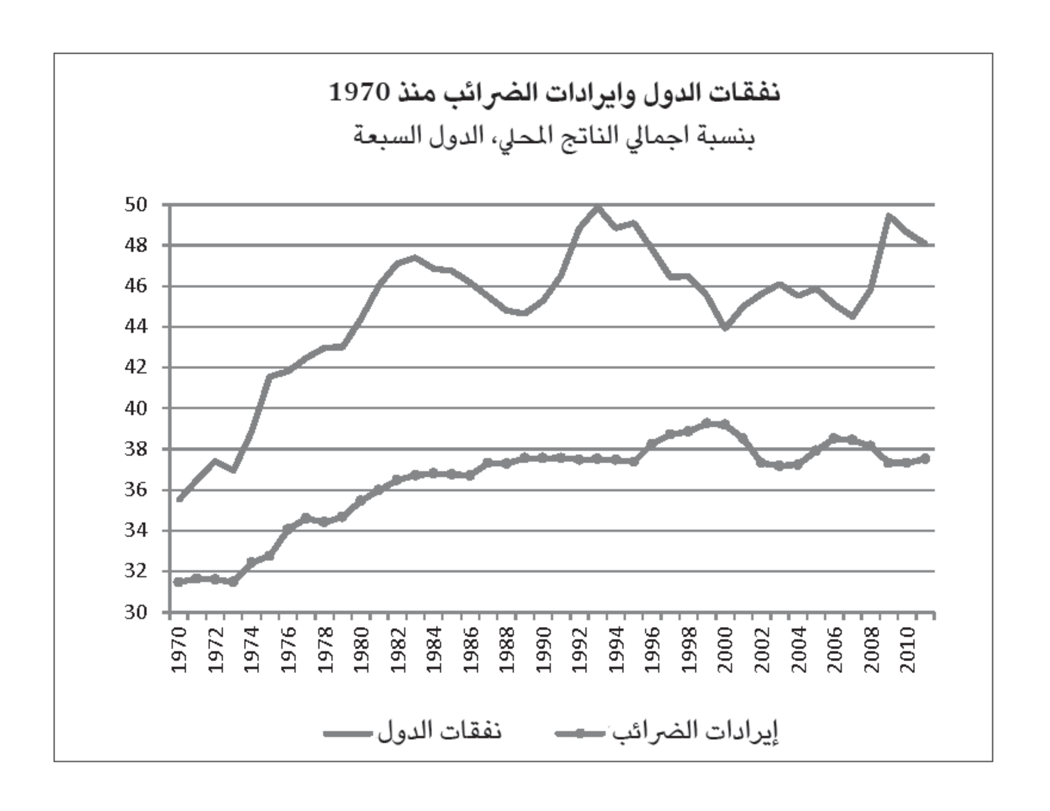
الحرب، وأن تُدار الليبرالية بوصفها ليبرالية هايك، أي تحصين الرأسمالية ضد تدخلات ديمقراطية الجماهير.

على صعيد الخطابة ونشر الأفكار يحاول مؤيدو عدالة السوق الفوز باليد العليا، من خلال التنديد بالعدالة الاجتماعية "سياسيًا" من منظور أنها ترسخ للانقسام ومن ثم فهي غير نظيفة أو فاسدة. على النقيض من ذلك يُدَّعى أن عدالة السوق -وبسبب ما يبدو من انعدام البعد الشخصيّ فيها- تعمل بمعزلٍ عن السياسة، أي تبعًا لمبادئ عالمية ومن ثم فهي "نظيفة" من منظور غير سياسي.

وقد زحفت اختلافات هذا النوع وتشابهاته في اللغة الدارجة منذُ أمدٍ بعيد: إن مقولة أن شيئًا تم تقريره "سياسيًا"، تكفي في الغالب لجعل القرار يبدو جالبًا للنفع لمجموعةٍ مُعرَّفة من أصحاب المصالح.[57] والأسواق، حسب التهمة التي يتم ترويجها من دون كللٍ أو ملل من جانب العمل العام الرأسمالي، تُوزِّع تبعًا لقواعد عامة، بينما السياسة على العكس من ذلك تُوزِّع تبعًا للسلطة والعلاقات. وفكرة أن الأسواق تتجاهل توفر العناصر الأولية بشكلٍ غير عادل للمساهمين فيها عند تقدير المنجزات وتقسيم المكافآت، يُمكن أن تتحقق من خلال عدم التقرير، والتغاضي عنها على ما يبدو بطريقة أسهل من إجراءات السياسة التوزيعية، والتي تحظى مناقشتها بجدال ويجب تنفيذها بشكل نشط. أيضًا يمكن محاسبة صانعي قرار أو مؤسسات معينة على قرارات سياسية، بينما يجب أو ربما يمكن تلقّي قرارات السوق على أنها تسقط على ما يبدو من السماء دون تدخل الإنسان- خاصة عندما يُفترض من البداية أن السوق حالة طبيعية - وعلى أنها قضاء يختبئ خلفه مجرد قصد أسمى من الخبراء.

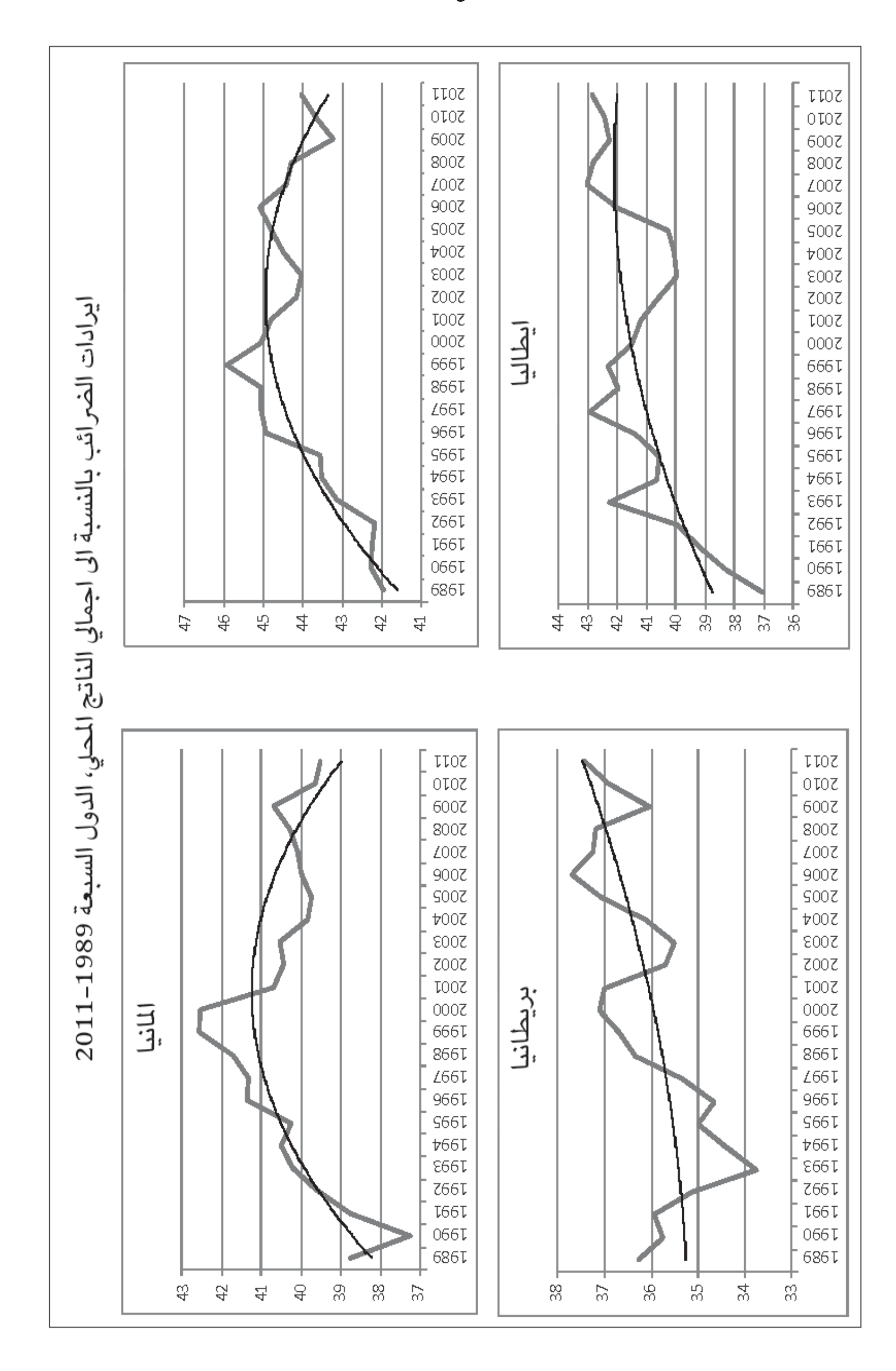
57- بالنسبة لأنصار النظرة الكونية المعتمدة على الاختيار العام يُعتبر هذا طبيعيّ، لأنه صحيحٌ بطريقةٍ بديهية.

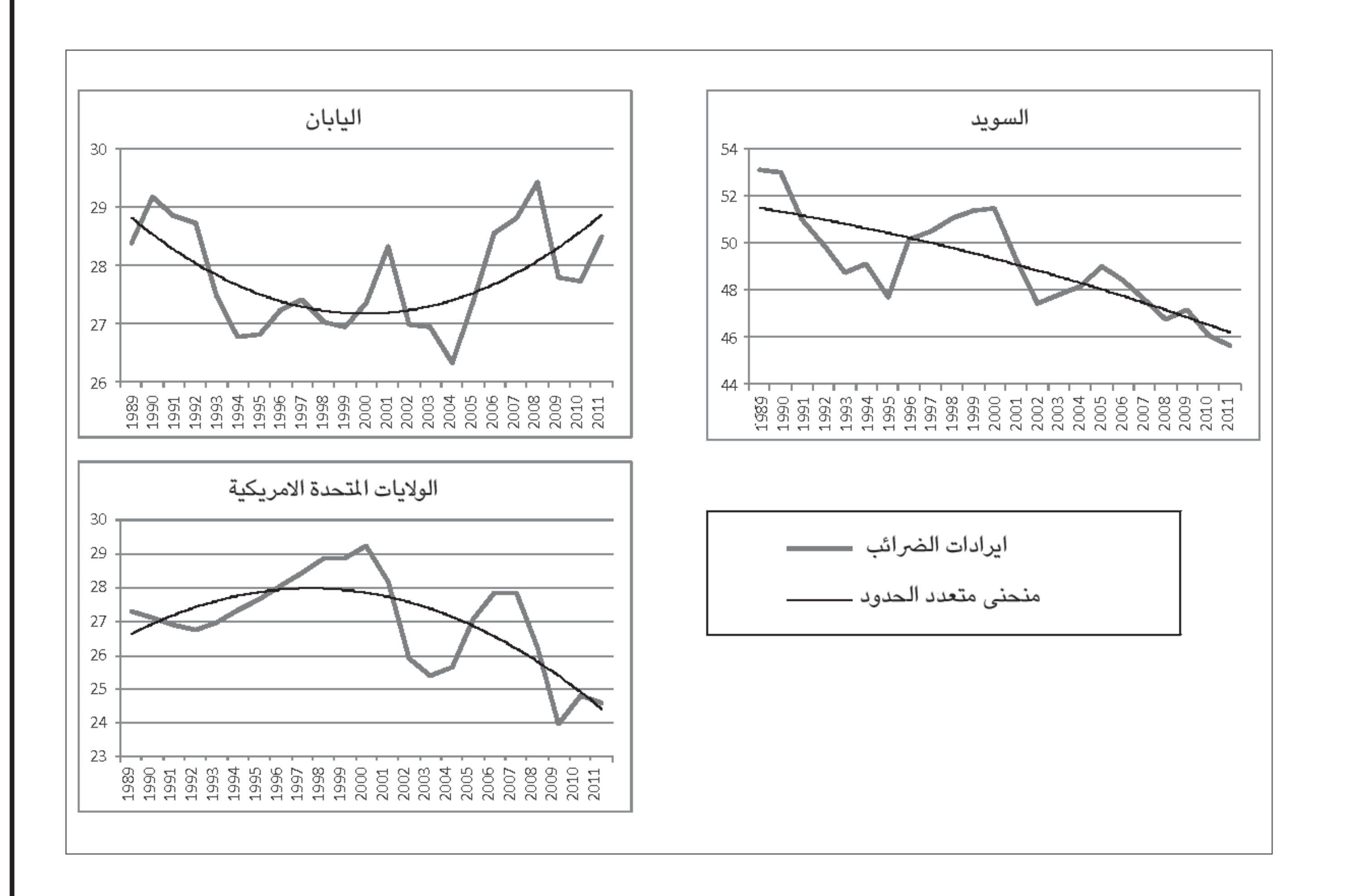
الشكل 2 -4



نفقات الدول وايرادات الضرائب منذ 1970
بنسبة اجمالي الناتج المحلي، الدول السبعة
50
48
46
44
42
40
38
36
34
32
30
1970
1972
1974
1976
1978
1980
1982
1984
1986
1988
1990
1992
1994
1996
1998
2000
2002
2004
2006
2008
2010
نفقات الدول
إيرادات الضرائب

الشكل 2-5


ايرادات الضرائب بالنسبة الى اجمالي الناتج المحلي، الدول السبعة 1989-2011
المانيا
ايطاليا
بريطانيا



السويد
اليابان
الولايات المتحدة الامريكية
ايرادات الضرائب
منحنى متعدد الحدود

تجويع الوحش!

إذا لم يكن نمو الدين العام مرتبطًا بزيادة الحشد الديمقراطي الجماهيري وإنما على العكس من ذلك مع التحوّل النيوليبرالي والتراجع المنبثق عنه للمشاركة السياسية، فما السبب في ذلك إذن؟ إنني أرى في الأزمة المالية التي ضربت الدول في الوقت الحاضر البلورة العصرية لمشكلة وظيفة الدولة الحديثة، وهي المشكلة التي تم التنبؤ بها فعلاً في مطلع القرن العشرين، وتكمن في أن قدرة الدولة على انتزاع الأموال من مجموعة من المستثمرين والتي تحتاجها للوفاء بالتزاماتها - المتزايدة -تميل إلى الاستقرار تحت المستوى الضروري.وليست النفقات المرتفعة للغاية هي في هذا الصدد سبب الدين العام للدولة، وإنما النفقات المنخفضة للغاية، والتي يمكن إرجاعها إلى أن الاقتصاد والمجتمع منظّمان تبعًا لمبدأ الملكية الخاصة، ويضعون حدودًا لقابلية فرض الضرائب عليهم، في حين أنهم في الوقت نفسه يطلبون من الدولة دائمًا وأبدًا.

ويُلاحظ في الحقيقة أن بداية مديونية الديمقراطيات الغنية في سبعينيات القرن الماضي تزامنت مع استقرار نمو إيرادات الضرائب تحت مستوى نفقات الدولة. لكن إذا ما كان تزايد الطرفين حتى ذلك الحين بالمقدار نفسه تقريبًا، لظل المستوى الإجماليّ لفرض الضرائب في الجوهر مستقرًا على الأقل حتى منتصف الثمانينيات، في حالة تواصل ارتفاع النفقات، وربما تراجع في عددٍ من الدول، مثل السويد وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، مع زحف النيوليبرالية قرابة نهاية القرن المنصرم.[58] هنا أيضًا سار التطور في الغالب بالطريقة نفسها، وكانت الأسباب مشابهة. وبنهاية مرحلة النمو انتهت مرحلة ما تُسمي بثقل العبء الضريبي، تلك المرحلة التي كان مطلوبًا فيها من دافعي الضرائب دفع مبالغ ضريبية تتزايد دائمًا على ضريبة الدخل. وجزئيًا جرت معادلة هذا التأثير من منظور خزينة الدولة من خلال التضخم الذي حدث في السبعينيات؛ لكن سريعًا جدًا أدت الخسائر

58- لقد سجَّلت اليابان، على مستوى منخفض جدًا، ارتفاعًا في السنوات الأخيرة. زيادةٌ طفيفة في حمل الديون وجدت طريقها أيضًا في بريطانيا في ظل حكومة حزب العمال؛ لكن هناك دأبت الجهود للعمل على تغيير اتجاه المؤشرات الاقتصادية. بالنسبة لاتحاد العملة الأوروبي بدأت تبرز في سنوات ما بعد عام 2000 وحتى الأزمة طلائع انسجام بين انفتاحٍ أكبر أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتراجع في معدَّلات الضرائب المفروضة سواءٌ على دخل رؤوس الأموال أو على دخل العمل، وفي تلك الحالة الأخيرة كنتيجةٍ للأجور المنخفضة في النهاية السفلى لسوق العمل.ونظرًا لحدود العجز في حزمة الاستقرار أدَّى ذلك إلى خفضٍ في نفقات الدولة (راديماخر2012 Rademacher).

الفعليـة الناشـئة في الدخـل وخاصـةً في الطبقـة المتوسـطة إلى معارضـة متناميـة للضرائـب (بلـوك Block2009؛ سـيترين1979Citrin؛ 2009؛ شـتويرلهSteuerle 1992) وأيضًـا إلى مطالبـات بالإصـلاح الضريبـيّ، مثـلاً في شـكل جدولـة المبالـغ الضريبيـة. وقـد أحـدث هـذا بالارتبـاط مـع الاسـتقرار الناجـح لقيمـة العملـة إمكانيـة ارتفـاع إيـرادات الدولـة فقـط مـن خـلال مراحـل رفـع ملموسـة ومبـاشرة للضرائـب بـدلاً مـن الاعتـماد عـلى مراحـل رفـع غـير ملموسـة وأقـل مخاطـرة مـن الناحيـة السياسـية.

أُضـف إلى مـا سـبق عوامـلٌ أخـرى في تسـعينيات القـرن العشريـن. لقـد فتحـت عولمـةُ الاقتصـاد المتناميـة سريعًـا أمـام الـشركات الكـبرى إمكانيـاتٍ لم تخطـر ببـالٍ حتـى ذلـك الحـين مـن أجـل حـصر التزامهـا الضريبـيّ في دولٍ أقـل طموحًـا ومطالبـا. وحيثـما لا يحـدث انتقـالٌ لمحطـات الإنتـاج في النهايـة، فـإن ذلـك يفـرض عـلى دول الرأسـمالية الديمقراطيـة تنافسًـا ضريبيًـا حامـي الوطيـس ودفعـت بحكوماتهـا عـلى مسـتوى العـالم إلى اسـترجاع القيـم العليـا للضرائـب عـلى الـشركات (جانجهـوفGanghof 2004؛ جانجهـوف وجينشـلGanghofوGenschel 2008؛ جينشـل وشـفارتز GenschelوSchwarz 2013). صحيحٌ أن هـذا كان يحـدث في الغالـب بالتزامـن مـع توسـيعٍ للقاعـدة الضريبيـة مـن خـلال إلغـاء إعفـاءات ضريبيـة، وهـو الأمـر الـذي يُفـترض أنـه "لم يكلِّـف أيٍّ نفقـات زائـدة"؛ لكـن التفكـير في رفـع الضرائـب في ظـل هـذه الظـروف لم يعـد مطروحًـا.

أضـف إلى مـا سـبق التعاليـم النيوليبراليـة الآخـذة في الانتشـار عـن أهميـة "محفّـزات الإنجـاز" المُحسَّـنة" مـن أجـل إعـادة إنعـاش النمـو الاقتصـاديّ – عنـد الحـد الأدنى مـن توزيـع الدخـل مـن خـلال خفـض الأجـور والخدمـات الاجتماعيـة، وعنـد الحـد الأعـلى في المقابـل مـن ذلـك دفـعٌ أعـلى قيمـة في حـالات المعـدلات الضريبيـة المنخفضـة. وفي هـذا الصـدد أيضًـا تتمايـز "الأنـواع" المتنوعـة مـن الرأسـمالية تدريجيًـا فقـط: فـما كان في ألمانيـا هـو التوليفـة التـي نفذتهـا حكومـة تحالـف الأحمـر والأخـضر بزعامـة شرودر بـين إصـلاح سـوق العمـل (هارتـزHartzIV!) والإصـلاح الضريبـيّ (جانجهـوف 2004، خاصـة 98-117)، كان في الولايـات المتحـدة هـو إلغـاء كلينتـون لمبـدأ الرفاهيـة كـما نعرفهـا بالارتبـاط مـع الاسـتقطاعات الضريبيـة سـيئة السـمعة لحكومـة بـوش بعـد عـام 2001.[59]

59- لقد صوَّر هاكر وبييرسون (2011) مساهمة التخفيضات المتجددة دومًا للضرائب في التسعينيات وسنوات العقد الأول من القرن الجديد في تدشين اقتصاد "الرابح يأخذ كل شيء" الأمريكيّ بما في ذلك مديونية الدولة المتنامية في ظل تطبيقه، بتفصيل بالغ التشويق.

وتقـدم الحالـة الأمريكيـة إثباتـاتٍ مثـيرة عـلى أنـه يجـب البحـث عـن سـبب الأزمـة الماليـة الحكوميـة عـلى جانـب الإيـرادات بالقـدر نفسـه عـلى الأقـل مثلـما هـو عـلى جانـب النفقـات الخارجـة مـن الموازنـة العامـة. فبالنسـبة لاسـتراتيجيّ المعارضـة المنظمـة للضرائـب والتـي ترجـع إلى أواخـر سـبعينيات القـرن العشريـن، والتـي احتفلـت في كاليفورنيـا بنصرهـا الأول والباقـي حتـى اليـوم، كان الطلـب الشـعبيّ لفـرض ضرائـب أقـل يصـب في مصلحـة الهـدف المتواصـل، بجعـل اسـتمرار البرامـج الاجتماعيـة التـي تحظـي بالشـعبية نفسـها مسـتحيلاً عـلى الدولـة. كان شـعارُ هـذه الحركـة الناجحـة بشـكلٍ ضخـم، والتـي روَّج لهـا واحـدٌ مـن أكـثر الشـخصيات نفـوذًا في السياسـة الأمريكيـة حتـى اليـوم وهـو الناشـط ضـد الضرائـب غروفرنوركويسـت (كوتـنر 1980؛ مارتـين 2008؛ تارشـيز 1983)، ينـص عـلى عبـارة "تجويـع الوحـش" (بالإنجليزيـة: beast the starving): وحيـثُ أن الأمـر لا يتعلـق بالأسـاس بموازنـةٍ حكوميـة متعادلـة الكفتـين، وإنمـا بالأحـرى بدولـة يُضيَّـق عليهـا بمبـادئ مذهـب النيوليبراليـة، فـإن الظـرف حينهـا أظهـر أن حامـل شـعارها السـياسيّ في العقـد الأول مـن القـرن الجديـد، جـورج دبليـو بـوش، الـذي ورث عـن سـلفه فائضًـا في الميزانيـة، لم يكـن يتعـيَّن عليـه فعـل شيءٍ أكـثر عجلـةٍ مـن تحويـل هـذا الفائـض مـن خـلال تخفيـضٍ هائـل للضرائـب لصالـح الأثريـاء مجـددًا إلى عجـزٍ (قيـاسيّ) – حيـثُ أشـعل في الوقـت نفسـه حربـين سـاهمتا في توسـيع الهـوة في الميزانيـة عـلى جانـب النفقـات.[60]

إلى هـذا فـإن انـدلاع الموجـة الأولى للتوحـد النيوليـبرالي، بعـد مـضي سـنوات السـبعينيات، عندمـا بـدأت إيـرادات الـدول تتجمَّـد، بينـما تواصـل النفقـات ارتفاعهـا، لا يُمكـن بحـالٍ إرجاعـه إلى رغبـة جمـوع الناخبـين المُخوَّلـين والمتعطشـين إلى الديمقراطيـة في الاعتـماد عـلى ذواتهـم، وإنمـا عـلى العكـس مـن ذلـك يذهـب بعـضُ هـؤلاء إلى أن ذلـك تعبيرًعـن حاجـةٍ متناميـة إلى منجـزات

60- كان الوضع الألمانيّ ليكون مشابهًا إلى حدٍ بعيد، لو لم يكن الإصلاح الضريبيّ الذي أجره شرودر ليعادل الموازنات العامة قبل 2008. لقد كان هذا الإصلاح الذي قصده وزيرُ المالية المُسمَّى حديثًا في ظل التحالف الكبير تحت قيادة أنجيلا ميركل (2005 – 2009) في خطبةٍ أمام غرفة الصناعة والتجارة في فرانكفورت في عام 2006، عندما مدح حكومة التحالف الأحمر والأخضر السابقة على أنها نفذَّت "الإصلاح الضريبيّ الأكثر شمولاً في تاريخ بلادنا" (شتاينبروك 2006). وواصل قوله إن معدلات الضرائب بالنسبة لضريبة الدخل الألمانية في مستهل العام 2005 كانت منخفضةً لمستوى لم يسبق له مثيلٌ من قبل وأن حمل الضرائب بالنسبة للاقتصاد الشعبيّ الألمانيّ كان يقبع تحت المستوى الذي كان سائدًا لأعوامٍ طويلة. هذا الذي كان وزيرًا للمالية حينها هو اليوم (2012) مرشحًا لمنصب المستشارية عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا (SPD).

عامة من نوع علاجي استثماري منبثقة عن التطور الرأسمالي الزاحف، هو تعبير عن حاجةٍ لإصلاح الأضرار المتسببة عن تراكم رؤوس الأموال من جهة وعن حاجةٍ إلى توفير رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق نموٍ لاحق على جهةٍ أخرى.[61] من الناحية الاستثمارية يُمكن النظر إلى النفقات المرتبطة بالبطالة الهيكلية والمرتفعة كدعم للعاطلين عن العمل وتقديم المعونة الاجتماعية،[62] بالمثل يمكن النظر إلى النفقات المرتفعة الناجمة عن الرعاية الصحية العامة والنفقات الناشئة في الثلث الأخير من القرن كإجراء للترميمات البيئية. ومن المنظور الاستثماريّ يُفهم على العكس من ذلك النفقات الحكومية المرتفعة بالقدر نفسه تقريبًا والمرصودة لدعم البنية التحتية والحفاظ عليها، وبناء رأس المال البشريّ والبحث العلمي التقنيّ، وهي الاشتراطات التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل مراكمة خاصة وناجحة لرؤوس الأموال. يُضافُ إلى هذا أيضًا وفي سياقٍ أوسع النفقات العامة لما يُسمَّى بالاستفادة السلمية من الطاقة النووية، من دون أن يكون توليد الكهرباء الخاص باستخدام المفاعلات النووية غير رابحٍ كليةً؛ التوسع في الرعاية الحكومية للأطفال كاشتراطٍ من أجل التوسع المطلوب بشكلٍ عاجلٍ لقاعدة العمالة من السيدات من أجل المُضِّيّ قدمًا بالنمو الاقتصاديّ؛ تبنيّ حاملات المركبات وتطوير طائرات بدون طيار واستخدامها وتقنياتٍ مشابهة بغرض تأمين إمداد بالنفط في متناول اليد من ناحية المقابل الماديّ؛ أو أيضًا، كما تبيَّن لاحقًا، عملية الإزالة العالية الخطورة للقيود عن الاقتصاد المالي الخاص من أجل تعظيم حجم الودائع والمُدَّخرات كوسيلةٍ أخيرة من أجل إحداث النمو الاقتصاديّ (الظاهريّ).[63]

61- هناك العديد من التصنيفات المتشابهة للنفقات العامة. وقد ميَّز أوكونور (1973) بين نفقات رأس المال الاجتماعية، وقسّمها إلى الاستثمار الاجتماعيّ والاستهلاك الاجتماعيّ، والنفقات الاجتماعية للإنتاج وأيضًا وظيفتين للنفقات الحكومية، الشرعنة والمُراكمة.

62- وأهميتها، كما هي الحال بالنسبة لكل إجراء للعدالة الاجتماعية، شيءٌ قابلٌ للنزاع منطقيًا ومُستحق للمشاورات سياسيًا. بالأساس يُمكن أن يخلص مجتمعٌ إلى النتيجة النيوليبرالية بأن الدعم المُقدَّم للعاطلين عن العمل ظالمٌ في مقابل العاملين، وبهذه الطريقة يوفِّر الكثير من الأموال العامة.

63- تعتبر السياسة الاجتماعية استثمارية عندما تؤمِّن جاهزية العاملين بشكلٍ غير مستقل لمواصلة العمل بشكلٍ غير مستقل وأن يتصرفوا طبقًا للتوقعات المرتبطة بذلك. إن الرأسمالية لا يمكن لها أن تحقق وظيفتها لو أن العاملين تصرفوا كما هو مسموحٌ لأرباب العمل وكما هو متوقَّع منهم: وتحديدًا بهدف تعظيم الأرباح جذريًا. ومن دون تهدئة الأجور كمقابل لتأمين الأجر الثابت لابُدَّ أن علاقة رب العمل والعامل سوف تتفصم عُراها. وفي سنوات السبعينات تم التوصل إلى تهدئة الأجور من خلال اتفاقية ثلاثية الأطراف بين الدولة وأرباب العمل والنقابات العمالية (شميتر وليمبروخ 1979)، حيث كفلت الدولةُ في الغالب زياداتٍ في المعاشات، باتت مستحقةً فقط لاحقًا، وجاء تمويلها من الخزائن العامة. من هذه الناحية كان جزءٌ كبيرٌ من النفقات الاجتماعية المتزايدة والمستحقة في سنوات الثمانينيات ومع بعدها في حقيقة الأمر أجورٌ مُرجئَة تحملتها الدولة للتخفيف عن كاهل أرباب العمل – ما يفسِّر لماذا لم تنجح النقابات وأرباب العمل إلا بصعوبة في صرفها عن الإصرار على ذلك.

أزمة دولة الضرائب

يبدو من الصعوبة بمكان وبالنظر إلى هذا السرد عدمُ تذكّر صورة كلاسيكية من العلوم الاقتصادية، تلك التي دخلت في طيّ النسيان منذ أن حل الخيارُ العام محل المالية العامة أو تم محوها من ذاكرة النظرية الاقتصادية بوصفها ليست صارمةً بما فيه الكفاية. وأعني هنا "قانون" أدولف فاجنر لنشاط الدولة المتزايد ونصيبها المرتفع، وهو الذي صيغ في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر (للإطلاع على صيغة موجزة انظر فاجنرWagner 1911) وكان مصدر إلهامٍ مهم لريتشارد موسجريفRichardMusgrave في الخمسينيات (موسجريف 1958م). كان فاجنر، وهو اشتراكيّ أكاديميّ وباحث في شئون الدول وعميد جامعة برلين وواحدٌ من المستشارين الاقتصاديين ومستشاري السياسة الاجتماعية لبسمارك ومنذ 1910 بات عضوًا في مجلس النواب البروسيّ، يتوقَّع أن نصيب الدولة في اقتصادٍ حديثٍ متنامٍ سيزدادُ باستمرار، سواءٌ لضمان ارتفاع مستوى التحضّر العام أو لتغطية ما يُمكن تسميته اليوم بالعوامل الخارجية للأسواق المُتمددة ولطريقة الإنتاج الاقتصادية الخاصة.[64] وليست التجاوبات مع الصورة البيانية الماركسية للتحويل المتزايد لطريقة الإنتاج الرأسمالية إلى النهج الاشتراكيّ في حالة – وعلى الرغم من – التنظيم الخاص لظروف الإنتاج، محض مصادفة، حتى وإن كانت الفكرة المركزية بالنسبة لماركس وهي التعارض الداخليّ للتطور الرأسماليّ مع الحظر الثوريّ المُلح والموضوع على الأجندة السياسية، لا تقع لدى فاجنر من خلال موائمة ظروف الإنتاج مع طريقة الإنتاج في أي مكان.

وأهم من ذلك كانت هذه الفكرة بالنسبة للفرع المعرفيّ الذي يتلمَّس طريقه نحو التطوّر، ألا وهو علم اجتماع الماليات، في الفترة التي أحاطت بالحرب العالمية الأولى. وكان رودولف جولدشايد، وهو اشتراكيٌّ نمساويّ وخصمٌ مرموق لماكس فيبر في بواكير تأسيس الجمعية الألمانية لعلم الاجتماع، يرى تطوّر دولة الأملاك الإقطاعية إلى "دولة

64- "وأبعدُ من هذا يُمكن استنادًا إلى الخبرة والتجارب من تاريخ شعوب الثقافة المتقدمة، وأيضًا من مقارناتٍ زمنية أو من المقارنة بين الدول والاقتصادات الشعبية على درجات متباينة من التطور [...] استنباط اتجاه تطوّري محدد أو ما يُمكن تسميته قانون تطور قدرات دول شعوب الثقافة: قانون التوسُّع المتنامي لما هو عام، أو لقدرات الدول في حالة شعوب الثقافة المتقدمة" (فاجنر 1892، 883 وما بعدها؛ أنظر أيضًا 908-892).

ضرائـب" حديثـة – أي دولـة تتربـح مواردهـا مـن خـلال فـرض الضرائـب عـلى جماعـة مـن المُـلاك – بوصفـه ظاهـرةً مصاحبـة للتطور الرأسـمالي (فريتز وميـكل – هوركـه Mikl-Horke 2007؛ جولدشـايد Goldscheid 1926؛ 1976 [1917]). وفي ذلـك كان يتوقّـع، بوصـف أن مـا حـدث بـكل تأكيـد هـو إعـادة صياغـة مـن منظـور علـم الماليـات للنظريـة الماركسـية لتعـارضٍ متوسـعٍ بـين طريقـة الإنتـاج وظـروف الإنتـاج، أن قـدرة دولـة الضرائـب عـلى انتـزاع المـوارد المالية مـن مواطنيهـا – أو بالأحـرى: من الجماعـة المدنيـة المُسيطرة عـلى الممتلـكات – والتـي تحتاجهـا مـن أجـل تلبيـة المنجـزات المُلقـاة عـلى عاتقهـا، لـن تكفـي إن عاجـلاً أو آجـلاً. وإذا مـا تـم الوصـول إلى هـذه النقطـة -حسـب جولدشـايد- فإن دولـة الضرائـب تصطـدم بالحـدود المرسـومة لهـا، لأنهـا في نظامهـا الاجتماعـيّ والاقتصـاديّ الرأسـماليّ بصفتهـا "دولـةً مُنتزَعـة الملكيـة" لا تتوفَّـر عـلى المـوارد اللازمـة للوفـاء بواجباتهـا. وعنـد هـذه النقطـة تحديـدًا يواصـل جولدشـايد حديثـه، لابُـدّ أن تتـم عمليـة "إعـادة رسـملة" الدولـة، مـن أجـل تعديـل تمويـل الحاجـة العاميـة مـن الضرائـب إلى إيـرادات الدولـة مـن النشـاط التجـاريّ، وأن تعمـل الدولـةُ عـلى تلبيـة الحاجـات العامـة، والـكلام هنـا خلاصـة مقـولات جولدشـايد الأساسـية الـواردة لـدى فريتـز وميـكل – هوركـه (2007، 166)، "لا يُمكـن أن يتحقـق مـن خـلال مـوارد ماليـة"، لأن الضرائـب التـي تمـر عـبر الدولـة بوصفهـا قنـاة لا تصـب إلا في صالـح مُـلاك رؤوس الأمـوال الأقـوى نفـوذًا، وسـتظل سـلطتهم تتعاظـم حجـمًا، فيـما سـتضعف سـلطة الدولـة بصفتهـا متحكّـمًا في الاحتياجـات المجتمعيـة. وسـيودُ الأقويـاء لـو تُتـاح لهـم إمكانيـات التنصّـل مـن دفـع الضرائـب، فيـما سـيتعين عـلى جمـوع الشـعب أن تتكفـل بحمـل الضرائـب كاملـة.

إن الضرائـب المتصاعـدة ذاتيًـا عـلى الدخـل لـن تُحـدث إلا أن الدولـة سـتنمِّي الاهتـمام المتسـتر بالإبقـاء عـلى حالـة اللامسـاواة وتركيـز المكاسـب.

لم يكـــن جولدشـــايد وحيـــدًا في تشـــاؤمه بخصـــوص السياســـة الماليـــة. لقـــد جـــرت مناقشـــة إمكانيـــة وقـــوع "أزمـــة لدولـــة الضرائـــب" بشـــكلٍ خـــاص مبـــاشرةً عقـــب الحـــرب العالميـــة الأولى بشـــكلٍ مُوسَّـــع، أمـــا المناقشـــة الأكـــثر شـــهرةً وتأثـــيرًا فكانـــت تلـــك التـــي تمثّلـــت في محـــاضرة الشـــاب جوزيـــف شـــومبيتر التاريخيـــة أمـــام الجمعيـــة النمســـاوية لعلـــم الاجتـــماع (شـــومبيتر Schumpeter 1953 [1918]). وخلـــص شـــومبيتر إلى نتيجـــة مفادهـــا أن التأســـيس التاريخـــيّ لدولـــة الضرائـــب لم يصـــل إلى حـــدوده النهائيـــة بعـــد وأن ديـــون الحـــرب الواقعـــة عـــلى

النمسا وألمانيا سيمكن أدائها من دون تحوّل عام إلى الاشتراكية. لكن على المدى الأبعد لم يستبعد بل وتوقّع أن دولة الضرائب ومعها ظروف الإنتاج الرأسمالية ككلٍ متكامل ستبقى على قيد الحياة في وقتٍ ما.[65]

وصحيحٌ أن هذه الفكرة تم تغييبها في السنوات التالية في غياهب تاريخ الخرافات الواردة في علم الاقتصاد، خاصةً بعد 1945، عندما بدا أن رأسمالية اشتراكية كينزية مُستأنسة على وشك أن تفتح عصرًا جديدًا من تاريخ الاقتصاد. هنا أعرب عن رغبته في تولّي الحديث مُجددًا وبصياغةٍ بدت جديدةً في قليلٍ أو كثير، ومتبعًا بشكلٍ خاص نظرية الأزمات المالية التي وضعها الماركسيّ جيمس أوكونورJamesO'Connor(1973)، وأردف بها التأملات المتشائمة لدانييل بيلDanielBell (1976b، 220-282) عن مستقبل الرأسمالية في سنوات السبعينيات.

65- "ويومًا بعد آخر تسبَّب تطوّر الاقتصاد وتوسّع دائرة التعاطف الاجتماعيّ، التي جلبها معه، في أن يفقد النشاط التجاريّ الخاص مغزاه الاجتماعيّ. بدا ذلك جهارًا وتمثَّل في توجّهات النصف الثاني من القرن التاسع عشر، التي تفاقم اخرُ شذوذ ليسفر عن الحرب العالمية. من جهته تنامى المجتمع – ليس بسبب الحرب، وإنما رغمًا عنها – ليفوق القطاع التجاري الخاص ودولة الديون: هذا أيضًا نوعٌ من الأمان" (شومبيتر 1953 [1918]، 57 وما يليها).

وإذا ما جرى تحديد موقع الأزمة المالية، التي تنبأ بها أوكونور وبيل مُجددًا، من الدولة الحديثة على جانب الإيرادات بدلاً من وضعها على جانب النفقات - فإنه بهذا يتمُ تعريفها على أنها أزمة دولة الضرائب من منظور جولدشايد وشومبيتر، فإن هناك تطوّرين اثنين وقعا في العقود الأخيرة تتجلى معالمهما أمام العيان، ولا يتنبأ بهما أحدٌ على ما لهما من ثقلٍ ومكانة: التطور الأول هو تحويل دولة الضرائب إلى دولة ديون-دولة تؤمِّن جزءًا كبيرًا يتزايد حسبما اتفق من نفقاتها من خلال الاقتراض بدلاً من الضرائب ومن ثم تتراكم عليها جبالٌ من الديون، فيتعين عليها أن تنفق جزءًا يتزايد باستمرار من إيراداتها لتمويل تلك الديون. إن فكرة أن تلعب هذه الإجابة المحتملة على مشكلة التمويل في الدول الحديثة دورًا خافتًا جدًا أثناء النقاشات القديمة - كان الحديث عنها لدى أوكونور على سبيل المثال على الهامش فقط[66] -، يُمكن إرجاعه أيضًا إلى أنه من أجل تمويل روتينيّ لديون الدولة لابُدّ قبلاً تدشين اقتصادٍ ماليّ قادر على الإنتاج بما يكفي والمُضيّ قدمًا بعملية "أمولة" الرأسمالية من خلال رفع القيود عن أسواق المال. ومن جديد يجب دمج أسواق المال عالميًا، من أجل القدرة على إرضاء الحاجة الضخمة من الديون للمجتمعات الصناعية الغنية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. لقد بدا هذا التطوّر يسير في منحاه هذا عالميًا، كما سبق القول، على أقصى تقدير منذ ثمانينيات القرن العشرين.

إن تدشين دولة الديون يُمكن فهمه على أنه لحظة مؤجلة في أزمة دولة الضرائب أو أيضًا بمثابة نشأة تشكيل سياسيّ جديد ذي تشريعاتٍ خاصة. وفيما يلي سوف أستند بشكلٍ خاص إلى المنظور الثاني.لكن بادئ ذي بدء لابُدّ من ذكر أن نشأة دولة الديون أيضًا تعرقلت من خلال سبب مُعاكس، تمحور في الإصلاح النيوليبرالي للدولة في تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين بما كان له من جهودٍ لتدعيم

66- "المديونية المتزايدة للدولة لا تؤدِّي في المعتاد إلى تفاقم الأزمة المالية، ولكنها لا تخفِّف من وطأتها أيضًا. الديون الحكومية والإقليمية تختفي جزئيًا من تلقاء نفسها [...] لقد تحمَّلت الولاية (الأمريكية، واشنطن) عبء ديونها جزئيًا، في أوقات تراجع فيها الأداء الاقتصاديّ الفعليّ إلى ما خلف المستوى الممكن، من خلال أنها رفعت مستوى الاقتراض ومستوى الطلب والإنتاج والتشغيل والدخل ومن ثم عائدات الضرائب" (أوكونور 1973، 179 وما خلفها). كُتب هذا الكلام عام 1973، عندما كانت الكينزية ما تزال على قيد الحياة وكانت المديونية الحكومية للولايات المتحدة ما تزالُ منخفضة (42,6% من الناتج المحلي، بالمقارنة مع 89,6% في عام 2010).

ماليـات الدولـة مـن خـلال خصخصـة المهـام العامـة التـي تزايـدت عـلى الدولـة مـن منظـور فاجـنر بمـرور أعـوام القـرن العشريـن. كان هـذا هـو التطـور التاريخـيّ الآخـر، والـذي لم يكـن مُتصـورًا حدوثـه في سـنوات السـبعينيات مـن قبـل نظريـات الأزمـات في ذلـك الوقـت. تلخَّـص هـذا التطـوّر في جوهـره في إعـادة نقـل وظائـف الدولـة أكـثر فأكـثر إلى المجتمـع، وبخاصـة اقتصـاد السـوق، كليًـا أو جزئيًـا – مـن دفـع المعاشـات مـرورًا بالتأمـين الصحـيّ والتأهيـل المهنـيّ وصـولاً إلى المسـئولية عـن مسـتوى التوظيـف. وكـما سـبق القـول أمكـن تحقيـقُ ذلـك عـلى الوجـه الأمثـل مـن خـلال فتـح طريـق جديـد أمـام الميزانيـات الخاصـة في الوقـت نفسـه للاسـتدانة عـلى نفقتهـا الخاصـة. وبشـكلٍ جـزئيّ أصبـح رفـع يـد الدولـة عـن أجـزاءٍ واسـعة مـن الخدمـات العامـة مـن خـلال المسـتوى المتزايـد مـن الرفاهيـة والاسـتهلاك للمجتمعـات الغنيـة ممكنًـا ومُـبرَّرًا. وفي ذلـك سـار انفصالُ الحقـوق الاجتماعيـة للمواطنين في عـصر مـا بعـد الحـرب مـن خـلال الخصخصـة والتسـويق متوازيًـا مـع تنشـئة نمـط جديـد مـن الديمقراطيـة، أسـماها كراوتـش "مـا بعـد الديمقراطيـة" (كراوتـشCrouch2004)، أعيـد فيهـا تعريـف المشـاركة السياسـية لتصبـح بمثابـة التسـلية وتـم فصلهـا عـن القـرارات السياسـية وبخاصـة المتعلقـة بالسياسـة الاقتصاديـة.[67] وليسـت الجهـود المعـاصرة عـلى المسـتويين القومـيّ والعالمـيّ للتوصّـل إلى دعـم مسـتمر لماليـات الدولـة مـن خـلال اختـزال نفقـات الدولـة في جوهرهـا بـشيءٍ مختلـف عـن اسـتمرار الإصلاحـات النيوليبراليـة مـن سـنوات التسـعينيات والعقـد الأول مـن القـرن الحـادي والعشريـن مـع آليـاتٍ مُوسَّـعة إبداعيّـا.

وقبـل أن أولّي قلمـي شـطر التشريـح السياسيّ لدولـة الديون المعـاصرة، أودُّ هنا إيجـاز حُجتي التـي عرضتهـا إلى الآن، تلـك التـي تتمثل في أنه بالنسـبة لـشرح نظرية الممتلكات العامـة لمديونية الدولة وأيضًـا بالنسـبة للـشرح القائـل بفشـل الديمقراطيـة، فأنـا أقـترح تعديلهـما بدلاً مـن اسـتبعادهما. ففيما يتعلـقّ بنظريـة المُمتلـكات العامـة، أطـرحُ هنـا زعـمًا بـأن الأزمـة الماليـة للدولـة لا ترجـع إلى أن جموع الشـعب، مدفوعـةً بإفـراطٍ في تطبيـق الديمقراطيـة، اسـتخرجت مـن الخزانـات العامـة للدولـة مبالـغ ماليـة طائلـة؛ وإنمـا سـدد أولئـك الذيـن اسـتفادوا بأكـبر قـدر مـن الاقتصاد المـالي، مبالـغ ضئيلـة للغاية وتتناقـص في الواقـع باسـتمرار إلى الخزانـات العامـة للدولـة. عندمـا كان هنـاك "تضخُّـم في المطالـب"،

67- لاحقًا أصف هذه المزاوجة على أنها المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الكينزي إلى اقتصادٍ هايك السياسيّ (نسبة إلى فريدريش فون هايك)

دخلـت بسـببه مـوارد الدولـة المالـيـة في عجـزٍ هيـكليّ، فـإن هـذا حـدث لـدى الطبقـات العليـا مـن المجتمـع التـي ارتفعـت دخولهـا وثرواتهـا في السـنوات العشريـن الأخـيرة ارتفاعًـا سريعًـا، ليـس بسـبب التخفيضـات التـي حدثـت في الضرائـب لصالحهـم، بينـما تجمـدت الأجـور والخدمـات الاجتماعيـة في الحافـة السـفلى مـن المجتمـع أو حتـى انخفضـت، مـما تـم تصويـره بخيـالات ماليـة تولـدت بفعـل التضخّـم ومديونيـة الدولـة و"رأسـمالية الضخ" وتـم تشريعـه بشـكلٍ مُؤقّـت.

وبهـذا يصبـح جليًـا، أيـن كان يكمـن الإخفـاق الفعـليّ للديمقراطيـة في عقـود التحـوّل النيوليـبرالي. لقـد أخفقـت الديمقراطيـة والسياسـة الديمقراطيـة، عندمـا فـات عليهـما التعـرّف عـلى الثـورة المُضـادة للرأسـمالية الاجتماعيـة لعـصر مـا بعـد الحـرب كـما هـي وإعـلان معارضتهـا؛ عندمـا تخلتـا إبّـان الازدهـار الظاهـريّ في سـنوات التسـعينيات عـن تنظيـم القطـاع المـالي الآخـذ في النمـو؛ عندمـا صدقتـا عـن طيـب خاطـر الهـراء الـذي تنـاول الانحـلال الوشـيك والصديـق للديمقراطيـة والمجتمـع للحكومـة "الصارمـة" مـن خـلال حوكمـت "مرنـة" (انظـر في هـذا أوفـهOffe 2008)؛ عندمـا تخّلتـا عـن فـرض قـدرٍ مـن الضرائـب عـلى المنتفعـين مـن نمـو الاقتصـاد الرأسـماليّ بحيـث يتعـيَّن عليهـم تحمّـل التكاليـف المجتمعيـة لمكاسـبهم؛[68]وعندما لم تقبـلا فحسـب الانعـدام المتصاعـد للمسـاواة بـين الأعـلى والأسـفل، وإنمـا عملتـا عـلى تشـجيعه باسـم التقـدّم الرأسـماليّ مـن خـلال إصلاحـاتٍ حكوميـة ضريبيـة واجتماعيـة "ذات طبيعـة مُلائمـة وتحفيزيـة". وجـاءت المسـاهمة الإضافيـة للسياسـة الديمقراطيـة في تكـوّن دولـة الديـون مـن خـلال إخفاقهـا في ترسـيخ المشـاركة السياسـية لتلـك الفئـات مـن الشـعب التـي كان لهـا مصلحـة في الحيلولـة دون تخفيضـات الضرائـب لصالـح الأشـخاص الأعـلى أجـرًا. وبـدلاً مـن ذلـك جعلـت تركيبـة الناخبـين المُنزاحـة إلى الأعـلى مـن الارتفاعـات الضريبيـة أمـرًا يصعـب تطبيقـه أكـثر بمـرور الوقـت.

ولا أطـرق هنـا فكـرة بـأي وسـيلة يُمكـن لسياسـة ديمقراطيـة بـات تنظيمهـا يأخـذ مسـارًا قوميًـا في اقتصـاد يتسـع عالميًـا بشـكلٍ مسـتمر أن تسـيطر عـلى هـذه التطـورات، ويتضـحُ

68- لم يدر في ألمانيا نقاشٌ حول معدَّلاتٍ أعلى من الضرائب على الدخل وضرائب أعلى على المواريث ومصروفات الثروات المتنوعة إلا في صيف 2012، بعد الانتخابات الرئاسية الفرنسية وتحت ضغط حزب اليسار. مثالُ ذلك انظر باخ (2012). لكن لم تتبلور مع هذا نظرةٌ عامة على الزيادات على الضرائب لدى الميسورين حالاً إلى حد الآن.

تمامًا أن الحشد الدوليّ المتزايد لرأس المال الصناعي قد رفع من مكاسبها الاحتياطية[69] تمامًا مثل زيادة اعتمادية الدولة على "ثقة" المستثمرين الكبار. وكانت سياسة التحرير التي التحقت بركابها على أقصى تقدير في تسعينيات القرن العشرين كلُ حكومات العالم الرأسماليّ، سواءٌ كانت مُحافظة أو ديمقراطية اجتماعية، كانت تلك السياسة تنثر وعودًا بجعل المجتمع في توائم شامل مع الظروف الإنتاجية التي يقتضيها رأسُ المال، وشق طريق مشترك إلى حالةٍ من الازدهار مضمونة في مدى غير محسوب زمنيًا. لقد تغاضت عن التوافق الديمقراطيّ للرأسمالية والذي يكون محدودًا جدًا ولا يوجد مطلقًا إلا في حالة التنظيم الصارم والفعَّال. بهذه الطريقة اجتمع إخفاقُ الديمقراطية هيكليًا مع إخفاقها أيديولوجيًا. ونتاجُ ذلك يُمكن رؤيته منذ العام 2008.

69- أنا أستخدمُ هذا المصطلح بالقياس إلى مصطلح "الأجر الاحتياطيّ"، الذي يُشيرُ في اقتصاد سوق العمل إلى الأجر، الذي إن قل لا يعودُ العامل مستعدًا ليقبل بالتوظيف. والمكسب الاحتياطيّ هو من ثم نسبة الربح الدنيا، التي يُمكن للمستثمر أن يضعها نصب عينه، إذا أراد أن يستثمر أمواله.

دولة الديون والتوزيع

إخفاقٌ آخر للديمقراطية أثناء الانتقال إلى دولة الديون يتجلى في أن توابع سياستها التوزيعية ظلت غائبة تمامًا عن أي نقاشٍ مجتمعيّ. وفي نقاشات السياسة اليومية تعتبر الأحزاب المحافظة والبرجوازية أقل مناسبة للاستدانة من نظيراتها الديمقراطية الاجتماعية. وتؤكِّد إحصاءاتٌ ما سبق ذكره على نحو ليس بالدقيق (فاجشالWagschal 1996؛ 2007)؛ لكن على أي حال فإن قيمتها المعرفية ضئيلة لأسباب عديدة. ويحتمل في واقع الأمر من الناحية الاستعارية، أن يلعب نقدُ الاستدانة بشكله الثابت لدى الأحزاب المحافظة دورًا أكبر مما يلعبه تقليديًا لدى أحزاب اليسار. لكن هذا يمكن شرحه أيضًا بأن الطبقات التي تستحوذ على الثروة المالية والتي تمثلها الأحزابُ البرجوازية لا تعنيها حريةُ الديون بقدر ما تعنيها قدرة الدولة على خدمة ديونها التي أخذتها من مواطنيها الميسورين وإعادة تسديدها – وهو قلقٌ كذلك ينعكس بقوة في أزمة الديون الحالية التي تعيشها "الأسواق".

ولا يُمكن استنباطُ السياق السياسيّ بين استدانة الدولة وتوزيع الثروة إلا عندما يُفهم تمويل الديون التي أُثقلت الدول إبّان عصر التحوّل النيوليبراليّ على أنه نتاج فرض ضرائب منخفضة للغاية على طبقات المجتمع المتملّكة للمال. وكلما طالب نظامُ الضرائب بمبالغ أقل من الأشخاص الأعلى تكسبًا وورثتهم لصالح العامة،[70] بات توزيعُ الثروات أكثر ظلماً، وهو الشيء الذي ينعكس في شكلٍ معدَّل عالٍ من

70- هنا لا يُعدم وجودُ أمثلةٍ شاذة. إذا يتضمن الدستورُ اليونانيّ على مادة تضمن لمالكي السفن، أي عائلاتٍ مثل أوناسيس ونياركوس، الحرية الضريبية. لقد أُضيفت مادة الحرية الضريبية لمُلاك السُفن عام 1967 إلى الدستور الذي صدر من المجلس العسكريّ مباشرةً عقب الانقلاب العسكريّ. وفي عام 1972 انتخب ملاكُ السفن اليونانيون الديكتاتور بابادوبلوس كشكرٍ لرئيس رابطة ملاك السفن. وللمزيد عن الوضع الحالي لملاك السفن اليونانيين، الذين يمتلكون ما يقرب من 15 من أساطيل التجارة العالمية، انظر مقالة " Insecurity Touches the Tycoons of Greece"، في جريدة نيويورك تايمز بتاريخ 24 مايو 2012. هناك في هذا التقرير ورد أن المحاولات لإنهاء الحرية الضريبية لملاك السفن من شأنها أن تدفع بهؤلاء إلى الإبقاء على ثرواتهم وصفقاتهم خارج البلاد. لكن كم يبلغ المال الذي تمتلكه العائلاتُ الثرية في اليونان، فهو أمرٌ لم يمكن الاستدلال عليه، "لأن أكثر هذا المال موجودٌ خارج البلاد أو موضوعٌ بسرية في حساباتٍ بنكية سويسرية أو متدفقٌ في استثمارات عقارية في لندن أو موناكو." ولهذا أيضًا، وبسبب مساهماتهم الواسعة في البنوك اليونانية سيكون "للأوليجاركيين" اليونانيين كل مبرر للبقاء ضمن اتحاد العملة. فبدلاً من دفع الضرائب، ستتبرع بعضُ العائلات الغنية لصالح أعمال خيرية، تمامًا على النسق الأمريكيّ. فيما سيسعى أخرون إلى "تكثيف قوات الحراسة المُكثفة أصلاً عليهم بالاستعانة بحراس شخصيين آخرين". وتشابهها مقالةٌ بعنوان " Greece's super-richmaintain lavish lifestyles and low profiles"، في جريدة الغارديان بتاريخ 13 يونيو 2012. ويحق للشخص الخبير أن يتساءل، لماذا تنعدم مثلُ هذه التقارير في الصحافة الألمانية تمامًا.

الادخـار لـدى الشريحـة العليـا مـن المجتمـع. وبهـذا ينشـأ بالنسـبة لأولئـك الذيـن تسـمح لهـم السياسةُ الضريبيـة للدولـة بـأن يكوّنـوا رأس مـال فائـض خـاص، ومشـكلة العثـور عـلى إمكانيـات لاسـتثمار رأس المـال هـذا –بحيـث عـادت الريعيـة الكينزيـة، التـي وقعـت في حقيقـة الأمـر ضحيـة القتـل الرحيـم (كينـز 1967 [1936]، الفصـل 24)، بقـوة إلى الاقتصـاد مـرةً أخـرى. ولـدى بحثـه عـن إمكانيـات آمنـة لاسـتثمار مدخراتـه، تصبـح بالنسـبة إليـه الـدول المعتمـدة عـلى تمويـل القـروض بسـبب معارضتهـا الناجحـة للضرائـب أكـثر مناسـبةً: لأنـه ليـس فقـط فقـرُ الدولـة هـو ثروتهـا، وإنمـا تقـدم لـه في الوقـت نفسـه فرصـة مثاليـة للاسـتثمار في هـذه الـثروة بمـا يجلـب عليـه الربـح.

إن الاقتصـاديّ الوحيد-كـما أرى- الـذي نبّـه إلى هـذا السـياق السـياسيّ، هـو كارل كريسـتيان فـون فايتسـيكر، حتـى وإن رآه سـياقًا إيجابيًـا، وربمـا كان هـذا هـو السـبب. وعـلى خـلاف كل علـماء الاقتصـاد الألمـان الآخريـن تقريبًـا أعلـن فايتسـيكر تأييـده لفكـرة رفـع مسـتوى مديونيـة الدولـة عـلى الأقـل في البلـدان التـي لديهـا ميـزان إيجـابيّ في الأداء التجـاري.[71] وقـد بـرر هـذا بتحقـق فائـض هائـل عـلى رأس المـال في مجتمعـات غنيـة مثـل ألمانيـا، وهـو فائـضٌ أرجعـه إلى "الحاجـة المتزايـدة للتأمـين" عـلى شـعب يرتفـع متوسـط أعـمار أفـراده بشـكل مسـتمر. وحتـى لا يدخـل هـذا المجتمـع في "ضائقـةٍ اسـتثمارية"، فـإن عـلى الدولـة أن تكـون مسـتعدة للاسـتعانة بمدخراتهـم كقـروض، لأن غـرض التأمـين يسـتبعد اسـتثماراتٍ أكـثر مخاطـرة ولأن إمكانـات الاسـتثمار في اقتصـاد حقيقـيّ آخـذ في التحـول إلى اقتصـاد معـرفي غـير كافيـة بسـبب حاجتـه المتغـيرة لـرأس المـال.ولم يتطـرق فايتسـيكر إلى أن حالـة الضائقـة الاسـتثمارية يمكن مجابهتهـا أيضًا مـن خـلال تحويـل المدخـرات الفائضـة مـن خـلال ضرائـب أعـلى قيمـة "مصـادرة" إلى إيـرادات منتظمـة للدولـة – تمامًـا مثـل إمكانيـة تغطيـة الحاجـة إلى الرفـاه المجتمعـي بـدلاً مـن المنحـى الفـردي مـن خـلال توفـير الـثروات الخاصـة، أيضًـا بشـكلٍ جمعـيّ عـبر طريـق الدفـع بالتقسـيط، وهـما إمكانيتـان لهـما توابـع عادلـة قائمـة عـلى المسـاواة.[72] وعـلى أي حـال لم يـدع فايتسـيكر

71- يُتبع في مقالته في جريدة فرانكفورتر ألجماينه تسايتونج بتاريخ 5 يونيو 2010 بعنوان "Das Janusgesicht der Staatsschulden".

72- فرض ضرائب أعلى من أجل تجنب ديون الدولة من شأنه أيضًا أن يبطل استعارة التضامن السخيفة، والتي طبقًا لها يُسمح "لنا" أن نعيش على حساب "أطفالنا" – في حين أن المشكلة في حقيقة الأمر تكمن في أن "الميسورين حالاً" يعيشون على حساب العامة، من خلال تحررهم إلى حدٍ بعيد من المشاركة في التكاليف العامة المستحقة.

أي شك، أنه لم يحبِّذ الحل الذي ذهب إليه لأسبابٍ تقنية وإنما لأسبابٍ سياسية، ذلك أن "الثروة الخاصة الحقيقة منها والخفية تسببها دواعي التأمين والتوريث [...] وتعد متغيراً هيكليًا، لا يُمكن تغييره من دون تدخلات هائلة في [...] البنية الاجتماعية لمواطني مجتمعنا" (فايتسيكر Weizsäcker 2010).

ويوضِّح تحليل فايتسيكر، أنه طالما كان هناك اعتمادٌ على قدرة الدول على السداد حيال مُقرضيها، فإن جزءًا من التمويل الدائم لأنشطة الدولة من خلال الاستدانة سيظلُ إلى حدٍ بعيد في حيازة مالكي الثروات المالية. وعلى الرابحين في معركة التوزيع في السوق وبالتعاون مع وزارة المالية-إذا كان لانتصارهم أن يكتمل-، فإن عليهم استثمار رأس المال الذي ربحوه من الدولة والمجتمع بطريقةٍ آمنة وجالبة للربح. ولذلك فإن على الدولة التي لم تترك لهم أموالهم بوصفها ممتلكاتٍ وحسب، وإنما تعودُ لاحقًا لتأخذها منهم في شكل قروض، أن تؤمنها لهم وان تدفع لهم أيضًا فوائد على الأموال المُقتَرَضة منهم وليست مُصَادرَة وأن تمنحهم في الأخير الإمكانية أن يورثّوها إلى الجيل التالي في غوائلهم – وأن تفرض عليهم ضرائب على الميراث، تلك الضرائب التي أصبحت منذ أمد ضرائب ذات عائد ضئيل.[73] وبذلك تساهم الدولة باستمرار وبصفتها دولة ديون في تخليد الظروف الطبقية المجتمعية وما تتميز به من عدم مساواة اجتماعية. في الوقت نفسه تخضع الدولة ويخضع نشاطها الاقتصاديّ للسيطرة من خلال دائنيها الذين يظهرون في شكل "أسواق". يظهر هذا إلى جانب السيطرة الديمقراطية من خلال مواطنيها بإمكانية الاقتطاع من هذه السيطرة أو استبعادها، كما يتجلى حاليًا، في الانتقال من دولة الديون إلى دولة التضامن بشكلٍ متزايد.

73- للمزيد عن ضريبة المواريث انظر كتابات ينز بيكرت (2004).

سياسة دولة الديون

إن الأزمـة الماليـة المعـاصرة والانتقـال مـن دولـة الضرائـب إلى دولـة الديـون مهّـدا لمرحلـة جديـدة في العلاقـة بـين الرأسـمالية والديمقراطيـة، لم يسـبق التنبـؤ بهـا في نظريـات الديمقراطيـة الشـائعة. لقـد رفعـت الأزمـة بعـد 2008 مسـتوى مديونيـة الديمقراطيـات الغنيـة إلى مسـتوى لم يعـد معـه دائنـو هـذه الـدول يريـدون الاعتـماد عـلى فكـرة أن هـذه الـدول سـتكون قـادرةً عـلى الوفـاء بالتزاماتهـا في السـداد. ونتيجـةً لذلـك يسـعى المقرضـون جهدهـم بغيـة تأمـين مطالبهـم بشـكلٍ أكـبر مـن المـاضي إلى ممارسـة تأثـير عـلى السياسـة الحكوميـة. بذلـك تظهـر في دولـة الديـون فئـةٌ ثانيـة مـن أصحـاب الشـأن ومانحـي التفويـض إلى جانـب قاعـدة المواطنـين، الذيـن شـكّلوا في دولـة الضرائـب الديمقراطيـة وفي نظريـة الديمقراطيـة الراسـخة المجموعـة المرجعيـة الوحيـدة للدولـة الحديثـة.

وجديـر بالملاحظـة تشـابه ارتقـاء الدائنـين إلى دائرةٍ[74]انتخابيـة ثانيـة مـن مكوّنـات الدولـة الحديثـة مـع دخـول المسـاهمين النشـطين إلى عـالم الـشركات الرأسـمالية الكـبرى في الثمانينيـات والتسـعينيات في ظـل دلائـل عقيـدة القيمـة المضافـة لحامـلي الأسـهم (رابابـورت 1986). ومثلـما كان الوضـع حينهـا بالنسـبة لإدارات الـشركات المسـاهمة المدرجـة في البورصـة حيـال "الأسـواق لصالـح سـيطرة الـشركات"، هكـذا تـرى اليـوم حكومـاتُ دول الديون نفسـها بالنسـبة إلى "الأسـواق الماليـة" مرغمـةً عـلى إدارة حزمـة إضافيـة مـن المصالـح تزايـدت مطالبهـا فجـأةً بسـبب قدرتهـا المتناميـة عـلى النفـاذ في الأسـواق التـي أصبحـت أكـثر سـيولة. وكـما كان الحـال بالنسـبة لأسـواق رأس المـال في تحويـل حوكمـة الـشركات، فإنـه يتعـيّن عـلى أسـواق القـروض أن تهتـم في تحويـل الديمقراطيـة، بـأن تدفـع مـن خـلال اسـتخدام قوتهـا المكتسـبة حديثًـا في السـوق، وبخاصـة إمكانيـة الخـروج مـن خـلال بيـع حصصهـا، وتأثـير المطالـب المتنافسـة عـلى السـلطة التنفيذيـة الآنيـة – ذلـك التأثـير الـذي للقـوى العاملـة عـلى مجالـس إدارات الـشركات مـن جهـة والتأثـير الـذي للمواطنـين عـلى الحكومـة المنتخبـة مـن قبلهـم – بمـا يلبِّـي مصالحهـا الخاصـة. والأمـرُ هنـا

74- الترجمة الألمانية الوحيدة للكلمة الإنجليزية constituency هي " Wahlkreis" بمعنى دائرة انتخاب. لكن هذا المعنى يغطي جزءًا ضئيلًا جدًا من المحتوى الدلالي للكلمة، لأن قاموس أكسفورد المختصر يعرف كلمة constituency بما يلي "a body of customers, supporters, etc".

في الحالتين بصدد أزمةٍ في التوزيع: فالوضع في الشركات بصدد توزيع الفوائد على المساهمين بدلاً من القوة العاملة وبدلاً من إعادة استثمارها من أجل تأمين الإدارة، وفي دول الديون يتعلق الأمر بما يمكن تسميته بقيمة حاملي السندات الخاصة بسندات الديون الحكومية. وكما يتطلب رفع القيمة المضافة لحاملي الأسهم من مجالس إدارات الشركات، أن تقوم إما بالانتصار على الأيدي العاملة لديها أو – ربما أفضل من ذلك – ضمهم إلى مجهودات مشتركة من أجل رفع قيمة سعر الصرف، ولذلك يتطلب ضمان ثقة المانحين أن تقنع الحكومةُ مواطنيها أو تجبرهم على أن يختزلوا مطالبهم الموجهة إلى الخزينة العاملة لصالح "أسواق المال".

فيما يلي أود اقتراح نموذج محدد المعالم لدولة الديون المعاصرة بوصفها مُستقبِل ووكيل بين جماعتين مختلفتيّ التأسيس وبوصفها نظامًا وسيطًا بين عالمين متعارضين معًا. ويشتغل هذان العالمان طبقًا لمناهج منطقية غير متفقةٍ في جوهرها، ويجب أن يتم تطويع السياسة الحكومية لتتوافق معهما: السكان (شعب الدولة) من جهة و"الأسواق" (شعب الأسواق) من جهة أخرى.[75] أما شعبُ الدولة فهو مُنظَّم قوميًا ويتكوَّن من مواطنين، يرتبطون بدولةٍ بوصفهم مواطنين، يدافعون عن حقوقهم في المواطنة حيال الدولة. وهؤلاء هم الناخبون الذين يمكنهم التعبير عن إرادتهم في انتخاباتٍ تنعقد دوريًا. بين الحين والآخر يؤثِّرون على قرارات نوابهم المُنتخبين طبقًا للدستور، عن طريق الإدلاء بآرائهم لتشكيل "الرأي العام". وفي مقابل أن يُسمح لهم بذلك، فإنهم يدينون بالولاء للدولة الديمقراطية، بما في ذلك فرض الضرائب، التي يبقى استخدامها متروكًا للقرار الحر من جانب مؤسسات الدولة المختصة. ويمكن اعتبار المواطنين مقابلاً لمساهمة الدولة في تأمين الخدمات العامة، وبخاصة ضمان حقوق المواطنة الاجتماعية المؤسسة ديمقراطيًا.

وتتحوَّل الدولة الديمقراطية المحكومة من مواطنيها والمدعومة منهم بوصفها دولة ضرائب، إلى دولة ديون ديمقراطية، بمجرد ألا يتوقف كفافها الاجتماعيّ على إعانات

75- يُذكِّر النموذج بتوصيف روابط المصالح باعتبارها أنظمة مجتمعية يتعيَّن عليها أن تبقى على قيد الحياة في بيئتين لكل منهما منطق تعامل مختلف في الوقت نفسه: بيئة الأساس الذي يتشكل منه أعضاؤها بما فيه من "منطق العضوية" الحاكم لهم وبيئة النظام السياسي المؤسساتي و"منطق التأثير" الخاص به. هنا يتعلق الأمرُ كما هناك باعتماد المنظمة على حشد الموارد من بيئتين اثنتين يكون لسلوك كل منهما مطالبٌ متعارضة (شميتر وشتريك 1999).

مواطنيها، وإنما أيضًا وبمقدارٍ كبير على ثقة المُقرضين. وعلى خلاف شعب دولة الضرائب، فإن شعب السوق في دولة الديون مندمج بما يتجاوز الحدود القومية. وفي مثل هذه الدولة القومية يكون أعضاء شعب السوق مرتبطين تعاقديًا بوصفهم مستثمرين بدلاً من اعتبارهم مواطنين. وتتميز حقوقهم حيال الدولة بأنها ليست ذات طبيعة عامة، وإنما ذات طبيعة خاصة: إذ هي ليست ناتجة عن دستور، وإنما مرجعها القانون المدني. وبدلاً من حقوق المواطنة غير الواضحة والقابلة للتوسع سياسيًا، فإن لهم في مواجهة الدولة مطالب متخصصة ويمكن الحصول عليها بالدعاوى أمام المحاكم المدنية وقابلة للاسترداد من خلال الوفاء بالعقد. وأما الحكومة التي لا ترضيهم، فليس بمقدورهم كدائنين إسقاطها؛ لكن بمقدورهم بيع سندات ديونهم أو صرف النظر عن المشاركة في مزادات سندات الديون الجديدة. وأثناء تكوّن العوائد المادية، التي تشكل الخطر الذي يقدره المستثمرون بعدم استرجاعهم لودائعهم أو حصولهم عليها غير كاملة، يكون "الرأي العام" لشعب السوق مُصاغًا بدقةٍ أكبر وأكثر قابلية للمقروئية من ذلك الذي يكون لشعب الدولة.وحيثما يمكن لدولة الديون أن تتوقع من شعب دولتها الولاء بوصفه واجبًا على المواطنين، فإن عليها حيال شعب السوق خاصتها أن تولّي أهميةً لكسب "ثقته"، بأن تدير ديونه بأمانة وتجعل من المقبول أن يستطيع الشعب نفسه فعل ذلك أيضًا مستقبلاً وبمحض إرادته.

وإذا ما جرت محاولة لفهم طريقة عمل دولة الديون الديمقراطية، فإن الأمر سيبدو مدهشًا في البداية لأنه لا أحد عليه معرفة ما هي "الأسواق" المهمة لهذه الدولة في الواقع. بالإضافة إلى أن كيفية إيجاد الأسعار التي يجب على الدول دفعها في مقابل القروض الممنوحة لها مشروحةٌ على استحياء في الأدبيات وبشكلٍ نادر في الصحافة المهتمة بعلوم الاجتماع، وتنعدم تقريبًا في الصحافة اليومية والأسبوعية.[76] مما هو في حكم المعروف هو أن كل دولة تبيع سندات ديون أكثر من مرةٍ في العام الواحد، في الغالب من أجل إعادة تمويل ديونها القديمة؛ وهذا يعني أنه عمليًا هناك في كل وقت مزادٌ يُقام في مكانٍ ما على

76- أثناء ذلك يبدو مثلًا التقلب العالي للدفعات المالية الخطيرة بالنسبة لديون الدولة مدهشًا وبحاجة للشرح والتفسير – في حين تبقى البيانات الأساسية هي نفسها على المدى القصير. والأمر الذي يبدو محيرًا أيضًا هو لما يمكن لدول ذات مديونية عالية مثل بلجيكا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية أن تستدين بشروطٍ مُيسرة نسبيًا، في حين أن دولة مثل إسبانيا، التي تقلُّ نسبة استدانتها كثيرًا عن نظيراتها، يتعين عليها أن تدفع فوائد عالية كي تحصل على قروض.

هـذه الأرض. ويبـدو أن النظريـة الاقتصاديـة تفـترض بداهـة أن السـوق المخصصـة لديـون الدولـة سـوقًا مثاليـة، ولا تـود التشـكيك في ذلـك؛ ولذلـك فـإن البيانـات الخاصـة بجانـب الطلـب نـادرًا مـا يمكـن إيجادهـا. وهـذا يمكـن ملاحظتـه بشـكلٍ أكـبر في أغلـب قطاعـات الاقتصـاد الأخـرى، سـواء عـلى مسـتوى قومـيّ أو عالمـيّ، وكان مـن السـهل الوصـول إلى إحصائيـات قطاعـات السـوق ونسـب التركُّـز الاحتـكاري. وقـد عُرفـت الأسـماء مـن خـلال بعـض الصناديـق الكبـيرة العاملـة في سـوق ديـون الدولـة مثـل كالبـيرز وبيمكـو (PIMCO).[77]لكـن لا يُعـرف مـا إذا كان يوجـد هنـا أيضًـا شيءٌ أشـبه بريـادة السـوق وزعامـة تحديـد الأسـعار مـن قبـل مجموعـة صغـيرة مـن الـشركات الكـبرى، كـما هـي الحـال في أسـواقٍ أخـرى أم لا. أمـا المعـروف فهـو أن وزراء ماليـة العديـد مـن الـدول يتسـابقون عـلى الحصـول عـلى موعـد مـن صنـدوق PIMCO، كي يحصلـوا عـلى نصائـح مـن مجلـس إدارتـه لتطبيقهـا عـلى سياسـة الموازنـة في دولهم.[78]لكـن قانـون الاتحـادات الاحتكاريـة، الـذي مـن شـأنه أن يمنـع الاتفاقـات بـين رواد السـوق أو يحـول دون التأشـير العـام لقـرارات شرائيـة أو غـير شرائيـة مزمـع اتخاذهـا ليـس موجـودًا عـلى المسـتوى العالمـي؛ عـلى خـلاف مشـاورات تحديـد الأسـعار بـين منتجـي الإسـمنت أو الملابـس الداخليـة، إذا لا يدخـل تحـت طائلـة القانـون اتفـاقُ الصناديـق الرياديـة في العالم

77- PIMCO هي الأحرف الأولى من الكلمات Pacific Investment Management Company. والشركة هي أكبر إدارة لصناديق استثمارية على مستوى العالم متخصصة في الديون العامة. ويُقدر الحجم الإجماليّ لصناديق العائد المالي لشركة PIMCO وحدها بمبلغ 263 مليار دولار. وتحصَّل رئيس شركة PIMCO ومؤسسها، وليام إتش جروس، عام 2011 على راتب بلغ 200 مليون دولار، فيما رضي الرئيس التنفيذي وخليفته، محمد العريان، بمبلغ 200 مليون دولار. وفي خضم سنوات الأزمة المالية الخمس من 2007 إلى 2011 تحصَّلت صناديقُ العائد سنويًا في المتوسط على ما يقرب من 9,5 بالمئة (انظر مقالة "The Bond Market Discovers a New Leading Man"، جريدة نيويورك تايمز، 29 يوليو 2012).

78- في النسخة الإنجليزية من جريدة شبيجل الألمانية ظهر في 2 أغسطس 2011 حوارٌ صحفيّ مع رئيس مجلس إدارة شركة PIMCO، العريان. نقتطع منه الفقرة التالية:

شبيجل: إن شركة بيمكو على تواصل منتظم مع الحكومات على مستوى العالم. لو كان لك أن توجه النصيحة، فبما تنصح، مثلاً، وزير المالية الإسباني؟

العريان: البعض يتصرفون كما يتصرف المصرفيون المركزيون حول العالم. والسؤالُ النمطيّ الذي يُوجَّه إلينا هو: "ما الذي يتكلفه الأمر بالنسبة لشركة بيمكو لتنفيذ استثمارات طويلة الأجل في بلدنا." والإجابة دائمًا هي نفسها: استشراف وجود نمو مرتفع ومستمر.

شبيجل: ومن ثم يقوم موظفوك بإخبار وزير المالية الإسبانية: "عفوًا، لكن سنداتُك بها مجازفةٌ كبيرةٌ للغاية بالنسبة لنا."

العريان: نحنُ حذرون للغاية في تعرضنا لليونان وإيرلندا. هناك مناقشاتٌ أكثر نشاطًا بشأن إسبانيا، ترتكزُ أكثر ما ترتكز إلى كيفية تعاطيها مع مشكلة بنوك الادخار.

رابط://:www.spiegel.de/international/business/spiegel-interviewwith-pimco-ceo-el-erian-germany-finds-itself-in-a-very- delicatesituation-a-744297.html، آخر زيارة للرابط كانت في 26 نوفمبر 2012.

ربما عبر اجتماعٍ هاتفيّ على عدم المشاركة في المزاد المقبل على أوراق مالية فرنسية.[79]

ويتعيَّن على دول الديون الديمقراطية أن تجري مناورة بين ما لديها من طبقتي حاملي الأسهم، كي ترضي الطرفين إلى الحد الذي لا يجعلهما يفقدان ولاءهما أو ثقتهما تمامًا تجاه تلك الدول. وعليها خلال ذلك أن تنبه إلى عدم الميل بشكلٍ قويٍّ للغاية إلى أي جانبٍ من الجانبين، لأن ذلك من شأنه أن يشعل أزمة في العلاقة مع الجانب الآخر.ولا تستطيعُ دولة الديون الديمقراطية إرضاء دائنيها إلا عندما يتعاون معها مواطنوها؛ وإذا ما ظهرت في عيونهم مثل ذراع ممدودةٍ لاحتضان مقرضيها، فإن ذلك سينشئ عنه خطر أنهم قد يخرجون عن طوعها. في الوقت نفسه يمكن لمثل هذه الدولة أن تدّعي شرعيتها حيال مواطنيها- وبخاصة حيال مواطني الضرائب المتبقين لها على الرغم من العولمة- فقط عندما يكون مُقرضوها على استعدادٍ لتمويل ديونها وإعادة تمويلها. ويخفت هذا الاستعداد من ثم أو يختفي عندما تتجاوب الدولة إلى أبعد مدى مع رغبات مواطنيها،وتنفق في ذلك موارد قد تعوزها لاحقًا في خدمة الديون. لكن إلى أي الجانبين تتجه دولة الديون، هو أمرٌ يتوقف على سلطتها النسبية،وهذه تُقاسُ بدورها حسب احتمالية سحب الثقة أو الولاء ومدى انعكاس ذلك سلبا على الدولة وحكومتها.

إن الصراع الذي يصبغ سياسة دولة الديون الديمقراطية بين الفريقين المتنازعين على السيطرة عليها هو صراعٌ مُستحدث ولمَّا يتوسَّع بعد ويبدو مثل ظاهرةٍ لم تُبحث حتى الآن. كثيٌر من الشواهد تؤكِّد أنه يُرى في ظهور الرأسمال النقديّ بوصفه شعبًا ثانيًا – بوصفه شعب السوق المتنافس مع شعب الدولة – مرحلة جديدة في العلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية، والتي فيها لم يعد رأسُ المال يمارس تأثيره على السياسة عن طريقٍ غير مباشرة فقط – من خلال الاستثمار في الاقتصادات القومية من عدمه – وإنما إضافةً إلى ذلك أيضًا وبشكلٍ مباشر: من خلال تمويل الدولة نفسها من عدمه. وقد اضطلعت أبحاثُ الديمقراطية الحرجة في سنوات الستينيات والسبعينيات بدراسة كيف نجحت

79- وأقلُ القليل أيضًا ما هو معروفٌ عن دور مؤسسات التصنيف الائتمانيّ في سوق ديون الدول. وعلى خلاف أسواق السندات المالية لا يدفع أحدٌ ائتمانَ سندات الديون الحكومية ولا حتى الدول المُنفقة. وليس من المؤكد أن مدفوعات المشترين تؤديها سنداتُ الديون. ولفترةٍ من الزمان كانت الحكومات الأوروبية والمنظمات الدولية المشاركة تنتظرُ بفارغ الصبر وأحيانًا بمنتهى الرعب التصنيفات الائتمانية للمؤسسات الثلاث الأكبر (ستاندرد آند بورز، وفيتش، وموديز)، وتتجاوب معها "الأسواق" كما تتجاوب مع الأوامر الصادرة لها. لكن يبدو الوضع لم يعد كذلك حديثًا.

الـدول الديمقراطيـة في عهـد مـا بعـد الحـرب في أن تؤمِّـن شرعيتهـا الديمقراطيـة عـلى الرغـم مـن الوضـع الفعـلي الخـاص لأولئـك المواطنـين الذيـن كانـوا يمتلكـون وسـائل الإنتـاج والاسـتثمار. ويُمكـن للتراجـع السريـع والمميـز باختـلال قـوي للتنظيـم الديمقراطـي والمشـاركة في عمليـة التحـوّل اليبراليـة إلى جانـب التقلّـص المتسـارع لحيـز التـصرّف السـياسيّ في خضـم تتابـع وتـيرة الأزمـة في العقـود الأربعـة الأخـيرة أن يعنـي أن شـيئًا أشـبه بذلـك لم يعـد ممكـن الحـدوث بسـهولة بعـد الانتقـال مـن دولـة الضرائـب إلى دولـة الديـون.

الشكل 2-6

دولة الديون الديمقراطية وشعباها

شعب السوق	شعب الدولة
دولي	قومي
المستثمرون	المواطنون
متطلبات	حقوق المواطنين
مؤمنون	ناخبون
مزايدات (مستمرة)	إنتخابات (دورية)
الفوائد	الرأي العام
"الثقة"	الولاء
خدمة الديون	الرعاية

أود الآن جمـع بعـض التأمـلات عـن سياسـة دولـة الديـون وعـن توليفـات المصالـح السـارية داخلهـا، حتـى وإن لم يعـد ممكنـا لهـا في الوقـت الحـاضر وبالنظـر إلى المسـتوى البحثـي المتراجـع أن تمثـل انطباعـات عـلى الأسـاس الـذي تشـكله نصـوص الصحافـة المعـاصرة.

1. لقـد بـدأ الارتفـاع طويـل المـدى فـي مقـدار اسـتدانة الديمقراطيـات الغنيـة منـذ وقـت قصيـر يقتطـع مـن اسـتقلاليتها، ذلـك لأنـه يُخضـع سياسـة الحكومـات دائمًـا وأبـدًا

لنظـام أسـواق المـال. ففـي إبريـل مـن العـام 2000 كتـب رئيـس البنـك الألمانـيّ حينهـا، رولـف بروير، في مقالةٍ حظيت باهتمامٍ واسع في جريدة (دي تسايت Zeit Die) الأسبوعية أن السياسة في القرن الحادي والعشرين "لابُد وأن تُصاغ أيضًا بالنظر إلى أسواق المال": "إذا أراد المرءُ ذلك فإن أسواق المال بوصفها 'سلطة خامسة' ستتولى إلى جانب وسائل الإعلام أداء دورٍ حارس في منتهى الأهمية." ويواصل قوله بأنه لا يجب بالضرورة الرثاء لذلك: "إذا ما ظلت السياسة في القرن الحادي والعشرين من هذا المنظور في تبعية أسواق المال، فإن هذا لن يكون سيئًا للغاية. "، ويبقى في النهاية أن السياسة ساهمت [...] بنفسها في القيود التي تكبِّل التصرّف [...] والتي تراها هي نفسها مؤلمةً أحيانًا. لقد أفرطت الحكومات والبرلمانات في استغلال أداة مديونية الدولة. وهذا ينطبق- كما لدى المدينين الآخرين- على الالتزامٍ بتسوية الحسابات مع الدائنين. وكلما ارتفعت مديونية الدولة، ازداد وقوع الدول تحت حكم الأسواق المالية. وعندما ترى الحكومات والبرلمانات أنها مرغمةً على الاهتمام بشكلٍ أكبر باحتياجات أسواق المال العالمية وتفضيلاتها، فإن هذا يمكن إرجاعه أيضًا إلى أخطاء الماضي.(80)

وبعدها بسنواتٍ قليلة بات ممكنًا تصوير الأوضاع نفسها بشكلٍ أقل مواربة وأكثر مباشرةً. ففي سبتمبر 2007 أجاب رئيس البنك المركزيّ الأمريكيّ حينها آلان جرينسبان، في حوارٍ صحفيّ مع جريدة تاجيس أنتسياجر (Anzeiger-Tages) الصادرة من مدينة زيوريخ السويسرية (19.09.2007) على السؤال حول أيٍّ من مرشحي الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية يدعم، وجاءت إجابته كما يلي:

"نحنُ محظوظون أن القرارات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية يُمكن استبدالها بفضل العولمة في الغالب من خلال اقتصاد السوق العالميّ. ومع استثناء موضوع الأمن القوميّ فإن مسألة من هو الرئيس المقبل بالكاد يكون لها أهمية أو

80- رولف إيه بروير، " Die fünfte Gewalt"، رابط http://www.zeit.de/2000/18/
gewalt_.xml_.200018.5، آخرُ دخول على الرابط في 26 نوفمبر 2012.

دور، العالم تحكمه قوى السوق."[81]

ويتوافق تقييد استقلالية الدول القومية من خلال "قوى السوق" مع تقييد حرية التقرير الديمقراطية المخوَّلة لشعوب تلك الدول ومع توكيلٍ مناسب لشعب السوق الذي تتزايد أهميته في تمويل هذه الدول. إن الديمقراطية على المستوى القومي تقتضي استقلالية قومية؛ لكن هذه الاستقلالية تتناقص باستمرار بالنسبة لدول الديون التي أصبحت رهينة أسواق المال. وتجّلت القفزة التنظيمية لأسواق المال المُدمجة عالميًا حيال المجتمعات المنظمة على المستوى القومي للدولة والسلطة السياسية الناشئة عن ذلك، للمرة الأولى بشكلٍ دراميّ عندما استطاع وزير المالية جورج سوروس في سبتمبر من العام 1992 جمع قدر من المال كان من الضخامة بحيثً استطاع باستخدامه المضاربة بنجاح ضد بنك انجلترا ونسف النظام النقدي الأوروبيّ حينها عن طريق ذلك. وكان مكسبه من العملية ما يقرب من مليار دولار تقريبًا.

2. ويجب أن يكون الهدف الرئيس لدائني الدول في الصراع مع مواطنيها في حالة وقوع الأزمة، هو تأمين أولوية مطالبهم في مواجهة مطالب شعب الدولة – خدمة الديون في مواجهة الخدمات العامة– بشكلٍ آمن وموثوق فيه. وهم يصلون إلى هذا على أفضل نحو من خلال التشريعات التي تكون في الحالة المثالية مُعزَّزة دستوريًا من مثل تشريع "كبح الديون"، الذي يقيد استقلالية الناخبين وسيادة الحكومات المستقبلية على مصادر الأموال العامة. إن خلق مثل هذه التشريعات يُمكن أن تُضطر إليه الدول تحت تهديد دفعات مالية خطيرة أكبر قدرًا فوق ديون الدولة أو يُجازَى من خلال مبالغ مالية أقل قدرًا. يتمحور الموضوع حول مشكلة جوهرية في قانون الإفلاس وينعكس على السياسة المالية الحكومية: أيُّ مطالبٍ تكونُ لها الأولوية على أي مطالب في حالة الإفلاس؟فمن منظور المُقرضين لابُدَّ من مراعاة ألا يحدث "خصم القيمة السوقية" معهم هم وإنما مع أصحاب المعاشات والمرضى المُؤمَّن عليهم – وأن تمارس الدولُ سيادتها فقط تجاه شعوب الدول وليس تجاه شعوب الأسواق. وإذا ما تم استدعاء نقاشات السنوات الأخيرة إلى الذاكرة، فإنه

81- مُقتبسٌ عن تيليمان (2011).

سيُرى أن هذا المبدأ أصبح بدهيًا: أنه يجب تفادي "الإخلال بالأسواق" -بذوي الأملاك- عبارة أن إخلالاً ممكنًا بأصحاب المعاشات سوف يتزايد باسم الرفاهية العامة.

3. في خضم المنافسة على "ثقة الأسواق" يتعيَّن على دول الديون أن تؤكِّد أن تبذل قصارى جهدها كي تكون جاهزةً في كل وقت للوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في القانون المدني وفي التعاقدات القانونية. وفي أوقات الأزمات ينجح بناءُ الثقة من هذا النوع في أقصر الطرق عبر تنفيذٍ حازم لإجراءات تقشفية حيال شعب الدولة، وفي أفضل الحالات بمشاركة المعارضة ومن خلال إيجاد تشريعاتٍ جديدة مُحدِّدة للنفقات ولها ضمانة الدوام الأبدي. وطالما أن الناخبين ما زال بإمكانهم إسقاط حكومة متناغمة مع سوق رأس المال، فلن يمكن لشعب السوق أن يقتنع أبدًا بصواب رأيه تمام الاقتناع. إن مجرَّد وجود معارضة قادرة على الحكم إن أمكن وذات تصوّرات أقل في توافقها مع أسواق رؤوس الأموال يمكن وحده أن يكلف الدولة الثقة الممنوحة لها ومن ثم كثير من الأموال. ولذلك فإن دولة الديون المثلى هي دولة ذات تحالفٍ كبير، على الأقل في السياسة المالية والموازنة، وأيضًا ذات تقنيات مُجرَّبة لإقصاء المواقع المخالفة من المجلس المشترك. وتعتبر جمهورية ألمانيا الاتحادية قريبةٌ جدًا من هذه الحال.

4. هناك مشكلةٌ عسيرة بالنسبة "للأسواق"،وهي أن اقتطاع النفقات بالنسبة لشعب الدولة، عندما يصلُ إلى حدٍ بعيد، من الممكن أن يضر بنمو الاقتصاد القوميّ. والنمو يخفِّض نسبة الديون ويسهل على الدول خدمة ديونها،[82] في حين أن الكساد أو حتى تقلص الاقتصاد على العكس من ذلك يزيد من احتمالية تعسّر السداد. إن مهمة ربط التقشف مع النمو، تشبه تربيع الدائرة؛ لا أحد يعرف حقيقةً، كيف يمكن فعل ذلك.[83] ويعتبر هذا أساس الصراع الذي لا يود الانتهاء بين المدارس

82- يُقال إن هذا يكون فقط تحت مستوى استدانة محدد. وهناك رأي خبير ذي ثقل كبير يرى أن العتبة، التي عند اجتيازها ستعيق مديونية الدولة الحالية أي نمو مستقبليّ، هي عند 80% من الناتج المحليّ (راينهارت وروجوف 2010). وإذا كان لهذا أن ينطبق فعليًا، لكانت عديد الاقتصادات الشعبية المتطورة عاجزة عن النمو اليوم.

83- هناك بعض الخواطر بهذا الصدد في الملاحظات الختامية.

المختلفة للاقتصاد حول الطريق الصحيحة لحل الأزمة المالية الحكومية. فبينما يراهن فريق على جانب العرض، أي جانب تخفيضات الضرائب وتحجيم أنشطة الدولة بهدف إعادة إنعاش الاقتصاد الخاص، يطالب الأخرون بتدعيم الطلب العام والخاص كشريطةٍ لاستثمارات جديدة في الاقتصاد العيني.

5. بخلاف ذلك ستنشأ تعقيداتٌ أخرى عن ذلك، بأن ينتمي جزءٌ متنامٍ من شعب السوق أيضًا إلى شعب الدولة كمواطنين عاديين ولا يوسِّع مصالحه لتشمل فقط الخدمة الآمنة لديون الدولة، وإنما أيضًا، وربما أكثر من ذلك، امتدادًا إلى خدماتٍ عامة منتظمة. ولقد تزايد حجم هذه المجموعة في السنوات الأخيرة بشكلٍ كبير مع خصخصة أجزاء من التأمين الاجتماعيّ، في شكل معاشاتٍ إضافية، وارتفاع مدخرات الطبقة المتوسطة. فهم يطرحون على أنفسهم سؤال مفاده: أي خيار عساه يضرهم أكثر: عجزٌ حكوميّ عن السداد حيال "الأسواق"، والذي من شأنه أن يخفض مدخراتهم المُستثمرة، أم اختزال هذه الخدمات الاجتماعية للحيلولة دون مثل هذا الإفلاس. من الناحية السياسة سيتم اكتسابهم على الأرجح في صف وضع سياسة سواء للتقشف، الذي يحمي رؤوس أموالهم، أو لمنع حدوث التقشف، مما يحمي الدولة الاشتراكية. ويمكن رؤية هذهالمجموعة من الناحية المجتمعية بوصفها نوعًا جديدًا من المجموعات البينية الواقعة تحت ضغط المصالح المتعارضة.

6. أقل القليل ما هو معروف عن علاقات القوة بين شعوب الدولة وشعب السوق وكيف تؤثر على المداولات الجارية حول شروط التجارة المعمول بها بينهم. تتغذى قوة المستثمرين بشكلٍ خاص من اندماجهم العالميّ المتنامي ووجود أسواق عالمية ذات كفاءة؛ والطرفان يتاح لهما الانتقال سريعًا من استثمار إلى آخر عندما تُسحب منهم "الثقة". علاوة على ذلك، تساعدهم أحيانًا مؤسسات التصنيف الائتمانيّ، لينسقوا بينهم ويمارسوا بوصفهم شعب سوق موحَّد ("الأسواق") ضغطًا مشتركًا على دول لا يود مواطنيها أو حكوماتها تلبية رغباتهم. من جهة أخرى يبدو ملاك الثروات المالية معتمدين على ذلك حتى يمكنهم تأمين محافظهم المالية أن يستثمروا جزءًا من رؤوس أموالهم في السندات الحكومية. ويمكن للدول أن ترغم

"الأسـواق" مـن خـلال إجـراءات تنظيميـة علـى أن تسـتثمر فـي ديـون الدولـة، عـن طريـق رفـع مسـتوى إدارة المخاطـر المطلوبـة قانونـًا لـدى البنـوك والتأمينات.[٨٤]بالإضافـة إلـى ذلـك يمكنهـم "إعـادة هيكلـة" ديونهـم مـن الأسـاس طبقـًا لتقديرهـم الخـاص مـن جانـب واحـد، إذ أنهـم بصفتهـم مدينـون "مسـتقلون" لا يخضعـون حتـى الآن لأي قانـون للإفلاس.[٨٥]أثنـاء ذلـك يمكنهـم أن يفرضـوا علـى دائنيهـم استقطاع جـزء مـن الديـون وفـي أسـوء الحـالات حتـى إيقـاف خدمـة الديـون. ويمثـل هـذا فـي الحقيقـة كابـوسٌ دائـم علـى جانـب الدائنيـن.[٨٦] ولأن إيقـاف الدفـع مـن شـأنه أن يضـر بالجـدارة الائتمانيـة المسـتقبلية للدولـة، فـإن الـدول لا تلجـأ إلـى هـذه الوسـيلة إلا عندمـا لا يكـون أمامهـا مخـرج آخـر. لكـن فـي الجوهـر يعتبـر التحـرُّر الأحـاديّ الجانـب مـن الديـون سـلاحٌ خطيـر للـدول المدينـة للدفـاع عـن مطالـب مواطنيهـا فـي الخدمـات الحكوميـة العامـة. وطالمـا أن هـذا السـلاح موجـود واسـتخدامه يمكـن أن يكـون محـل مصداقيـة إلـى حـد مـا، فـإن الدائنيـن لدولـة الديـون يمكـن أن يـروا أنفسـهم مدفوعيـن إلـى ممارسـة بعـض التحفـظ عنـد تنفيـذ مصالحهـم الخاصـة.[٨٧]

7. وتسـتطيع "الأسـواق" أن تسـتخدم "جماعـة الـدول" ومنظماتهـا مـن أجـل تأميـن مطالبهـا

84- بالارتباط مع فوائد منخفضة وقيود قليلة على حركة رؤوس الأموال ومعدلات مرتفعة للتضخم، يمكن أن يمثِّل هذا استراتيجية لإنقاص مديونية الدولة. والمفهوم التقنيّ لذلك هو "الكبح المالي" (راينهارت وسبرانكيا 2011).

85- لطالما تم تقديم مقترح بوضع تشريع للإفلاس للدول. ويمنِّي المقرضون أنفسهم من تشريعٍ هكذا بتحديد حركة التصرف للدول المديونية في حالة العجز عن السداد. لكنهم ليسوا متأكدين مما إذا كان بإمكانهم دفع الدول إلى التقيد بهذا الاتجاه. وعلى النقيض من ذلك يمكن أن يؤدي تشريعُ الإفلاس إلى تصبح حوادث إفلاس الدول اعتيادية ومن ثم تنتشر بسبب هذا.

86- هؤلاء الذين يسعون جهدهم للحصول على الموارد المالية لحماية أنفسهم من مثل هذه الاحتمالية. وقد أوردت جريدة نيويورك تايمز في يناير 2012 عن صندوق وقائي، كان بصدد بحث إمكانية تقديم شكوى قضائية بحق اليونان بسبب "مشاركة المقرضين" في عملية التأهيل الاقتصادي لها عام 2011 والتي رؤي أنها غير كافية حينها، أمام محكمة العدل الأوروبية لحقوق الإنسان بسبب انتهاك حقوق الملكية. حينها قال مستثمر: "إن ما تتناساه أوروبا هو أن هناك احتياجاتٌ لابُد أن تُحترم فيما يخص حقوق التعاقد." انظر: "Hedge Funds May Sue Greece if It Tries to Force Loss"، في جريدة نيويورك تايمز بتاريخ 19 يناير 2012.

87- وذلك عن رفع الدفعات المالية الخطيرة على ديون الدولة. بشكلٍ عام يبدو أن هناك إجماعٌ على أنه حين تطبق نسبه فوائد تُقدَّر بحوالي 7 بالمئة، فإن الدول لن تعود قادرة على خدمة ديونها آنذاك. لكن دائمًا ما يتم تمويل ديون الدولة أو إعادة تمويلها فقط على شرائح، بحيثُ أن الأمر يستغرقُ برهةً من الزمان إلى أن تُطبق نسبة فوائد مرتفعة على جزءٍ كبيرٍ كهذا من إجماليّ الديون، من أجل جعل إمكانية العجز عن الدفع حادة. وفي الواقع يجب ألا يسعد دائنو الدولة بظهور ملامح هذه الحالة، إذا لم يكونوا يرغبون في ذبح الفراخ التي تبيضُ لهم ذهبًا – إذ أن الأمر، هو أن بإمكانهم أن يعدوا العدة قبل أن تنفقُ إحدى تلك الفراخ، لأن تقوم بدورها الفراخ الأخرى.

ضـد دول الديـون. وأثنـاء ذلـك يمكنهـا الاسـتناد إلـى القفـزة التنظيميـة التـي حققتهـا فـي مقابل نظـام الدولـة الراسـخ فـي الأسـواق العالميـة، ولكـن مـا يـزال مرتكـزًا إلـى قاعـدةٍ قوميـة. وفـي أسـواق المـال المتداخلـة عالميًـا يكـون لانهيـار دولـة مدينـة عـددًا مـن الآثـار الخارجيـة علـى الـدول الأخـرى، والتـي لا يمكـن التنبـؤ بهـا يقينًـا مـن حيـث كيفيـة حدوثهـا وحجـم تأثيرهـا. مثـلاً يمكـن لمؤسسـاتٍ ماليـة أجنبيـة أن تتضـرر بشـدة لدرجـة يتعيـن معهـا علـى "حكوماتهـا" أن تنقذهـا بسـيولةٍ ماليـة عالية.[88] ويمكـن أيضًـا أن تنهـار الأجـزاء المخصخصـة مـن معاشـات الشـعب، أو يمكـن أن تهتـز ثقـة "الأسـواق" فـي سـندات الدولـة بالشـكل الـذي هـي عليـه، مـا عسـاه يدفـع بمعـدلات الفوائـد، التـي تجنيهـا الـدول المتبقيـة أيضًـا لإعـادة تمويـل ديونهـا إلـى الأعلـى. ولهـذا تخضـع الدولـة المُهـدَّدة بالخطـر لضغـط الـدول الأخـرى والمنظمـات الدوليـة، للوفـاء بتعهداتهـا حيـال دائنيهـا، وليكـن ذلـك علـى حسـاب عـدم الوفـاء بالتزاماتهـا حيـال مواطنيهـا. فـي الوقـت نفسـه يمكـن أن تتعـرض الـدول الأخـرى للضغـط، كـي تقـف إلـى جانـب الدولـة المتضـررة باسـم "التضامـن الدولـيّ" وتحـول مـن خـلال القـروض والتحويـلات الماليـة دون إفـلاس هـذه الأخيـرة.

وبطبيعـة الحـال تسـتطيع الـدول بالأسـاس أن تتحالـف ضـد الأسـواق، ربمـا مـن خـلال أن تمتنـع معًـا عـن النـزول علـى مـا يمليـه التقشـف مـن متطلبـات. لكـن هنـا تنشـأ مشـكلاتٌ كلاسـيكية للتجـارة الجمعيـة، ترجـع إلـى الاختلافـات فـي المصالـح والشـروط التمهيديـة للبلـدان المشـاركة. ولهـذا يمكـن لدولـة مثـل بريطانيـا التـي تتوقـف علـى الصحـة الاقتصاديـة لقطاعهـا الماليـة كمـا لا تفعـل أي دولـة أخـرى، بالـكاد أن تنضـم إلـى اتفـاقٍ يجمـع بيـن دول عديـدة، يجعلهـا تطالـب "الأسـواق الماليـة" مُجتمعـة باقتطـاعٍ فـي الديـون، ولـو فعلـت ذلـك فسـتتلقى مـن دولٍ أخـرى فـي مقابـل ذلـك دفعـاتٍ معادلـة.

88- في الحقيقة لا يعلمُ المرءُ على وجه التحديد، كيف تلتحم المؤسساتُ المالية لبلدان مختلفة معًا. وكما سبق القول، لا يُمكن أيضًا لما تُعرف باسم "اختبارات الضغط" التي تنظمها مؤسساتٌ عالمية أن تفضي بشيءٍ عن ذلك، لأنها من جهة تتعامل فقط مع البيانات التي تقدمها الرقابةُ المالية وتلك البيانات التي تنقلها هذه الأخيرة، ومن جهة أخرى لأنه مُصمَّمةٌ في الأساس بحيثُ لا تسبب نتائجها في أسوء الحال أي ذعر.

سياسة الديون كديبلوماسية مالية عالمية

أصبحت سياسة دولة الديون الحديثة معقدة وأفلتت من القبضة الديمقراطية، من خلال أنها باتت في جزءٍ هائل منها سياسة عالمية – في هيئة دبلوماسية مالية بين الدول – وبخاصة في أوروبا. وفي هذا يتجلى نزاع التوزيع بين شعوب الدول وبين شعب السوق، والذي هو نفسه يعتبر نسخة مشتقة لنزاع التوزيع بين المتعلقين بالأجر والمتعلقين بالربح، على مستوى جديد، يبدو فيه متغيراً بحيثُ لا يُعرف وهو المستوى الذي يُقدِّم نفسه بوصفه المنصة الإضافية المثالية لعروض ما بعد الديمقراطية. على هذه المنصة تابعت جموع الرأي العام في الدول الأوروبية القومية حابسةً أنفاسها على مدى سنوات حالة من البلبلة المتعمدة مع أكثر التقلبات إثارةً للدهشة، والتي لا يحاكيها في غرابتها شيءٌ مما في بلاد أليس العجيبة.

لكن بالطبع جوهر سياسة الديون أكثر جدية. إن تخويل الحوكمة العالمية بالمراقبة المالية وضبط الحكومات القومية يهدد بحسم النزاع بين الرأسمالية والديمقراطية من خلال انتزاع وسائل الإنتاج السياسية لشعوب الدول على المدى الطويل، إن لم يكن انتزاع إحداها في كل مرة، لصالح الأولى. وعندما تُحقِّق الخطط المُبرمة عام 2012 هدفها لإعادة ترتيب نظام الدول الأوروبية بالاستعانة "بحزمة مالية"، سترتبط الدول القومية وسياستها تحت ضغط الأسواق المالية والمنظمات الدولية بما تطلبه الشعوب ويقتضيه الدستور من مبادئ عدالة السوق وتكون قد نأت بنفسها إلى حدٍ بعيد عن إمكانية إعادة تسمية هذه الأخيرة باسم العدالة الاجتماعية.[89] وعند هذه النقطة سيكون تحرير الرأسمالية الحديثة مع مناعة دائمة لأسواقها ضد التدخلات السياسية قد وصل إلى هدفه.لقد تم إخفاء الفاعلين السياسيين والاقتصاديين للرأسمالية الديمقراطية خلف بناءٍ لعالم من الأمم ذات المصالح المُوحَّدة والمتباينة والمتضادة وذلك بفعل عولمة الأزمة المالية وسياسة الديون. وتبدو الدول مثلها مثل منتخبات كرة القدم، وكأنها تشارك في دورة رياضية لتبوء مراكز متقدمة في جدول الترتيب، ويكون السباق بينها على الأداء الاقتصادي والتنافسية ومقدار

89- للمزيد عن ذلك في الفصل الثالث III، في سياق مناقشة الاتحاد الأوروبيّ باعتباره دولة تضامن عالمية.

الفساد والمحسوبية السياسية وأشياء من هذا القبيل.[90] وفي الوقت نفسه تصبح حاملاً للحقوق والواجبات الجمعية في علاقتها مع بعضها البعض، كما فيما يخص مطالب كلٍ منها بتلقي الدعم في حالة الطوارئ. ونتيجة ذلك هو إعادة إصلاح لها شعبية مدهشة لسياسة الديون بالمفاهيم القومية مع قدرة ديماجوجية عالية وإعادة سريعة للقومية وإضفاء قدر من الأخلاقية على التوجّه السياسيّ العالميّ، بينما في الوقت نفسه سيتم رهن احترام المطالب المنادية بالسيادة القومية بالسلوك المُلزم لدولةٍ ما حيال الأسواق المالية العالمية والمنظمات الدولية وبالالتزام بقواعد السلوك الصادرة عن هذه الأخيرة.

وفي بلاغة سياسة الديون الدولية تظهر الأمم المتكوِّنة بشكلٍ لا يتجزأ كلاعب أخلاقي شمولي ذي مسئولية جمعية. تبقى العلاقات الطبقية وعلاقات السيادة الداخلية مهملة. يتيحُ هذا ظهور اختلافات منطقية بين أمم "منزلها على ما يُرام"، وتلك التي فاتها "أن تُنجز واجباتها"، ومن ثم لا يكون مسموحًا لها الشكوى عندما "يُتخذ ضدها إجراءاتٌ عنيفة". وتستحق الدول "الكسولة" تضامن الدول المستقيمة عن طريق أنها تحاول الإصلاح من نفسها على غرار تلك الأخيرة. وبالعكس تنتظر الدول البائسة أن تقدم لها دول الجوار الأسعد حظًا ومن ثم الأفضل حالاً يد المساعدة التضامنية بدافع الالتزام الأخلاقيّ؛ وإذا لم تفعل هذه الأخيرة ذلك أو لم تؤدِّه بالقدر المطلوب، فإنها تصبح مغرورةً وقاسية القلب. وتجد الكليشيهات القومية ذات الصلة نفسها في ألمانيا بشكلٍ إيحائي في كتاب تيلو زاراتسين (nicht Euro den braucht Europa)، بمعنأوروبا لا تحتاج اليورو (2012)، وفي بلدان مثل إيطاليا واليونان في توصيفات للمستشارة الألمانية في الصحافة اليومية على أنها الخليفة الروحية للنازي أدولف هتلر.[91]

90- في علوم الاجتماع، تصدَّت الأبحاث السياسية المقارنة للحديث عن هذا المنظور: أي بلد أو أي مجموعة من البلدان هي "أفضل" في النمو الاقتصاديّ وفي السياسة البيئية وفي الصحة وفي رضى شعبها وفي مقدار المشاركة السياسية وإلخ.

91- انظر مقالة "Antideutsche Stimmung kocht in Italien hoch"، في جريدة فرانكفورتر ألجماينهتسايتونج بتاريخ 7 أغسطس 2012: "تتزايد حدة النغمة المُوجهة ضد ألمانيا عداوة يومًا بعد أخر في النقاشات الإيطالية حول اليورو. لقد تشكَّلت القمة المؤقتة للحملة يوم الجمعة الماضي تحت عنوان (الرايخ الرابع) على الصفحة الرئيسية لجريدة (جيرونالہ)، المملوكة لأخي سيلفيو برلسكوني والصادرة عن دار نشر موندادوري المُدرجة في البورصة والتابعة لسيلفيو برلسكوني. فبعد حربين عالميتين أوقعتا ملايين من القتلى لم يكتف الألمان، هكذا كتب هناك رئيسُ التحرير أليسندور سالوستي. (وها هم يعودون الآن، ليس بالمدافع، وإنما باليورو. الألمان يرون أن هذا هو شأنهم، وأن علينا أن نقبل بكل شيء، وأنا نخضع للقيصر الجديد أنجيلا ميركل، التي تريد أن تملي علينا الأوامر في بلدنا أيضًا.) الأمرُ السيئ هو أن رد فعل إيطاليا ليس كرد فعل الحلفاء عام 1938 حيال هتلر، هكذا دوَّن سالوستي على الصفحة الأولى من جريدة برلسكوني [...] مؤخرًا حذَّر رئيسُ وزراء إيطاليا ماريو مونتي في حوار مع الجريدة الإخبارية (شبيجل) من امتعاضٍ معادٍ للألمان في إيطاليا وقلل من أهمية البرلمانات الوطنية. هذا الشق الأخير لاقى نقدًا حادًا في ألمانيا. وأمام هذه الخلفية زادت الصحيفة اليمينية "ليبرو" في نسختها الالكترونية على شبكة الإنترنت يوم الإثنين من تصعيد الهجمات الإيطالية، فأردفت تقول: الألمان النازيون يرغبون في إعطائنا دروسًا في الديمقراطية."

تبدو سياسةُ الديون الدولية من المنظور السياسي الاقتصادي على العكس من ذلك في شكل تعاون بين حكوماتٍ قومية لحماية مستثمري الأموال من تكبُّد الخسائر، بهدف الإبقاء على الدفعات المالية الخطيرة على القروض عمومًا عند حدٍ منخفض وتأمين نفسها ضد خطر تعويض بنوكها الوطنية "الخاصة" في مقابل الخسائر أو تنقذ نفسها من الانهيار من خلال إعادة الرسملة.

بهذا تحمي الدول في الوقت نفسه مواطنيها الأفضل وضعًا والذين استثمروا مدخراتهم في ديون الدولة أو في أدواتٍ مالية مشابهة.

و"الأسواق" كما الحكومات لا تنفك تستخدم كل الوسائل كي تحول بين دول الديون المنزلقة إلى الخطر وبين استخدام سيادتها وإيقاف دفعاتها المالية. وتتمثل الأولوية الأولى للجماعة الدولية لدول الديون في الخدمة التامة بقدر الإمكان لديونها من خلال كل واحدٍ من أعضائها، حتى الأكثر ضعفًا.

ومن بين خواص الصراع بين شعوب الدول وشعب السوق أن مواطني الدول التي لا تزال أسواق المال تثق فيهموتتم مُطالبتهم من جانب حكوماتهم ومن حكومات دولٍ أخرى ومن المنظمات الدولية ومن المستثمرين الماليين أنفسهم[92]، بإظهار "التضامن" مع الدول التي يتهددها خطرُ الإفلاس. ولأن الأمر في الحقيقة يتعلَّق ليس بإنقاذ الدول وإنما بإنقاذ المحافظ الائتمانية للمُقرضين أنفسهم ومن ثم تأمين السوق العالمية من أجل ديون الدولة، فإن الأمر لا يتعلق بما إذا كان الدخل عن الفرد في الدولة المانحة أقل مما هو في الدولة المُستقبلة أم لا.[93]ولهذا السبب نفسه ليس هناك أيضًا من تعارض، عندما لا

92- دائمًا كانت مطالبات المُضارب الاقتصادي الكبير جورج سوروس تُحدث تأثيرًا كبيرًا على العامة. وقد أوردت جريدة فرانكفورتر ألجماينهتسايتونج بتاريخ 26 يناير 2012 أن سوروس حذر في منتدى الاقتصاد العالميّ في دافوس من "خطر أن يتسبب اليورو في دفن التلاحم السياسيّ للاتحاد الأوروبيّ [...]. وفي هذا تتحمل ألمانيا المسئولية الرئيسية [...]. ولكبح هذه المخاطر، أوصى سوروس الأوروبيين بنظامٍ ماليّ صارم وإصلاحاتٍ هيكلية [...]. إحدى الوسائل لبلوغ هذا هي سندات اليورو." انظر دعوة سوروس "Breaking the Deadlock: A Path Out of the Crisis" بتاريخ 23 يوليو 2012، والتي أعدها معهد New Economic Thinking الذي أسسه سوروس عام 2009، http://ineteconomics.org/council-eurozone-crisis/statement، اخر دخول إلى الرابط في 26 نوفمبر 2012.

93- لذلك كان من المنتظر بداهةً أن تشترك سلوفاكيا في تقديم المساعدات المالية لإيرلندا، رغم أن الدخل لكل فرد فيها

يصل الدعمُ المبذول أولاً إلى الدولة المعنية، وإنما مباشرةً إلى دائنيها في الخارج.[94]

والـدول التـي يتـمُ "إنقاذهـا" مـن دولٍ أخـرى، يجـب عليهـا عـلى الرغـم مـن أن تفـرض عـلى مواطنيهـا اقتطاعـات عريضـة في مسـتوى معيشـتهم، مـن أجـل بنـاء الثقـة عـلى المـدى البعيـد حيـال الأسـواق الماليـة، ولكـن أيضًـا مـن أجـل طمأنـة مواطنـي الـدول المانحـة، الذيـن كان عليهـم أيضًـا نظـير تمويـل تضامـن الجماعـة الدوليـة مـع "الأسـواق" أن تقبـل باقتطاعـات في موازنتهـا العامـة والخدمـات الاجتماعيـة.[95] وهكـذا ينجـح الأمـر، عـلى الجانبـين: جانـب "المانحـين" وجانـب "المسـتقبلين"، في إظهـار الجزيـة الواجـب دفعهـا بشـكل مشـترك إلى الأسـواق الماليـة عـلى أنهـا ابتـزازٌ متبـادل لـدول أو شـعوب مختلفـة "الـثراء" أو مختلفـة مـن حيـث أحقيتهـا بالـثروة.

وقـد حمَّـل التضامـن الـدوليّ، الـذي آل عمليًـا إلى عقـابٍ مـن خـلال سياسـة تقشـف مفروضـة مـن الخـارج ومـن جهـات عليـا، مواطنـي دولـة الديـون التـي أفلسـت مـع الوقـت مسـئولية مـا اقترفتـه الحكومـاتُ السـابقة. ويتـمُ تبريـرُ هـذا بـأن هـؤلاء انتخبـوا تلـك الحكومـات بطريقـة ديمقراطيـة. وبهـذا تفيـد الديمقراطيـة في تدشـين هويـة بـين المواطنـين والحكومـة، بـين شـعب الانتخـاب بصفتـه القائـد والحكومـة بصفتهـا العميـل، وتكـون مـن العمـق بمـا يكفـي لأن يُطلـب

يقل عن نظيره الإيرلندي (ذاك الذي كان قبل الأزمة أعلى من نظيره الألماني). وفيما يخص "التضامن" الألماني المطلوب مع اليونان، فقد تمت الإشارة إلى الدخل الأعلى عن الفرد في ألمانيا باعتباره المبرر الأخلاقي لذلك. وقد غاب عن الرأي العام كل إشارة إلى أن هناك عددٌ ليس بالقليل من اليونانيين هم تقريبًا أغنى من كل الألمان، وأن هناك ألمانٌ كثر، يقل مستوى معيشتهم أقل من نظرائهم في الطبقة المتوسطة اليونانية. وقد حمت مساهمة هؤلاء الألمان لإنقاذ الدولة اليونانية، بشكلٍ خاص في شكل موازنات اجتماعية مختزلة، البنوك الخاصة بالطبقة اليونانية العليا من الخسائر وتدعم عدم فرض ضرائب على الثروات اليونانية الكبيرة. في عام 2005 حققت اليونان من ضرائبها المفروضة على الدخل حصيلة مالية بلغت 4 بالمئة من إجماليّ الناتج المحليّ، بالمقارنة مع 10 بالمئة في الدول الأوروبية الغربية الخمسة عشر المنضمة للاتحاد الأوروبيّ. وقد أسفرت كل الضرائب معًا عم حصيلة 29,7 بالمئة من الناتج المحليّ؛ فيما كانت 39,7 بالمئة في الدول الأخرى الخمسة عشر، أي أكثر بنسبة الثلث (جروتسينجر 2012). في عام 2001، وهو عام دخول اليونان اتحاد العملة وبداية المديونية الحكومية الكبرى بمساعدة قروض رخيصة، خفضت اليونان من الحد الأعلى للضرائب على الأرباح من 40 إلى 20 بالمئة (ماركانتوناتو 2012).

94- "بينما كانت عضويتها في اتحاد اليورو معلقًا في الهواء، استمرت اليونان في استلام ملايين اليورو كمساعدة طارئة مما عُرفت باسم ترويكا المُقرضين، متطلعة إلى انتشالها من مأزقها الماليّ. لكن أغلبُ الظن أن لا شيء من تلك الأموال ذهب إلى الحكومة اليونانية لتدفعه للخدمات العامة الحيوية. بدلاً من ذلك، كان يصب مباشرةً عائدًا إلى محافظ الترويكا. هذه المساعدة المالية الأوروبية المُقدرة بمبلغ 130 بليون يورو، كان من المفترض أن تكسب زمنًا طويلاً لليونان، ذهبت بالأساس وفقط إلى فوائد ديون الدولة – بينما استمر الاقتصاد اليونانيّ في كفاحه [...]." انظر "Most Aid to Athens Circles Back to Europe" في جريدة نيويورك تايمز بتاريخ 30 مايو 2012.

95- في الصورة الكونية الشمولية القومية للدبلوماسية المالية بين دول الديون يدفع العمال اليونانيون، الذين أُختزلت أجورهم في خضم إجراءات الإنقاذ الأجنبية، من أجل "بنوكهم".

مـن المواطنـين أن يعيـدوا دفـع القـروض المأخـوذة باسـمهم مـن جيوبهـم الخاصـة – سـيَّان كان مـن انتخبـوه ومـا إذا كان وصـل إليهـم شيءٌ مـن الأمـوال المُقترَضَـة. وأثنـاء ذلـك يبقـى محظـورًا عليهـم بصفتهـم مواطنـي الدولـة مـا هـو ممكـن بسـهولة لـو كانـوا مواطنـي الاقتصـاد، أي أن يـسري عليهـم شيءٌ مثـل حـد الرهـن وأن يسـتندوا إلى معاهـدة حقـوق الإنسـان الأوروبيـة.

وبينـما يتـمُ في التوجـه القومـي العـام الجديـد إرجـاعُ الإثقـال القومـيّ بالديـون إلى أن مواطنـي دولـةٍ مـا اعتـادوا حيـاةً مرفهـة عـلى حسـاب مواطنـي دول أخـرى (وهـو مـا يـبرِّر إذًا اسـتحقاقهم للتضامـن كعقوبـة)، فـإن دول الديـون اقترضـت في الواقـع أمـوالاً كي تسـتبدل الضرائـب التي لم تسـتطع تحصيلهـا مـن مواطنيهـا، وفي مقدمتهـم المواطنـين الأغنـى، أو لأنهـا لم تـرد أو يُسـمح لهـا بتحصيلهـا، مراعـاةً للسـلم الاجتماعـيّ. وهـذا يحـوِّل الدعـم الـدوليّ لدولـةٍ مدينـة إلى تضامـن ليـس فقـط مـع مقرضيهـا، وإنمـا أيضًـا مـع الطبقـة العليـا مـن مواطنيهـا الذيـن كانـت تُفـرض عليهـم ضرائـب منخفضة وازداد انخفاضهـا في نظـام الليبراليـة الجديـدة؛ والتضامـن يدعـم في المجمـل نظـام متدهـور مـن توزيـع الدخـل، ذلـك أنـه يوفِّـر أيضًـا عـلى مواطنـي الدولـة المنكوبـة تنظيـم أنفسـهم سياسـيًا مـن أجـل إصلاحهـا وتحمـل الصراعـات والمخاطـر المرتبطـة مـع ذلـك. وفكـرة أن "أصحـاب الدخـول الأعـلى" بـات بمقدورهـم اليـوم التهـرّب بسـهولة مـن التزامهـم الضريبـيّ ومـن ثـم يجـبرون أوطانهـم عـلى مراكمـة ديونهـا، مـا هـو إلا نتيجـة لتحريـر أسـواق المـال في العقـود الأخـيرة. ولقـد اسـتفادت دولٌ مثـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وفرنسـا وبريطانيـا العظمـى وألمانيـا مـن هـروب رؤوس الأمـوال مـن الـدول ذات الضرائـب الفاحشـة مـع توزيـع غـير عـادل للدخـل بمعـدَّلاتٍ كبـيرة، وبخاصـة لصالـح المواطنـين الأكـثر ثـراءً في شـكل أسـعار مرتفعـة للعقـارات الترفيهيـة. وفاتـورة ذلـك تمثـل اليـوم أمـام مواطنـي تلـك الـدول التـي منحـت حكوماتُهـا لـرأس المـال في ظـل استحسـان "أسـواق المـال" حريـة في الحركـة أو تعـيَّن عليهـا أن تفعـل تحـت ضغـط "الجماعـة الدوليـة".

في العـالم المتناقـض للدبلوماسـية الماليـة ودبلوماسـية الموازنـة بـين الـدول والمتغلغلـة في الأسـواق الماليـة العالميـة انتقلـت السـيادة القوميـة إلى مؤسسـات فـوق دوليـة وتحوَّلـت المعونـة الدوليـة أيضًـا بوصفهـا تنظيـمًا عابـرًا للحـدود إلى أداة ليـس فقـط لتأمـين الودائـع وتحصيـل الديـون للمسـتثمرين في قطـاع المـال، وإنمـا أيضًـا لنـزع ديمقراطيـة الرأسـمالية مـن خـلال حمايـة "الأسـواق" مـن التدخـلات السياسـية باسـم العدالـة الاجتماعيـة التصحيحيـة للسـوق.

ولا يُخوَّل للسيادة القومية – وهي اشتراط مركزيّ للديمقراطية القومية – مراكمة الديون على حساب بلدان أخرى، ولا يندر أن يتم إلغاؤها في ظل نداءات من شعوب الدول المشدودة إلى تغطية هذه الديون، لصالح وكالات نظامية فوق قومية لا تخضع للديمقراطية – ليس فقط في الدول المُثقلة تمامًا بالديون، وإنما بشكلٍ عام، استنادًا إلى قيمٍ من قبيل التضامن الدوليّ والاجتياز السلميّ للقومية من خلال اندماج فوق قومي .

الفصل الثالث

سياسة الدولة المُوحدة

النيوليبرالية في أوروبا

في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية لزم تحويل نمط الدولة المدِينة التي حلت محل الدولة القائمة على تحصيل الضرائب إلى دولة مُدمجة، هذا إلى جانب ضرورة استكمال الانتهاء من المرحلة الكينزية التأسيسية واقتصادها السياسي لبدء المرحلة النيوليبرالية في نظام الدولة الأوروبية، ومن ثم تأسست الدولة المُدمجة بوصفها نظامًا دوليًا متعدد المستويات الأمر الذي لم يكن وليد الصدفة. كانت العلاقة بين التدويل والخصخصة من ناحية وبين التحرر من ناحية أخرى حاضرة في الوعي العام منذ النقاشات الدائرة حول التداعيات السياسية "للعولمة"، بيد أنه لم يصغ أي شخص هذه العلاقة صياغة مبكرة وواضحة بهذا القدر مثل العالم الاقتصادي فريدريش فون هايك Friedrich von Hayek في مقاله "الشروط الاقتصادية للفيدرالية الدولية" "The Economic Conditions of interstate Federalism" حيث تزامن نشر هذا المقال في مجلة New Commonwealth Quarterly (Hayek 1980 [1939]) مع بداية الحرب العالمية الثانية في شهر سبتمبر عام 1939م.

الاندماج والتحرر

كان مقال هايك متسقًا مع ظروف نشأته حيث بدأ بالسؤال عن شروط إمكانية قيام نظام سلمي دولي مستقر يرى هايك إمكانية دوام تحقيقه بواسطة نظام فيدرالي دولي يجب أن يتمتع بالقوة الكافية كي يحل الصراعات ويخفف حدتها بين الدول الأعضاء في الداخل ويضمن أمن الدول الجمعي في الخارج. وأضاف أنه من الضروري لتحقيق ذلك وجود سياسة دفاعية وخارجية مشتركة يجب أن تكون تحت سيطرة حكومة مركزية. وطبقًا لرأي هايك لا يمكن الاكتفاء بهذا الحد؛ حيث لا يوجد "نموذجً تاريخيً لدول لها سياسة دفاعية وخارجية مشتركة من دون نظام اقتصادي مشترك."(Hayek 1980 [1939]) وإذا سمحنا بنظم وسياسات اقتصادية مختلفة داخل نظام فيدرالي فسوف يؤدي ذلك إلى "اتحاد للمصالح" بين دول بعينها وربما يؤدي ذلك إلى تفرق حدود الصراع الاقتصادي بين مواطني الاتحاد الكونفدرالي على طول الخطوط الفاصلة بين الدول (المرجع السابق نفسه ص 257) وقد يتكرر الصدام بين الجماعات نفسها وليس بين جماعات مختلفة. لكن من الضروري لوحدة الكل:

ألا تكون الجماعات التي ينشأ بينها صراعات هي الجماعات نفسها وخاصة أن مجموعات المصالح المشتركة تتداخل تداخلا إقليميًا ولا تتسق أبدًا مع سكان إقليم بعينه. (المرجع السابق نفسه ص 258)

لكن كيف سيبدو النظام الاقتصادي المُوحد إذا كان من الضروري وجود مثل هذا النظام للحفاظ على الكيان الفيدرالي ومن ثم لا يصبح التماسك مرتبطًا بقومية بعينها؟ تمثل الخطوتان التاليتان جوهر نظرية هايك، حيث عرض في البداية أنه يجب أن يحد قيام نظام اقتصادي مشترك بلا جمارك داخلية وبحرية للأفراد ورأس المال - أي اتحاد "بسوق فردي"- من مدى وعمق تدخلات كل دولة من الدول الأعضاء، ثم طرح الخطوة الثانية المتمثلة في إمكانية عدم نقل التدخلات السياسية إلى السوق، وقد تُستبعد تلك التدخلات على مستوى الدولة الواحدة لتنتقل إلى مستوى الاتحاد الفيدرالي كي يحل محلها نوع من استحالة ممارسة "صلاحيات اقتصادية محددة" تمارسها الدول القومية سواء من قبل الاتحاد الفيدرالي أو من الدول الفردية. أي "يجب أن يتقلص شكل الدولة

الفردية بوجه عام" إذا استلزم وجود احتمالية عملية لقيام اتحاد فيدرالي.

بالنسبة للنقطة الأولى أشار هايك إلى أن تدخلات كل دولة في السوق لتحفيز منتجات محلية مع حرية "انتقال الأفراد والبضائع ورأس المال" (المرجع السابق نفسه ص 260) قد يكون لها تأثيرات واسعة النطاق على الكيان الفيدرالي ككل أكثر مما قد يحتمله.

وحسب رأي هايك فمن المستحيل أن تمارس الدول الأعضاء سياسة مالية خاصة:

في الواقع تبدو إمكانية وجود بنوك مركزية قومية مستقلة في اتحاد له نظام مالي مُوحد أمرًا محل شك، وربما تندمج جميعها في نوع من النظام الاحتياطي الفيدرالي (المرجع السابق نفسه ص 260).

علاوة على ذلك ستعمل المنافسة على عرقلة أي دولة من إرهاق اقتصادها بقواعد وشروط:

حتى أن التقييد القانوني لعمالة الأطفال أو تنظيم ساعات العمل سيكون صعبًا على الدول الفردية (المرجع السابق نفسه ص 260).

بالإضافة إلى ذلك ستُصعّب الحرية المكفولة داخل الاتحاد على الدول الفردية التحكم في مواطنيها، وربما تتسبب الضرائب المرتفعة المباشرة في هجرة الناس ورأس المال خارج الأوطان، كما سيشكل إلغاء مراقبة الحدود صعوبة على فرض ضرائب على كثير من البضائع، وقد تخضع الدول الفردية واتحاداتها الاقتصادية ونقاباتها لشروط وقواعد مماثلة:

وإذا فُتحت الحدود وصارت حرية الحركة مكفولة ستفقد المنظمات والمؤسسات القومية سواء أكانت نقابات أو اتحادات احتكارية أو مهنية وضعها الاحتكاري وقدرتها على السيطرة على المؤسسات القومية وطرح خدماتها أو منتجاتها (نفس المرجع السابق ص 261).

لكن ثانيًا لماذا لا يسعنا إلا استبدال القواعد الموجودة على المستوى القومي للشروط الدولية من أجل الحفاظ على الكيان الفيدرالي؟ والسبب هو أن تنوع المصالح في اتحاد

فيدرالـي بيـن دول فرديـة أكبـر مـن الشـعور بهويـة مشـتركة، الأمـر الـذي قـد يتجـاوز صراعـات المصالـح، إلا أنـه أضعـف ممـا هـو فـي دولـة قوميـة. تتطلـب الجمـارك الحمائيـة للصناعـات الفرديـة مثـلا ضحايـا مـن المجتمـع الاقتصـادي فـي شـكل أسـعار أعلـى، وقـد يكـون ذلـك مقبـولا بيـن مواطنـي الدولـة الواحـدة غيـر أن الأمـر يختلـف فـي الاتحـاد الفيدرالـي:

هـل هنـاك احتمـال أن يصبـح الفـلاح الفرنسـي مسـتعدًا لدفـع سـعر أعلـى لسـماده لمسـاعدة صناعـة الكيماويـات البريطانيـة؟ هـل سيشـتري العامـل السـويدي البرتقـال بسـعر أعلـى لدعـم منتجـات كاليفورنيـا؟ أو هـل سيشـتري الموظـف فـي حـي البنـوك بلنـدن حـذاءه أو دراجتـه بسـعر أعلـى مـن منطلـق التضامـن مـع العامـل الأمريكـي أو البلجيكـي؟ أو هـل سـيدفع عامـل المناجـم مـن جنـوب أفريقيـا ثمنًـا أعلـى لشـراء سـمك السـردين كـي يسـاعد الصيـاد النرويجـي؟ (المرجـع السـابق نفسـه ص 263-262)

يسري الأمرنفسه على تدخلات كثيرة أخرى متعلقة بالسياسة الاقتصادية:

حتـى قوانيـن تقليـل سـاعات العمـل أو التأميـن الإجبـاري مـن البطالـة أو حمايـة أي شـكل آخـر مـن أشـكال الرفاهيـة سـينظر إليـه مـن أوجـه عـدة فـي الحكومـات الفقيـرة والغنيـة. ففـي الأولـى سـيتضرر هـؤلاء وسـيؤدي ذلـك إلـى معارضـة ضاريـة وسـيطالبون باتخـاذ الإجـراءات نفسـها فـي الأقاليـم الأغنـى والاسـتفادة منهـم (المرجـع السـابق نفسـه ص 263).

والتجانـس الهيكلـي المشـروط بحجـم محـدود وتقاليـد وهويـات قوميـة مشـتركة سـيتيح الفرصـة لتدخـلات فـي الحيـاة الاجتماعيـة والاقتصاديـة بعمـق ممـا قـد لا يكـون مقبـولا فـي الاتحـادات السياسـية الأشـمل والأكثـر اختلافًـا لهـذا السـبب. لـذا فـإن الفيدراليـة تعنـي بالضـرورة التحـرر:

مـن الممكـن أن نتصـور أن يضـع الإنجليـز أو الفرنسـيون تأميـن حياتهـم وحريتهـم وممتلكاتهـم - أي وظائـف دولـة ليبراليـة حـرة- فـي أيـدي مؤسسـة فـوق قوميـة.

لكـن ليـس محتمـلا أو حتـى مرغوبًـا اسـتعدادهم لإعطـاء السـلطة لحكومـة اتحـاد فيدرالـي لتنظيـم حياتهـم الاقتصاديـة وتقريـر مـا ينتجونـه أو يسـتهلكونه. وفـي الوقـت نفسـه لا يبقـى للـدول القوميـة صلاحيـات مـن هـذا النـوع فـي اتحـاد فيدرالـي، ويسـفر عـن ذلـك أن يكـون

معنـى الفيدراليـة هـو عـدم أحقيـة الحكومتيـن فـي تخطيـط الحيـاة الاقتصاديـة تخطيطًـا اجتماعيًـا (المرجـع السـابق نفسـه ص 264-263).

بـدأت الحجـة التـي طورهـا هايـك بمثابـة اسـتعراض للشـروط الاقتصاديـة لنظـام سـلام دولـي وانتهـت بتفسـير ضـرورة أن يظـل الاتحـاد الفيدرالـي لمجموعـة مـن الـدول متحـررًا فيمـا يخـص السياسـة الاقتصاديـة إذا أراد الحفـاظ علـى كيانـه.[96] فالـدول القوميـة التـي تريـد السـلام يجـب أن تتحـد فـي كيـان فيدرالـي لا يطلـب منـه تحريـر الأنظمـة الاقتصاديـة الخاصـة بتلـك الـدول فحسـب بـل أن يبـدأ فـي تشـكيل النظـام الاقتصـادي للكيـان الفيدرالـي تشـكيلا حـرًا. ويجـب تجـاوز كل مـن التوجهـات القوميـة والاشـتراكية وكل الارتباطـات المهـددة للديمقراطيـة ودولـة القانـون.

إلا أن النمـط الوحيـد مـن الديمقراطيـة الـذي يمكـن تحقيقـه بهـذه الطريقـة قـد يكـون ليبراليًـا يحتـرم حريـة الأسـواق لأن هـذا النمـط هـو الوحيـد القـادر علـى حفـظ السـلام الداخلـي والخارجـي للكيـان الفيدرالـي:

إذا اتضـح أن الديمقراطيـة علـى المسـتوى الدولـي لا يمكـن أن تتحقـق إلا إذا تـم تقييـد مهـام الحكومـة القوميـة فـي برنامـج ليبرالـي فـي الأسـاس فقـد يثبـت ذلـك الخبـرة التـي صـارت أكثـر وضوحًـا كل يـوم علـى المسـتوى القومـي فـي أن الديمقراطيـة تعمـل إذا لـم نثقلهـا بالأعبـاء وإذا تغاضـت الأغلبيـات عـن سـوء اسـتخدام قدراتهـا فـي التدخـل فـي حريـة الفـرد.

لكـن إذا كان الثمـن الـذي يجـب أن ندفعـه مـن أجـل حكومـة ديمقراطيـة دوليـة هـو تقييـد سـلطات الدولـة القوميـة وحجمهـا فهـذا ليـس ثمنًـا باهظًـا (المرجـع السـابق نفسـه ص 271).

يُمثل مقـال هايـك الصـادر عـام 1939م خطـة تأسيسـية للاتحـاد الأوروبـي اليـوم ولا يقتصـر علـى الاسـتخدام المجـازي لموضـوع السـلام.

شـكّلت سياسـة الاندمـاج لفتـرة مـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة عمليـة الوحـدة الأوروبيـة بوصفهـا بنـاءًا لاقتصـاد مختلـط mixed economy عابـر للقوميـات (Shonfield and

96- ولماذ العكس المتمثل في "الاستغناء عن السيادة القومية وخلق نظام قانوني دولي فاعل هو الاستكمال الضروري والمنطقي لبرنامج ليبرالي."

Shonfield 1984) . فـي البدايـة وفـي ذاك الوقـت بـدت فرضيـات هايـك التـي تؤيـد فكـرة التحـرر الاقتصـادي السياسـي المندمـج عالميًـا ضروريـة ومقبولـة مـن وجهـة نظـره لكنهـا كانـت غريبـة بالنسـبة للأغلبيـة.[97] لكـن مـع الوقـت تخلـص الاندمـاج الأوروبـي مـن أوهامـه الكينزيـة والتخطيطية، وكلمـا تقدمـت عمليـة الاندمـاج وبـدأت المضـي قدمًـا إلـى مركـز الاقتصـاد السياسـي الأوروبـي وزاد اتباعهـا لفرضيـات هايـك مـن عـام 1939م التـي تنـادي بضـرورة تحييـد اقتصـادي للمؤسسـات الديمقراطيـة فـي كيـان فيدرالـي وانفصـال عـن قـرارات التخصيـص علـى الأسـواق الحـرة، والإلـزام المحـدد بحظـر تدخـلات حكوميـة مشـوهة للسـوق فـي الـدول الأعضـاء، والقضـاء علـى العمـلات القوميـة، والعراقيـل السياسـية التـي تقـف فـي طريـق اندمـاج عابـر لخلـق الأسـواق وتحريرهـا إلـى المسـتوى الفيدرالـي مـن وجهـة نظـر هايـك لحسـن الحـظ.

فـي الحقيقـة ظهـر الاتحـاد الفيدرالـي الناشـيء بيـن الـدول الأوروبيـة عقـب الحـرب العالميـة الثانيـة علـى أنـه قاطـرة أكثـر ثقـة وقـوة عبـر الزمـن لتحـول ليبرالـي للاقتصاديـات القوميـة المنضمـة لـه وتقليـم للمخططـات القوميـة المختلفـة والمرتبطـة بتطبيـق ديمقراطيـة متوجهـة لتفعيـل عدالـة اجتماعيـة مواجهـة لعدالـة السـوق، حيـث نشـأ هـذا الاتحـاد مـن أجـل ضمـان السـلام بسـبب المنطـق السياسـي والاقتصـادي المـلازم لـه، والـذي وصفـه هايـك مسـبقًا. ويبـدو كمـا لـو أن مقـال هايـك قـد وضـع فـي حسـبانه حـدود المجـال الـذي ربمـا يتشـابه مـع تنظيـم مؤسسـات الاتحـاد الأوروبـي مـع الوقـت حتـى ولـو كان التخطيـط الأساسـي مغايـر تمامًـا. واتضـح ذلـك خصيصًـا فـي ركـب التحـول النيوليبرالـي الـذي حـدث نهايـة فتـرة السـبعينيات وصـار أكثـر وضوحًـا خـلال التحـول المؤسسـي القائـم فـي الوقـت الراهـن لمـا اسـميه باسـم الدولـة المُدمجـة. فاليـوم وأكثـر مـن ذي قبـل ومنـذ انتقـال صـراع التوزيـع الرأسـمالي الديمقراطـي إلـى مسـتوى الدبلوماسـية الماليـة الدوليـة تسـتند قـوى "السـوق" وهدفهـا تحريـر عمليـات التجميـع للرأسـمالية مـن التصويبـات السياسـية علـى الديناميكيـة المؤسسـية التـي تنبـأ بهـا هايـك عـام 1939م. ولـم يبـدأ تحـول الاتحـاد الأوروبـي

97- بغض النظر عن النيوليبراليين الألمان المُلتفين حول وزير الاقتصاد (لودفيج إرهارد) من ألمانيا الغربية الذين رأوا مبكرًا في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي EWG في عصره فرصة لجلب سياسة تنافسية واقتصادية حسب أهوائهم إلى ألمانيا عبر بروكسل. انظر كتاب (Gerber 1988, 1994) إذا لم يقرأوا مقال هايك عن الفيدرالية من عام 1939م بأنفسهم وهذا أمر غير محتمل فقد فهموا العلاقة التي قام بتحليلها فهمًا تامًا، حيث كان هايك في ذاك الوقت أستاذا بجامعة فرايبورج الألمانية.

إلـى آلـة لتحريـر الرأسـمالية الأوروبيـة عـام 2008م فحسـب بـل تحـول إلـى آلـه مثلـت جوهـر ونتـاج عمليـة تحـول مسـتمرة شـكلت الطفـرة الأوروبيـة وتجسـيد عمليـة التحـرر العالميـة منـذ فتـرة الثمانينيـات. ومـن الممكـن أن نسـمي هـذه العمليـة - المتمثلـة فـي الاسـتبدادية الحاليـة والسـريعة والمتقدمـة والموازيـة للاقتصـاد ونـزع الطابـع الاقتصـادي للديمقراطيـة بهـدف الوصـول إلـى تجانـس مؤسسـي لعدالـة السـوق فـوق العدالـة الاجتماعيـة - باسـم تحـول الرأسـمالية الأوروبيـة لفرضيـات هايـك فـي ذكـرى المنظريـن السـابقين لـه والذيـن نسـيناهم منـذ أمد طويـل ثم أعدنـا اكتشـافهم.[98]

98- عندما شب هايك على كونه مفكرًا عالميًا للصراع ضد الديمقراطية في الرأسمالية الديمقراطية طور بنفسه تصورات دقيقة عن كيفية تأسيس ديمقراطية سياسية تختلف عن " الشكل الممارس حاليًا للديمقراطية" بحيث لا تكون "مرادفًا لعملية شراء الأصوات ولرشوة ومكافأة المصالح الاستثنائية الأقل صوتًا" وليست "نظام مزاد الذي تُمنح فيه سلطة التشريع كل عدة سنوات لمن يعدوا أتباعهم بمزايا استثنائية أكبر[...]" (Hayek 1980) لذا فإن الديمقراطية متحدة مع الحرية وخاصة الحرية الاقتصادية إذا كانت تجارة الدولة وخاصة ذات السياسة الاقتصادية مرتبطة بشدة بقواعد عامة وضامنة لعدم حدوثها "بعشوائية" ويجب عرقلة الديمقراطية خاصة في تراجع وتراخي الإغواء المستمر بالتدخل في نتائج الأسواق الحرة تدخلا تصحيحيًا. ومن الممكن ضمان ذلك من خلال دستور مطابق (Hayek 1971) اقترح (هايك) تحديدًا نقل التشريع إلى " جمعية تشريعية" من الممكن أن يتم اختيار أعضائها مرة واحدة لمدة خمسة عشر عامًا حيث يُسمح لكل مواطن بالانتخاب مرة واحدة في عمره في سن الخامسة والأربعين، وقد يشغل كل جيل من منتصفه خُمس المقاعد في الجمعية التشريعية. ويجب استبعاد ممثلي الأحزاب والمصالح (النقابيون) من حق الانتخاب السلبي وينبغي أن تدعم رعاية كريمة للمسنين من استقلالية الأعضاء. أما الوسائل التي تتم بها اليوم محاولة الدفاع عن السوق الرأسمالي من السياسة الديمقراطية المتدخلة هي بالطبع أدوات أخرى حتى لو تم اختيار المفوضية الأوروبية وإدارة البنك المركزي الأوروبي على نحو أقل من جمعية (هايك).

وُصِم الاتحاد الأوروبي " بالعجز الديمقراطي" والافتقار "للبعد الاجتماعي" منذ وقت مبكر (Commission of the European Communitites et al. 1988). وألقيت مسؤولية الأمر الأول على عاتق ضعف صلاحيات البرلمان الأوروبي الذي ينعكس فيه عدم الوجود الحالي لشعب أوروبي واحد من الناحية السياسية، لكن كان ولا يزال الأمر الأهم هو دعم المدراء التنفيذيين القوميين من خلال نظام دولي متعدد المستويات تتزود فيه حكومات الدول الأعضاء في بروكسل بتفويضات مُلزمة دوليًا تعصف من خلالها بالخصوم السياسيين الداخلين وخاصة المصالح المُنظّمة مثل مصالح الموظفين والعمال (Moravcsik 1997). وبذلك كان من الممكن تجنب لعبة القوى الديمقراطية في الدول الفردية دومًا مثلما حدث في خصخصة الشركات الحكومية.

وبالنسبة "للبعد الاجتماعي" فيمكننا الحديث عن ضياع قيمة المؤسسات القومية بلا تعويض والتي تم استبدلت بها مؤسسات دولية مطابقة. ففي فترة الثمانينيات وبضغط من الاضطرابات التي أثارها العمال عام 1968 م كان الهدف المُعلن للمجموعة الأوروبية السابقة هو بناء دولة اجتماعية عالمية في الأساس وفقًا لنموذج ألمانيا الغربية في حينه. وبنهاية الهيمنة الاشتراكية في الدول الأعضاء والهجوم الذي قادته الحكومة البريطانية برئاسة مارجريت تاتشر على بقايا الأهداف العالقة في أجهزة المجموعة الأوروبية في بروكسل والتي تمتاز ببعدها الديمقراطي الاشتراكي العملي الذي صار باليًا منذ وقت طويل بدأ جمود عملية الاندماج لأن أصحاب الأعمال المنظمين والمتوجهين إلى التحرر آنذاك هددوا بفقدان اهتمامهم بالاتحاد، الأمر الذي أجبر اللجنتين اللتين يرأسهما الاقتصادي الفرنسي جاك ديلور على تغيير التوجه وتم الوصول إلى ذلك من خلال برنامج السوق الداخلية المشتركة الذي كفل للشركات توسع ضروري للسوق في شكل "الحريات الأربع" في الوقت الذي كان فيه إدراج السياسة الاجتماعية للسوق المشتركة أمرًا محتملا بالنسبة للفاعلين حيث صار اتباع هذا البرنامج ملزمًا بسبب تفعيله، وبسبب المعارضة المستمرة لم يتمكن أصحاب الأعمال والحكومة البريطانية (Streeck 1995) الاقتراب من "البعد الاجتماعي" رغم كل الملاحظات التطبيقية المقابلة وذلك

بغض النظر عن محاولات "مركز الدراسات الأوروبية" الممول من المفوضية الأوروبية ببروكسل والمستقر آنذاك بوصفه فرعًا من فروع علم السياسة.

وما نشأ كان نموذجًا مستقرًا حتى اليوم للاندماج "السلبي" الذي لم يكن "إيجابيًا" (Scharpf 1996) في التراكم والتعليق المستمر للأنظمة القانونية وعلاقات القوى السياسية وبناء الإرادة الديمقراطية للدول القومية من خلال أسواق عابرة للحدود وحريات السوق. وصارت محكمة العدل الأوروبية جهة لا يمكن أن تتعرض قراراتها للاعتراض عليها بالنسبة للدول الفردية ومواطنيها ومن ثم لم يعد في الإمكان وجود الأغلبيات المؤيدة لقواعد الحماية الاجتماعية بين الدول الأعضاء التي صارت متباينة مع انضمام دول أوروبا الشرقية للاتحاد هي الفاعل الرئيس للاندماج من خلال تحرر عالمي أو تحرر من خلال الاندماج الدولي (Höpner und Schäfer 2010) وإذا كانت المفوضية في فترة التسعينيات على وجه التحديد هي التي حفزت خصخصة مجالات أخرى من القطاع الحكومي بأدوات حق المنافسة بنجاح[99] صارت محكمة العدل الأوروبية في العقد التالي محل شك فيما يخص قرارات مختلفة وخاصة حق الإضراب ومشاركة العمال في الإدارة بزعم انتقال غير مقيد للخدمات ورأس المال. وفي المجمل تحول الاتحاد الأوروبي بهذه الطريقة إلى آلة تحرير الرأسمالية الأوروبية التي تمكنت بواسطتها بعض الحكومات من تنفيذ إصلاحات مناسبة للسوق لأكثر الأنماط اختلافًا أمام مقاومة مواطنيها عندما لم تجبرهم السلطات الأوروبية على اتباعها.

شكّل توحيد العملة الأوروبية الذروة المؤقتة لتطور دام لأعوام للكيان الفيدرالي الأوروبي ليصبح آلية لتحرير الاقتصاد الرأسمالي من التشوية الديمقراطي للسوق. ومن المفيد أن نتذكر أنه تم إقرار العملة المُوحدة في الفترة التي حاولت فيها الديمقراطيات الغنية في الغرب لأول مرة أن تجعل مالها العام مستقرًا. ومن البداية كان مبدأ الموازنة

99- كان مستشارو لودفيج إرهارد هم أول من أدركوا إمكانية التدخل بإصلاح في الاقتصاديات السياسية للدول القومية الأوروبية من خلال حق المنافسة الأوروبي، حيث أرادوا تعويض هزيمتهم في الصراع على قانون الاحتكار الألماني. بعد مرور ما يقرب من خمسين عامًا تمكنت الآلة المؤسسية آنذاك من هزيمة النظام المصرفي الألماني العام بقيادة رئيس المفوضية الأوروبية (ماريو مونتي) بواسطة جهازها في حق المنافسة حيث كان يمثل النظام المصرفي الألماني شوكة في حلق البنوك الخاصة.(Seikel 2012) ولايزال هجوم المفوضية
(Werner 2012) المستند على حرية حركة رأس المال على الوضع القوي لحكومة ولاية ساكسونيا الألمانية وعمال شركة فولكس فاجن ساريًا حتى الآن.

علـى المسـتوى القومـي جـزءًا مـن الحزمـة وأصبـح عـدم السـماح بتجـاوز العجـز السـنوي فـي الميزانيـة ووضـع ديونهـا حاجـز السـتين بالمئـة مـن الناتـج المحلـي سـاريًا علـى جميـع الـدول الأعضـاء، وفـي الوقـت نفسـه اسـتبعد توحيـد العملـة -طبقًـا للتعريـف- أن تسـتطيع الـدول صاحبـة اقتصاديـات قوميـة ذات قـدرة تنافسـية أن تقـوم بتعديـل سياسـي جديـد للنظـام التنافسـي الـذي وُصـف مجـازًا علـى أنـه مسـتوى مجـال الحركـة level playing field للسـوق المشـتركة مـن خـلال تخفيـض القيمـة لتفـادي أو تسـوية صراعـات تقسـيم السياسـة الداخليـة. وبهـذه الطريقـة يجـب حمايـة مطلـب الـدول الأكثـر إنتاجيـة واعتمـادًا علـى التصديـر بعدالـة السـوق كـي لا تتكبـد الخسـائر بسـبب اسـتغلال السـيادة القوميـة للدولـة لغايـات عدالـة اجتماعيـة قوميـة علـى وجـه الخصـوص. أما الـدول غيـر المشـتركة فـي العملـة المُوحـدة اقتصاديًـا عليهـا أن تكـون منفتحـة للتكيـف بمفردهـا علـى مـا يعـرف باسـم تخفيـض داخلـي للقيمـة أي خفـض الأجـور وتقليـص "متوافـق للحافـز" للخدمـات الاجتماعيـة و"مرونـة" أسـواق العمـل أي اسـتكمال السياسـة الداخليـة لبرنامـج التحـرر المرتبـط بالعملـة المُوحـدة.

لـم يتحقـق أي هـدف مـن تلـك الأهـداف فـي المحاولـة الأولـى حيـث لـم تكـن القواعـد واضحـة أو محميـة مـن العقوبـات التـي فرضتهـا العملـة المُوحـدة بحيـث تكـون كافيـة لتنفيـذ سياسـة موازنـة ملتزمـة بالشـروط، وظلـت هنـاك مسـاحة كافيـة للـدول القوميـة للرضـوخ لطلبـات مواطنيهـا غيـر المتسـقة مـع السـوق. وفشـلت التصـورات الفرنسـية فـي إمكانيـة تطبيـق القواعـد بمرونـة مـن خـلال تشـكيل "حكومـة اقتصاديـة" وإيجـاد مسـاحة جديـدة علـى المسـتوى الأوروبـي المشـترك لتدخـل سياسـي مكفـول بسـبب المصالـح والسياسـة الداخليـة للشـريك الألمانـي فـي الحلـف.

لـذا تكـرر انتهـاك القواعـد التـي اعتقـدت ألمانيـا وفرنسـا علـى وجـه الخصـوص أنهمـا لا يسـعهما تقديـم شـيئ آخـر. وفـي الوقـت نفسـه بـدت الـدول التـي لـم تنضـج بعـد لشـروط العملـة الجديـدة (Streeck 1994) عاجـزة أو لا تريـد "تحديـث" مجتمعاتهـا ومطالبهـا بالعدالـة الاجتماعيـة حسـب السـوق. وكـي لا تصـاب تلـك الـدول بالدمـار سـاعدت نفسـها مـن مصـادر القـروض المتوفـرة بسـعر مناسـب وفقًـا لتحويـل العملـة التـي وفرتهـا صناعـة المـال الدوليـة.[100] وتـم كسـب الوقـت مـرة أخـرى وربمـا لآخـر مـرة حتـى وضعـت الأزمـة الماليـة

100- تجدون المزيد أدناه.

نهاية مؤقتة لذلك الأمر.

ونشبت الخلافات الحالية حول اتفاقية الاستقرار الأوروبية على مدى مسار التطور الساري منذ التسعينيات وزادت في مدتها، ومن الممكن أن نراها محاولة تقوية ودعم المؤسسة الناشئة مؤخرًا أو التي تم إصلاحها اقتصاديًا وسياسيًا لدرجة أنها تمكنت من استكمال وتأمين تحرير الرأسمالية الأوروبية تأمينًا مستدامًا. صحيح أن الأزمة هي التي حفزت إبرام الاتفاق المالي على نحو مباشر بيد أن هذا الاتفاق أقدم بكثير من الناحية المنهجية فضلا عن كونه جزءًا من التجهيز الاستراتيجي الأساسي للتحول النيوليبرالي في أوروبا، ويتضح ذلك في أنه على الرغم من تسويق الاتفاق بوصفه حلا سياسيًا للأزمة المالية الثلاثية لكنه لم يصلح أن يكون حلا سياسيًا بسبب تأثيره طويل المدى في كل الأحوال.

ومن المستحيل ومن غير الضروري التعرض لقواعد كثيرة جديدة ومؤسسات وأدوات تفصيلية تم التعامل معها وأقرها المجلس الأوروبي منذ بداية الأزمة بسرعة بالغة.

وكانت الفترة الزمنية بين تفعيل "حزمة التشريعات الست للحوكمة المالية" لإصلاح اتفاقية النمو والاستقرار المبرمة في مدينة ماستريشت الهولندية في الثالث عشر من ديسمبر 2011م وتوقيع الاتفاقية المالية الأوروبية في الثاني من مارس عام 2012م أقل من ثلاثة أشهر. حيث كان يتم العمل على اتخاذ تعديلات إضافية في القواعد أبعد مما كان مسموحًا به للأجهزة الأوروبية (Höpner und Rödl 2012) وظل التوجه نفسه منذ وقت طويل وفقًا للاتفاقيات في صيف 2012م. وتمثل هذا التوجه في التالي:

1. صارت القواعد التي يجب أن تنصاع لها السياسة المالية للدول الأعضاء أكثر تفصيلا. وتتم المطالبة بالحفاظ عليها مقابل إجراءات الإنقاذ الممكنة "لمجموعة الدول" الأوروبية ومطالبتها بالاستعداد للمشاركة في المخاطر المالية العامة والخاصة المفروضة عليها من "الأسواق" بسبب التهديدات.

2. يستمر خضوع الحكومات الإقليمية لالتزامات صارمة بهدف تعديل مستمر لنظمها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، لذا يجب إدراج تحديد للديون في دساتيرهم وفقًا للنموذج الألماني. كما يتعين عليهم إيجاد سبل لتعديل أنظمة الأجور الخاصة

بهـم لتناسـب أهـداف الاسـتقرار الاقتصـادي الكبـرى التـي حددهـا الاتحـاد الأوروبـي. كمـا كان عليهـم أن يضعـوا أنفسـهم فـي وضـع التدخـل فـي مؤسسـاتهم القوميـة بهـدف "إصلاحـي" تحقيقًـا لهـذه الغايـة وأمـام المعارضـة الشـعبية إذا تطلـب الأمـر، ودون مراعـاة للاسـتقلال الجمركـي ونظـام الكفـاءة الأوروبـي علـى حـد سـواء.

3. ومـن المهـم أيضًـا التدخـل فـي الحكـم الذاتـي للـدول القوميـة حـال التغاضـي عـن القواعـد الأوروبيـة الجديـدة، وبهـذا يغيـب وجـود تحديـدات لأقـل مسـتوى مـن فـرض الضرائـب الـذي قـد يـؤدي إلـى تقييـد المنافسـة الضريبيـة داخـل السـوق المشـتركة والعملـة المُوحـدة.[101] وهـذا الأمـر يعمـل علـى اسـتمرار تطبيـق العملـة المُوحـدة التـي لا تشـمل معاييرهـا للتقـارب والانضمـام إليهـا أي عبـارات عـن أعلـى مسـتوى ممكـن تقبلـه مـن البطالـة أو عـدم المسـاواة الاجتماعيـة.

4. يـزداد تمتـع المؤسسـات الأوروبيـة سـواء القائمـة بالفعـل أو التـي يجـب تأسيسـها لهـذا الهـدف بحقـوق أكثـر شـمولية لمراقبـة السياسـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والماليـة للـدول الأعضـاء وتقييمهـا، خاصـة قبـل اتخـاذ القـرارات، ومنهـا قـرارات المجالـس النيابيـة القوميـة. وعلـى المسـتوى الأوروبـي تكـون المفوضيـة الأوروبيـة هـي المختصـة فـي غالـب الأحيـان، أمـا المجلـس الأوروبـي بوصفـه ممثـلا للـدول الأعضـاء ذات الشـرعية الديمقراطيـة يأتـي دوره فـي المرتبـة الثانيـة حيـث يملـك المجلـس شـكلا مـن مـن أشـكال حـق الفيتـو.

5. مـن الممكـن فـرض عقوبـات أعلـى علـى المسـتوى الأوروبـي ضـد الـدول الأعضـاء التـي لا تلتـزم بالقواعـد المفروضـة عليهـا. ويتـم وضـع الإجـراءات الضروريـة لذلـك فـي إطـار قانونـي متزايـد ويتـم التمهيـد لـه تلقائيًـا مـع إمكانـات أقـل لقـرارات سياسـية سـرية.

101- بهذه الروح لم يؤخذ في الاعتبار عند وضع شروط "إنقاذ" اليونان أن تتوقف المساعدات المالية على إلغاء الدولة للتحرر الضريبي أو تحظر على الأسر الثرية هروب رأس المال الخاص، كتب (جروتسنجر) عام 2012م: " قد تعدل اليونان[...] مثلا قانون المواطنة والضرائب الخاصة بها وفقًا لقانون الولايات المتحدة وتخضع مواطنيها في جميع أنحاء العالم لضرائبها وتطالب المهاجرين الأغنياء "بضريبة هجرة" علاوة على ذلك قد تعلن "اتفاقية تحصيل ضريبي مزدوج" ومن ثم تحصل ضرائب على الثروات المهربة ودخول مواطنيها في الخارج بمدى كبير." ولم يكن ذلك منشودًا في اليونان وكذلك من أحزاب المعارضة الألمانية الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب الخضر مقابل دعمهما المتواصل لسياسة الأزمة الأوروبية التي تنتهجها حكومة (ميركل)

6. يتـم تأسـيس القواعـد القوميـة والأوروبيـة التـي يتعيـن علـي السياسـة الاقتصاديـة والماليـة للـدول الأعضـاء تحديدهـا بحيـث يكـون لهـا صفـة الديمومـة أي لا يمكـن أن تقـوم أغلبيـات سياسـية جديـدة بتغييرهـا.

7. فـي النهايـة سـتكون هنـاك مطالبـة دائمـة بقواعـد وتنظيمـات تمكـن المقـر الرئيـس فـي بروكسـل أو المفوضيـة الأوروبيـة أو محكمـة العـدل الأوروبيـة فـي المقـام الأول مـن اتخـاذ إجـراءات علـى طريـق القـرارات الرسـمية التنفيذيـة للـدول فـي حالـة عـدم إذعانهـا للقواعـد وعليـه فسـيتم اتخـاذ قـرارات مناسـبة للسـوق بـدلا عنهـا.

وتوضـح الخطبـة التـي ألقاهـا ينـس فايدمـانJens Weidmann رئيـس البنـك الاتحـادي الألمانـي فـي الرابـع عشـر مـن يونيـو عـام 2012م بمدينـة مانهايـم الألمانيـة مسـار الرحلـة. جديـر بالذكـر أن فايدمـان كان مـن أقـرب المستشـارين فـي مجـال السياسـة الاقتصاديـة للمستشـارة الألمانيـة حتـى وقـت قريـب. حيـث ذكـر فـي خطبتـه جـزءا مهمـا حيـث قـال :

فـي حالـة عـدم التـزام إحـدى الـدول بقواعـد الموازنـة تنتقـل السـيادة القوميـة تلقائيًـا إلـى المسـتوى الأوروبـي بالمـدى الـذي يمكـن معـه ضمـان المحافظـة علـى الأهـداف [...] ومـن الممكـن أن نتذكـر مثـال الحـق فـي إمكانيـة فـرض زيـادات ضريبيـة أو تخفيـض مناسـب فـي النفقـات وليـس مجـرد المطالبـة بذلـك [...] وفـي مثـل هـذا الإطـار قـد يمكـن ضمـان سـبل الوحـدة مـن خـلال مسـتوى أوروبـي حتـى مـن دون ضـرورة وجـود أغلبيـات فـي كل برلمـان قومـي لتحقيـق ذلـك.[102]

فـي نهايـة صيـف عـام 2012 لـم تُصـدّق كل الـدول علـى الاتفـاق المالـي الـذي يُعـد بمثابـة أهـم اتفـاق مبـرم حتـى حينـه فـي إطـار المفاوضـات لإنقـاذ العملـة الأوروبيـة المُوحـدة. حيـث ثـارت احتجاجـات فـي كثيـر مـن الـدول الأعضـاء ضـد السياسـة التـي تأمـل فـي اسـتعادة "ثقـة" "الأسـواق" مـن خـلال التزامـات مُلزمـة دوليًـا لتحقيـق تـوازن طويـل المـدى للموازنـات الماليـة القوميـة عـن طريـق ترشـيد الإنفـاق فـي المقـام الأول. ولـم يكـن فـي سـعة رئيسـي حكومتـي اليونـان وإيطاليـا المعينيـن فـي بروكسـل وكلاهمـا مـن "التكنوقـراط" كسـر المعارضـة

102- نص الخطبة موجود على موقع البنك الاتحادي الألماني بتاريخ السادس والعشرين من نوفمبر 2012م، الموقع الإلكتروني: http://www.bundesbank.de/Redaktion/DE/Reden/2013/2013_05_23_weidmann.html

الشعبية في دولتيهما الرافضتين لبرامج ترشيد الإنفاق المفروضة عليهما. ففي اليونان ظهرت إمكانية فوز حزب يساري في الانتخابات لفترة قصيرة الذي هدد الدول الأخرى بإشهار إفلاس الدولة والعودة للعملة المحلية وهو الأمر الذي يمثل خطوة لم تكن متوقعة لاستبعاد إحدى الدول الأعضاء في الاتفاقية المُبرمة بشأن العملة الأوروبية المُوحدة. ومع فوز الرئيس الفرنسي أولاند في الانتخابات الرئاسية الفرنسية أمام ساركوزي نشب نقاش أوروبي حول برامج تحفيز "النمو" الاقتصادي وخاصة في الدول المدينة بوجه عام، لكن لم يتضح كيف سيتم ذلك. وبالنظر إلى حالة الضبابية والعوز المالي للاقتراحات المتاحة في هذا الصدد نكاد نرى في الاعتراف المجازي سريع الانتشار والمتعلق بسياسة إنمائية جديدة استحضارًا لمدد غيبي قد يرضي ظهوره كل الأطراف المعنية على السواء بدءًا من الصناعة المالية الطامحة لخدمة ديونها ومرورًا بطبقات وسطى يونانية وإسبانية ووصولا إلى مواطني الدول الدائنة الخائفين على مستوى معيشتهم. بيد أنه يبدو ممكنًا أن تتحول البرامج الإنمائية الجديدة حال كونها أكثر من مجرد مجاز إلى مساعدات مالية غير مجدية للدول الأعضاء في جنوب أوروبا التي عليها أن تدفع ثمنًا كي تظل باقية بوصفها الخاسر الدائم لدى المنتفعين من توسيع السوق، على الرغم من بقائها في وضع اقتصادي منخفض الإنتاجية. في هذه الحالة قد يتعلق الأمر بحالة من الثأر من تفعيل نظام السوق وفقًا لنظرية هايك الذي من الممكن أن يدفع ثمنه من لم يربح شيئًا منه.

تحول مؤسسي من رؤية كينز إلى هايك

تتضح الأهمية التاريخية للانتقال الواقع في فترة السبعينيات من القرن الماضي من الاقتصاد السياسي الكينزي إلى اقتصاد هايك في أفضل صورة عندما نتذكر الوضع في بداية التحول النيوليبرالي، وأينما لزم على دول صاحبة سيادة سابقًا بها بنوك مركزية مستقلة الالتزام بسياسة اقتصادية مرتبطة بقواعد ومبادرة فاعلة نظريًا في حالة الحدود المفتوحة امتلك الاقتصاد المختلط الكينزي في سنوات ما بعد الحرب آلية مؤسسية متطورة للتدخلات الحكومية الخاضعة لها في الاقتصاديات القومية وخاصة التدخلات المدفوعة سياسيًا في توزيع مكاسب الإنتاج وفرص الحياة. كان للدول القومية في الغرب الرأسمالي في فترة الخمسينيات والستينيات في "الليبرالية المُدرجة" دوليًا (Ruggie 1982) عملاتها الخاصة التي كانت تستطيع تخفيض قيمتها داخل حدود معينة عندما اضطرت إلى تعويض خسائر ضرورية في "القدرة التنافسية" الخارجية وخاصة نتيجة امتيازات النقابات القوية والأحزاب الشيوعية لأسباب ناجمة عن السياسة الداخلية. لذا استطاعت بعض الدول والحكومات تشوية الأسواق والتراجع عن مطالب سياسية داخلية للعدالة الاجتماعية دون أن تعاقب على ذلك على مستوى الاقتصاد الخارجي، فضلا عن عرقلة هروب رأس المال من خلال مراقبة حركة رؤوس الأموال أو على الأقل الحد منها. الأمر الذي أضعف من قوة مفاوضات المستثمرين في الصراع على الحد الأدنى من العوائد المنشودة من المجتمع مقابل تشغيل رؤوس أموالهم.

كانت بعض المؤسسات المركزية للاقتصاد السياسي للحقبة الكينزية عبارة عن اتحادات مصالح ذات طابع مؤسسي تعاوني للعمل ورأس المال وكذلك أنظمة تفاوضية ناشئة بينها (Schmitter und Lehmbruch 1979 واستنادًا عليها حاولت السياسة الحكومية ضمان التشغيل الكامل وتوزيع مقبول للدخل والثروة على العمالة من خلال سياسة دخل وأسعار تفاوضية من ثلاث جهات، وتم الوصول إلى تخفيض للأجور من خلال "تبادل سياسي" ساهمت فيه دولة قائمة على تحصيل الضرائب قادرة على الأداء مقابل تعاون نقابي تابع لاقتصاد السوق بواسطة سياسة اجتماعية قادرة على حماية العمال المعتمدين على أجورهم من عدم أمان السوق، الأمر الذي يمكن ترجمته من

منظـور نظريـة الأزمـة علـى أنـه تغييـر مـزاج الخاضعيـن للأربـاح واسـتقرار الطلـب المؤثر فـي الوقت نفسـه؛ لـذا احتاجـت الدولـة الكينزيـة نقابـات قويـة ومنظمـة تنظيمًـا شـاملا تضمنهـا الدولـة مقابـل مسـاعدات متنوعـة للمنظمـات، وكان مـن المأمـول أيضًـا تأسـيس اتحـاد لأصحـاب الأعمـال واقتصـاد متطـور بشـكل جيـد؛ لـذا نشـأت الشـركات وأصحابهـا تحـت ضغـط نقابـي وحكومـي لتنظيـم نفسـها تنظيمًـا قـادرًا علـى التمثيـل والفعـل كـي تسـتطيع التأثيـر بفاعليـة داخـل الحـدود التـي وضعتهـا السياسـة الديمقراطيـة عنـد التحكـم فـي الاقتصـاد الرأسـمالي.[103]

لـم تتـرك الثـورة النيوليبراليـة أي شـيء مـن ذلـك حيـث كان هدفهـا تقليـص سـلطات الـدول الرأسـمالية لفتـرة مـا بعـد الحـرب بقـدر كبيـر قـدر الإمـكان وتخفيضهـا وظيفيًـا إلـى مسـتوى الإتاحـة والتوسـيع للأسـواق وجعلهـا غيـر قـادرة مؤسسـيًا علـى التدخـل فـي التنفيـذ المنظـم ذاتيًـا لعدالـة السـوق بهـدف التصويـب والتعديـل. إلا أنهـا لـم تسـتطع تحقيـق الانتصـار إلا فـي ركـب تدويـل الاقتصـاد السياسـي الأوروبـي وتحويـل نظـام الـدول الأوربيـة إلـى نظـام متعـدد المسـتويات يمتلـك ديمقراطيـة محـددة قوميًـا وأسـواق ماليـة منظمـة تنظيمًـا متعـدد القوميـات، وسـلطات مراقبـة، وهو بمثابـة الإعـداد والترتيـب الـذي أثبـت نفسـه بوصفـه وسـيلة نموذجيـة لتحييـد الضغـط السياسـي مـن أسـفل لتوسـيع حريـة الاتفـاق الخاصـة مقابـل المراقبـة الحكوميـة مـن أعلـى منـذ وقـت طويـل. وكانـت المرحلـة الأخيـرة مـن هـذا التطـور هـي الانتقـال الحالـي مـن الدولـة القوميـة المدينـة إلـى دولـة عالميـة مُوحـدة، ومعهـا صيغـة هايـك فـي اقتصـاد سـوق رأسـمالي متحـرر يمتلـك حصانـة مـن الضغـط السياسـي علـى طريـق تفعليـه علـى نحـو أكثـر شـمولية.[104]

103- انظر إلى كتاب (Streek 2006a) للحصول على عرض شامل لطريقة عمل الاقتصاد السياسي التعاوني الجديد.

104- انظر إلى كتاب (Matthes und Busch 2012) بوصفه يوتوبيا ملموسة من وجهة نظر ألمانية تنظيمية.

الدولة المُوحدة ماليًا

بوصفها نظامًا أوروبيًا متعدد المستويات

يتعين على سياسة الاستقرار المالي في الموازنات العامة وسياسة تخفيض الدين الرسمي خلق قناعة لدى طبقة الناخبين الثانية الجديدة للدولة الحديثة وللأسواق المالية بأنه في حالة الشك تأتي خدمة مطالبهم على رأس الأولويات، أمام مطالب المواطنين. ومن وجهة نظر "الأسواق" تكون موازنة الدولة سليمة هيكليًا عندما تتمتع باحتياطيات ومرونة مؤسسية. ولم يتضح بعد أين ومتى يمكن الوصول إلى هذه النقطة بالضبط. حيث تريد أسواق الدول أن تقدم توضيحًا كبيرًا بيد أنها غير مستعدة إلا بقدر يسير. ويشمل الفعل التدريبي السياسي للتثبيت والاستقرار أن تتحمل الدول مسؤولية السعي لإصلاح الموازنة بمفردها على أمل أن تُكافأ في وقت ما عن طريق فوائد منخفضة لإعادة تمويل عبء الدين المتبقي أو الحصول على قروض محددة المشروعات بيد أنها لا تملك حقًا مضمونًا لذلك فضلا عن عدم توافر تلك الإمكانية في "سوق حرة".[105]

والمنافسون الرئيسون للحاصلين على المكاسب والأرباح من شعب السوق هم أصحاب المعاشات المنتمون لشعب الدولة والعاملين بها. ويجب أن تقلل سياسة ترشيد إنفاق مناسبة للأسواق عددها ومطالبها. وعليها أن تتدخل على وجه الخصوص فيما أطلق عليه اسم سياسة الأنظمة القديمة policy legacies في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي أي المطالب التاريخية بالحقوق الاجتماعية التي تخطت المدى القابل للتمويل عقب فشل الدولة القائمة على جمع الضرائب (Rose 1990, Rose und Davies 1994). وتقليص القطاع العام هو استئناف لخصخصة الخدمات العامة مع تأثيرات توزيع غير عادلة بوجه عام. ونتج عن تقليل النفقات الاجتماعية معاشات أقل وفترات عمل أطول وكلما تم تشويه الأولى من خلال تأمينات إضافية خاصة اتسع مجال عمل الشركات الرأسمالية الاقتصادية بطريقة مرغوبة مثل خصخصة الخدمات العامة.

105- لا تعرف الدول إلا لاحقًا ما إذا كانت الإجراءات التي تم التفاوض بشأنها بجهد بالغ وبانية للثقة في الأسواق تبني الثقة حقًا أو أن الأسواق تجعلها تعرف ذلك فيما بعد. ولا يمكن التعرف على نجاح أو فشل أفعال التهدئة السياسية من تأثيرها على البورصات أو زيادة المخاطر على السندات الحكومية فقط ويظهر بوضوح بعد النجاحات الأولية أنه من الممكن عودة تعطش الأسواق للمال والوعود الطيبة في أي وقت ضد كل "إشارات" المحلليين ومدراء الصناديق المالية.

لـذا فـإن "إصلاحـات" مـن هـذا النـوع هـي عمليـات صعبـة مـن الناحيـة السياسـية، لأنهـا تتعلـق كمـا ذكرنـا مـن قبـل بأجـور مؤجلـة جزئيًـا فـي حالـة الخدمـات الحكوميـة التـي يجـب ضغطهـا زمنيـا والـذي ارتبـط بمنـع أجـور العمـال والنقابـات بسـبب ضغوطـات الحكومـات الاشـتراكية لصالـح الاسـتقرار الاقتصـادي فـي مجملـه، وشـكّل انتهـاك هـذه الاتفاقيـات خطـورة شـديدة علـى الحكومات المنتخبـة انتخابًـا ديمقراطيًـا ، سـواء تلـك التـى تـم انتخابهـا بالفعـل ، أو التـي مـن الممكـن انتخابهـا، حتـى ريجـان وتاتشـر عايشـا البرامـج الحكوميـة الاجتماعيـة التـي اتخذهـا مـن سـبقوهما فـي الحكـم بوصفهـا "أشـياءًا غيـر متحركـة" (Pierson 1994, 1996, 1998) ويكمـن سـبب الإعجـاب بالمستشـار الألمانـي السـابق (جرهـارد شـرودر) المنتشـر بيـن ساسـة الاسـتقرار فـي الوقـت الحاضـر فـى تمسـكه "بسياسـته الإصلاحيـة" وتنفيـذه لهـا جزئيًـا علـى الرغـم مـن كل المعارضـات وعلـى حسـاب منصبـه فـي النهايـة.

وعلـى الرغـم مـن هـذه الأمثلـة لا يمكـن النظـر إلـى السياسـة الداخليـة لـدول ديمقراطيـة كضمـان لاتحـاد هيكلـي مـن وجهـة نظـر الأسـواق، ولأنـه مـن المسـتحيل فـي أوروبـا القضـاء علـى انتخـاب الحكومـات القوميـة بيـن عشـية وضحاهـا باسـم الفكـر الاقتصـادي للديمقراطيـة القوميـة، تكمـن وسـيلة الانتخـاب فـي ربـط الـدول فـي نظـام حكـم غيـر ديمقراطـي وفـوق قومـي أي نـوع مـن الدولـة الفوقيـة مـن دون ديمقراطيـة وإعطـاء الحكـم لهـذه الدولـة. ومنـذ فتـرة التسـعينيات تـم تحويـل الاتحـاد الأوروبـي إلـى مثـل هـذا النظـام، ويعـد اندمـاج الـدول الأعضـاء فـي نظـام مؤسسـي فـوق قومـي منعـزل عـن الضغـط الانتخابـي وخاصـة الارتبـاط بعملـة موحـدة للقضـاء علـى السـيادة القوميـة السياسـية بمثابـة أحـد آخـر معاقـل الهيمنـة السياسـية. ويعمـل القضـاء علـى تخفيـض القيمـة فـي إطـار العملـة الأوروبيـة المُوحـدة علـى ألا يخـاف المسـتثمرون وخاصـة المسـتثمرين الماليـين بعـد الآن مـن أن الـدول التـي لـم تعـد قـادرة علـى التقـدم فـي التنافـس الدولـي سـتتخذ إجـراءات تأقلـم مفاجئـة لتغييـر المسـار كوسـيلة للدفـاع عـن النفـس كمـا أن العملـة المُوحـدة تخـدم بذلـك عدالـة السـوق.[106]

تعمــل سياســة المســتويات المتعــددة فــي الدولــة المُوحــدة علــى تحييــد السياســة الداخليــة للــدول القوميــة المشــاركة مــن خــلال ارتباطهــا باتفاقيــات وقواعــد فــوق قوميــة ومحـددة لسـيادتها. ومـن الوسـائل المقـررة لتحقيـق الغايـة اجتماعـات القمـة المنتظمـة لرؤسـاء

106- نستعرض التقييم في الجزء الأخير من الكتاب بالتفصيل.

الحكومـات والتـي يبرمـون فيهـا اتفاقـات بعـد مباحثـات ومشـاورات مسـتفيضة ثـم إعلانهـا للـرأي العـام، حيـث تشـمل هـذه الاتفاقيـات التـزام المشـاركين بتنفيذهـا فـي أوطانهـم أمـام أي معارضـة محتملـة. أمـا الحكومـات التـي تفشـل فـي ذلـك فتفقـد احترامهـا الدولـي. وتدعـم لقـاءات القمـة المؤسسـية المـدراء القوميـين أمـام مجالسـهم البرلمانيـة وأصحـاب المصالـح فـي السياسـة الداخليـة لأنهـم قـادرون علـى تفعيـل الاتفاقـات فـي بلادهـم، ومـن الممكـن اعتبـار خـوض مفاوضـات جديـدة عـن اتفاقـات القمـة أمـرًا ميئوسًـا منـه، كان هـذا التأثيـر فاعـلا فـي الاتحـاد الأوروبـي منـذ وقـت مبكـر والـذي قـوي بفضـل قمـة الأزمـة المنعقـدة تحـت ضغـط "الأسـواق" لأن كل معارضـة تقلـل مـن فرصـة تنفيـذ القـرارات وقـد تـؤدي إلـى "ردود فعـل" خطيـرة. وقـد يكـون علـى الأقـل نذيـرًا فـي منتصـف الطريـق مـن الحكومـات والأسـواق علـى حـد سـواء.

لكـن لا يبـدو أن البرلمانـات القوميـة وأحـزاب المعارضـة قـد استسـلمت لضغـط اتفاقيـات القمـة تمامًـا دون معارضـة. حيـث أن هنـاك مسـاع فـي الـدول الأعضـاء خـلال السـنوات الأخيـرة لجعـل البرلمانـات القوميـة علـى خـلاف مـا يعـرف بالبرلمـان الأوروبـي مشـارك بقـوة فـي قـرارات أوروبيـة. لـم تكـن هـذه المحـاولات غيـر ناجحـة بالكامـل علـى المسـتوى الأوروبـي والقومـي. وخاصـة منـذ بدايـة الأزمـة وتسـببت مطالبـة برلمانـات الـدول الأعضـاء بالموافقـة علـى مشـروعات القـرارات والقوانيـن المتفـق عليهـا إجمـالا خـلال أيـام قليلـة دون تغييـر فـي إثـارة المعارضـة في بعـض البلدان ومنهـا ألمانيـا. وسـعت المحكمـة الدسـتورية الألمانيـة علـى وجـه الخصـوص ، معارضـة أحـد مبـاديء التكنوقراطيـة المنتشـرة فـي بروكسـل و"الأسـواق" واتبـاع دولـة اتحاديـة أوروبيـة حيـث يفيـد هـذا المبـدأ بـأن المؤسسـات القوميـة الديمقراطيـة ليـس أمامهـا خيـار سـوى الانصيـاع إلـى دبلوماسـية دوليـة أعلـى دون معارضـة. ويضـاف إلـى ذلـك أنـه مـن الممكـن تحسـين الموقـف التفاوضـي لإحدى الحكومـات إذا تمكنـت مـن إثبـات عدم قابليـة قرارات محـددة للتنفيذ أمـام الحكومات الشـريكة.[107] وأشـار تحذيـر رئيـس الـوزراء الإيطالـي مونتـي فـي أغسـطس عـام 2012م والموجـه إلـى المستشـارة الألمانيـة والـذي يفيـد بأنـه يجـب علـى الحكومـات أن تنقـل لمجالسـها البرلمانيـة ضـرورة احتـرام

107- انظر كتاب (Putnam 1993) الذي يقدم تحليلا شكليًا للمنطق المعقد للدبلوماسية متعددة المستويات.

الاتفاقيـات المُبرمـة علـى الصعيـد الأوروبـي[108] وضـرورة التعامـل بجديـة مـع المقاومـة البرلمانيـة والتشـريعية المثـارة أحيانًـا لتهديـد السياسـة الداخليـة بفعـل سياسـة أوروبـا.[109] لكـن السـؤال فـي الحقيقـة: هـل سـيحالفها الحـظ علـى الـدوام، وخاصـة بشـأن التقليـل مـن الزحـف صـوب دولـة التضامـن العالميـة أو المحافظـة علـى المسـار فـي هـذا الطريـق.

لا تمثـل الدولـة الأوروبيـة المُرَشِـدة للإنفـاق فـي بدايـة القـرن الحـادي والعشـرين تركيبًـا قوميًـا بـل دوليًـا، أي نظـام حكـم منظـم فـوق قومـي يضـم الـدول القوميـة مـن دون حكومـة ديمقراطيـة مسـؤولة لكنهـا ذات قواعـد مُلزمـة، أي حوكمـة وليـس حكومـة أي ترويـض الديمقراطيـة مـن خـلال الأسـواق بـدلا مـن العكـس أي ترويـض الأسـواق مـن خـلال الديمقراطيـة. ومـن ثـم نشـأ هيـكل مؤسسـي جديـد مـن نوعـه مـن الناحيـة التاريخيـة يعمـل علـى تأميـن انسـجام السـوق مـن قبـل الـدول القوميـة ذات السـيادة أي غطـاء قسـري مناسـب للسـوق وللسياسـة الحكوميـة الفرديـة بقـدرات تشـابه إمكانـات حديثـة أخـرى مختلفـة شـكلا فـي القانـون الدولـي، لا تتعلـق بالالتـزام بالحمايـة بـل الالتـزام بالدفـع، وهـدف الكيـان الكلـي الـذي يوشـك الوصـول إليـه هـو عـدم تسـييس الاقتصـاد مـع اسـتبدادية السياسـة فـي نفـس الوقـت.

108- " كل حكومة تلتزم بترويض البرلمان. ولو كنت ملتزمًا بشروط برلماني بشكل آلي كامل ما كنت قادرًا على الموافقة على القرارات المبرمة في آخر قمة منعقدة في بروكسل." (حوار مع ماريو مونتي في مجلة دير شبيجل الألمانية بتاريخ السادس من أغسطس 2012، ص 46).

109- يعرف مونتي بوصفه مفوضًا سابقًا في بروكسل منطق تقوية المدراء التنفيذيين من خلال دبلوماسية دولية لكنه يعرف أيضًا إمكانية أن تحسن معارضة سياسية داخلية من الموقف التفاوضي الدولي لحكومة ما. حيث تستطيع بعض الحكومات في حدود معينة من اختيار الاستفادة من موقفها البيني في أي اتجاه في نظام دولي متعدد المستويات لأنه في إيطاليا وفي الأوقات المستقرة بوجه عام تحكم قرارات رئيس الدولة في البرلمان بوجه عام. قد تبدو إشارات مونتي إلى معارضات في البوندستاج ضد خطط الأزمات المبرمة في بروكسل وكأنها تكتيك.

الدمج المالي بوصفه إعادة هيكلة الدولة

أدى نظام دمج الأموال الأوروبية المُعرّض للهجوم بوصفه حلا للأزمة المالية إلى إعادة هيكلة نظام الدول الأوروبية الذي قام المستثمرون الماليون والاتحاد الأوروبي بتنسيقه وإلى صياغة جديدة للديمقراطية الرأسمالية في أوروبا بمفهوم توثيق نتائج ثلاثة عقود من التحرر الاقتصادي. والهدف هو ارتباط مؤسسي مزدوج لسياسة الدولة بمباديء العقل الاقتصادي المناسبة للسوق أي من خلال ارتباط ذاتي في شكل "تحديد للديون" يقره الدستور ومن خلال ارتباط خارجي بواسطة اتفاقيات دولية أو تعهدات متسقة مع القانون الأوروبي. وكل ذلك وفق رؤية وجود دولة ذات صلاحيات محدودة لضمان علاقات السوق ومجتمع لديه اكتفاء ذاتي لا يريد من الدولة شيئًا سوى ضمانات للحفاظ على الملكية والحرية مقابل نسبة قليلة مدخرة لصالحها.

والمستقبل الذي تقف أوربا على أعتابه اليوم هو مستقبل الانفجار الداخلي الدائم للعقد الاجتماعي للديمقراطية الرأسمالية المتمثلة في التحول إلى دولة عالمية مُوحدة ذات مبدأ مالي مُلزم، وهذا الأمر يجعل من الضروري بناء سور ناري بلغة سوق المال بين الاقتصاد والسياسة، هذا السور الذي يضمن للأسواق تفعيل مفهومها للعدالة بمعزل عن التدخلات السياسية التي ترجع إلى كل دولة، ويتطلب ذلك مجتمعًا عليه أن يتحلى بقدر عال من التسامح والصبر أمام عدم المساواة الاقتصادية. وعلى الشعب العالة المنعزل أن يتعلم رؤية السياسة باعتبارها تسلية للطبقة الوسطى التي لا ينبغي أن يتوقع منها أي شيء، ولا يشتق هذا الشعب فهمه للعالم ومعين هويته من السياسة من السياسة، بل من المصانع الخيالية لصناعة ثقافة عالمية عالية الربحية يجب أن تحقق أرباحًا طائلة بواسطة تشريع انتزاع القيمة المضافة بسرعة من خلال نجوم مجالات أخرى لصناعة المال على وجه الخصوص، كما تعمل طبقة وسطى احتجاجية جديدة من أصحاب رؤوس المال الإنسانية بجاهزية عالية وذات توجه "لعدالة الإنجاز" بوصفها قاعدة جماهيرية للتحرر المتقدم للرأسمالية ضد تدخلات مدفوعة ديمقراطيًا على استثمار بشكل خاص في رقيها وتقدمها هي وأطفالها وكذلك أطر الاستهلاك الطموحة للغاية لدرجة عدم قدرة البضائع الجمعية أن تكون مرضية لهم (Streeck 2012a)

هناك محاولات متفق عليها دوليًا لدمج أموال الدول الغنية صاحبة الديمقراطيات

كما قلنا منذ فترة التسعينيات، ومن الممكن أن نشتق منها بعض التخمينات عن كيف ستبدو إجراءات التوحيد المقررة على مستوى قانون الدولة وأوروبا في المستقبل وكيف ستعمل، ويكمن أحد الفوارق المهمة أمام الموجة الأولى من التوحيد المالي في كثير من الدول أن هذا التوحيد كان مرافقًا لتحرير أسواق رؤوس المال التي مكنت قطاعات عريضة من الشعب من تسوية إشكالية الدخل الجامدة والمنخفضة وتقليل الخدمات الحكومية الاجتماعية والأخرى من خلال الحصول على قروض من أكثر الأنماط اختلافًا، إلا أن هذه الإمكانات التعويضية لم تعد موجودة في الأزمة المالية والتي يجب عرقلتها من خلال تنظيم جديد للاقتصاد المالي، لذا سيحدث الانتقال الوشيك إلى الدولة العالمية المُوحدة ليس فقط تحت ضغط أكبر من "الأسواق" والمنظمات الدولية بل ومن غير تخدير نسبيًا.

وستساهم عمليات الدمج الوشيكة بثلاث طرق في تشكيل نظام الدول الأوروبية وعلاقته بالاقتصاد الرأسمالي من جديد على النحو التالي:

1. إذا كانت لخبرات عام 2008م مغزى فسوف يحدث دمج لموازنات الدول لأقل مستوى، حتى ولو من خلال إيرادات أعلى ونفقات أقل مؤقتًا أو بالكامل.[110] وسيكون معنى الدمج في النقاش العام هو التقليص والتخفيض، فالتحرر العالمي للأسواق المالية على وجه الخصوص سيجعل فرض ضرائب أعلى على الدخول المرتفعة وأرباح الشركات المتنقلة دوليًا غير معقولة لدرجة عدم مناقشتها،[111]

110- توصي النظرية الاقتصادية المتفهمة لرأس المال بما يلي: "في الوقت الذي لايكون فيه للتعديلات في النفقات تداعيات مستترة تتسبب الزيادات الضريبية في خسائر إنمائية فادحة ودائمة. فعناصر الطلب المتجمع الذي يتضح به الفارق في تفاعل الأداء الاقتصادي مع إجراءات التعديل القائمة على النفقات والدخل هي الاستثمارات الخاصة. حيث تتعافى ثقة المستثمرين [...] بعد تخفيض النفقات أسرع من تعافيها بعد الزيادات الضريبية. (Agnoli,Alesina et al. 2012, 26) كما وجد المؤلفون "أن إجراءات الاستقرار المالي تكون أقل ضررًا بالنسبة للأداء الاقتصادي إذا صاحبها إصلاحات هيكلية تلك التي تشير إلى تغير سياسي "حاسم".. وليس هناك فوارق بين الاستراتيجيتين الخاصتين بالدمج والتوحيد. ما يخص السياسة النقدية [...] تختلف الاستراتيجيتان فيما يتعلق بإصلاحات على جانب العرض وبهدف التحرر العام بالنسبة إلى الإجراءات المصاحبة."

111- تمثل الدراسة المذكورة استثناءًا. يذكر أنها صادرة عن المعهد الألماني للأبحاث الاقتصادية (Bach 2012). فالزيادات الضريبية التي أقرها الرئيس الفرنسي المنتخب مؤخرًا على الأغنياء فعّلت من الاستعدادات الكبيرة للتهرب الضريبي وفقًا للتقارير الصحفية الصادرة بعد ذلك بوقت قصير.انظر إلى مقال:

Indigestion for ‘les Riches’ in a Plan for Higher Taxes الصادر في جريدة نيويورك تايمز الأمريكية بتاريخ السابع من شهر إبريل عام 2012م والذي ورد به:

Many companies are studying contingency plans to move high-paid executives outside of France, according to consultants, lawyers, accountants and real estate agents — who are highly protective of their clients and decline to identify them by name. They say some executives and wealthy people have already packed up for destinations like Britain, Belgium, Switzerland and the United .States, taking their taxable income with them

وقـد يتـم تفعيـل زيـادة الضرائـب ضـد التوجـه السـائد فـي الخمسـة عشـر عامًـا الماضيـة، وإذا حـدث ذلـك فمـن المفتـرض أن يوضـع فـي الحسـبان أن تظـل مصـادر الضرائـب غيـر المتحركـة وخاصـة المصروفـات الاجتماعيـة وضرائـب الاسـتهلاك مقيـدة فـي الأسـاس؛ أي أنهـا غيـر كافيـة لتمويـل مسـتوى النفقـات المتنامـي تاريخيًـا للـدول الحديثـة فـي دسـتورها الحالـي، وفـي الوقـت ذاتـه وبغـض النظـر عـن ذاك قـد تسـاهم فـي جعـل نظـم الـدول القوميـة أكثـر رجعيـة ممـا هــي عليـه بالفعـل.

2. سـيُفرض تخفيـض الإنفـاق الحكومـي الوشـيك علـى هـؤلاء المحتاجيـن إلـى الخدمـات العامـة بسـبب دخولهـم المنخفضـة، ثـم سـيتم إلغـاء التشـغيل فـي القطـاع العـام وزيـادة الضغـط علـى الأجـور المدفوعـة فيـه، وسـيصاحب ذلـك مزيـد مـن موجـات الخصخصـة وزيـادة مسـتمرة فـي توزيـع الأجـر، وسـيزداد تبايـن الحصـول علـى خدمـات الرعايـة الحكوميـة المُوحـدة مثـل قطـاع الصحـة والتعليـم والتدريـب وفقًـا للقـوة الشـرائية للعمـلاء المختلفيـن، وفـي المجمـل سيرسـخ تخفيـض حجـم الإنفـاق الحكومـي والعمـل الحكومـي شـكل السـوق بوصفـه أهـم آليـة لتوزيـع فـرص الحيـاة واسـتكمال البرنامـج النيوليبرالـي لإعـادة هيكلـة الدولـة الغنيـة لفتـرة مـا بعـد الحـرب العالميـة أو القضـاء عليهـا.

3. سـيؤدي تخفيـض موازنـات الـدول إلـى حتميـة اسـتخدام جـزء متنامـي مـن النفقـات الإجماليـة للـدول علـى تعهـدات إنفـاق قائمـة بالفعـل، الأمـر الـذي يمثـل ضـررًا علـى مصـادر الإنفـاق التـي تقرهـا كل دولـة قوميـة كمـا سـيلحق الضرر البرامـج الجديـدة التـي تتفاعـل مـع مواطـن المشـكلات المجتمعيـة المتغيـرة(112)(Streeck und Mertens 2010) ويصبـح هـذا الأمـر سـاريًا علـى الرغـم مـن أن التقشـف المالـى يصاحبـه غالبـا تخفيـض فـى الحقـوق الخدميـة ، ولأن عـدد مـن يحـق لهـم المطالبـة يـزداد مـع الوضـع الاقتصـادي السـيء أو مـع تقـدم المواطنيـن فـي العمـر فـإن تقليـل المطالـب يعنـي تقليـل ضـروري للحجـم الشـامل للنفقـات وهـو أمـر مؤلـم لمسـتقبل كل فـرد.

وأكثـر الأمـور التـي سـتتأثر بتخفيـض الموازنـات الحكوميـة هـى الإنفـاق علـى البنيـة التحتيـة الفسـيولوجية والسياسـة الأسـرية والتعليميـة والبحثيـة وسـوق العمـل النشـط وكلهـا

112- يعد الإنفاق الحكومي ملزمًا إذا لم يتم تخفيضه تلقائيًا لأسباب سياسة أو قانونية. فأجور العاملين بالحكومة والمعاشات وخدمة الديون المفروضة على الحكومة جزء من تلك النفقات، ومن البديهي في الأساس وعلى المدى الطويل أن تصبح كل النفقات الحكومية المفروضة قانونيًا موضوع لتفاوض المشرع. Streeck und Mertens 2010.

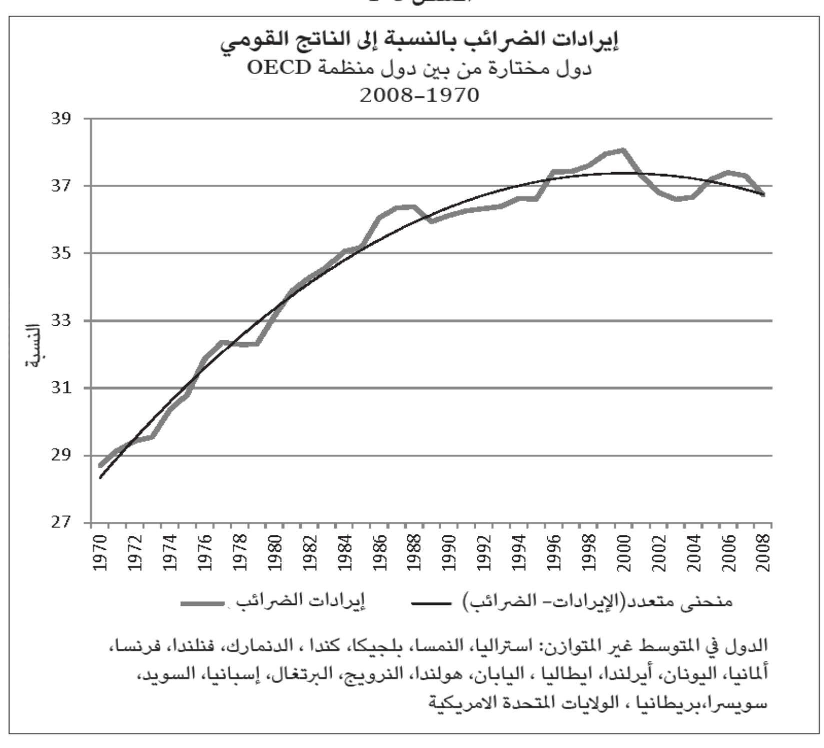
أمـور ترجـع لـكل دولـة علـى حـدة، لـذا كان مـن الممكـن توضيـح أن الاسـتثمارات العامـة فـي المرحلـة الأولـى مـن دمـج الميزانيـة فـي فتـرة التسـعينيات لـم تنخفـض كجـزء مـن نفقـات الدولـة فحسـب بـل بالعلاقـة بالمنتـج الاجتماعـي بالنسـبة للولايـات المتحـدة والسـويد وألمانيـا بالقـدر نفسـه، أمـا بريطانيـا بقيـادة حـزب العمـال الجديـد فتنتمـي إلـى الـدول التـي تـزداد فيهـا الاسـتثمارات العامـة غيـر أن الديـن الحكومـي لـم ينخفـض بـل يـزداد باسـتمرار مـن عـام إلـى آخـر، والعلاقـة بيـن العجـز الحكومـي أو ديـن الدولـة والاسـثمارات العامـة سـيظل قائمًـا إذا لـم تتـم مراعـاة النفقـات فـي البنيـة التحتيـة الفسـيولوجية ومراعـاة الاسـتثمارات "الاجتماعيـة" وحدهـا أي نفقـات الـدول لدعـم رأس المـال البشـري والاجتماعـي والمعرفـي لمجتمعاتهـا، وهـذا الأمـر لا ينطبـق علـى دولـة مثـل ألمانيـا التـي انخفضـت فيهـا النفقـات منـذ عـام 1981م مـن ثمانيـة إلـى سـتة ونصـف بالمئـة، بـل أيضًـا بالنسـبة للسـويد وهـي الدولـة الرائـدة فـي الاسـتثمارات الاجتماعيـة تاريخيًـا بتراجـع مـن ثلاثـة عشـر بالمئـة إلـى عشـرة بالمئـة.

العلاقـة المطروحـة ليسـت إلزاميـة مـن الوجهـة المنطقيـة فالـدول قـد تحـاول فـي المرحلـة الثانيـة الوشـيكة الآن تخفيـض ميزانياتهـا والالتفـاف علـى آليـة تجميـد بنيـة الإنفـاق العـام فـي الدولـة المُوحـدة[113] والدفـاع عـن اسـتثماراتها المجتمعيـة المسـتقبلية علـى الرغـم مـن القضـاء علـى العجـز أو حتـى زيادتـه، إلا أن الخبـرات التـي تكونـت مـن الفتـرة السـابقة علـى عـام 2008م جعلتنـا نـدرك مـدى صعوبـة مثـل هـذا المشـروع حيـث أظهـرت هـذه الخبـرات أن الاسـتقرار المالـي سـيؤدي إلـى زيـادة احتمـالات مزيـد مـن الخصخصـة للغايـة المسـتقبيلة المجتمعيـة المتوجهـة إلـى التحـول النيوليبرالـي، وموازيًـا للخفـض المتزايـد للإنفـاق العـام لإرضـاء المطالـب التاريخيـة لكبـار السـن مـن المواطنيـن والناخبيـن إلـى سـيؤدى إلـى أن تفقـد دولـة الرفاهيـة دوائرهـا الانتخابيـة بطريقـة طبيعيـة.[114]

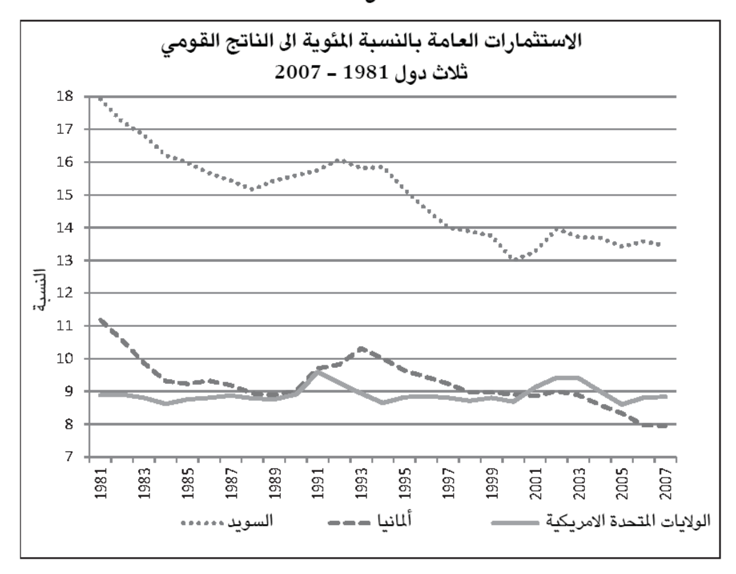
113- آلية من الممكن أن نوجزها فيما يلي:" يؤدي العجز في الموازنات العامة إلى ارتفاع مديونية الدولة الذي يزيد بدوره من الضغط على الاستقرار المالي. وإذا ما تم تجنب زيادة الضرائب فمن الممكن تحقيق الاستقرار عن طريق خفض النفقات. وهذا الأمر ينطبق بالضرورة على النفقات التي تقر بقررارات منفردة أقوى من النفقات الملزمة قانونيًا. ولأن الاستثمارات العامة يتم إقرارها بقرارات منفردة فمن المتوقع أنه في حالة خفض النفقات الإجمالية أن تنخفض هي الأخرى. ومن الواضح أن هذا الأمر لا ينطبق على الاستثمارات التقليدية في البنية الفسيولوجية فحسب بل ينطبق أيضًا على ما نطلق عليه اسم الاستثمارات "اللينة" بغض النظر عن أن حجمها صغير بنظرة مطلقة. وإذا أرادت الحكومات الوصول للاستقرار المالي أو لزم عليها أن تنشد ذلك فمن الممكن أن تدافع عن استثماراتها "اللينة" أو تزيدها إذا ما كانت هناك حيثيات لذلك وإذا كانت مستعدة وقادرة على فرض ضرائب أعلي. (Streeck and Mehrtens 2012, 23)

114- من الممكن الوصول إلى تسريع محدد للتخلص من النفقات المُلزمة للدولة عن طريق ارتباط الرعاية الوجودية للدولة الغنية "بقواعد الأجداد" ومن ثم عدم نقلها للأجيال اللاحقة أو بمدى محدد. الأمر الذي سيسهل من تقليل الثقة السياسية بهم بوصفهم امتيازًا لكبار السن.

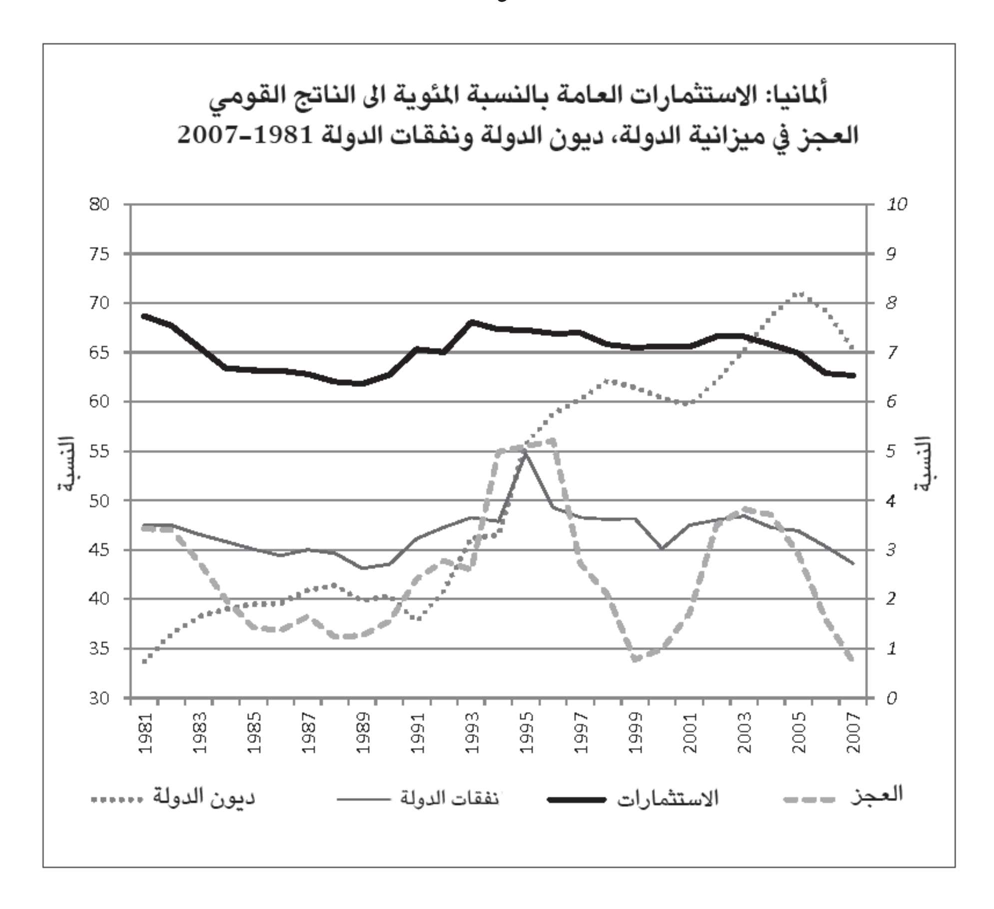
الشكل 3-1



الشكل 3-2



الشكل 3 - 3



الدمـج لا يعنـي بالضـرورة التحـرر مـن ضغـط أسـواق المـال، ويجـب أيضًـا الحصـول علـى القـرض فـي الدولـة المُوحـدة حتـى لـو ختمـت ميزانيتهـا مـن عـام إلـى آخـر بزيـادة لأنهـا قـادرة علـى دفـع ديونهـا تدريجيًـا أو عليهـا إعـادة تمويلهـا، علـى الرغـم مـن أن الدعايـة للدمـج تحـدث عـن طريـق الوعـد بـأن تسـتعيد الدولـة سـيادتها أمـام "الأسـواق" بهـذه الطريقـة[115]

115- كان ذلك دافعا قويا خلف الإصلاح الصارم لأموال حكومة السويد بعد الأزمة المالية الثانية التي مرت بها في فترة التسعينيات. حيث وصف وزير المالية السويدي آنذاك (جوران يرسون) هذه العلاقة بالعودة للوراء كالتالي: " الأمر كان متعلقا بالديمقراطية نفسها. لماذا يتم انتخاب نواب البرلمان إذا كان صندوق النقد الدولي هو من سيتخذ القرارات؟ لماذا نخوض حملة انتخابية إذا لم تكن لدينا القدرة الكاملة على اتخاذ القرارات؟ كان ذلك أمرًا مهينًا [...] عندما ذهبت إلى وول ستريت أول مرة محاولا اقتراض أموال لتمويل العجز قابلت مجموعة من الشباب تترواح أعمارهم بين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين واستهزءوا بي ونظروا لي كما لو كنت كائنًا فضائيًا ومعظمهم إن لم يكن جميعهم لم يذهب للسويد من قبل ولا يعرفون شيئًا عنها. (Mehrtens 2013)

إلا أن الفترة الزمنية التي من الممكن أن يحدث فيها ذلك ماتزال في علم الغيب ولا يمكن استشرافها، وقد تفرض حرية الديون فائضا في الميزانية لسنوات طويلة مثل ذلك الذى يمكن أن تستهدفه معدلات النمو المرتبطة بمعدلات تضخم لا يستهان بها، وحتى ذلك الوقت يجب على السياسة الحكومية أن تدفع لشعب السوق نصيبه من الأرباح باستمرار لأن هذا الشعب قادر على معاقبة كل انحراف عن المسار بفوائد عالية في أي وقت،[116] شريطة استمرار تسوية الموازنات العامة، وقد يكون بدهيًا عدم تراجع مستوى تحصيل الضرائب. وشرط ذلك استمرار تسوية الموازنات العامة، وقد يكون بديهيًا عدم تراجع مستوى تحصيل الضرائب، بيد أن هذا الأمر لا يمكن تقديره في الدولة المُوحدة، وكما أظهر نموذج انتقال الرئاسة في الولايات المتحدة من كلينتون إلى جورج بوش من الممكن أن يعمل فائض الميزانية كتفسير لخفض الضرائب التي تسبب عجزًا جديدًا والذي يجب مواجهته بتخفيضات أخرى في النفقات لتحقيق الفائض (Pierson 2001)،[117] ويظهر تضافر تخفيض النفقات وتقليل الضرائب أن دمج ميزانيات الدولة المُوحدة لا يتم لمصلحتها فحسب بل لتحقيق هدف أكبر لإلغاء عام لسلطات الدولة وتدخلاتها في السوق، أي جزء من البرنامج النيوليبرالي المتمثل في التخلص من سلطات الدولة وتحقيق الخصخصة، ووفقًا لعلامات نظام متقشف يعطي فائض الموازنة مبررًا "لرد ممتلكات المواطنين إليهم"(وفقًا لرأي الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش)، وبهذه الطريقة تغذي سياسة التوحيد والدمج نفسها بنفسها

116- في الممارسة العملية ربما لا ترى الدول الملتزمة "بكبح الديون" والبحث عن وقفها، أنها مضطرة إلى العثور على أشكال جديدة وغير ظاهرة في الميزانيات للتمويل المسبق للاستثمارات العامة على وجه الخصوص واستخدام تلك الأشكال. ويجب أن يوضع في الحسبان انفتاح سوق واسع لما يعرف باسم الشراكة بين القطاع العام والخاص في الدول المستقرة التي تحصل فيها الشركات الخاصة على قروض لمقاصد تشييد عامة بدلا من الدولة مقابل دفع الدولة ومواطنيها بوصفهم مستخدمين لتلك الخدمات لسنوات أو عقود وقد تبعث خبرات أولية مع هذه الترتيبات أن الحكومات والمجالس النيابية خاصة في المستويات السفلية لا تتمتع بالقدرة على فهم اتفاقيات الشراكة التي تشمل آلاف الصفحات التي سطرتها مكاتب المحامين الدوليين وتقدير النفقات والمخاطر تقديرًا سليمًا إلا فيما ندر. ومن المتوقع بعد ذلك أن مكاتب المستشارين والمحامين ستجد إمكانات خدمية سخية لكنها غالية بالنسبة للأجهزة العامة. وتقدم مقالة "Publik Private Partnership" مقدمة جيدة لهذا الأمر. والمقال صادر على موسوعة الويكيبيديا: http://de.wikipedia.org/wiki/%C3%96ffentlich-private_Partnerschaft.

117- لم تعد هناك حاجة إلى هذا التبرير اليوم. حيث نافس المرشح الأمريكي للرئاسة (ميت رومني) في معركته الانتخابية في عام العجز القياسي 2012 م بوعده بعدم المساس بالتخفيضات الضريبية التي أقرها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن بل سيضيف إليها تخفيضات ضريبية بقيمة 456 مليار دولار بدءًا من عام 2015م. انظر إلى مقال "A Tax Plan That Defies The Rules of Math" الصادر في جريدة نيو يورك تايمز الأمريكية في الحادي عشر من شهر أغسطس عام 2012م.

وخاصة المواطنين الذين عليهم توقع ما هو أقل دومًا من الدولة وعليهم أن يجدوا لأنفسهم مزيدا من السلع بعيدًا عن القطاع العام، وبهذا يؤدي خفض نفقات الدولة إلى تخفيض الدخل الأمر الذي يتطلب بدوره تخفيضات أخرى في النفقات إذا أصبح إعفاء ديون الدولة في مقدمة الأولويات، ويواجه التقليص المستمر لنصيب الدولة في الاقتصاد القومي مصالح المستثمرين في ديون الدولة الباقية، فكلما انخفض فرض الضرائب لاقتصاد قومي أصبح أيسر على الدولة ضمان استخدام استحقاقات أصحاب الدين من خلال زيادات ضريبية قصيرة الأجل في حالة الضرورة.[118]

118- لا تزال آلية مشابهة سارية في دولة ديمقراطية اجتماعية أصيلة فيما مضى مثل السويد. وكما أظهر الباحث (فيليب ميرتنس) في رسالة الدكتوراه التي أتمها في مدينة كولونيا الألمانية تستهدف الدولة تحقيق فوائض مالية في ميزانيتها منذ الأزمة المالية الأخيرة في منتصف فترة التسعينيات بصفة مستمرة. واستخدمت الحكومة المحافظة التي أعيد انتخابها عام 2011م هذا الأمر للقضاء المستمر على مديونية الدولة على الرغم من وضعها الاقتصادي الجيد، ومن ثم يتم استخدام الهدف المروج له والمقبول من قبل الناخبين لحرية الديون الحكومية للدفع بتحويل جذري في بنية الدولة السويدية المرفهة على الرغم من الفائض البنيوي المستمر في موازنة الدولة.

النمو: العودة إلى المستقبل

منذ بداية الأزمة عام 2008م تتسارع وتيرة الأحداث في السياسة الأوروبية، وحدثت أمور مثل استبدال ممثلين للاقتصاد المالي برؤساء حكومات منتخبة انتخابًا ديمقراطيًا مثل (باباندريو) و(بيرليسكوني) حيث قام "اتحاد الدول" الأوروبي بتعيينهم الأمر الذي لم يكن من المتوقع حدوثه، ولا يستطيع الرأي العام - إذا كان هناك رأي عام- أن يتابع الأحداث إلا بقدر أقل فضلا عن أنه صار سريع النسيان، هذا الأمر قد يكون في صالح السياسة، التي تمكنت بهذه الطريقة فحسب من الحديث عن "برامج إنمائية" أوروبية مرة أخرى بعد الانتخابات اليونانية والفرنسية عام 2012م، فضلا عن التعرض لموضوع التقشف الذي من الممكن أن يؤدي إلى الاستقرار والدمج الذي يجب استكماله من خلال ما يعرف باسم "عناصر إنمائية" ممولة بقروض عامة أو خاصة.

لم يكن انتهاء رئاسة ساركوزي لفرنسا هو السبب في التحول السياسي في النمو قصير الأجل في سياسة الأزمة الأوروبية، بل الصحوة المؤقتة لليساريين المتطرفين في الانتخابات اليونانية مع المعارضات الداخلية السياسية المتزايدة ضد سياسة حكومة مونتي في إيطاليا، وفي ألمانيا نفسها بدأت موجة السخط من الدولة المُوحدة ماليًا التي تزايد وضوح معالمها، واستطاع تحديث وعود النمو من العصر الذهبي للرأسمالية التي أعقبت الحرب تقديم علاج مؤقت، والأمر الحاسم في ذلك أنه صارت هناك إمكانية وصول حكومة غير ملتزمة بالمركز الأوروبي الغربي لسدة الحكم في اليونان لأول مرة في يونيو عام 2012م، وقد تستطيع هذه الحكومة إقرار إلغاء ديون الدولة من طرفها حيث تعد اليونان واحدة من الدول المدينة الواقعة على أطراف أوروبا، وكان على فرنسا بصفة خاصة وعلى ألمانيا بقدر أقل إنقاذ أنظمتها المصرفية الخاصة البارزة قبل الانهيار بمزيد من الإمدادات من أموال الضرائب، ومن المزمع أن يخدم إعلان ما يعرف باسم "حزمة النمو" إغراء اليونانيين بالاستغناء عن استراتيجية كانت تبدو نوعا من الانتحار المالي من وجهة نظر أوروبا الغربية.[119]

119- ولم تتفاعل الاستعارة الجديدة للنمو مع الاحتياج المتزايد لتشريع سياسة تقشف بأن تنظر إلى النمو كأجر "للإدخار" المنشود بل مع أمل حكومات الدول المدينة الحصول على دعم مالي من موارد بروكسل النقدية. حسّن الرئيس الفرنسي الجديد (فرانسوا أولاند) من توقع النمو بوصفه علاجًا لصراعات التوزيع بين الرأسمالية والديمقراطية. إلا أنه لم يتمكن من توضيح كيف ستتفق السياسة الداخلية التي أعلنها مع أهداف الوحدة المتفق عليها والمُلزمة على المستوى الأوروبي.

تسـببت الهـزة اليسـارية السياسـية فـي اليونـان فـي ظهـور إمكانيـة واقعيـة للمـرة الأولـى لخروجهـا مـن نطـاق العملـة الأوروبيـة المُوحـدة الأمـر الـذي رفـع الثمـن الـذي كانـت أوروبـا الغربية مسـتعدة لتقديمـه لبقـاء اليونـان فـي نطـاق العملـة المُوحـدة، وقـد يدفعنـا ذلـك إلـى الشـك فـي إمكانيـة وجـود نتيجـة لبرامـج الإنفـاق المبرمـة فـي الثامـن والعشـرين مـن شـهر يونيـو عـام 2012م. بـدت السياسـة الإنمائيـة الجديـدة الموعـودة غيـر الواقعيـة مثـل سـابقتها ولـم يحـدث نقـاش جـاد عـن السـبب الـذي يجـب أن يجعلهـا أكثـر نجاحًـا مـن سـابقتها، وكانـت البرامـج الإنمائيـة الأوروبيـة قائمـة لعشـرات السـنين بحجـم غيـر قليـل ليـس فقـط بالنسـبة لليونـان بـل لأسـبانيا والبرتغـال أيضًـا، أي منـذ أن أسـقطت الـدول الثلاثـة أنظمتهـا الفاشـية فـي فتـرة السـبعينيات وانتقلـت إلـى الديمقراطيـة البرلمانيـة علـى غـرار نمـوذج أوروبـا الغربيـة، وسـاهم الاتحـاد الأوروبـي بنصيـب الأسـد فـي تمويـل الاسـتثمارات العامـة فـي البنيـة التحتيـة للثـلاث دول المطلـة علـى البحـر المتوسـط بصناديقـه الماليـة الهيكليـة والترابطيـة المختلفـة حتـى فتـرة التسـعينيات كمقايضـة لابتعادهـا عـن مسـار التنميـة الشـيوعي الأوروبـي الـذي لـم يكـن واقعيًـا بالكامـل لكنـه كان شـائعًا فـي فتـرة السـبعينيات، علـى أمـل مشـترك بالتقـارب الاقتصـادي والاجتماعـي الوشـيك مـع ألمانيـا وفرنسـا وشـمال إيطاليـا، لكـن كان يجـب انتظـار ذلـك الأمـر طويـلا، ولـم يتـم الوصـول إليـه منـذ وقـت طويل عندمـا انتقلـت المسـاعدات الماليـة مـن أوروبـا الغربيـة بشـكل ضئيـل فـي فتـرة التسـعينيات[120] ليـس فقـط لأنـه وجـب عليهـا المشـاركة مـع الديمقراطيـات الناشـئة فـي أوروبـا الشـرقية وانشـغال ألمانيـا "ببنائهـا لألمانيـا الشـرقية" بـل لأن الـدول الغنيـة فـي تلـك الفتـرة كانـت قـد دخلـت مرحلتهـا الأولـى للاسـتقرار والثبـات المالـي.

ومـا حـدث بعـد ذلـك كان مـن الممكـن وصفـه باعتبـاره مكافئـا لسياسـة خارجيـة "للكنزيـة المخصخصـة"(Crouch 2009) فـي السياسـة الداخليـة للـدول القوميـة لفتـرة التسـعينيات كبديـل للخدمـات التحويليـة الحكوميـة مـن خـلال تحسـين إمكانـات الحصـول علـى قـروض فـي النطـاق الدولـي وليـس داخلهـا هـذه المـرة، ومقابـل موافقـة فرنسـا علـى توحيـد ألمانيـا

120- حصلت إيطاليا بوصفها عضوًا مؤسسًا للاتحاد الأوروبي الاقتصادي على الجزء الأكبر من أموال الصناديق المالية الإقليمية لبروكسل كمساعدة هيكلية للجنوب. ونتيجة أدائها الاقتصادي المُعدّل أصبح لها ميزانية متوازنة أمام الاتحاد الأوروبي منذ فترة الثمانينيات.

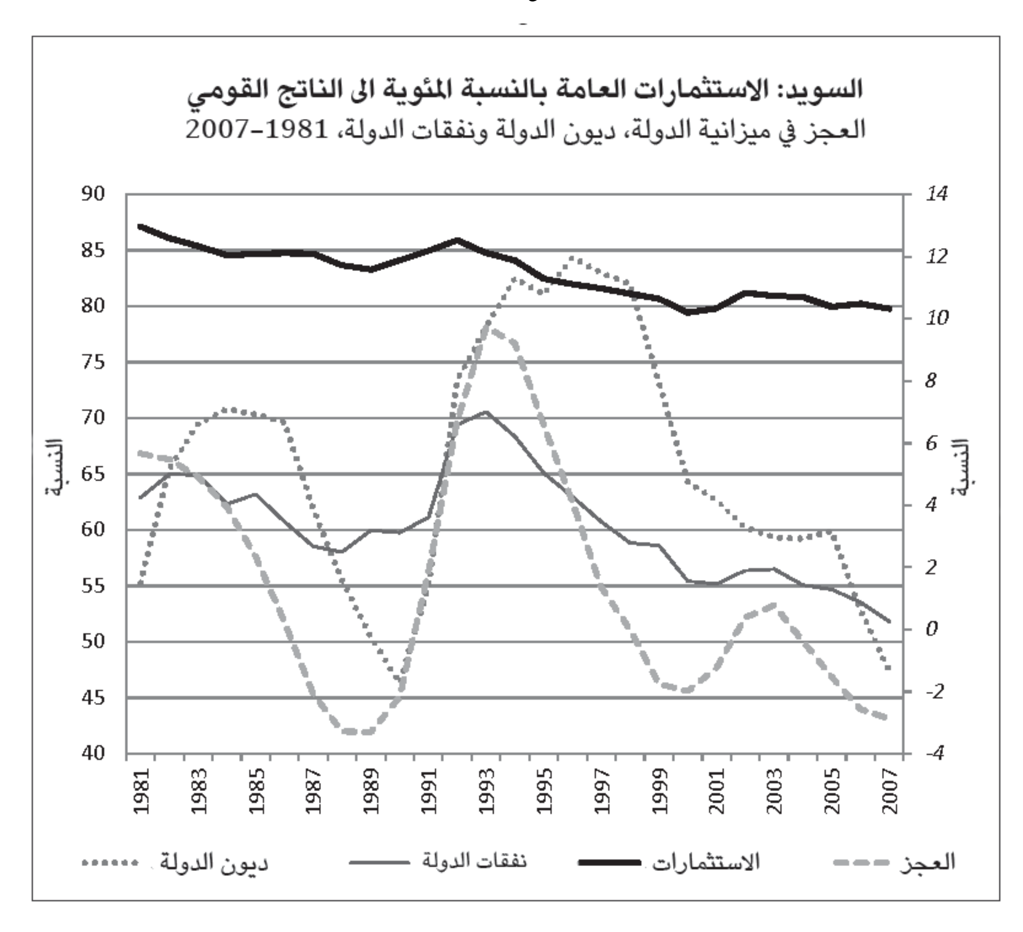
عـام 1990م تمـت الموافقـة علـى انضمـام الـدول الثلاثـة الأعضـاء الواقعـة علـى البحـر المتوسـط ذات البنيـة الضعيفـة لنطـاق العملـة الأوروبيـة المُوحـدة مـع بدايـة تطبيقهـا كنـوع مـن برنامـج النمـو والاسـتقرار، حيـث يتعيـن للدخـول الآمـن لأسـواق أوروبـا الغربيـة واسـتبعاد مخاطـر العملـة للمسـتثمرين الأجانـب ازدهـار سـريع للاقتصاديـات القوميـة، لكـن انخفضـت الفوائـد المفروضـة علـى حكومـات دول البحـر المتوسـط لتمويـل عجـز ميزانياتهـا، وإعـادة تمويـل ديونهـا المتزايـدة قبـل العملـة المُوحـدة بسـرعة قبـل أن تصـل عمليًـا للمسـتوى الألمانـي فـي البدايـة الرسـمية، ولا يمكـن تفسـير ذلـك إلا بـأن "الأسـواق" اعتقـدت أنهـا تملـك سـببًا لتوقـع أن إجمالـي دول العملـة الأوروبيـة المُوحـدة سـيحل محـل عـدم دفـع الدفعـات النقديـة وبالتالـي قـد يكـون تقـارب نسـبة الفوائـد مبـررًا ويتقـدم التقـارب المتوقـع أو المأمـول لـلأداء الاقتصـادي بشـكل مـا علـى الأقـل.[121]

ومـن الممكـن أن يتضـح فـي حالـة اليونـان علـى نحـو نموذجي كيـف تحققـت الخصخصـة لدولة الرفاهيـة بيـن دول الاتحـاد الأوروبـي، فصـارت اليونـان عضـوًا فـي الاتحـاد الأوروبـي عـام 1981م وانضمـت للعملـة الأوروبيـة المُوحـدة مـن عـام 2001م. وعندمـا تـم الإعـلان عـن نيـة دول أوروبـا الغربيـة فـى منتصـف التسـعينيات لضـم اليونـان للعملـة المُوحـدة انخفضـت الفائـدة التـي كان يجـب عليهـا أن تدفعهـا مقابـل الديـن مـن سـبعة عشـر إلـى سـتة بالمئـة خـلال خمـس سـنوات، وفـي الوقـت نفسـه تقلصـت المبالـغ الماليـة الصافيـة التـي يدفعهـا الاتحـاد الأوروبـي لليونـان مـن أربعـة إلـى اثنيـن بالمئـة مـن الناتـج المحلـي باليونـان، بتوقع واضـح أن الـدول قد تكون قـادرة الآن علـى مـلء الفـراغ الناشـيء فـي سـوق رأس المـال، ونجحـت اليونـان فـي ضغـط عجـز ميزانيتهـا في أقـل وقـت ممكـن مـن تسـعة إلـى ثلاثـة بالمئـة مـن الناتـج المحلـي قبـل الانضمـام إلـى العملـة المُوحـدة ومـن ثـم حققـت واحـد أو اثنيـن مـن معاييـر الانضمـام لهـا علـى الأقـل، وبعـد أن قلـل انضمـام اليونـان للعملـة المُوحـدة مـن تمويـل قـروض نفقاتهـا العامـة عـاد العجـز ليـزداد بسـرعة مـرة أخـرى وصـار عـام 2008م أعلـى من عـام 1995م، وعلـى الرغم من ذلك وبسـبب حجـم الفوائد

121- شجعت المفوضية الأوروبية بشدة تقارب الفائدة لمستوى منخفض الذي أتاح لدول مثل البرتغال واليونان الاستدانة بقروض عالية. وسمحت المفوضية للبنوك الأوروبية استخدام سندات القروض الخاصة بالدول الأعضاء الواقعة في نطاق العملة الأوروبية المُوحدة وما يعرف باسم اتفاقيات إعادة الشراء من الكل بالتساوي كأمان بعيدًا عن الحدود القومية (Gabor 2012) نهاية فترة التسعينيات، حيث أتاح هذا الأمر للدول صاحبة الاقتصاديات الضعيفة الحصول على قروض بشروط مناسبة لها. وكان (ماريو مونتي) هو المفوض المسؤول في الاتحاد الأوروبي عن السوق المشتركة "والخدمات المالية".

المنخفضة بشدة ازداد انخفاض معدل الفائدة أي حصة خدمة الديون في النفقات الحكومية وازداد الدين الحكومي الذي وصل إلى ما يزيد عن 100% مع تفعيل العملة الأوروبية المُوحدة تدريجيًا في البداية فحسب، لكن بعد عام 2008م ازداد العجز وحجم الفائدة بشدة ومعهما معدل الفائدة والدين الحكومي، والشيء الوحيد المؤكد الذي تبقى لليونان من عضويتها في العملة الأوروبية المُوحدة اليوم هو مستوى دينها العام المرتفع بمقدار ما يقرب من ستين بالمئة لأدائها الاقتصادي السنوي مقابل عام 1995م.

الشكل 3 - 4



استطاعت اليونان والبرتغال تحديدًا استبدال التحويلات النقدية المالية من بروكسل بقروض ذات فوائد منخفضة في فترة الازدهار القصيرة التي شهدتها عملة اليورو،[122] إلا أن التدفق المالي الهائل على مر السنين أسفر عن تكوين فقاعات مؤقتة بدت كما لو أنها نموًا لكنها في الحقيقة لم تكن كذلك، الأمر الذي تكرر حدوثه بعد عام 2008م بطريقة فادحة، واتضح ذلك جليًا عندما توقف ضخ القروض بأسعار فائدة منخفضة ولم تعد الموازنات العامة والشركات قادرة على خدمة ديونها بسبب أزمة النظام المالي العالمي.

وقد أثار الدهشة أن الأزمة المالية لم تلعب دورًا في السؤال المطروح للنقاش العام والذي دار حول عدم وجود أي شخصية في أجهزة المراقبة الشاملة للدول القومية العظمى والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد تمكنت من ملاحظة ما كان يحدث أمام أعينها، عندما لزم على اليونان إخفاء حالة دينها كي تنضم إلى نطاق العملة الأوروبية المُوحدة وبدأت تقترض بكثرة بفوائد جديدة منخفضة، وساعدها بنك الاستثمار الأمريكي (جولدمان ساكس) في تجميل حساباتها البنكية مقابل رسوم مبالغ فيها كما هو معتاد في هذا البنك.[123]

ولا يبدوا واقعيًا عدم شعور أي شخص في المجتمع المالي الدولي "المتاشبك" بحدوث كارثة، شغل عالم الاقتصاد اليوناني (لوكاس باباديموس) منصب رئيس البنك المركزي اليوناني. وبعد أن أتم عمله أصبح نائبا لرئيس البنك المركزي الأوروبي (ثم أصبح كما هو معروف رئيس الوزراء اليوناني عام 2011م بوصفه "خبيرًا متخصصًا" جاء من خارج الحقل السياسي ومكلفًا بضمان قدرة بلاده على تسديد أموال الدائنين من خلال "إصلاحات")، فهل علينا أن نصدق أن بعد انتقاله إلى فرانكفورت قد انقطعت كل اتصالاته بوطنه تمامًا لدرجة عدم معرفته بالوضع الحقيقي لديون اليونان؟ جدير

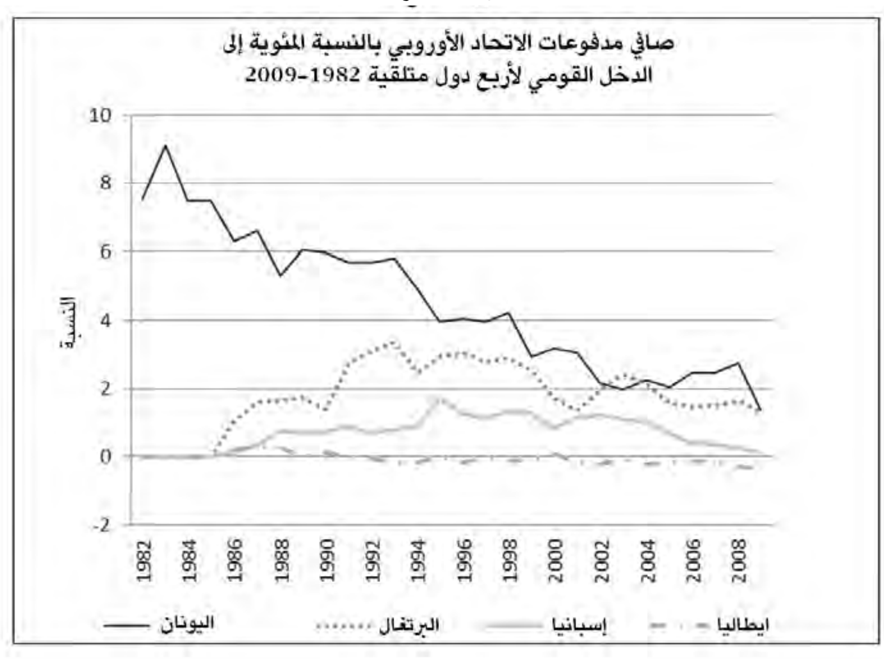
122- لم تكن الدولة الإسبانية هي الوحيدة المدينة بل استدان أيضًا القطاع الخاص بها بفضل تحرير الحكومة الإسبانية لنظام الإقراض بقدر مبالغ فيه حيث تمكنت البنوك الإسبانية من الحصول على قروض بأسعار فائدة رخيصة مثل الدولة اليونانية.

123- انظر إلى جريدة بلومبرج بتاريخ السادس من شهر مارس عام 2012م في مقال بعنوان "Goldman Secret Greece Loan Shows Two Sinners as Cleint Unravels" بدأ المقال كالتالي:

On the day the 2001 deal was struck, the government owed the bank about 600 million euros ($793 million) more than the 2.8 billion euros it borrowed, said Spyros Papanicolaou, who took over the country's debt-management agency in 2005. By then, the price of the transaction, a derivative that disguised the loan and that Goldman Sachs persuaded Greece not to test with .competitors, had almost doubled to 5.1 billion euros

بالذكر أنه قد تزامن انتقال (باباديموس) إلى البنك المركزي الأوروبي مع تعيين (ماريو دراجي) -الذي شغل منصب نائب رئيس بنك جولدمان ساكس والمسؤول عن الصفقات الأوروبية- رئيسًا للبنك المركزي الإيطالي Banca d›Italia إلى جانب مقعده في الجهاز التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي، والأمر الأكثر احتمالا من هذا التغيير في المناصب الذي كان مرتبطًا بنوبة من فقدان الذاكرة هو حالة قناعة السياسة وأصحاب رؤوس المال ذوي النفوذ بالإحلال الممكن من خلال العملة المُوحدة للتحويلات الدولية عبر اقتراض الدول الفردية.

الشكل 3 - 5 و 3 - 6


صافي مدفوعات الاتحاد الأوروبي بالنسبة المئوية إلى
الدخل القومي لأربع دول متلقية 1982-2009
النسبة
10
8
6
4
2
0
-2
1982
1984
1986
1988
1990
1992
1994
1996
1998
2000
2002
2004
2006
2008
اليونان
البرتغال
إسبانيا
ايطاليا


إجمالي مدفوعات الاتحاد الأوروبي الى دول جنوب
وشرق اوروبا 2000-2010
Milliarden Euro
40
35
30
25
20
15
10
5
0
2000
2001
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
جنوب أوروبا
شرق أوروبا

فالسياسة وصناعة المال كانا أكثر سعادة ورضاءً لأن المجال المالي للسياسة قد استنفذ، وفتحت صناعة المال أسواقًا جديدًا لنفسها وسمحت بقبول فكرة أنه في حالة تمزق كل الخيوط في النهاية فإن الدول الأكثر ثراءًا سوف تتحمل ديون الدول الأفقر، كما ستحمي الدول الأغنى المؤسسات المالية الأوروبية والأمريكية من أية أضرار.

في ضوء خبرات فترة ما قبل الأزمة قد يبدو البرنامج "الإنمائي" المدرج في اللعبة الأوروبية مثل سياسة رمزية بعد الانتخابات اليونانية والفرنسية عام 2012م[124] حيث عرف أو تمكن كل المشاركين في اتخاذ القرارات من معرفة أن المساحة المالية لدول المركز الأوروبي لتمويل "تحفيز النمو" صارت أضيق بشكل غير متساو مما كانت عليه في فترة التسعينيات ، وأن القروض في سوق رأس المال لم تعد متاحة وقريبة من المدى والشروط مثل الفترة التي أعقبت مطلع القرن مباشرة، وإذا كانت الموارد غير كافية آنذاك لاستخدامها في دول طرف أوروبا أكثر من مجرد نمو زائف فكيف تبدو هذه الموارد اليوم؟ والأمر الوحيد الذي تمكن من التأثير على الإجراءات المُتّخذة في صيف عام 2012م لتحفيز النمو ساعد الحكومة الفرنسية على حفظ ماء الوجه وبث الأمل في إمكانية توفير أموال لحكومات الدولة الواقعة على طرف أوروبا التي تستطيع فيها الإنفاق على أجهزتها الحكومية ويمكنها من إعطاء تكليف أو آخر لعملائها.[125]

علاوة على ذلك كان ومازال ساريًا في أوروبا المُوحدة المبدأ السائد للنيوليبرالية الذي

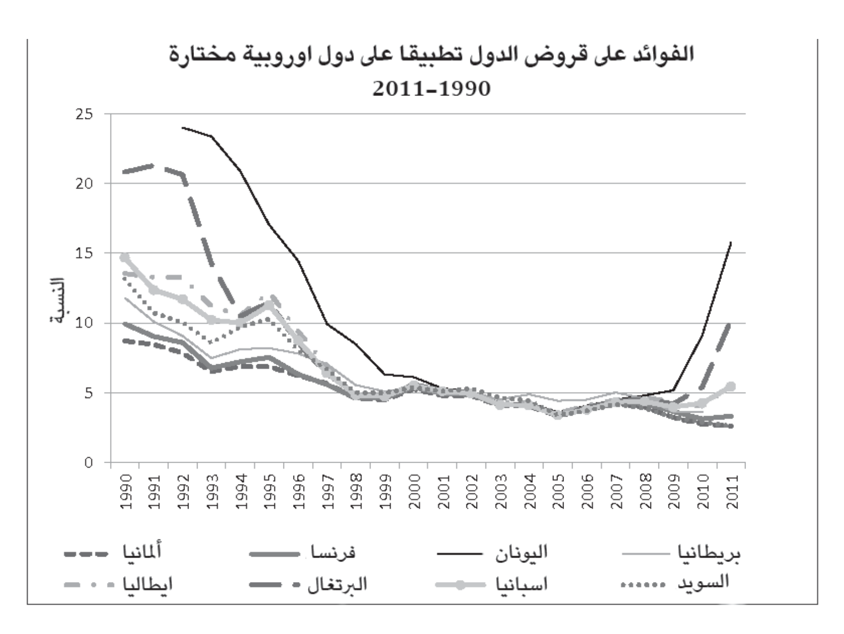
124- تعمدت إغفال الاهتمام بالسؤال الأساسي عما إذا كان النمو يستطيع أن يكون له بعدً واقعي اقتصاديً وسياسيً. للمزيد انظر إلى كتاب (Miegel 2010)

125- للتعرف على القررات المبرمة صيف عام 2012م انظر إلى مجلة "شبيجل أونلاين" بتاريخ 27 يونيو بعنوان "مجازية النمو للاتحاد الأوروبي – الاتفاق الزائف" (EU- Wachstumsrhetorik: Der Mogelpakt)حيث تشير المقالة إلى "الاتفاقية الإنمائية" التي تختلف عن "الاتفاق المالي" لا تعد اتفاقًا ملزمًا قانونيًا بل ورد في ملحق بإعلان قمة رؤساء حكومات 27 دولة في الاتحاد الأوروبي. "على الرغم من ذلك هناك حديث رسمي عن "اتفاق للنمو والتشغيل" والمزمع اقتراح أنه يتعلق بنظير متوازن للاتفاق المالي." حيث يوضح الاتفاق تحضير 130مليار يورو للإجراءات المحفزة للنمو. ومحسوب في هذا المبلغ 55 مليار يورو المخطط لهم عام 2013م للصناديق الخاصة بتمويل الهيكلة (والتي تذهب إلى الدول المحتاجة في الاتحاد الأوروبي) ومبلغ غير محدد بعد ولم يصرف عام2012م من الصناديق نفسها. حيث يفترض القرار من دون أي مزيد من الإيضاحات ضرورة استخدام تلك الأموال بشكل مؤثر على النمو كما يجب تقسيم مبلغ ستين مليار يورو على أربع سنوات كقروض إضافية من بنك الاستثمار الأوروبي على شركاء من القطاع العام والخاص في الدول المدينة. بيد أنه لا توجد مشروعات مماثلة لشركاء محتملين من القطاع الخاص بسبب مخاطرة الخسارة. وفي النهاية يجب تخصيص مبلغ يصل إلى ثمانية عشر مليار يورو من الموازنة الحالية للاتحاد الأوروبي للقروض الممنوحة للقطاع الخاص لمشروعات أوروبية خاصة بالبنية التحتية كضمانات. ولم يرد ذكر أموال جديدة في أي مكان.

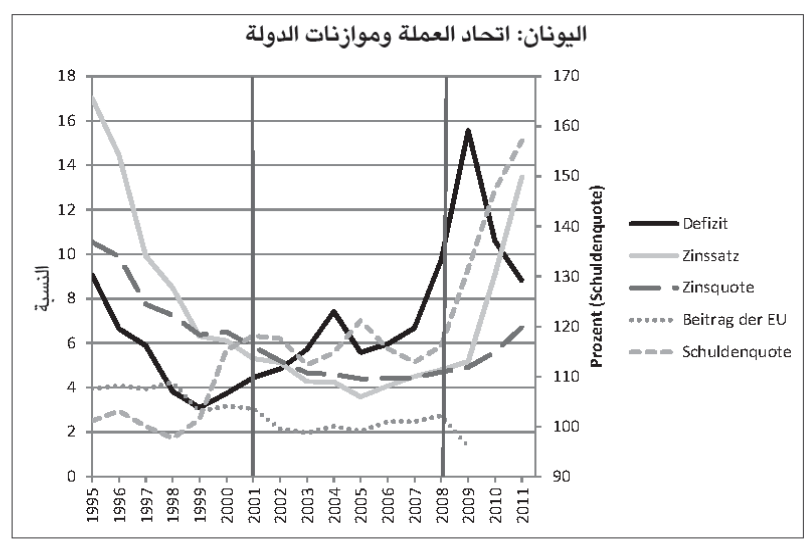
يفيد بأن "سياسة النمو" الوحيدة التي تستحق هذا الاسم تكمن في إزالة كل المنظمات والمؤسسات المُعرقلة للسوق والمنافسة من كل نوع سواء أكانت اتحادات احتكارية، أو غرف تجارية، أو نقابات، أو أدوات التحرر من القيود الحكومية[126] أو الحد الأدنى للأجور وحماية التشغيل، وكان المقصود من ذلك – ومازال – هو توقعات الدول الدائنة من الدول المدينة "إصلاحات هيكلية" ومن هذا المنظور ينطبق في الحقيقة الإدعاء بأن الإجراءات المحفزة للنمو تُعد جزءًا من سياسة التعافي من البداية، والتحرر من القيود الحكومية بوصفه برنامجًا إنمائيًا له ميزة سياسية كبيرة في أن أحدا لا يستطيع أن يتوقع حدوث معجزة على المدى القصير، حتى لو تم استبعاد حدوث معجزة على المدى الأطول، فمن الممكن تفسير ذلك في عالم غير كامل بأن الجرعة غير كافية، وفي أثناء ذلك يجب وقف الديمقراطية وتنحيتها بعيدًا قدر الإمكان من خلال تعيين "حكومات خبيرة" كي يبقى المريض هادئًا عند إعطاء الدواء المر، وفي حالة الأزمة من الممكن إضفاء وجه إنساني للتحرر من القيود من خلال عطايا مالية رمزية حسب نوع البرنامج الإنمائي، وصار التحرر مناسبًا للعصور المالية والاقتصادية الحالية لأنه لا يكلف شيئًا إذا تغاضينا عن استخدام القوات الشرطية التي ربما صارت ضرورية، وأخيرًا وليس آخرًا فإن تفعيله الظاهر في دولة مدينة وفقًا للشروط الحالية ومن دون تأثيرات نمو أصبح له قيمة لأنه يساهم في بناء الثقة في "الأسواق" عن طريق إثبات قدرتها الحكومية المتوقعة في اتخاذ إجراءات تصحيحية أمام الشعب.

126- مجازًا يُقصد أداة مفضلة للتحرر من القيود الحكومية الخاصة بخبراء معينين من قبل بروكسل بوصفهم وكلاء الإفلاس وهما (باباديموس) و(مونتي). فأسعار أجرة التاكسي العالية تغضب الطبقة المتوسطة المندفعة تجاه أعمالهم وعائلاتهم فإذا خفّض رفع القيود من أجرة التاكسي فمن الممكن ألا تكون خاطئة بالكامل. يجب أن يظل غير محسومًا عما إذا تسببت أسعار أجرة التاكسي الأقل في روما وأثينا في دفع النمو الاقتصادي في منطقة البحر المتوسط .

الشكل 3 - 7 و 3 - 8



الفوائد على قروض الدول تطبيقا على دول اوروبية مختارة
2011-1990
النسبة
ألمانيا
فرنسا
اليونان
بريطانيا
ايطاليا
البرتغال
اسبانيا
السويد



اليونان: اتحاد العملة وموازنات الدولة
النسبة
Prozent (Schuldenquote)
Defizit
Zinssatz
Zinsquote
Beitrag der EU
Schuldenquote

استطراد: البرامج الإنمائية الإقليمية

لماذا لم تسفر المساعدات المالية الوفيرة التي ضخها الاتحاد الأوروبي قرابة نهاية فترة التسعينيات في الدول المدينة مؤخرًا والواقعة في منطقة البحر المتوسط عن برامج إنمائية مستدامة؟ أغفلت الخطبة التكنوقراطية عن "الإنعاش" لاقتصاد مصاب بالركود لعدة أسباب أن النمو الاقتصادي لا يتطلب شروطًا مؤسسية فحسب، بل أيضًا شروطًا هيكلية اجتماعية وثقافية التي تبعد كل البعد عن كونها عالمية، والتي من الممكن إعادة إنتاجها ، لكن ليس عن طريق قرارات مجالس الوزراء؛ فالدول والحكومات التي كانت متعلقة بتحفيز النمو الاقتصادي في الأقاليم المتراجعة كانت معتمدة دومًا على أدوات بعينها مثل مساعدات لسداد الأجور ودعم تأسيس الشركات ومساعدات الاستثمار والتخفيضات الاستثنائية والتسهيلات الضريبية والاستثمارات العامة في البنية التحتية المحلية.

وفي جميع الحالات بدت مثل هذه الاستثمارات باهظة الثمن لكنها لم تكن فاعلة وفقًا لأهدافها المعلنة إلا على المدى الطويل، هذا إن كانت فاعلة أصلا، ومن الأمثلة على ذلك أقاليم ميزوجيورنو (Mezzogiorno)الواقعة جنوب إيطاليا و"الولايات الجديدة" في ألمانيا بعد عام 1990م.

فبالنسبة لإيطاليا قامت الدولة المركزية والاتحادات الأوروبية في السنوات التي تلت الحرب بضخ مبالغ ضخمة في التنمية الاقتصادية للمناطق الجنوبية الإيطالية دون احتمالية تقليل دائم للفجوة بين الشمال والجنوب، عندما وصل دخل الفرد بأقاليم ميزوجيورنو[127] إلى ما يزيد عن النصف تحت مستوى الدخل المتوسط الإيطالي بداية فترة الخمسينيات تقلصت الفجوة إلى 33 % حتى نهاية نموها بعد الحرب أى قرابة عام 1970م وبعد ذلك زادت الفجوة حتى منتصف فترة التسعينيات لتصل إلى ما يقرب من 45% كي تتراجع قليلا حتى نهاية العقد الحالي وتصل إلى ما يقرب من 41%.[128]

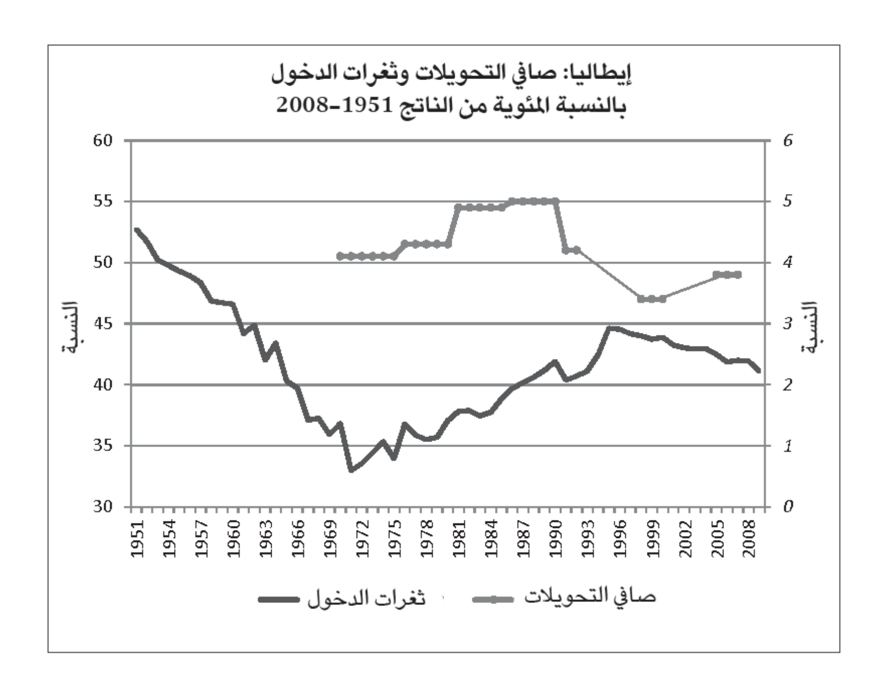
وتوضح دراسات العلوم الاجتماعية التراجع الاقتصادي الذي يبدو أنه من الصعب تجاوزه

127- تشمل أقاليم ميزوجيورنو جزر صقلية وسردينيا وأقاليم أبوتسو ومولیزي وكامبانيا وبازيليكاتا وبوليا وكلابريا.

128- لكن قد يكون الاقتصاد غير الرسمي لأقاليم ميزوجيورنو كبيرًا للغاية الذي يدل على تحكم ضعيف ليس فقط فيما يتعلق بفرض الضرائب بل في مراقبة استخدام أموال المساعدات الحكومية.

للأقاليـم الواقعـة بجنـوب إيطاليـا مـن خـلال هيكلهـا الاجتماعـي التقليـدي متضمنًـا الهيمنـة الصلبـة لنخـب السـلطة المحليـة التـي قـد تخشـى مـن التضحيـة بمكانتهـا فـي ركـب التحديـث الرأسـمالي، ووفقًـا لـرأي عالـم الاجتمـاع الألمانـي ينـس بيكـرت Jens Beckert فـإن الاقتصـاد الرأسـمالي يشـترط نظامًـا مجتمعيًـا يسـمح بتوجـه الفعـل اليومـي إلـى المبـاديء الأربعـة الرئيسـة للرأسـمالية وهـي :المنافسـة، والإبـداع، والقـدرة الماليـة، وروح البيع والشـراء ومكافأتهـا (Beckert 2012)، تختلف النظرية الاقتصاديـة المعياريـة عـن النظريـة الاجتماعيـة فـي أنهـا تزعـم أن مثـل هـذه التوجهـات السـلوكية مشـتركة بيـن البشـرية جمعـاء بواسـطة نـوع مـن الفعـل العقائـدي الأنثربولوجـي.[129] لـذا يصعـب عليهـا فهـم سـبب رفـض مجتمعـات مثـل مجتمعـات أقاليـم ميزوجيورنـو جنـوب إيطاليـا التفاعـل مـع "المحفـزات" المتعـددة للتوجـه نحـو عقلانيـة الرأسـمالية، فضـلا عـن عـدم إدراكهـا لسـبب عـدم كفايـة إدراج مؤسسـات حديثـة مثـل الملكيـة الخاصـة الرأسـمالية بمفردهـا لتفعيـل التحديـث الرأسـمالي.

الشكل 3 - 9



129- بالنسبة لهم يكمن "الإنسان الاقتصادي" homo economicus في كل مجتمع وكل فرد ويُنتظر السماح له بالانطلاق. ولا يدركون أن بعض المجتمعات قد تظل قابعة في توازن إنتاجي منخفض لذا يتعين طرد تلك المجتمعات أو إعادة إصلاحها لإخراجها من أسلوب حياتها بواسطة السلطة العامة.

ولا يستطيع المتخصصون أنفسم أن يفصحوا لنا كم أنفقت الدولة القومية الإيطالية والاتحاد الأوروبي لتحفيز التنمية الإقليمية لأقاليم ميزوجيورنو ،ولإحداث التقارب القومي في إيطاليا لأن أدوات القياس دائمة التغيير فضلا عن إعادة إصلاح المؤسسات المختصة،[130] وأفضل تقييم متاح يشير إلى أن التحويلات الصافية لصالح أقاليم ميزوجيورنو اقتربت من نسبة 4% من الناتج المحلي في إيطاليا في حين وصلت إلى أقصى مستوى لها نهاية فترة الثمانينيات أي إلى قرابة 5% ، ثم انخفضت بعد ذلك في المرحلة الأولى من دعم الموازانات العامة إلى 3.4% فى نهاية القرن، وعلى الرغم من هذا الحجم التمويلي الضخم تعد أقاليم ميزوجيورنو نموذجًا لإمكانية تسبب الظروف الاجتماعية والسياسية في فشل برامج التنمية الإقليمية، واليوم يسود اتفاق في أن السلطة المحلية تمتص مساعدات التنمية الإيطالية من الدولة المركزية وتستغلها لترسيخ ودعم علاقات السلطة المحلية والمحسوبية، وفي الوقت نفسه تعلمت الأحزاب المتحملة لمسؤولية الدولة المركزية مثل حزب Democrazia Cristiana ، كما أنه من الممكن إساءة استخدام المساعدات الحكومية المخصصة للتنمية الاقتصادية الإقليمية لشراء الدعم السياسي في شكل أصوات انتخابية مضمونة، وكان من المحتمل أن يتحمل الناخبون في شمال إيطاليا التحويلات المالية الضخمة لأقاليم ميزوجيورنو طويلا لأن اليساريين كانوا يعتبرون ذلك فرصة لخلق ظروف حياتية متقاربة في إيطاليا بوصفها أمنا قوميا ومطلب للتضامن القومي، ولأن الاتحاد الأوروبي ساند السياسة الإقليمية الإيطالية بشدة من البداية،[131] وساهم توقف هذا الدعم في فترة الثمانينيات في لفت انتباه الرأي العام لحالة أن النفقات على "تنمية" أقاليم ميزوجيورنو لم توقف الزيادة المطردة في الفجوة بين أجزاء الدولة منذ ما يزيد عن العشر سنوات، ومنذ ذلك الحين ظهرت معارضة ضد المزيد من برامج المساعدة واتضح ذلك الأمر في صعود الحزب الإقليمي الانفصالي بشمال إيطاليا Lega Nord.

وأظهرت الحالة الإيطالية أن سياسة النمو والتنمية الإقليمية عليها أن تحل مشكلات وطيدة الصلة ببعضها البعض كما هو معد لها مجازًا من أجل العملة الأوروبية المُوحدة،

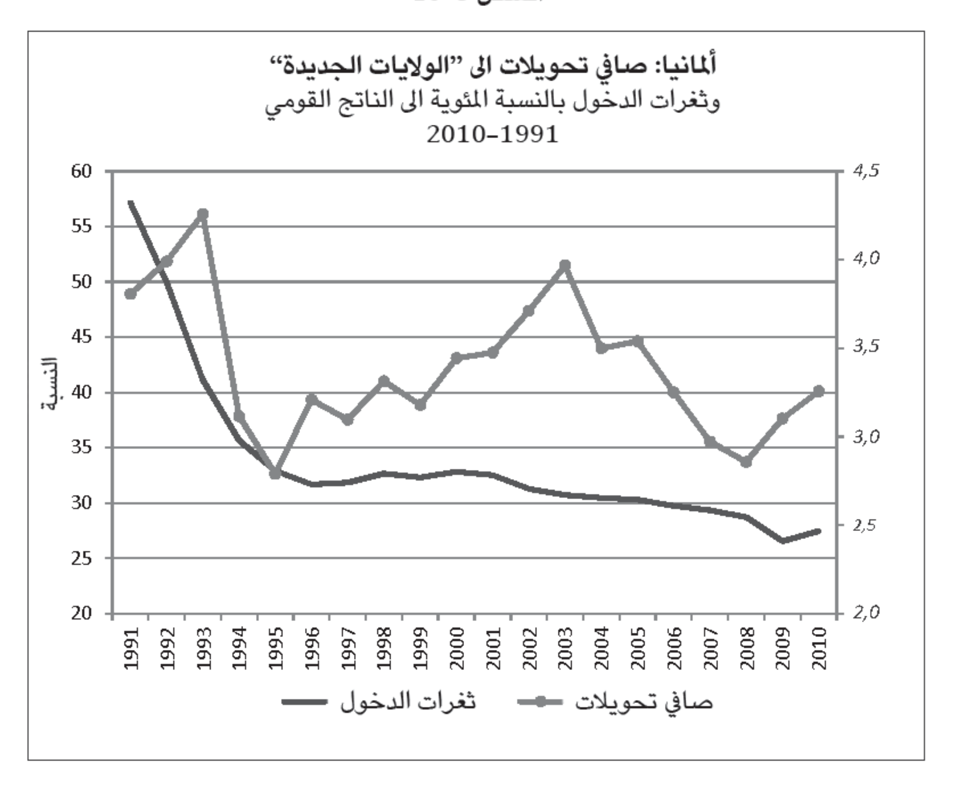
130- لذا تم إلغاء صندوق خاص لتنمية الجنوب والمعروف باسم Cassa per il mezzogiorno وحل محله تخفيضات ضريبية. وتغيرت الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية ودعم قطاعات محددة ودعم استثمار وتحرر ضريبي لشركات خاصة باستمرار ويضاف إلى ذلك برامج تحفيزية أوروبية جديدة.

131- أتيحت تقديرات التحويلات الصافية الإيطالية للمؤلف كارلو تريجيليا الأستاذ بجامعة فلورنسا.

حيث تظهر أول مشكلة في ضرورة استخدام أدوات مخصصة لتحفيز التنمية الاقتصادية داخل هيكل اجتماعي تقليدي كي تنشط من نمو داعم لنفسه، وتجعله هو نفسه فائضًا، وبصياغة أخرى يتعلق الأمر باستخدام أموال المساعدات استخدامًا استثماريًا وليس استهلاكيًا، إلا أن هذا التمييز قد يبدو صعبًا في الحالة الفردية، ويتوقف نجاح حل مشكلة فاعلية السياسة الإقليمية في وقت ما على استعداد الأقاليم التي عليها دفع هذه الأموال في عمل ذلك، والتحلي بسلوك تضامني مع الأقاليم الأخرى، ثانيًا يجب تحديد المسؤول عن مراقبة إنفاق المساعدات الإنمائية أو كيف سيتم توزيع المراقبة بين الدول المانحة والدول المستقبلة لتلك المساعدات المالية، أي بين المركز والضاحية بصياغة عامة، ومن الممكن أن تؤدي الرقابة المحلية المفرطة في إنفاق الأموال انفاقًا استهلاكيًا وليس استثماريًا كما تتضمن المراقبة المركزية المبالغ فيها خطر عدم مراعاة الشروط المحلية في التنفيذ، والمشكلة التي يتعين حلها هنا هي إحدى مشكلات التحكم، والعوامل الهامة على وجه الخصوص هي التأسيس القانوني والسياسي لأجهزة الدولة الإقليمية، ونمط علاقتها المؤسسية بالمركز والهيكل الاجتماعي الإقليمي، والتبعية السياسية للمركز في الدعم من خلال الضاحية.

أما في ألمانيا فيسود الخوف بعد الوحدة من أن تتحول "الولايات الجديدة" الناشئة من جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى "ميزوجيورنو ألماني"، حيث أنفقت الحكومة الألمانية أموالا طائلة لتوفيق ظروف الحياة والقدرة التنافسية في ألمانيا الشرقية مع مثيلتها في ألمانيا الغربية في العشرين عامًا اللاحقة للواحدة، لذا سادت حالة من الشك في أن المساعدة تعد من النمط الاستهلاكي وليس من النمط الاستثماري؛ إذ انخفضت فجوة الدخل بين شطري ألمانيا من قرابة 60% إلى 33% من متوسط الدخل القومي بداية عام 1994م (انظر الشكل 3-10) وبعد ذلك استغرق الأمر خمسة عشر عامًا حتى تقلصت الفجوة بمقدار 6%. ورافق ذلك تحويلات صافية سنوية ارتفعت بين عامي 1995م و2003م من 2.8% إلى ما يقرب من 4% من الناتج المحلي ثم انخفضت إلى أقل من 3%، وبلغت عام 2012م إلى ما يقرب من3.3% أي أدنى من المستوى الإيطالي بنصف بالمئة، لم يكن تدبير المساعدات المالية في ألمانيا أيسر فحسب بل كان عدد المنتفعين منها أقل لأن نسبة السكان في الولايات الألمانية الجديدة يمثل ما يزيد عن العشرين بالمئة من تعداد سكان ألمانيا في حين أن تعداد السكان في أقاليم ميزوجيورنو يصل إلى ما يقرب من 35% منذ عقود، وقد يكون التقدير في إيطاليا الذي يتراوح بين الستة والسبعة بالمئة من الناتج المحلي ضروريًا للوصول إلى مستوى التحويل المؤثر المقابل للنموذج الألماني

الشكل 3-10



لا يمكننا الحديث عن سد العجز تمامًا حتى اليوم، وعلى الرغم من أن الفارق بين الولايات الغنية والفقيرة أقل وضوحا عما هو في إيطاليا. (كان الفارق حتى اندلاع الأزمة يقترب من مستوى عام 1990م ثم تضاعف مقداره مرة ونصف المرة بنسبة 41% كما في ألمانيا) لذا فسوف تتمسك الحكومة الألمانية حتى وقت معين "بزيادة التضامن" لضريبة الدخل المفروضة بعد الوحدة بغض النظر عن علاقة الناس الأكثر ملاءمة مقارنة بإيطاليا بين الأجزاء الغنية والفقيرة من البلاد،[132] كان التراجع الاقتصادي المستدام لولايات

132- أصرت إيطاليا أثناء المفاوضات الجارية حول تأسيس الاتحاد الاقتصادي الأوروبي على ضرورة أن يخصص الاتحاد جزءًا من النفقات لتمويل أقاليم " ميزوجيورنو". حيث رأت الحكومة أنها لا تستطيع ضمان تماسكها من دون تحويلات مالية كبيرة إلى الجنوب الإيطالي التي تتخطى ما كانت الدولة القومية الإيطالية تطبقه سابقًا بحيث لا تستطيع الحكومة أن تضمن تماسكها وبالتأكيد لن تضمن الأغلبية البرلمانية للحكومة الديمقراطية المسيحية في العاصمة روما. وهذه الحالة مثال على أن الوحدة الأوروبية لم تعمل في حالات كثيرة على إلغاء الدول القومية المشاركة بل على العكس من ذلك عملت على استقرارها. (Milward 1992)

جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة أكثر وضوحًا على الرغم من زيادة التحويلات النقدية إليها، حيث لم توجد هناك في زمن الوحدة بنى سلطوية مترسخة التي كان من المحتمل معارضتها للتحديث الرأسمالي على خلاف أقاليم جنوب إيطاليا، وكان لزامًا على الدولة القومية أن تقدم لها تنازلات، حيث لم تفقد الطبقة القيادية الشيوعية من مصداقيتها تمامًا فحسب، بل استمر تراجعها بسبب قضاء النازيين في البداية بعد 20 يوليو 1944م ثم قوات الاحتلال السوفيتية وحزب الوحدة الاشتراكي SED على السلطة الإقطاعية السابقة في أجزاء واسعة بألمانيا الشرقية لذا لم يكن من الممكن الحديث عن إرث إقطاعي(Hirschman 1982) قد يعيق التقدم الاقتصادي مقارنة بالشروط السائدة في صقلية وإقليم كالابريا بجنوب إيطاليا.

وليس هناك اتفاق كما كان في السابق عن مدى تأثير تباطؤ التقارب بين الألمانيتين بعد عام 1995م على العملة المُوحدة وتغيير عملة جمهورية ألمانيا الديمقراطية بقيمة متساوية وامتداد ادولة ألمانيا الغربية الاجتماعية إلى الشطر الشرقي، وكان ذلك بمثابة إجراءات رأى كثيرون أنها شراء أصوات من قبل حكومة المستشار الألماني الأسبق هيلموت كول في ألمانيا الشرقية والذي قد تتم مقارنته بالممارسات السائدة في أقاليم جنوب إيطاليا، وكثير من الأمور تؤيد ضرورة توضيح المدى الكبير للتحويلات المالية التي صارت ضرورية في السنوات الأخيرة من خلال الصدمة المنبعثة من الاتحاد الاجتماعي والعملة المُوحدة، ومن الممكن اعتبار أن الدعم المالي الباهظ "للولايات الألمانية الجديدة" الذي فاجأ مستواه المرتفع الناخبين مضمونًا ومكفولا لأنه تمكن من الاستمرار سياسيًا على الرغم من خلق "ظروف معيشية" متساوية في كل أرجاء ألمانيا على خلفية الشعور بالانتماء والالتزام القومي غير المتوقع بشدة كما يطالب الدستور.

والدروس المستفادة من الحالتين لم تكن مشجعة بالنسبة "للبرامج الإنمائية" التي أبرمها الاتحاد الأوروبي صيف 2012م للدولة المدينة في الجنوب الأوروبي، فاليونان والبرتغال وإسبانيا وغيرها من الدول التي قد تحتاج إلى مساعدات هي دول قومية، وليست ولايات اتحادية أو أقاليم تخضع لدولة مركزية، ومن الممكن أن يقل تعامل المفوضية الأوروبية أو المجلس الأوروبي مع حكومات وأحزاب تلك الدول عن أصحاب

السلطة الإقليمين لحكومات الدول القومية،[133] تعددت محاولات المفوضية الأوروبية في التحكم في إجراءات سياسية إقليمية بعيدًا عن الدول القومية، بيد أن النجاح لم يحالفها أبدًا، وكل ما يسري على إيطاليا يسري على الاتحاد الأوروبي على مستوى أعلى وبمدى قوي مطابق، علاوة على ذلك لا تتوفر رابطة الشعور بالجماعة المتنامي تاريخيًا في القارة الأوروبية الخاصة بالاتحاد الأوروبي بين المانحين والمستقبلين لتلك المنح على خلاف ما في إيطاليا وألمانيا، بل العكس فمن الممكن أن تتحرك الهويات القومية في كل وقت لنزع شرعية نتائج الاندماج المطلوب بوصفه لا يستحق، واعتبار شروط البرامج بمثابة تدخل استعماري.

يبدو من المفيد عمل علاقات قوى بين الدول ودرجة الاختلافات الاقتصادية في العملة الأوروبية المُوحدة (الشكل 3.11) لتقييم نوع المهمة الصعبة الخاصة بالسياسة الإقليمية المطلوبة لمساعدة الدولة المتعثرة في حوض البحر المتوسط لعدم مواصلة الانتكاس في العملة المُوحدة مع ألمانيا، يبلغ عدد سكان إسبانيا واليونان والبرتغال الذين يمثلون أفقر دول نطاق الأزمة في حوض البحر المتوسط 68.1 مليون نسمة في حين يصل تعداد سكان أكبر ثلاث دول أعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والوحيدة القادرة على التمويل وهم فرنسا وألمانيا وهولندا 163.5 مليون نسمة أي نسبة 41 : 100، أما النسبة المقابلة لألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية فتصل إلى نسبة 27 : 100، ودخل الفرد في الثلاث دول الفقيرة الواقعة في حوض المتوسط بلغ عام 2011م قرابة 21 ألف يورو في حين بلغ دخل الفرد في الثلاث دول القادرة على الدعم المحتمل 31.700 يورو لتصل فجوة الدخل إلى أقل من 34 %، أي سبعة بالمئة أكثر مما هو داخل ألمانيا التي تحتاج إلى قرابة 4% من الناتج المحلي لفترة غير معلومة للحيلولة دون تراجع ألمانيا الشرقية عن مستواها الذي وصلت إليه، وإذا أضفنا إيطاليا لمنطقة البحر المتوسط فستقل فجوة الدخل في الشمال لكن تسوء

133- يتوقف هذا بالطبع على تشكيل المجلس الاتحادي والحكومة الاتحادية من خلال التأثير الانتخابي السياسي "للولايات الجديدة"، واستمر السجال الدائر حول مواصلة "اتفاقية التضامن" التي ستنتهي عام 2019م طويلا عام 2012م. وذكرت جريدة "زود دويتشه تساتونج" الألمانية في تعليق صادر في الخامس من سبتمبر عام 2012م حول مطالبات أحد وزراء الاقتصاد من ألمانيا الشرقية بمزيد من الدعم أنه "على الرغم من المساعدات التي تقدر بالبلايين لبناء وإعمار ألمانيا الشرقية لم يفلح تأسيس هيكل اقتصادي ومالي داعم لذاته في الولايات الألمانية الجديدة حتى اليوم [...] ولا يزال تحصيل عائدات الضريبة المهنية في الولايات الجديدة أقل من عشرة بالمائة في ألمانيا، وتبلغ حصص ضريبة العمالة المفروض على الشركات دفعها ما بين خمسة وسبعة بالمئة."

نسبة السكان لتصل إلى قرابة 80 : 100. وحتى مع فرنسا ولو استمر الوضع الاقتصادي الجيد من عام 2011 م وعام 2012 م في ألمانيا فقد تزيد الأعباء والمطالب على ألمانيا مع تمويل سياسة إقليمية واعدة بشكل ما بالنسبة لمنطقة البحر المتوسط.(134)

ومثلما ترتفع نفقات التدخلات السياسية الإقليمية قد تتقلص قدرتها على التحكم والتوجيه من الخارج ومن أعلى، وإذا لم تتمكن الحكومة المركزية الإيطالية من التحكم في استخدام أموالها في صقلية والسيطرة على السلوك المالي الخاص بإدارتها الإقليمية، فسيظهر السؤال عن كيف يتعين على مفوضية بروكسل أو حتى الحكومة الاتحادية الألمانية أن تسيطر على الحكومة اليونانية أو الإسبانية أو البرتغالية أو الإيطالية، وإذا لم يلوح في الأفق حتى الآن نهاية لسياسة التحفيز الإقليمي في "الولايات الألمانية الجديدة" حتى بعد مرور عشرين عامًا على الوحدة في ألمانيا، على الرغم من وجود دولة اتحادية وحجم مالي كبير فمتى قد يوضع في الحسبان داخل عملة موحدة لدول ذات سيادة أن الإعانات السياسية الإقليمية قد تكون زائدة عن الحد مع النظر إلى التأثير المستمر لمبدأ التفضيل المتزايد في التنافس الرأسمالي؟ وقد يُطالب الناخبون في الدول المانحة بكثير من الصبر في وقت الموازنات العامة المتقلصة والخدمات الاجتماعية المنخفضة، لكن لماذا يتعين على سكان فنلندا وهولندا أن يصبروا على سكان اليونان وإسبانيا أكثر من صبر مواطني بيمونت ولومباردي وفينيتو على مواطني باليرمو ونابولي؟

وهناك دلالات واضحة على أن المساعدات المحدودة التي تستطيع أوروبا الغربية جمعها تحت ظروف الأزمة المالية لتحويلها إلى الجنوب ستكون كافية لشراء ولاء أجهزة الدولة هناك وأحزاب الوسط أمام المركز الأوروبي، وهذا نوع من الترتيب الذي قد يبدو مشابهًا جدًا للمحسوبية القومية متعددة المستويات الخاصة بالديمقراطية الإيطالية لفترة ما بعد الحرب، وقد لا يكون هناك جديد بالنسبة للاتحاد الأوروبي، عندما أسقطت البرتغال وإسبانيا واليونان النظم الفاشية والديكتاتورية العسكرية في فترة السبعينيات صار لهذه الدول الثلاث فرصة شيوعية أوروبية على خلفية "حل الوسط التاريخي" في إيطاليا،

134- طبقًا للتقرير السنوي عام 2012 م الصادر من الحكومة الاتحادية عن "حالة الوحدة الألمانية" (وزارة الداخلية عام 2012م) نمى الاقتصاد في ألمانيا الشرقية عام 2012م بنسبة 2.5 بالمئة مقارنة بنمو بلغ نسبة 3 بالمئة في ألمانيا ككل. وانخفض الناتج المحلي للفرد 73 بالمئة لمستوى ألمانيا الغربية (2010م) إلى 71 بالمئة وبلغت نسبة الإنتاجية إلى 79 بالمئة في حين بلغت نسبة البطالة إلى 11.3 بالمئة (في حين بلغت نسبة البطالة في ألمانيا الغربية إلى 6 بالمئة)

التـي ربمـا تضمنـت أخـذًا بالثـأر مـن الطبقـات العليـا التقليديـة التـي فقـدت مصداقيتهـا بسـبب التعـاون مـع الأنظمـة الديكتاتوريـة ومـن ثـم إمكانيـة تحديـث ثـوري للهيـكل الاجتماعـي، بيـد أن هـذا الأمـر لم يكـن في نطـاق اهتـمام غـرب أوروبـا والولايـات المتحـدة الذيـن احتاجـا لحلفـاء موثـوق بهـم وإلى هـدوء عـلى طرفهـم المُطـل عـلى البحـر المتوسـط لأسـباب جيوسياسـية.

وانضـمام الـدول الثلاثـة للاتحـاد الأوروبي وفي الوقـت نفسـه لحلـف شـمال الأطلـسي لم يحـدث لأسـباب اقتصاديـة، بـل لأسـباب سياسـية؛ حيـث يتعـين مكافـأة قـرار تأييـد المسـار الأوروبي المؤيـد للغـرب بهـذا الانضـمام مـع النظـر إلى المشـاركة في الرخـاء الـذي يتمتـع بـه المركـز بغـرب أوروبـا، حيـث يتعـين تحقيـق النمـو والرفاهيـة مـن خـلال إعانـات مـن الصناديـق الماليـة الخاصـة بالهيكلـة التابعـة للاتحـاد الأوروبي بـدلا مـن انـدلاع ثـورات اجتماعيـة، بالإضافـة لبنـاء أجهـزة حكوميـة مدعومـة مـن الاتحـاد الأوروبي طبقًـا لنمـوذج غـرب أوروبـا، يمثـل الهـدف من تأسـيس رأسـمالية أوروبيـة مقيدة للتوجـه الاشـتراكي الديمقراطـي التـي ينبغـي لهـا أن تتيـح للـدول الجديـدة المدرجـة إلى الديمقراطيـة مصالحـة قوميـة مـن خـلال رفاهيـة متزايـدة، أي تحديـث مـن دون سـفك للدمـاء، كان أمـل الطبقـات الوسـطي الجديـدة المتوجهـة لأوروبـا الغربيـة أن تتمكـن مـن إثبـات نفسـها في ركـب تحـول هيـكلي اقتصـادي تدريجـي سـلميًا وعـلى الـدوام بوصفهـا قـوة سـلطوية مـن وجهـة نظـر السياسـة الداخليـة لكنهـا متسـقة مـع نمـوذج أوروبـا الغربيـة، وعـلى الرغـم مـن كل الحلـول الوسـطي الضروريـة في البدايـة مـع سـيادة الأقليـات القديمـة التـي تمثلهـا الملكيـة في إسـبانيا والأقليـات الجامـدة في اليونـان في شـكل امتيـازات الكنيسـة الأرثوذكسـية ومعهـا إعفـاءات ضريبيـة واسـعة بالنسـبة للممتلكاتهـا الإقطاعيـة الشاسـعة وأنشـطتها التجاريـة.[135]

إلا أن الأزمـــة الماليـــة والاقتصاديـــة وربمـــا أيضًـــا انهيـــار الكتلـــة الشرقيـــة بعـــد عـــام 1989 م والـــضرورة اللاحقـــة لذلـــك في ضـــم الطـــرف الشرقـــي للاتحـــاد الأوروبي كتبـــت النهايـــة لمـــشروع التقـــارب الاقتصـــادي والتمويـــلي والاجتماعـــي، وكـــما اتضـــح لم تتقـــدم عمليـــة اللحـــاق بالركـــب حتـــى عـــام 2008 بالشـــكل الـــكافي في أي مـــن الـــدول الثلاثـــة ولا في إيطاليـــا حتـــى يتمكنـــوا مـــن النجـــاة في وقـــت الأزمـــة، واتضـــح اليـــوم أن الاتحـــاد الأوروبي قـــد أرهـــق نفســـه في فـــترة

135- نتذكر هنا وعد المستشار الألماني الأسبق هيلموت كول "بمناطق مزدهرة" من دون زيادات ضريبية.

الثمانينيات برغبته في تهدئة منطقة البحر المتوسط من خلال تحديث رأسمالي أوروبي وعدم تنفيذه لوعده بتقارب اجتماعي وسياسي من خلال نمو اقتصادي مدرج في برنامج توسيع وتعميق متزامنين للاتحاد الأوروبي، ومع انضمام مزيد من الدول للاتحاد الأوروبي وضرورة التقشف في مركز غرب أوروبا والوعي المتزايد بمخاطرة أسواق رأس المال، لم يعد هناك مجال يُذكر للدعم من الخارج ولا حتى على مستوى الصناديق المالية الهيكلية لفترة الثمانينيات والتسعينيات، وقد لا يمكن تصور "مشروع مارشال"[136] ألماني بالنسبة لأوروبا الذي قد يكون أكثر من مجرد قيمة رمزية بسبب علاقات الحجم وبغض النظر تمامًا عن سؤال عما إذا كان المشروع قادرا على إحداث نمو بصفة عامة، إلى جانب ذلك قد تطلب دول أخرى مثل البرتغال وأسبانيا وربما إيطاليا بمساعدات مماثلة مثل التي حصلت عليها اليونان ولا ننسى المجر حتى ولو لم تكن ضمن العملة الأوروبية المُوحدة ودول مثل صربيا وكوسوفو والبوسنة وألبانيا ومنطقة البلقان بالكامل التي تمثل منحدرا غير مستقر في حاجة للبناء لنطاق الرفاهية في أوروبا الغربية.

ومن الممكن وصف الأزمة المالية لنظام الدولة الأوروبية بلغة السياسة الدولية على أنه نتاج لتوسيع مبالغ فيه "القوة السلام" السابقة للاتحاد الأوروبي في شكلها كإمبراطورية توسعية ذات صبغة اقتصاد السوق، ولا يبقى لتماسك اتحاد الدول في بروكسل مع الموارد المالية القليلة سوى الأمل في "إصلاحات هيكلية" نيوليبرالية بتحييد متزامن للديمقراطيات المحلية من خلال مؤسسات فوق قومية، واستخدام مستهدف للدعم المحلي من خلال طبقات وسطى "حديثة" وأجهزة سلطة حكومية التي ترى مستقبلها في

136- كما طالب المؤرخ الأمريكي (تشارلز ماير) في جريدة نيويورك تايمز. حيث نسي (ماير) إلى جانب أمور كثيرة عدم التجانس السياسي البالغ بين الأطراف المشاركة في مشروع المارشال الذي لم يسمح بتطوير مشكلات الحكومة والمالية من النمط الحالي بالمرة. فداخل الولايات المتحدة كان من الممكن الدفاع عن خطة المارشال بوصفها أداة لتدابير خاصة بالاحتواء والمراقبة في بداية الحرب الباردة. حيث كان من الممكن أن تهدد الولايات المتحدة بقطع المعونات حال انتخاب حكومة خاطئة في أوروبا. "في الجنوب [...] كان (دي جاسبيري) في حاجة إلى دعم الحلفاء. [...] وكان ازدياد حدة الحرب الباردة من العوامل المساعدة[...] ووقفت الولايات المتحدة إلى جانب الديمقراطيين المسيحيين، بدأت واشنطن إغراق شبة الجزيرة بمساعدات غربية. وتم إعداد احتفالات دعائية خاصة لكل سفينة محملة بالمعونات التي كانت تصل أحد الموانيء الإيطالية. حذر (مارشال) من إمكانية تجميد المعونات الأمريكية بالكامل حال فوز الشيوعيين بالانتخابات. واستغل الديمقراطيون المسيحيون في الجنوب خاصة المعونات الغربية لربط الناخبين بهم. وكان توزيع المعونات هو النموذج الأولي للآلة الحزبية الخدمية الناشئة في السنوات اللاحقة (Hien 2012, 279) وفي اليونان مكن مشروع المارشال المنتصرين في الحرب الأهلية التي حرضت عليها بريطانيا العظمى ضد الشيوعيين خدمة عملائها خاصة من خلال التوظيف في القطاع العام. كما استندت المحسوبية اليونانية بعد الحرب العالمية الثانية على أموال المساعدة التي وفرها الحلفاء كمكافأة للخروج من الحرب الأهلية. (Markantoatu 2012)

أسلوب الحياة والاقتصاد الخاصة بغرب أوروبا، وتمتلك برامج الهيكلة والتحديد والنمو المدفوعة من المركز قيمة رمزية على وجه الخصوص بوصفها موضوعًا للحوار المجتمعي ولتصوير قرارات القمة ولامتصاص بقايا الديمقراطية الاشتراكية في السياسة والبلاغة السياسية،[137] علاوة على ذلك من الممكن استخدامها لتوزيع منح الثقة ومبالغ الإعانة للداعمين المحليين كأدوات تعاون نخبوي من خلال ضمان امتيازات في عملية التحول لنظرية (هايك) للرأسمالية الأوروبية ونظامها الدولي.

الشكل 3-11

نسب الحجم وثغرات الدخول بين بعض الدول

الأعضاء المختارة في اتحاد العملة الأوروبي 2011

ثغرات الدخل	الدخل	D, F, NL %	السكان	
18,0	26.000	36,8	60,1	ايطاليا
26,5	23.300	28,3	46,2	اسبانيا
40,1	19.000	6,9	11,3	اليونان
49,5	16.000	6,5	10,6	البرتغال
25,6	23.594	78,4	128,2	I, ESP, GRL, P
--	31.711	100	163,5	D, F, NL

137- انظر إلى الاتفاق المبرم ين الحكومة الاتحادية الألمانية والأحزاب الديمقراطية الاشتراكية وحزب الخضر المعارضين في الحادي والعشرين من يونيو عام 2012م والخاص بالتنمية المستدامة والتشغيل" الذي استبق قرار مقابل لمجلس الوزراء واتفاق أوروبي لاحق (انظر إلى الإحالة رقم 31 في هذا الفصل) والذي أتاح للحزب الاجتماعي الديمقراطي وحزب الخضر مساندة سياسة الحكومة الألمانية في أوروبا مرة أخرى. وتم الإعلان عن هذا الاتفاق كخبر إعلامي لهيئة الاستعلامات التابعة للحكومة الاتحادية (212/12) الصادر بتاريخ الحادي والعشرين من شهر يونيو عام 2012م.

عن القدرة الاستراتيجية للدولة الأوروبية المُوحدة

تستطيع أضيق الدوائر للدولة المُوحدة فحسب أن تعرف إمكانية وجود مركز استراتيجي مخفي خلف مسرحيات العرض المستمر للقاءات القمة والمشاورات الحكومية التي تتحدد بها أهداف مشتركة ويتم توجيهها على المدى الطويل بحكمة ومعرفة خبيرة، ومن يحاول أن يفهم عمليات التشويش المقصودة التي تحدث أمام الكواليس منذ سنوات فسوف يتشكك فيها، وما يراه المتابع للأخبار ما هو إلا تصوير جديد لقوة القرار وسلطته التي يطرحها المبدعون في مجال الإجراءات التي تبني الثقة والمصحوبة بنغمة نشاز "للخبراء" من كل نوع؛ حيث يمدح الخبراء الوصفات العلاجية المتغيرة ببيانات عن حدوث انهيار أقل وطأة، فهل هذا كل شيء؟ أم أن هناك أمرا خلف الاضطراب مثل الاستمرار أو حتى القدرة الاستراتيجية في البنك المركزي الأوروبي ومفوضية الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والأجهزة الحكومية المحلية أو "الأسواق" بغرفها الخلفية في نيويورك وفرانكفورت؟

وإذا بحثنا عن ثوابت في تفاعل الأزمات وسياساتها فسوف نجد أن كل المشاركين في موقع المسؤولية يقبلون- كمسلمات في البداية - ضرورة الدفاع عن عملة اليورو التي تم تطبيقها بكل الوسائل، بغض النظر عما تسببت فيه حتى الآن وما لم تتسبب فيه. وبالطبع تعد "الأسواق" جزءا من الائتلاف المؤيد للحفاظ على عملة اليورو طالما أنها تستثمر فيها وتريد معرفة ضمان التسديد الكامل لقروضها بتلك العملة، لكنها قد تربح من انهيار العملة الأوروبية المُوحدة إذا عدلت من نفسها في الوقت المناسب وتُسرع من وتيرة الانهيار، وتسعى حكومات الدول الأعضاء في العملة الأوروبية المُوحدة والدول المدينة إلى إقناع الأسواق بالأمر نفسه، كما يساند الأسواق الاتحاد الأوروبي الذي تمثل العملة المُوحدة بالنسبة له الإكمال الحقيقي للسوق المشتركة "المكتمل" عام 1992 م والذي كان هدفه السماح بمجال حر لقوى السوق داخل أوروبا دون حدود بين الدول، ومحميًا من تدخلات الحكومات المحلية، ومتحررًا من القوانين الحمائية المعرقلة للسوق، وتقف قدرة بعض الدول الأوروبية من تخفيض عملاتها للدفاع عن القدرة التنافسية لاقتصادياتها القومية حائلا أمام جوهر ومقصد برنامج السوق المشتركة النيوليبرالي، ويجب القضاء على إمكانية تخفيض القيمة وتصويب نتائج التوزيع المناسبة للسوق من خلال تدخل

سياسي منفرد إذا اضطر السوق الوصول إلى حقوقه، كان إلغاء العملات المحلية واستبدالها بعملة موحدة ساريًا في الحالة المثالية على السوق المشتركة الشاملة جوهر منطق التحول النيوليبرالي الهادف إلى تحرير الاقتصاد والسوق من التدخلات السياسية، فالعملة المُوحدة كانت تتويجًا لبرنامج السوق المشتركة.[138]

بدأت سياسة اقتصادية للائتلاف المؤيد لعملة اليورو الذي يُسطّر حتى اليوم سيناريو سياسة الأزمة الأوروبية بصناعات تصديرية للدول التي تحقق فائضًا في ميزانياتها وفي المقدمة ألمانيا التي تتسق بالكامل مع نقاباتها المنظمة لعمالها؛ فبالنسبة للنقابات كانت عملة اليورو هي الضامن للحيلولة من رفع سعر منتجاتها في الدول الأوروبية من خلال إجراءات حمائية صارمة للحكومات الأجنبية على نحو غير واقعي فضلا عن وجود سبب آخر لدفاعها عن عملة اليورو في الأزمة الحالية، والمتمثل في أن المشكلات الاقتصادية لدول العجز ستضغط على تغيير سعر اليورو أمام العملات الأخرى، وهو الأمر الذي سيحسن من الفرص السوقية للجزء القادر على المنافسة للصناعة الأوروبية خارج أوروبا، وينظر الحزب المسيحي الديمقراطي CDU إلى التمسك بعملة اليورو في ألمانيا المساند للاقتصاد وكذلك الحزب الاجتماعي الألماني SPD المؤيد للنقابات بأنه يشكل مصلحة قومية بالإجماع ولا يمكن الشك في كونه أساسًا مشتركًا للسياسة الألمانية.

جدير بالملاحظة وضع العملة المُوحدة على قدم المساواة مع "الفكرة الأوروبية" أو حتى مع "أوروبا واحدة" بغض النظر عن سمتها باعتبارها مشروعا عقلانيا بهدف توسيع السوق، على الرغم من حقيقة أن عشر من مجموع سبع وعشرين دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة لم تستبدل عملاتها بعملة اليورو، ومن هذه الدول دول أعضاء في "الاتحاد الأوروبي" بلا شك مثل بريطانيا والدنمارك والسويد الحاصلين على امتيازات تسمح لهم بالمشاركة في الاتفاقيات دون شرط الانضمام إلى العملة الأوروبية المُوحدة إذا ما كانت مستوفاة للشروط، وكان هذا الأمر قبل الأزمة في ألمانيا على الأقل بمثابة عيوب

138- لا يجب أن ينظر إلى تطبيق عملة اليورو الذي يعد بمثابة لحظة توسع السوق النيوليبرالي وبالتالي التطور الرأسمالي نهاية القرن العشرين على أنه ضرورة إغفال الدوافع السياسية الأخرى المرتبطة بالعملة المُوحدة. فهناك أسباب متعددة لقرارات تاريخية هامة يتم تنفيذها لأنها مناسبة في أكثر من سياق استراتيجي هام. في حالة العملة الأوروبية المُوحدة يجب أن نتذكر السعي الفرنسي في القضاء على الهيمنة الأوروبية للبنك المركزي الألماني من خلال سياسة نقدية ومصرفية مشتركة التي يجب أن تشارك فيها فرنسا مشاركة متكافئة.

قابلة للإصلاح في وقت لاحق، وصار جليًا اليوم أنه من الممكن التفكير في توسيع نطاق العملة الأوروبية المُوحدة في المستقبل البعيد في أحسن الحالات الأمر الذي تحب أن تذكره الاتفاقيات إذا ما تم حل الأزمة الحالية بشكل ما، وإذا لم يدمر الاتحاد الاقتصادي الأوروبي نفسه أو حتى الاتحاد الأوروبي، بغض النظر عما كانت تدعيه المستشارة الألمانية (أنجيلا ميركل) ولا تزال في أن "فشل عملة اليورو يعني فشل أوروبا" وهي مقولة تمثل صيغة قومية متفق عليها ويجب دعمها بحماس لدى كل الأحزاب باستثناء حزب اليسار. ولأنه لا يمكن أن تكون هناك نقاشات في ألمانيا عن ضرورة أن تكون سياسة ألمانيا ذات طابع "أوروبي" يصبح دفاعها عن عملة اليورو بأي ثمن أمرًا ليس لغاية اقتصادية فحسب، بل حفاظًا على الكيان السياسي الأخلاقي للدولة، ومن لن ينضم للعملة المُوحدة أو من يعتبر أنه في الإمكان وجود "قارة أوروبية مُوحدة" من دون عملة اليورو عليه أن يعرف أنه خارج مرمى بصر كل الفاعلين المسؤولين الذين أطلق عليهم الإيطاليون اسم "القوس الدستوري".[139]

ومن الوهلة الأولي يصعب علينا شرح سبب تمسك حكومات تلك الدول بعملة اليورو التي لم يجنوا من ورائها شيئًا سوى الديون،[140] وبصياغة مبسطة يهيمن حلف بين أجهزة دولها وطبقة متوسطة متمدينة متوجهة لغرب أوروبا على سياسة هذه الدول، حيث تُقدّر الطبقة الوسطى من قيمة فرص الانتقال المفتوحة من خلال الانتماء للاتحاد الأوروبي وكذلك بالنسبة لمدخراتهم، كما تربط الطبقة الوسطى بها آمالا برفاهية مستقبلية وبضائع مستوردة التي لم تمنعها التخفيضات المتكررة للعملة المحلية، ويضاف إلى ذلك محدثون من كل نوع في الدولة والاقتصاد ذي الدوافع الاشتراكية الذين يعتمدون في طموحهم على التغلب على "تراجع" بلدهم على الإجبار المشروط بالعملة المُوحدة بتخفيض القيمة داخليًا

139- "أوروبا" بالنسبة للعملة المُوحدة هي سياسة وجدانية التي كانت تمثل "البعد الاجتماعي" للسوق المشتركة التي تمثل الفروق فيها أمورًا واعدة. عندما قرب (جاك ديلور) مشروع السوق المشتركة لليسار الأوروبي أشار إلى حالة أنه لا يمكن أن يحب المرء "سوقًا" فلا نستطيع أن نحب سوى مجتمعًا مناسبًا اجتماعيًا لذا لا يمكن تجنب ضرورة إكمال السوق المشتركة في وقت ما بسياسة اجتماعية مشتركة. وهذا الأمر لا يشكل موضوعًا للحوار في العملة المُوحدة، حتى أن وظيفتها المجازية تقع على عاتق "أوروبا" التي يتصورها كل فرد كما يريد، بدءًا من رحلات العطلة من دون جوازات سفر وحتى تحويل للعملة إلى الغرب المسيحي.

140- باستثناء الحزب اليساري اليوناني الجديد Syriza (الجبهة الاجتماعية المُوحدة) التي هدأت بعد ذلك لا يوجد أي قوة سياسية هامة في دول حوض البحر المتوسط طالبت بخروج بلدها من نطاق العملة المُوحدة حتى حزب Syriza لم يحدد مدى جديته في الخروج من نطاق العملة المُوحدة.

أي تنفيذ "إصلاحات" نيوليبرالية" ضد عناد النقابات وطرق حياتية تقليدية بوصفها الطريق الوحيد لتجنب الفقر المحلي.

لم يفلح التحالف المُكوّن من النخب ذات التوجه للتحديث والطبقات المتوسطة الحضرية في الدول الأربعة المطلة على البحر المتوسط والتي تعاني من الأزمة في زعزعة الإرث الإقطاعي لعصر ما قبل الحداثة الذي ما يزال يعرقل طريق بلادهم في السير قدمًا تجاه الرأسمالية الأوروبية، كان أملهم وما يزال العثور على حلفاء ومساعدين في بروكسل في "إصلاحات هيكلية" غير مفروضة من جهتهم فقط. وقد تكون التعهدات السياسية المفروضة من الخارج مفيدة لهم مثل الإعانات المالية، وتبدو آمال إعادة التوزيع داخل العملة المُوحدة المثارة في المفاوضات بين الدول التي تستطيع الارتباط بمصالح بلادها في المركز والطلب المستقر في الحافة واقعية من هذا المنظور، ومن الممكن استخدام التحويلات المالية من الشمال إلى الجنوب من الدول الميسورة بوصفها تدريبًا للاقتصاد المحلي أي بمفهوم برنامج رشيد وتحديث لتحسين القدرة التنافسية المحلية أو للاستهلاك متضمنًا شراء الدعم للطبقة السياسية المحلية وفقًا لنموذج جنوب إيطاليا.[141] وبمفهوم الدول الحاصلة على التمويل فإنه ليس من السهل فصل الاستخدامين في الممارسة العملية بسبب الأفق الزمني الطويل للتنمية الرأسمالية المستدركة.

لكن هناك صراعات متزايدة في الحلف بين الشمال والجنوب حول الإبقاء على العملة المُوحدة بين الدول المشاركة وكذلك بداخلها، فبالنسبة لدول الشمال هناك تساؤل عن حجم المبالغ التي يجب دفعها لدول الجنوب كتعويض أو مساعدات إنمائية، كي تدفعها إلى البقاء في نطاق العملة الأوروبية المُوحدة، لكن عليهم أن يوضحوا على مستوى السياسة الداخلية من عليه تحمل نفقات العملة المُوحدة، ففي ألمانيا يقع على عاتق قطاع التصدير إدخال مثل هذه المجالات فيها قدر الإمكان والتي تقل ربحيتها أو تنعدم من فوائض التصدير، وتنشأ عن ذلك مهمة صعبة للحكومة تتمثل في إمكانية فرض ضريبة على القدرة التنافسية للصناعات التصديرية المحلية والتي يتعين توزيعها على الجمهور العريض من دافعي الضرائب والمستهلكين ومستقبلي الخدمات الاجتماعية دون أن يلاحظوا ذلك قدر

141- الذي من الممكن أن يبدو استقراره ظاهريًا كمساهمة في الاستقرار السياسي وأمر مرغوب به من الناحية السياسية حالة توجهه إلى النمط "الأوروبي" بالقدر الكاف.

الإمكان، وتملك الدولة إمكانات عدة لتحقيق ذلك ومنها إشراك البنك المركزي الأوروبي.

على الجانب الآخر فإن دول جنوب أوروبا مطالبة بتوفير إمكانات مراقبة وشفافية مؤسسية وتقليل عدد ضحايا السيادة وهي الأمور التي تنشدها دول الشمال مقابل الدعم المالي وليس رفع ثمن استمرار مشاركتهم في العملة المُوحدة، وتتداخل جبهات السياسة الداخلية بين معارضة "الرأسمالية الأوروبية" الخطرة من ناحية، والاستعداد للتعاون مع الدول المحققة للفائض من ناحية أخرى على أمل الحصول على دفعات مالية مرتفعة لتحقيق التوازن أو التقارب التدريجي مع مركز الرفاهية في غرب أوروبا ("التحول إلى النمط الأوروبي")، وكما عرضنا من قبل تؤدي الصراعات بين الدول بسهولة إلى شعور اشتراكي من الجانبين في الوقت الذي يجب فيه التحكم في المعارضات المحلية من خلال تحييد للمؤسسات الديمقراطية من خلال تمويه التحويلات الحقيقية بمساعدة الحيل التقنية، أوصمت المسئولين عن عمد في الشمال، ومن خلال الإشارة إلى تعهدات دولية ملزمة، أو شراء أصوات عن طريق الخدمات في الجنوب.

تحدث العديد من العمليات المضطربة وتنشأ حالات عدم يقين متنوعة فوق بنية المصالح الأساسية المعروضة هنا أسلوبيًا للاقتصاد السياسي للوحدة الأوروبية، ماذا سيحدث مع الانضمام الوشيك لدول أعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل بلغاريا وبولندا ورومانيا والتشيك والمجر وغيرهم لنطاق العملة المُوحدة حسب الاتفاقية؟ كيف سيتمكن الاتحاد الأوروبي والعملة المُوحدة من التعامل مع بعضهما البعض في المستقبل؟ وكيف سيناسب الاتفاق المالي المُبرم القانون الدولي والقانون الأوروبي؟ وكيف ستستمر الأمور مع انضمام دول البلقان للاتحاد الأوروبي؟[142] هل ستحصل هي الأخرى على "مساعدات إنمائية"؟ ومن سيدفع ثمنها؟ فالكل يدرك أن الاتحاد الأوروبي سيتغير في الأعوام القليلة القادمة تغيرًا شاملا- هذا إن كان سيظل موجودًا - ومعه نظام الدول الأوروبية أكثر مما توقعناه منذ فترة وجيزة بيد أن أي "مسؤول" لم يجد الفرصة المناسبة للإعلان عن ذلك، وما يزال الحديث عن مدد زمنية أطول عندما يتعلق الأمر بعودة النمو الذي يتوقع الجميع أنه سيجعل الوضع قابلا للسيطرة مرة أخرى.

142- أي دول ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومقدونيا والجبل الأسود وصربيا.

لكـن يمكننـا ملاحظـة أربعـة خطـوط للاسـتمرارية الصامـدة عـلى المسـتوى التكتيـكي بالرغـم مـن الارتبـاك في تصرفـات الاتحـاد الأوروبي والـدول الأعضـاء القياديـة بـه منـذ بدايـة الأزمـة، وتتمثـل الخطـوط الأربعـة فيـما يـلي:

1. يجـب أن تظـل "الأسـواق" بمعـزل عـن المشـاركة في تكاليـف "الإنقـاذ" للـدول القـادرة عـلى الدفـع قـدر الإمـكان مهـما تكـن هـذه الأسـواق، بـل الـدول الأخـرى هـي التـي يجـب أن تدفـع تلـك النفقـات عـن مواطنيهـا، واليـوم هنـاك اتفـاق عـلى أن إصرار المستشـارة الألمانيـة عـلى تخفيـض معـدل الديـن لـدى الدائنـين مـن القطـاع الخـاص في أول فعـل لإعفـاء اليونـان مـن الديـون كان خطـأ لـن يُسـمح بتكـراره، مـما قـد يسـفر عنـه دعـم الشـعب الألمـاني لـدى (لميركيـل) والـذى لا يمكـن أن يُعـوض خسـارة ثقـة شـعب الأسـواق الماليـة، لكـن بـدا أن البنـوك المركزيـة وبعـض البنـوك المملوكـة للدولـة كان لديهـا الوقـت الـكافي قبـل الحـدث لـشراء معظـم الـشروط المقبولـة للسـندات الحكوميـة اليونانيـة لمالكيهـا لصالـح البنـوك الخاصـة وتجـار القـروض الآخريـن لدرجـة أن الجـزء الأكـبر مـن الديـن يقـع عـلى عاتـق النفقـات العامـة، لكـن مـن المحتمـل بـل ومـن الـضروري قريبًـا أن يسـفر عـن تخفيـض ثـان للديـن.

2. لا يجـب تأميـم البنـوك المتعـثرة بـل إنقاذهـا بأمـوال عامـة بشـكل غـير ملحـوظ قـدر الإمـكان لتجنـب الغضـب الشـعبي، وتكمـن مهمـة مهنـدسي التمويـل في غرفـة آلات الدولـة المُوحـدة في تشـكيل عمليـات البيـع الضروريـة بالشـكل الـذي لا يظهرهـا في دفاتـر حسـابات الـدول، ومـن الأمثلـة التـي يسـهل رؤيتهـا كانـت إحـدى المفاوضـات الأوليـة الرسـمية التـي أجراهـا (ماريـو دراجـي) بوصفـه رئيـس البنـك المركـزي الأوروبي عندمـا وزّع عـلى البنـوك ألـف مليـار يـورو بنسـة فائـدة واحـد بالمئـة عـلى ثـلاث سـنوات، عـلى أن تكـون تلـك البنـوك عـلى أهبـة الاسـتعداد دون إلـزام لـشراء سـندات الديـن للـدول الأوروبيـة المتعـثرة بمـدى محـدد كي تسـاعدها في تخفيـض زيـادات المخاطـرة، ومـن الممكـن أن ننطلـق مـن أن البنـك المركـزي الأوروبي يعـرف كيـف يسـتطيع حمايـة البنـوك مـن أضرار محتملـة في هـذه الصفقـات المُـدارة لصالحـه كمسـاعدة للالتفـاف عـلى حظـر التمويـل الحكومـي السـاري عـلى البنـك المركـزي الأوروبي.[143]

143- من المعروف ضياع تأثير هذا الفعل بعد بضعة أسابيع. اتخذ البنك المركزي الأوروبي الخطوة التالية في شهر سبتمبر عام 2012م وقرر شراء قروض الدول المتعثرة بسعر ثابت من دون حد في السوق الثانوي في البداية أي من قبل بنوك بدلا من الدول مباشرة.

3. يجب سد الطريق على الدول القادرة على الدفع من الإفلاس أو جدولة الديون أحادية الجانب قدر الإمكان، وفي الحالة الحرجة يجب تمكينها من تلبية التزاماتها أمام مانحي القروض من خلال مساعدات مالية غير مستردة، كي تظل هذه الدول مستعدة لتمويل الدول المدينة المُوحدة للمستقبل بقروض عالية، ويجب أن تظل الشعوب غير مطلعة على هذه التحويلات من خلال تجهيزات تقنية مقابلة، ومن أمثلة التمويه الناجح لتحويلات مالية كبيرة بين الدول أو تحويلات محتملة معالجة التسوية أو عدم التسوية لأرصدة نقل الأموال عالية القيمة المعروفة باسم (Trans-European Automated Real-Time Gross Settlement Express Transfer واختصارها targe2 للبنوك المركزية في الدول الفردية لدى البنك المركزي الأوروبي. (Sinn 2011)

4. طالما أنه من الممكن إيجاد حل للأزمة المالية من خلال تقليل عام لديون الدولة خاصة في حالة النمو المتراجع، وليس لهذا السبب فحسب فيجب اتباع ذلك بطريقة هادئة وفترة زمنية ممتدة قدر الإمكان لإعطاء المستثمرين الكبار والقادرين على فرض عقوبات إمكانية حماية حافظاتهم النقدية من الخسائر في الوقت المناسب من خلال إعادة الهيكلة، وهنا أيضا تصبح المعرفة التقنية الخبيرة في البنوك المركزية والمنظمات الدولية مطلوبة، وقد يقع على عاتقها ابتكار إجراءات للحكومات للقضاء على ديون حكومية لا يمكن تحملها عن طريق النمو في طريق "قمع مالي" لأعباء المدخرين ما يعني إخضاع التمويل لقواعد سياسية بغية تخفيض تكلفته، أي الاستثمار في السندات الحكومية من خلال ربط التضخم الزائد بنسب فوائد منخفضة وإجبار لبعض البنوك والتأمينات (Reinhart und Sbrancia 2011) وهناك دلالات على أن التحضيرات لبدء مثل هذه السياسة بعد تجاوز الأزمات الحالية قد أوشكت على الاكتمال بمجرد تحقيق القطاع المالي لمصالحه.

يجب أن تعود مواصلة واستمرار النقاط الأربعة المذكورة أعلاه على مراكز القرار

العاملة وراء الستار بقدرة استراتيجية طويلة المدى، وملفت للنظر حقًا مدى الارتباك عندما يتعلق الأمر مثلا بالمدى الزمني لمكافحة الأزمات وإعادة هيكلة الدولة، لذا تم إقرار تأسيس "اتحاد مصرفي" لوضع حل قصير الأجل للأزمة من خلال معالجة البنوك المتعثرة التي تحتاج لأعوام إذ لم يكن الأمر مجرد تجميل كي تصبح قادرة على العمل، ويتم دعم تكاليف إعادة التمويل لإيطاليا واليونان من خلال البنك المركزي لمنع إفلاس تلك الدول على المدى القصير، حتى لو أدى ذلك لتكوين فقاعات على المدى الطويل على غرار النموذج الأمريكي أو حتى ما قد يعيق التنظيم النيوليبرالي المأمول للدول المتعثرة،[144] وعلى الرغم من الفوضى الحادثة على خشبة المسرح الأمامية تبدو الأمور كما لو كانت خيط أحداث نيوليبرالي ثابت، وهو في الحقيقة ليس أكثر من سلسلة من ردود أفعال قصيرة الأجل للفطرة السليمة على "شروط حازمة" فاعلة في الرأسمالية مجسدة في القدرة التهديدية للمستثمرين في القطاع الخاص,Bergmann et al. 1969 (Offe 1972a)بشرط أن تكون الفطرة السليمة القادرة على التمييز والمتبلورة في المؤسسات هي الصحيحة تلك التي تمت معالجتها وممارستها في جماعات معرفية لمنظمات مثل بنك جولدمان ساكس وما حوله، ولأنه لا يوجد بدائل لتلك الفطرة لإشباع متطلبات شعب السوق لا تعرف تلك الفطرة مشكلات استراتيجية بل مشكلات تكتيكية فحسب خاصة في التعامل مع شعوب الدول غير المتواضعة بسبب وعود الديمقراطية المبالغ فيها.

ومن الأجزاء الثابتة لفهم عالم طبقة الاقتصاد السياسي وآليات عملها هو الإيمان الراسخ بقدرة أوروبا على الحكم الصارم أو على الأقل الحسم المترسخ في إقرار مثل هذه العقيدة دومًا لتقويتها وآخرين بداخلها، وهذا يضم كل شيء فهو لا يضم الحكومة الاتحادية والمعارضة فحسب بل اليسار الفكري صاحب التوجه التكافلي في ألمانيا، ويشمل المفوضية في بروكسل والبنك المركزي الأوروبي على المستوى الأوروبي، ويضم أغلبية "الخبراء" الاقتصاديين في العالم بأسره، أصاب الديمقراطيون في أن "الحكم الصارم" يحتاج إلى دولة مركزية قوية لأنهم يأملون في أن تكون دولة ديمقراطية يومًا ما، ولا يبالي الليبراليون بالأمر طالما أن الهدف هو التحول لنظرية هايك لتحرير الأسواق من كل نوع من التصويب

144- لا يجب أن ننسى أن تكاليف إعادة التمويل المرتفعة لبعض الوقت تزيد من نسبة الفائدة على النفقات الحكومية على المدى الطويل لأنه لا يجب إعادة تمويل جبل الديون الإجمالي دفعة واحدة.

السياسي أي استخدام قوى الدولة القوية للتفكيك الذاتي كدولة متدخلة.

يجب الإيمان بإمكانية الحكم الصارم ، فبهذه الطريقة فقط تمكن مجلس الخبراء الألماني من اقتراح إنشاء صندوق لإلغاء الديون في تقريره السنوي 2011 -2012، الذي قد يطالب دول مثل إيطاليا استثمار "فائض أولي جامد" بنسبة 4.2 %عاما بعد الآخر في ميزانياتها العامة، ولمدة خمسة وعشرين عامًا(مجلس الخبراء لتقييم التنمية الاقتصادية الشاملة عام 2011م) وبهذه الطريقة فقط يستطيع الاقتصادي الألماني (بيتر بوفينجر) Bofinger وآخرون المطالبة "بمبدأ موازنة حازم" في المستقبل مقابل تعميم الديون في أوروبا، أو يستطيع البنك المركزي الأوروبي أن يجعل شراء قروض الدول المتعثرة متوقفًا على قبول "إصلاحات" مستقبلية في شكل تخفيض للمعاشات أو بيع لشركات حكومية، ومن ثم يعمل تصور حوكمة تكنوقراطية للسياسة ومجتمعات كاملة كفرضية عمل مقاومة للإحباط بشدة، أو كأيدلوجية بمفهوم خداع ضروري، والإشارات المتكررة إلى الخبرات الألمانية مع ولاية (بريمن) الألمانية التي زادت ديونها بعد اتفاق إعادة جدولة الديون المبرم مع الاتحاد بداية فترة التسعينيات زيادة هائلة بدلا من أن تنخفض (Konrad and Zschäpitz 2010) لن تغير من الأمر شيئًا، ينطبق الأمر نفسه على خبرة البنك المركزي الأوروبي مع أول برنامج لشراء القروض الحكومية الإيطالية.

هل خيالات الحكم الصارم للمنقذين الافتراضيين للعملة الأوروبية المُوحدة واقعية؟ ربما ليست إلا تعبيرًا عن العزم في استخدام كل الوسائل لجعلها حقيقية وتعبيرًا عن أن الثقة في أن إخفاء المعارضة وتهديدها وتهميشها أخلاقيًا سيؤدي إلى الهدف وخاصة الإجراءات الدائمة من كل نوع لتعطيل الديمقراطية البرلمانية والمؤسسة الثابتة لحكم الأقليات والخبراء على المستوى المحلي والأوروبي في النهاية إذا ما تم ممارستها بشكل كاف ولفترة طويلة.

المعارضة في الدولة الدولية المُوحدة

الدولة الدولية المُوحدة في طريقها لتقليص المصادر السياسية لمواطني الدولة القومية الديمقراطية؛ حيث يتناقص عددها على الساحة الحاكمة الجديدة للسياسة المحلية لصراع التوزيع الرأسمالي الديمقراطي في أسواق المال العالمية وغرف الاجتماعات للدبلوماسية المالية الدولية المترسخة في حدود الديمقراطيات القومية ذات الوسطية الدولية، إن معارضة إملاءات التقشف المتجاوزة للحكومة القومية صعبة لكنها ليست مستحيلة حقًا، وهذا ما أظهرته الحالة اليونانية في أن الانتخابات المحلية تستطيع أن تأتي بنتائج مثيرة للغضب كي ترفع الثمن الذي يجب أن تتكبده الدول الدائنة حتى تتخلى إحدى الدول المدينة عن خروجها من اللعبة على الرغم من كل الإشارات التهديدية والتأثيرات الدعائية للاتحاد الدولي الذي تجاوزت مطالبه كل حد.

وكانت أحداث صيف 2012م في اليونان وإيطاليا من ناحية وفي ألمانيا من ناحية أخرى، كاشفة حيث دعمت المعارضة الألمانية الحكومة في تمسكها غير المشروط بعملة اليورو، وطالبت معها بمبدأ ميزانية حازم تراقبه بروكسل في الدول المدينة،[145] ويكمن الفارق الوحيد في أن المعارضة أظهرت استعدادها لدفع ثمن أعلى من أجل السلم الأوروبي في شكل تبادل الديون القديمة أو الجديدة أو في شكل برامج إنمائية" إضافية، على فرض أنها أمور لابد منها وعلى أمل الاستفادة من عدم الارتياح المتزايد لدى أجزاء من الشعب عن العدائية الأوروبية المتزايدة تجاه ألمانيا من ناحية السياسة الانتخابية، ومحاولات الحكومة بموافقة صامتة للمعارضة التأثير المسبق على استفسارات أساسية عن مستقبل الاندماج الأوروبي والدولة القومية الألمانية في العمل اليومي الدولي الذي لا بديل عنه ، والذى اصطدم بمعارضة النواب ومن ينتمون لأحزاب الحكومة الذين يرون حل سلطة

145- طبقًا لتقرير صادر في جريدة فرانكفورتر ألجماينه تسايتونج بتاريخ السادس من سبتمبر عام 2012م طرح البنك المركزي الأوروبي عام 2011م "على الحكومة الإيطالية العديد من الشروط لشراء القروض الحكومية" ولم يتم تحقيق سوى مطلب واحد من السبعة مطالب [...] في الخامس من أغسطس 2011م طرح رئيس البنك المركزي الأوروي (جان كلود تريشيه) وخليفته المنتظر (دراجي) في خطاب موجه لرئيس الورزاء الإيطالي السابق (سيلفيو بيرلسكوني) مطالب تفصيلية ثم بدأوا ببرنامج شراء الديون الحكومية وفي النهاية كانت مطالب (تريشيه) و(دراجي) الذريعة التي تنبأت بعجز حكومة (بيرلسكوني) وأدت إلى سقوطها [...] وتمكن رئيس الوزراء اللاحق (ماريو مونتي) من تلبية مطلب واحد من المطالب السبعة بعد عام في الوقت الذي لم تظهر أي تأثيرات واضحة لباق المطالب الست" وخلافه. جدير بالذكر أن (دراجي) كان يشغل منصب محافظ البنك المركزي الإيطالي في عهد (بيرلسكوني)، طرفة مثل طرف (ميكيافيللي).

البرلمان من خلال قيادات حزبية أمرًا مسلمًا به، وفي المقابل يبحثون عن مساعدة من المحكمة الدستورية الألمانية وتشريعها الحالي عن العلاقة بين الديمقراطية والسيادة.

بالنسبة لليونان وإيطاليا فإن الأحزاب والانتخابات والبرلمانات هناك تعد بمثابة عناصر متخلفة عن ركب الدولة الأوروبية المُوحدة، أعطت عودة الأحزاب إلى الحكومة اليونانية بعد فشل التكنوقراطي (باباديموس) ذريعة للاتحاد الأوروبي ومقره بروكسل لتخفيف ضغط التقشف على الشعب اليوناني وزيادة الحوافز الواعدة عند تفعيل إجراءات الوحدة المطلوبة، وفي إيطاليا وجدت حكومة (ماريو مونتي) نفسها مجبرة على منح امتيازات لأحزاب اليسار والنقابات التي تجاوزت الحد، وهو الأمر الذي تراه بروكسل ضروريًا، كما بدأ (مونتي) مبكرًا العمل على تنمية الأجواء الاشتراكية لتحسين وضعه التفاوضي أمام ألمانيا على وجه الخصوص، ومن ثم الوصول إلى تخفيف الإجراءات التصحيحية المنشودة، ومن هذا المنظور كان من الممكن ملاحظة عودة السياسة كالمعتاد politics as usual مع مغبة تسويف تنفيذ السياسة المالية المُوحدة.

ومن ناحية أخرى فإنه من المفيد أن نتذكر مثال الولايات المتحدة الأمريكية (Agnoli 1967) في عدم وجود ضمان لمعارضة ناجحة "لتحول الديمقراطية" وفقًا لنظرية هايك، كان استحواذ الجهاز الحكومي بالولايات المتحدة على عمالة عالم المال في وول ستريت عملية تكاد أن تكون كاملة اليوم بغض النظر عن انتخاب رئيس أمريكي محبوب من الحزب الديمقراطي عام 2008م، وعلى الرغم من أن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة قد وصلت إلى مستوى فاضح في عشرين عامًا، فضلا عن ارتفاع معدل البطالة لا يشارك سوى ما يقرب من نصف المواطنين في العملية الانتخابية، وفي خريف عام 2012م سمح لهم الاختيار ما بين مدير سابق لإحدى المحافظ النقدية الوقائية البشعة ورئيس لم يتمكن من فعل شيء بعد إنقاذ باهظ التكاليف للاقتصاد من "الأسواق المالية"، وإنقاذ الأسواق المالية من نفسها لتنظيم نشاطاتها وإضعاف قوة استيعابها الاقتصادية ونفوذها السياسي،[146] وكان يجب ملاحظة كيف تحكمت سلطة المال المنظم في شركات عالمية في

146- حتى بوفينجر وآخرون الذين طالبوا "بمسؤولية مجتمعية" للديون الحكومية الأوروبية أو لجزء منها لقيادة الحزب الاجتماعي الألماني باتساق مع مجلس الخبراء الألماني حيث يتعين على تلك المسؤولية أن يصاحبها "مراقبة مجتمعية صارمة على الموازنات العامة القومية". وفي مكان آخر ذكر التقرير: " نقل السيادة إلى مؤسسات أوروبية صار [...] أمرًا حتميًا لتفعيل المبدأ المالي علاوة على ضمان نظام مالي مستقر. (Bofinger et al 2010) صارت مصطلحات "مبدأ" و "مراقبة" المرتبطان بصفات مثل "حازم" و "الحكم الصارم" تعريفات متفقا عليها في السجال الألماني حول أوروبا من جميع الأحزاب بدءًا من الحزب الديمقراطي المسيحي وحتى حزب الخضر ومن اليمين إلى (منتصف) اليسار

مجتمـع متـشرذم بشـدة وغـير منظـم أضعفـه القمـع الحكومـي وأغوتـه منتجـات الصناعـة الثقافيـة، وهـو الأمـر الـذي لم يتمكـن حتـى (أدورنـو) مـن تخيلـه في أكـثر لحظاتـه المتشـائمة لهـذا العـالم الـذي لـن يسـهل فيـه شراء الساسـة والأحـزاب والمجالـس البرلمانيـة فحسـب ،بـل الـرأي العـام أيضًـا.

مـاذا سـيحدث في أوروبـا المُوحـدة بمفهـوم (هايـك) إذا انسـدت القنـوات التقليديـة للتعبـير عـن المصالـح الديمقراطيـة إلى الالتزامـات الدوليـة والقانونيـة؟ انصـب النمـوذج الاشـتراكي للمعارضـة المسـؤولة عـلى دفـع مشروعـات إصلاحيـة لـرأس المـال التـي لم يسـتفد منهـا العـمال ومنظماتهـم فحسـب، بـل سـاعدت الرأسـمالية عـلى حـل مشـكلات الإنتـاج وزيادتـه التـي لم يقـو عـلى حلهـا بمفرده مـع مؤسسـاته، وأوضـح صياغـة تفسـيرية هـي الفصـل الـذي سـطّره (كارل ماركـس) عـن الـصراع عـلى تقليـل سـاعات العمـل اليوميـة (Marx 1966, chapter 8) وأقـوى مثـال تاريخـي هـو تأمـين القـوى الشرائيـة الجماهيريـة المحتاجـة إلى إنتـاج هائـل مربـح مـن خـلال زيـادات في الأجـور كافحـت مـن أجلهـا النقابـات في مبـدأ الفورديـة لتنظيـم الإنتـاج، لكـن اليـوم يبـدو أنـه لا يوجـد المزيـد الـذي قـد تقدمـه القاعـدة العريضـة مـن الشـعب، أو انتزاعـه لـرأس المـال لمصلحتـه أو لمصلحـة الشـعب، وكل مـا يـرده الشـعب مـن رأس المـال هـو اسـتعادة الحقـوق الاجتماعيـة للمواطنـين الذيـن كافحـوا طويـلا مـن أجلهـا في السـوق، ربمـا ليـس مـرة واحـدة بـل تدريجيًـا بالطبـع ولكـن ليـس ببـطء شـديد، وفي بدايـة القـرن الحـادي والعشريـن اعتمـد رأس المـال عـلى إمكانيـة تنظيـم نفسـه بنفسـه بوصفـه صناعـة ماليـة متحـررة مـن القيـود حسـب أهوائـه (McMurtry 1999)، والـشيء الوحيد الـذي ينتظره السـوق مـن السياسـة هـو استسـلامها لـه مـن خـلال إقصـاء الديمقراطيـة الاجتماعيـة كقـوة اقتصاديـة.

وإذا كان مـن المحـال وجـود معارضـة بنّـاءة فلـن يبقـى لمـن لا يريـدون الاكتفـاء بدفـع الديـون التـى حصـل عليـه آخـرون طيلـة عمرهـم إلا المعارضـة الهدّامـة، فهـي ضروريـة لتقويـة التأثـير المتخلـف للديمقراطيـة الباقيـة في الـدول القوميـة، وإذا مـا تمكنـت شـعوب الـدول المنظمـة ديمقراطيًـا مـن التـصرف بمسـؤولية في أنهـا لم تعـد محتاجـة إلى السـيادة القوميـة وسـتقتصر لأجيـال عـلى تأمـين قدرتهـا عـلى دفـع قـروض الدائنـين فقـد تبـدو محاولـة تجريـب سـلوك غـير

مسـؤول لمـرة واحـدة أمـرًا أكـثر مسـؤولية، وإذا كان المقصـود بالعقـل هـو افـتراض ضرورة تلبيـة المجتمـع لمطالـب "الأسـواق" حتـى عـلى حسـاب أغلبيـة المجتمـع التـي لم يبـق لهـا سـوى الخسـارة بعـد عقـود مـن توسـع السـوق النيوليـبرالي فقـد تكـون اللاعقلانيـة هـي الـشيء الوحيـد المعقـول، وقـد يسـتغرق تفعيـل هـذا الاعـتراف أمـدًا طويـلا، وصـار الشـجب المنتظـم بوصفـه "شـعبيًا" تقنيـة سـلطوية مجربـة منـذ وقـت طويـل ذلـك الـذي تـم اسـتكماله في ألمانيـا مـن خـلال تسـوية ناجحـة مـن وجهـة نظـر السياسـة التعريفيـة بـين انتقـاد العملـة الأوروبيـة المُوحـدة ومسـار الاندمـاج الأوروبي بوجـه عـام والعدائيـة تجـاه "أوروبـا مُوحـدة" والرغبـة في "النزعـة الإقليميـة" أو حتـى القوميـة الإمبرياليـة لسـنوات مـا بـين الحـرب.

ويبـدو كـما لـو أنـه تزايـد لـدى المزيـد مـن مواطنـي أوروبـا الشـعور بـأن حكوماتهـم لا تكـترث بهـم عـلى الرغـم مـن كل المعالجـات الدعائيـة، حتـى إذا تـم التوضيـح لهـم مـرارًا وتكـرارًا أن اسـتكمال تحريـر النظـام الاقتصـادي الرأسـمالي متضمنًـا تخفيـض الموازنـات العامـة والقضـاء عـلى بنيـة الدولـة الاجتماعيــة والبطالــة والتشـغيل المتــأزم يكمــن في الاهتــمام العــام بالنمــو في الدخــول المتزايــدة للخـبراء"في طبقـة المـدراء" في الوقـت نفسـه وأجـور منخفضـة وخدمـات اجتماعيـة لأقـل مسـتوى اجتماعـي، يتعـين عـلى المفكريـن الناقديـن أن يـروا مهمتهـم في تقويـة هـذا الشـعور قـدر الاسـتطاعة والتوقـف عـن الحـرص عـلى سـمعتهم لـدى مـن تتوقـف هيمنتهـم عـلى ثقـة الجميـع في عـدم وجـود "خيـار آخـر"، ويتوجـه فـرض ضرورة الإيمـان بمـا هـو غريـب إلى الكرامـة الإنسـانية عندمـا يكـون قـادم مـن بـشر فانـين، يُطلـق عـلى المحتجـين الرافضـين للروايـة الرائعـة للتقشـف المفـروض عليهـم في أسـبانيا والبرتغـال اسـم "indignados" أي الغاضبـين والمعنـي الحـرفي للكلمـة هـو الأشـخاص الذيـن تتـم معاملتهـم باحتقـار وانتهكـت كرامتهـم.[147]

في لغـة نظريـة علـم الاجتـماع فـإن انـدلاع الغضـب لـه طبيعـة تعبيريـة وليـس أداة كـما تٌعـرف في الأمـور الاقتصاديـة، فبـدلا مـن الخـوف مـن السـقوط في هاويـة منطـق الإشـباع للدبلوماسـية الماليـة الدوليـة مـن خـلال اقتراحـات بنّـاءة "رشـيدة" تفيـد بأنـه عـلى الشـعوب تفضيـل السـوق وإعطائـه مـا يريـد فقـد يسـتغرق الأمـر بعـض الوقـت لنشـأة حركـة اجتماعيـة ضـد الدولـة

147- انظرأيضًا المطالبة الكلاسيكية لستيفان هيسيل Stéphane Hessel بعنوان("2010 "indigenz-vous) أي "اغضبوا" لكن الأفضل "اشعروا بالامتهان وافعلوا شيئًا حيال ذلك!".

المُوحدة للإفصاح عن غضبها علانية من أذى رأسمالية ما بعد الديمقراطية، ويمكننا أن نتذكر أحداثًا من فترة الستينيات والسبعينيات في كيف استطاعت "الأحادية" السياسية والثقافية من إثارة احتجاجات بدت "غير رشيدة" و"غير واقعية" و"عاطفية محضة" التي لم تحدث أثرًا لأنها ظلت كما هي، ففي ألمانيا كان السبب المباشر هو تشريع حالة الطواريء والائتلاف الكبير فضلا عن خشيتهم لغلق السياسة والمجتمع لبدائل "أيدلوجية" التحديث التكنوقراطي Habermas) (1969, Marcuse 1967، ربما كان التشخيص مبالغًا فيه آنذاك وربما كان مبكرًا لكنه لا يقارن باليوم أي بعد مرور ما يزيد عن أربعين عامًا والمتعلق بالانتقال الحادث على المستوى الأوروبي إلى مرحلة ما بعد ديمقراطية منزوعة السلطة من الناحية الاقتصادية.

وربما يكون أول وأهم شيء قد يستلزم معارضة حركة متنامية لخصمها ضد وسطية الديمقراطية من خلال "الأسواق المالية" هو تشريع مطلب المصانع المالية بتلبية مطالبها بالسماح لها بمصادرة حياة البسطاء من أجل سندات الدين التي أنتجتها، هنا أنجز كتاب عالم الأنثربولوجيا الأمريكي (ديفيد جريبر) The first 5000 Years" David Graeber"(أول خمسة آلاف عام)[148] عملا تحضيريًا لا يقدر بثمن حيث أشار بحق إلى أن تسديد المدينين لديونهم أسطورة تؤدي إلى تحلي أداء أسواق المال العالمية بالأخلاق باستخدام أخلاقيات الحياة اليومية وتجعل معارضة مطالبها تبدو غير أخلاقية، وتنجم قدرة الدول على فرض جدولة الديون للدائنين أو حتى وقف تسديد الأقساط من منطلق سيادة هذه الدولة التي تختلف عن الأشخاص المشتغلين في القطاع الخاص حيث لم يرد ذكر السماح للدول من الاستفادة من هذه السيادة من خلال تنفيذ التزاماتها المالية أمام أسواق المال ومن خلال فرض ضرائب أعلى أو خدمات أقل لمواطنيها في أي مكان. فالديمقراطيات ملزمة لمواطنيها في المقام الأول فهم يستطيعون سن القوانين وفسخ الاتفاقيات، ومن يقرضهم المال عليه أن يعرف أو يتمكن من هذه المعرفة، إلا أن القانون المدني المحلي لا يجب أن يسوي ديون كل فرد، من الممكن أن يتعرض المدين للإفلاس ومن ثم يضمن لنفسه بداية جديدة، ففي الولايات المتحدة لا يعد فضيحة أن يشهر صاحب العمل إفلاسه وهو أمر يتحدث عنه أنصار الرأسمالية بإعجاب متواصل ويرون فيه

148- الترجمة الألمانية بعنوان: Schuldem: Die ersten 5000 Jahre, Stuttgart 2012

نموذجًا يحتذى.

وبالنظر إلى دولة مثل اليونان بل وكل ديمقراطية مثيلة أخرى مشابهة، يجب أن يكون هناك شك كبير فيما إذا كانت هناك إمكانية في استخدام المواطنين كمدراء لتسوية الديون التي تستقبل حكوماتها كعملاء للشعب باسمه وخاصة إذا استخدمت في ملأ فجوات في الأموال العامة التي تنبع من رفض الطبقات الميسورة في تلبية التزاماتهم الضريبية وهو أمر مقبول لأسباب سياسية، ومن الممكن الشك في أن الساسة في اليونان شرحوا لناخبيهم المخاطر والآثار الجانبية للقروض التي حصلوا عليها باسمهم مثلما يفعل كل مستشار قانوني في أمور الثروة لعملائه طبقًا للقانون بأنه في حالة تطبيق معايير القانون المدني باعتبار أن ماحدث هو غش في توظيف الأموال بمدى كبير وبمشاركة فاعلة للمؤسسات المالية الدولية الكبيرة، حيث يتعين على المواطنين من الطبقة الدنيا والوسطى في اليونان تحمل مغبة صفقات فرضتها عليهم جماعة من الساسة المحليين وحكومات دول أخرى ومنظمات دولية ومؤسسات مالية عالمية على حساب تأمينهم الصحي ومعاشاتهم، بل وتُفرض عليهم بنسب متفاوتة دون أن يلاحظوا، ولا يتم تفسير تدعياتها لهم أبدًا، وقد يكون يسيرًا على الشعب اليوناني أن تتم تبرأته من الالتزامات المالية تجاه "الأسواق" أمام محكمة مدنية دولية إذا كان هناك محكمة بهذا الاسم، قد يتعين على المهددين بتقليص الخدمات الاجتماعية لعشرات السنين كعقوبة على تعثرهم في دفع الديون أن يأخذوا في الاعتبار رؤية الإلزام على أنه ذنب.

يميل علم السياسة الاحترافي إلى التقليل من قدر القوى الإنتاجية السياسية للغضب الأخلاقي فهو يضع نفسه في منزلة متميزة مدروسة وينظر لذلك على أنه حرية القيم، علاوة على أنه ينشد النظريات التي قد لا تطرح جديدًا لها ولا يبقى لما يسميه "شعبوية" سوى احتقار نخبوي الذي تتقاسمه مع نخب السلطة التي يحب أن يقف بجوارها، لذا لا يستطيع الاستفادة من ملاحظة أن الحكام الجدد للدولة المُوحدة لا يخشون سوى من غضب هؤلاء الذين يشعرون بأن خبراء الاستحواذ للرأسمالية العالمية قد باعوهم بأبخس الأثمان وعلى خلاف ما يقال قد يكون الخوف ناصحًا مخلصًا في ظروف غير واضحة المعالم، فإمكانية أن تؤدي الأزمة إلى "اضطرابات اجتماعية" هو كابوس يضج مضاجع الرجال والنساء الجاثمين على كراسي السلطة، كابوس لا يضاهيه ما حدث في

الشـوارع حتـى الآن حقًـا، ويبـدو أن الطبقـة الحاكمـة لم تنـس مـا حـدث في باريـس وتوريـن عـام 1968م، ومـن الممكـن اعتبـار حـرب الشـوارع في أثينـا والحركـة العالميـة لجماعـة "تسـعة وتسـعين بالمئـة" بدايـة جيـدة أسـفرت عـن مجموعـة مـن الـدروس المسـتفادة بسـبب التضخيـم مـن قدرهـا في البنـوك والحكومـات والفـزع الـذي نشرتـه.

واليـوم يعـد تصـور ضرورة أن تتأقلـم "الأسـواق" مـع النـاس بـدلا مـن العكـس ضربًـا مـن الجنـون، وإذا مـا أدركنـا الواقـع كـما هـو فهـذا التصـور مختـل بالفعـل، لكـن قـد يكـون أكـثر واقعيـة إذا تقـدم عـلى القنـوات المسـدودة للديمقراطيـة المؤسسـية بمثابـرة هوجـاء كي يتعـين عـلى المحاسـبين وضعهـا في الاعتبـار ومـع الإصرار الرومانـسي للكثـير مـن صغـار النـاس عـلى ألا يبقـوا بقيـة حياتهـم مجبريـن عـلى خدمـة التوقعـات الربحيـة لأي مـن مخترعـي سـندات القـروض، ولـن تظـل معارضـة الدولـة المُوحـدة حـاضرة أكـثر مـن مجـرد حجـر عـثرة في مسـار التقشـف الرأسـمالي وحـواره، لكـن قـد يظـل الاحتقـان المتزايـد والشـعور المنتـشر بعـدم الاهتـمام بالشـعوب الـدال عـلى العبثيـة العميقـة لثقافـة المـال والسـوق والمبالغـة السـاخرة في مطالبهـا غـير المتسـقة مـع الحيـاة حقيقـة اجتماعيـة تلـك التـي قـد تظهـر "كعلـم نفـس" شـعبي إلى جانـب الأسـواق، وتنشـد الاهتـمام بهـا مثلـه، وفي النهايـة ربمـا يسـقط المواطنـون في هـوة "الفـزع ويتفاعلـون معهـا" مـن دون عقلانيـة مثـل المسـتثمرين، شريطـة عـدم الالتـزام بمزيـد مـن "العقلانيـة" أكـثر مـن كلـمات وربمـا برصـف الشـوارع حتـى لـو لم يتوافـر لهـا النقـود بـل مجـرد الإدعـاءات والحجـج.

الخاتمة

وماذا بعد؟

إن الأزمـة الماليـة والضريبيـة والاقتصاديـة الراهنـة- كمـا أوضَحْـتُ- هـي نقطـة النهايـة المؤقتـة للتحـول النيوليبرالـي لرأسـمالية مـا بعـد الحرب.التضخـم والاسـتدانة العامـة والاسـتدانة الخاصـة كانـت مجـرد حلـول مؤقتـة، اسـتعانت بهـا السياسـة الديمقراطيـة للحفـاظ علـى صـورة رأسـمالية النمـو بنفـس التطـور المـادي للجميـع، أو حتـى إعـادة توزيـع السـوق وفُـرَص الحيـاة مـن أعلـى إلـى أسـفل. وقـد اسـتنفد الثلاثـة جميعهـم علـى التوالـي وكان لابـد مـن الاسـتعاضة عنهـم بحلـول بديلـة، وذلـك عندمـا بـدأ المسـتفيدون مـن رأس المـال والقائمـون علـى إدارتـه، يدركـون أن الثمـن سـيكون باهظًـا بعـد عقـد مـن الاسـتخدام المكثـف لـكل منهـم .

ماذا الآن؟

هـل يمكـن لشـراء الوقـت بمسـاعدة جاذبيـة أمـوال العصـر الحديـث – أي التمـدد الزمنـي المنافـي للواقـع والوعـود القديمـة بقيـام رأسـمالية مقبولـة مجتمعيًـا، وهـي الوعـود التي لـم يعد لها أي أُسُـسٍ حقيقيـة منـذ فتـرة طويلـة – أن يسـتمر خـلال الأزمـة الكبرى للقـرن الحادي والعشـرين الذي بـدأ لتوِّه وبعدهـا؟ هـذا بالضبـط مـا يتـم اختبـاره اليـوم، بعـد مـرور أربعـة أعـوام علـى عـام 2008، مـن خـلال تجربـة ميدانيـة عالميـة. إن رأس المـال الوحيـد الـذي مـا يـزال متاحًـا هو أمـوال البنـوك المركزية وهي أمـوال افتراضيـة بالكامـل؛ وقـد كانـت أهـم سـلطة احتفظـت بهـا الرأسـمالية، الرأسـمالية الديمقراطية سـابقًا، المقبلـة بشـكل نهائـي علـى مرحلتهـا الهايكانيـة، مـن أجـل إدارتهـا هـى سـلطة رؤسـاء البنـوك المركزيـة. وقـد أضحـت البنـوك الخاصـة مُعطلـة بعـد أن ازدادت ديـون المُقتَرِضيـن المُحتمليـن ولـم يعـودوا قادريـن علـى معرفـة علـى أيٍ مـن ديونهـم المسـتحقة مـازال بإمكانهـم أن يعتمـدوا، كمـا أن

الحكومات قد قيدتها برلماناتها وما بقي لها من دساتيرها الديمقراطية: ففي الولايات المتحدة كان ذلك عن طريق مجلس النواب (الكونجرس) الذي تسيطر عليه حالة من الاستقطاب والذي يستخدم الدين العام كذريعة لإلغاء وجود الدولة، وفي أوروبا كان ذلك عن طريق معارضة الناخبين المتنامية ضد فرض دفع الفاتورة لنظام تنموي نيوليبرالي لا تعلم أغلبيتهم العظمى عنه شيئًا.

وبذلك انتقلت السلطة، على الأقل في المستقبل القريب، إلى يد (دراجي وبرنانكي) ونظمهم التكنوقراطية التي كان بإمكانها، عن طريق عمليات ضخ حكيمة من رؤوس الأموال المكتسبة ذاتيًا، إنعاش البنوك والمؤسسات الربحية المرتبطة بها وتمكين الدول من إعادة تمويل نفسها، سواء بالديون أو بغيرها. كانت هناك دائما حِيَل جديدة مبتكرة لِمَنح رأسمالية الضخ، التي فشلت في عام 2008، ربيعًا آخرًا مهما كان قصيرًا في أوروبا، كان المدير السابق لبنك جولدمان زاكس، والذي أصبح رئيسًا للبنك المركزي، يبحث منذ توليه مهام عمله عن طُرُقٍ لتمكين المشترين والبائعين للسندات الحكومية في وقت واحد من استمرار التداول المزدهر مع بعضهم البعض. وقد كان الابتكار الأكثر تطورًا، والذي أُعْلِن على ألسنة الخبراء، هو بدء خطة جديدة في خريف عام 2012. كانت هذه الخطة تقوم على استخدام رؤوس أموال البنك المركزي الجديدة في شراء السندات الحكومية من الدول المَدينة بشكل غير محدود وبسعر محدد، على أن يكون ذلك فقط من البنوك التي يلزم أن تكون قد حصلت من تلك الدول على السندات مسبقًا، نصف ساعة مسبقًا. وبذلك يكون قد تم الالتزام بحظر التمويل الحكومي المباشر عن طريق البنك المركزي، وإن لم يتم احترامه، فإنه قد تم تمكين "الأسواق" من شراء سندات الدين بكمية غير محدودة، لِنقُل 96% من القيمة الاسمية لدى الدول المشاركة، وذلك لنقلها فورًا إلى البنك المركزي بنسبة مضمونة تصل إلى 96,5%. ومع ذلك فإنه قد يتشكك البعض، فيم إذا كانت هذه الخطة قد تتمكن من إيقاف الأزمة الشرعية التي تعاني منها الرأسمالية الحالية لعقد من الزمان أو ربما أكثر. يرى الكثيرون أن الوقت الذي يمكن شراؤه بهذه الطريقة قد يكون مدة قصيرة فقط. كما أن الاستخدام غير المُقيَّد لأموال البنك المركزي كوسيلة أخيرة لبناء الثقة، نظرًا لتراكم كم هائل من الديون، يجعل الدولة تواجه خطر اختفاء هذه الوسيلة أيضًا والنظر إلى التمويل الذاتي الحكومي

علـى أنـه تعامـل ذاتـي؛ كنوبـة مـن نوبـات متلازمـة مانشـهاوزن، لإنقـاذ الـذات مـن الأزمـات، وتحويل البنـك المركـزي إلـى بنـك سـيء ضخـم يمتلـك مطبعـة إلكترونيـة لإنتـاج الأوراق النقديـة. إن وضـع البنـك المركـزي فـي دور حكومـة المـلاذ الأخيـر يمكـن أن يكـون مُلائمًـا لحكومـات كحكومـة أنجيـلا ميـركل التـي يمنعهـا تبايـن ومعارضـة ديمقراطيتهـا المحليـة مـن التصـرف "المسـئول" فـي مفهـوم أسـواق المـال، حيـث يوفـر عليهـا نقـل العمـل الحكومـي إلـى البنـك المركـزي بعضَ أعمـال الشـرعية السياسـية القـذرة. ولكـن الثقـة والسـمعة المهنيـة التـي تتمتـع بهـا عـادةً البنـوك المركزيـة، والتـي تجعلهـا تعانـي مـن الاسـتغلال السياسـي؛ عندمـا تنحـدر سياسـتها إلـى الإدارة المرتجلـة للأزمـات بشـكل يفتقـر للمبـاديء والتحايـل علـى القانـون بشـكل مُخـادع[149] ومكافـأة البنـوك التـي تعانـي من الأزمـات عـن طريـق المحسـوبية لشـراء السـندات الحكوميـة مقابـل ضمـان الربـح.

وبالتالـي يبـدو التخـوف كبيـرًا مـن جانـب البنـك المركـزي الأوروبـي مـن أن يخسـر البنـك الهالـة غيـر السياسـية مـن التحـول شـديد الوضـوح مـن السياسـة الماليـة إلـى التمويـل الحكومـي. فلـو كان البنـك المركـزي معترفًـا بـه كحكومـة، لـكان فـي موقـف يسـمح لـه بتبريـر قراراتـه علـى نحـو سياسـي بـدلًا مـن تبريرهـا علـى نحـو تقنـي بحـت، ويكـون مضطـرًا لحشـد الإجمـاع مـن أجلهـا.[150] وهـذا مـا قـد يصعُـبُ علـى البنـك المركـزي تحقيقـه فـي دولـة الديمقراطيـة بوصفـه مؤسسـة تقـف خـارج العمليـة الديمقراطيـة، وكذلـك أيضًـا لأن المـوارد الماليـة الخاصـة بـه قـد لا تكفـي لتأميـن ثـوب العدالـة الاجتماعيـة لنظـام اقتصـادي نيوليبرالـي. ومـن ناحيـة أخـرى، فـإن هنـاك أمثلـة واقعيـة علـى إمكانيـة أن تتحـول البنـوك المركزيـة إلـى حكومـات فـي الأوقـات

149- انظر إلى تفسير البنك المركزي الأوروبي الملتوي بشكل مليء بالمغالطات حول لماذا لا يكون الاستحواذ غير المحدود على السندات الحكومية في السوق الثانوية تمويلًا حكوميًا، وهو الأمر المحظور على البنك، وإنما سياسة مالية. إن بناء الثقة عن طريق التحايل على القانون ليس استراتيجية واعدة على المدى الطويل.

150- في أثناء ذلك قد يعيق رؤساءه على الأقل انحرافاتهم المهنية. ففي المدونة التي تحمل عنوان (thecurrentmoment) نجد في يوم السابع عشر من فبراير/ شباط عام 2012 التالي: " في يوم الثلاثاء الماضي وفي أحد اجتماعات المائدة المستديرة بخصوص (مستقبل اليورو) في جامعة هارفارد، سمعنا لورينزو بيني سماجي يقول تلك الكلمات المحددة: "في النُظُم الديمقراطية، عليك أن تدفع الناس لفعل أشياء معينة بتخويفهم". لقد كان السيد سماجي، صاحب السمو الملكي، عضوًا في الهيئة التنفيذية للبنك المركزي الأوروبي ECB حتى نوفمبر الماضي، وقد كان ينصح مستمعيه عما هو أكثر من آرائه الشخصية. لقد كان يعطينا لمحة في أغوار الرؤية التكنوقراطية التي تسود أوروبا عن التقنيات الخاصة في اللعب لإدارة الموقف. وقد كا ن ما برز في تعليقات هذه الشخصية المصرفية؛ أولاً الالتزام الأيدولوجي غير العادي لليورو، ثانيًا الرؤية اليومية إلى حد ما عن السيطرة الاجتماعية". انظر http:/
/thecurrentmoment.wordpress.com/2012/02/17/in-a-dimocracy-you-have-to-push-people-to-do-things-by-scaring-them

التـي تسـيطر فيهـا الأزمـات الاقتصادية،وذلـك بحكـم الأمـر الواقـع. ومـن هذه الأمثلـة يلفـت انتباهنا، إيطاليـا فـي تسـعينيات القـرن الماضـي، حيـث تولـى مؤقتًـا رؤسـاء البنـك المركـزي الإيطالـي (جويدو كارلـي وكارلـو أزيلـو شـامبي) مناصـب رئيـس الـوزراء ووزيـر الماليـة ورئيـس الجمهوريـة، وذلـك بعـد أن انهـار النظـام الحزبـي للبـلاد فـي عـام 1993 تحـت وطـأة فضائـح الفسـاد أثنـاء "سـنوات الطيـن""fango di anni".

أن يكـون الحكـم فـي يـد بنـك مركـزي قـوي، هـو أمـر لـه تقليـد مُعَيَّـن، وهـو ذلـك التقليـد الـذي يتبعـه اليـوم (ماريـو دراجـي) علـى المسـتوى الأوروبـي، وذلـك بعـد عملـه فـي بنـك جولدمـان زاكس منـذ 2006 وحتـى اختيـاره لتولـي منصـب رئيـس البنـك المركـزي الأوروبـي وكذلـك البنـك المركـزي الإيطالـي.[151] ومـن الملاحـظ أنـه فـي سـنوات التسـعينيات مـن القـرن الماضـي، كان الانتقـال الواسـع للسـلطة التنفيذيـة فـي إيطاليـا مـن السياسـة الحزبيـة، التـي فقـدت الثقـة، إلـى البنـك المركـزي، الـذي كان مسـتقلًا عنهـا أيضًـا بسـبب ذلـك، عمـلًا سياسـيًا، وذلـك لأنـه فـي ذلـك الوقـت، كان هنـاك اهتمـام فـي جميـع الأحـزاب بتحقيـق الشـروط التـي تفرضهـا سياسـة الاندمـاج للانضمـام إلـى اتحـاد العملـة الأوروبيـة الموحـدة.

وكمـا هـو الحـال فـي الولايـات المتحـدة، يُفتـرض أيضًـا أن تتمكـن معالجـة الأزمـة باسـتخدام مـوارد ماليـة مصطنعـة مـن تحقيـق نجـاح قصيـر الأمـد فـي أوروبا:حيـث تُعـاد مكافـآت المصرفييـن وأربـاح مسـاهميهم إليهم، كما أن أقسـاط تحمُّل المخاطر التي تتطلبها "الأسـواق" لشـراء السـندات الحكومية يمكـن أن توفرهـا البنـوك المركزيـة مـرة أخـرى بعـد تحمُّـل المخاطـر. أمـا إذا كان ذلـك مـن شـأنه أن يسـاعد علـى المـدى الطويـل وأن يجلـب نمـوًا جديـدًا، وبخاصـة ذلـك النمـو الـذي يمكـن أن يحمـل تمديـدًا جديـدًا لصيغـة السـلام الديمقراطيـة الرأسـمالية بما يسـاعد على تقليـص الفوارق بيـن الأثرياء والفقـراء وكذلـك تقليـص الفـوارق بيـن الشـمال والجنـوب فـي أوروبـا مـرة أخـرى أو حتـى تغطيـة هـذه الفـوارق وإيجـاد توافـق بشـكل مـا بيـن العدالـة السـوقية والعدالـة الاجتماعيـة، فـإن ذلـك كلـه أبعـد مـا يكـون عـن اليقيـن. إن مـا يلفـت الانتباه، هـو الإصرار الدائـم لرئيس البنـك المركـزي الأوروبي

151- ويعتبر مفوض الاتحاد الأوروبي السابق ماريو مونتي أيضًا كرئيس وزراء إيطالي جزءًا من نموذج "حكومات الخبراء" التي تحل محل حكومات الأحزاب. وعلى أية حال، فإن أغلب القوانين في إيطاليا سيتم إقرارها أولًا بقرارات من الحكومة أو من رئيس الجمهورية، وذلك نتيجة لعجز البرلمان الدائم عن اتخاذ القرارات.

علـى أن البنـك المركـزي الأوروبـي لا يمكنـه أن يوفـر علـى الحكومـات إجـراء "إصلاحـات هيكليـة" في كل مـرة يكـون علـى اسـتعداد لتقديـم المسـاعدة فـي أوقـات الأزمـات بمـا يتجـاوز مهمتـه القانونيـة. إن الليبراليـة الحديثـة ليـس لديهـا أي شـيء آخـر لتقدمـه عنـد البحـث عـن نظـام جديـد للنمـو يكـون قـادرًا علـى منـع حـدوث تضخـم جديـد فـي حجـم رؤوس الأمـوال والديـون، خاصـة وأن هـذه المـرة سـيكون علـى البنـك المركـزي أن يُديـر هـذا التضخـم، الـذي يـؤدي مـرة أخـرى إلـى حـدوث تضخـم أسـواق الأصـول الـذي يتبعـه انهيـار مـا أو ربمـا نسـخة جديـدة مـن التضخُـم العالمـي الـذي وقـع فـي سـبعينيات القـرن العشـرين.

عندمـا يجـب ألا تتحـول إدارة الأزمـة إلـى مقدمـة لأزمـة تاليـةوأن تكـون هـذه الإدارة بعـد الأزمـة وليسـت قبلهـا، فـإن هنـاك حاجـة إلـى دفعـة تنمويـة يمكـن أن تحـدث فقـط تحـت إشـارات الليبراليـة الحديثـة، وذلـك كمـا فـي أمـور السياسـة، حيـث تكـون نتيجـة "للإصلاحـات" فـي خـط إعـادة بنـاء الدولـة فـي السـنوات العشـر الأخيـرة. وهـذا هـو السـبب الـذي يجعـل البنـك المركـزي الحاكـم يربـط مسـاعداته بتعليمـات سياسـية صارمـة.

أما إذا كان في إمكانه تنفيذ هذا فإن ذلك أمر آخر.

فحتـى الـدول وكذلـك أيضًـا البنـك المركـزي يمكـن أن يميلـوا إلـى أن يضعـوا نُصـب أعينهـم أن يكونـوا "ذوى أهميـة نظاميـة".[152] ولا يسـتطيع أحـدٌ أيضًـا أن يضمـن عمليًـا "فاعليـة" سياسـة العـرض – انظرإلـى حالـة الركـود المسـتمرة منـذ أربعـة أعـوام فـي الولايـات المتحـدة، وهـي البلـد التـي أدت فيهـا مجموعـة الإصلاحـات المتميـزة فـي أوروبـا، والتـي تتشـكل مـن أمـوال البنـك المركـزي ذات القيـود البسـيطة مـع "مرونـة" الليبراليـة الحديثـة، منـذ عقـود إلـى نمـوٍ اقتصـادي ظاهـريٍ فقـط، والـذي كان مُقـدرًا لـه أيضًـا أن ينهـار فـي الأزمـات المؤقتة.وحتـى لـو كان قـد حـدث بشـكل مـا نمـو اقتصـادي جديـد؛ فـإن المـد العالـي لـن يرفـع كل القـوارب لفتـرة طويلـة بعـد الآن.[153]خلافـا لمـا فـى دولـة الرفاهيـة الكينزيـة القديمـة . فبعـد التوقـف الذاتـي

152- كما ذكرنا، لقد استُبْدِل ببرلسكوني حكومة الظل الأوروبية التي يقودها ماريو مونتي، وذلك لأن حكومته لم توفِ عدة شروط كان ماريو دراجي وسلفه جان كلود تريشيه، بوصفه رئيسا للبنك المركزي الأوروبي قد قدماها له في خطاب غير مُعلن، وذلك كمقابل للمساعدات الائتمانية. ومع ذلك كان مونتي في العام الأول لحكومته، إما غير قادر أو غير راغب في تنفيذ ما هو منتظر منه.

153- "المدُ العالي يرفع كلَ القوارب""A rising tide lifts all boats"هي عبارة يرجع أصلها إلى الولايات الساحلية لشمال غرب أمريكا، والتي تُعد من العبارات المُستخدمة في السياسة الاقتصادية الأمريكية منذ عهد جون فيتزجير كينيدي. وهذه العبارة تعني وتَعِد بأن حدوث تحسُن في الوضع الاقتصادي بشكل عام عن طريق النمو، سيستفيد منه في النهاية الجميع على قدم المساواة، أغنياء كانوا أو فُقراء.

لسياسـة إعـادة التوزيـع الـذي تتسـبب فيه"الأسـواق"، وذلـك كالعـادة بمـا يمكـن أن تكـون عليـه فـي النهايـة طرُقهـم فـي الخـداع، وكذلـك أيضًـا بعـد التـزام الـدول إجباريًـا بضبـط النفـس فيمـا يخـص حمايـة حريـة الأسـواق والملكيـة، وبخاصـة حمايـة ملكيـة السـندات الحكوميـة، يكـون النمـو علـى الإطـلاق فـي وضـعٍ يسـمح لـه بتهدئـة الصـراع المتأصـل فـي مجتمـع السـوق حـول التوزيـع؛ بـل علـى العكـس، يبـرز دائمًـا الخطـر بـأن يُلاحِـظ فـي وقـت مـا الخاسـرون دائمًـا فـي نظـام إنجيـل متـى للتمييـز التراكمـي[154]، أيُ لُعبـة تُلعـب معهـم.

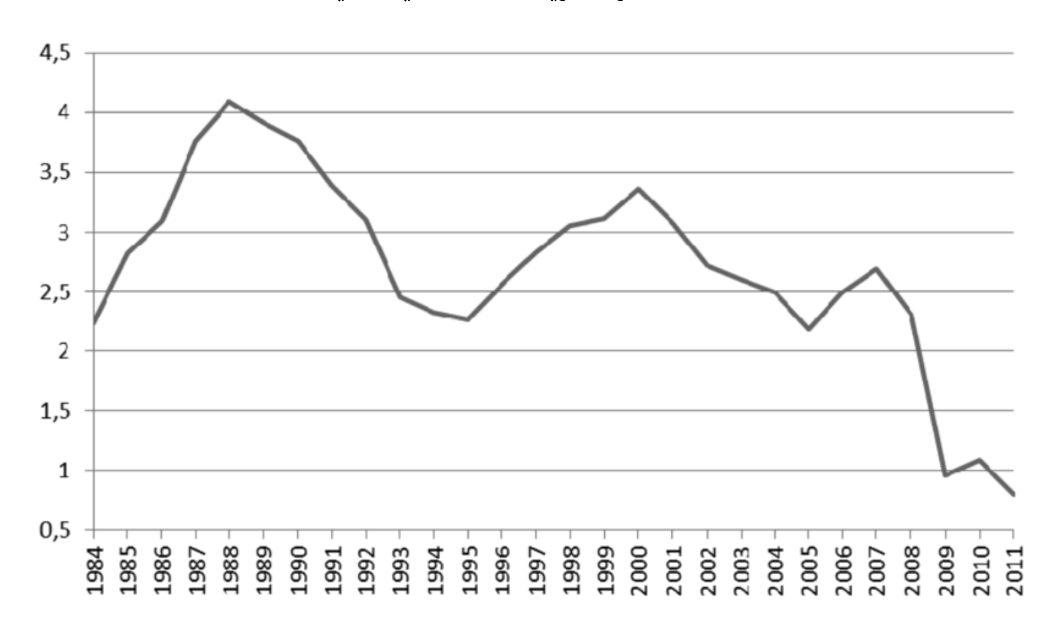
وبمعـزِل عـن ذلـك، فـإن نمـوًا اقتصاديـا جديـدًا لابـد وأن يكـون مختلفًـا كمًـا وكيفًـا عمَّـا كان عليـه الحـال فـي العقديـن أو الثلاثـة عقـود الماضيـة، وذلـك إذا كان هـذ النمـو الاقتصـادى سـيحدث وسـيكون عليـه أن يتولَّـى مـرةً أخـرى مهمتـه القديمـة فـي إقـرار السـلام المُجتمعـي. ومنـذ النصـف الثانـي مـن ثمانينيـات القـرن العشـرين انخفـض معـدل النمـو المتوسـط لـدى الـدول الصناعيـة فـي المتوسـط المتحـرك لمـدة خمـس سـنوات.

وقـد كانـت أعلـى نقطـة للـدورة فـي عـام 1988 مـا تـزال أعلـى مـن أربـع نقـاط، كمـا لـم تـزد فـي عـام 2000 عـن 3.4 نقـاط، بينمـا لـم تتجـاوز فـي عـام 2007 عـام الأزمـة، حـد الــ 2.7 نقطـة. وخـلال السـنوات الثلاثـة مـن 2009 وحتـى 2011 اسـتقر متوسـط النمـو عنـد نقطـة واحـدة. (انظـر شـكل 4.1)

154- نسبة إلى آية في إنجيل (متَّى) تقول: "كل من يملك سوف يُعطَى وسيكون لديه فائض. ولكن من لا يملك سيُؤخذ منه" كما جاء في الفصل الثاني. (المترجمة)

الشكل 1.4

معدلات النمو السنوية للدول الصناعية النامية



معدلات النمو (متوسطات النمو المتغيرة لمدة خمس سنوات)

الدول الأربع والثلاثون التالية يشملهم التقرير: استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، قبرص، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلاندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هونج كونج، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كوريا، لوكسمبورج، مالتا، هولندا، نيوزيلاندا، النرويج، البرتغال، سنغافورا، سلوفاكيا، أسبانيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، تايوان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، إبريل 2012.

إن نمـوًا اقتصاديـا جديـدًا، يكفـل الاسـتقرار الرأسـمالي الديمقراطـي، يسـتلزم تراجعًـا تامًـا عـن ذلـك الاتجـاه الـذي لـم يكـن ممكنًـا علـى الإطـلاق فهـم كيفيـة حدوثـه.[155]

فمنـذ تسـعينيات القـرن العشريـن كانـت هنـاك دائمًـا الحاجـة لمعـدلات اسـتدانة أكـبر مـن أجـل دفـع النمـو المتراجـع في وقـت مـا قبـل الأزمـة. وبالتـالي وصـل إجـمالي الديـون في الولايـات المتحـدة، ديـون الأُسَر والمشروعـات العامـة والخاصـة والإدارة الماليـة والدولـة، في عـام 1980 إلى أقـل مـن خمسـة أضعـاف إجـمالي الناتـج المحـلي. بعدهـا تضاعفـت الديـون باسـتمرار حتـى عـام 2008 إلى تسـعة أضعـاف ونصـف. أمـا التنميـة في ألمانيـا، عـلى التـوازي، سـارت بشـكل مدهـش، حيـث كانـت بالتأكيـد مدفوعـة جزئيًـا مـن إعـادة الوحـدة للبـلاد (الشـكل 4.2).

ويُغلـب عـلى ذلـك الظـن بـأن هـذه المـرة أيضًـا، لابـد مـن ضخٍّ كميـة مـن الديـون أكـبر مـن المـرة الأخـيرة، وذلـك عندمـا يحـدُث التأثـير المرتقـب. ويبـدو مشـكوكًا فيـه، إذا كانـت البنـوك المركزيـة في الولايـات المتحـدة والاتحـاد النقـدي الأوروبي سـتنجح مـن الأسـاس بـدون مسـاعدة الموازنـات العامـة والخاصـة المرهقـة بالديـون منـذ فـترة طويلـة في تكديـس الكميـات الضخمـة مـن الديـون، بقـدر مـا قـد يكـون مطلوبًـا لتأمـين عمـر جديـد محـدود، كـما هـو الحـال دائمًـا، لرأسـمالية القـرن العشريـن، وذلـك عـلى مسـتوى أرقـى. وحتـى إن حـدث ذلـك، فـإن النتيجـة ربمـا لـن تكـون أكـثر مـن الهـروب مـن نـار الركـود الاقتصـادي إلى جحيـم الطفـرات الاقتصاديـة التـي تنهـار أسرع فـأسرع مـع خطـر فقـدان الثقـة السياسـية المتزايـد ومـا يتبـع ذلـك مـن الانهيـارات الاقتصاديـة.

والإمكانيـة الأخـرى، هـي تراجـع التضخـم، سـواء باعتبـاره حادثـا طارئـا، أو باعتبـاره إسـتراتيجية لتقليـص حجـم الديـون، في البدايـة يكـون بخطـى بطيئـة ثـم بعـد ذلـك قـد

155- وهنا تُشير المدونة اليسارية (thecurretmoment) في السابع من مايو/ آيار 2012 بمناسبة انتخاب فرانسوا هولاند رئيسًا لفرنسا: "إن الحملة الاشتراكية في فرنسا كانت مركزة على سِجِل ساركوزي كرئيس. برنامجه الاقتصادي كان أضعف بكثير. كانت الضمانة الوحيدة هي إبقاء الإصلاح على المستوى المحلي وإعادة الأشياء إلى سابق عهدها وبدء النمو على المستوى الأوروبي باستخدام الجدارة الائتمانية لألمانيا لتمويل دورة جديدة من الاقتراض الحكومي ... الحكومات الجديدة في أوروبا، بما في ذلك الاشتراكي الجديد، مازالوا يعتمدون على الاقتراض لتحفيز عملية النمو. وهذا ليس نهاية عملية التقشف في أوروبا بقدر ما هو استمرار للاتجاهات التي كانت أساسيًا في إحداث الأزمة. انظر.http://thecurrentmoment.wordpress.com/2012/05/07/end-of-th-austerity-europe/ آخر دخول في يوم 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012.

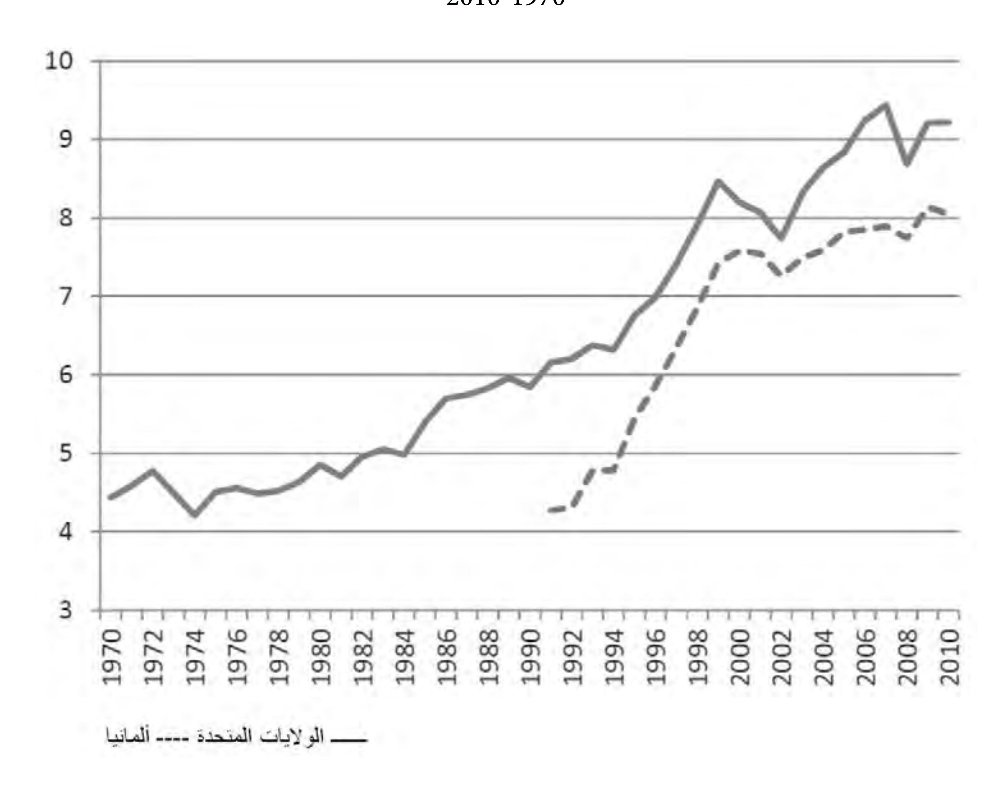
يكـون أيضًـا سريعًـا، وفي النهايـة ربمـا يكـون انطلاقـه أكـبر وخـارج عـن السـيطرة كمقشـات السـاحرات.

وقـد كان مـن شـأن ذلـك أن يبـدو منـذ الوهلـة الأولى، كبدايـةٍ جديـدةٍ لعبـور دوامـة الأزمـات بعـد نهايـة عـصر مـا بعـد الحـرب العالميـة. ولكـن في الحيـاة الاجتماعيـة، يُقـال بـأن المـرء لا ينـزل النهـرِ نفسـه مرتـين. عـلى عكـس مـا كان في سـبعينيات القـرن العشريـن، فـإن التضخـم لا تُحرِّكـه سـوق العمـل، وإنمـا البنـوك المركزيـة ومجهوداتهـا لإنقـاذ الدائنـين عـن طريـق إنقـاذ المَدينـين. ولذلـك فـإن التضخـم لا يمكـن القضـاء عليـه بسـهولة كـما حـدث سـابقًا. كـما أن أصحـاب رؤوس الأمـوال لـن يكونـوا بعـد الآن الأكـثر تـضررًا منـه، وهـم مـن يمكنهـم القفـز بشـكل أسـهل مـن عملـة نقديـة إلى أخـرى في عـالم يفتقـر إلى الرقابـة عـلى حركـة رؤوس الأمـوال، بـل سـتكون الأعـداد الضخمـة مـن المتقاعديـن والمسـتفيدين مـن الإعانـات الاجتماعيـة الأكـثر تـضررًا. كـما سـيتضرر أيضًـا العاملـون الذيـن لم يعـد لهـم ، تمثيـل نقـابي يمكـن أن يتـولى الاهتـمام بتنظيـم وضـع أجورهـم مـع نسـبة التضخـم عـلى نحـو واسـع، كـما كان في سـبعينيات القـرن العشريـن . ولذلـك فـإن التضخـم كوسـيلة تهدئـة مـن وسـائل الديمقراطيـة الشـعبية سيسـتهلك بشـكل أسرع مـما كان عليـه الحـال في السـابق. أمـا عـن المُخاطـرة بـأن يتسـبب التضخـم في المقابـل في حالـة مـن السُـخط وعـدم الاسـتقرار السـياسي، فإنهـا مخاطـرة كبـيرة.

الشكل 2.4

إجمالي الالتزامات بالمقارنة مع إجمالي الناتج المحلي

2010-1970



المصدر: إحصاءات الحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منشورات جارية.

رأسمالية أم ديمقراطية

عندما تكون رأسمالية الدولة التوحيدية هي الأخرى غير قادرة على خلق وهم النمو، الذي يتم توزيعه على المستوى الاجتماعي بشكل عادل، فإن تلك هي اللحظة التي يكون فيها الانفصال بين الديمقراطية والرأسمالية واجبًا.

وبذلك يكون الحل الأكثر واقعية اليوم هو اكتمال النموذج المجتمعي الهايكاني لديكتاتورية الاقتصادالرأسمالي المُحصَّن ضد التصحيح الديمقراطي. ويستمد هذا الاقتصاد شرعيته من أنَّ أولئك الذين شكَّلوا ثقافة شعوبهم ربما تعلَّموا أنَّ عدالة السوق والعدالة الاجتماعية يمكن أن يُعتبرا وجهان لعملة واحدة وأنَّهم يمكن أن يُنظر إليهم على أنهم جزءٌ من شعب متحد يقوم اقتصادهُ على نظام السوق. ويتطلَّب استقرار هذا الاقتصاد آليَّات فعَّالة يمكن بها تهميش الرافضين لذلك وتشتيتهم سياسيًا وتحجيمهم نفسيًا. ولم يبقَ لأولئك، الذين لم يرغبوا في الاستسلام لعدالة السوق، في مؤسسات صنع القرار السياسي، والتي تم تحييدُها اقتصاديا، إلا ما وُصف في أواخر تسعينيات القرن العشرين بأنه احتجاج خارج البرلمان: عاطفي، غير عقلاني، مُفتت، وغير مسئول. والأمر نفسه بالنسبة لما يمكن حدوثه عند قطع الطرُق الديمقراطية للتعبير عن الاهتمامات والإفصاح عن الرغبات، لأن تلك الطُرُق لا يُمكن أن يأتي منها إلا الشيء نفسه دائمًا، أو لأن ما يَصدُرُ عنها لا يشكل أي فارق بالنسبة "للأسواق".

البديل عن الرأسمالية دون ديمقراطية هو الديمقراطية دون رأسمالية، على الأقل دون الرأسمالية التي نعرفها.

فقد تكون الاتجاه المثالي الآخر المنافس لمذهب الهايكانية، ولكن الفارق هو أنها ليست ضمن نزعة تاريخية بل على العكس، فهي تفرض عودتها. ولذلك ونتيجة للتقدم التنظيمي والتنفيذي الكبير للحل الذي تقدمه الليبرالية الحديثة، وكذلك الخوف من التشكُّك الذي يرتبط بشكل لا يمكن تجنبه بكل تَحوُّل، فإنها تبدو اليوم كحل غير منطقي على الإطلاق.[156]

كما أنها ستنطلق من تجربة أن الرأسمالية الديمقراطية لم تَفِ بوعودها، ولكنها لن

156- لقد واجهت المثالية الهايكانية لفترة طويلة جدًا، بل واجها طوال عصر الهايكانية الطويل.

تُلقي باللوم على الديمقراطية، وإنما ستلقيه على الرأسمالية.[157] فهي لا تُعنى بالسلام الاجتماعي عن طريق تحقيق نمواقتصادي ولا تُعنى أصلاً بالسلام الاجتماعي على الرغم من حالة عدم المساواة المتنامية، وإنما هي تُعنى بتحسين وضع كل ما استبعدته الليبرالية الحديثة، حتى ولو كان ذلك على حساب السلام الاجتماعي والنمو الاقتصادي إذا اقتضت الضرورة.

إذا كانت الديمقراطية تعني أن العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق في ظل عدالة السوق، فإن السياسة الديمقراطية يجب أن تتمحور في أولى أولوياتها حول إلغاء كل حالات التدمير المؤسسي التى تمت بفعل تقدُّم الليبرالية الحديثة على مدار أربعة عقود، والدفاع عما تبقَّى من تلك المؤسسات السياسية وإصلاحها قدر المُستطاع، فقد تتأتى الفرصة لتعديل عدالة السوق عن طريق العدالة الاجتماعية أو حتى استبدالها بها.

فقط من خلال هذه العلاقة المادية يكون الحديث اليوم عن الديمقراطية منطقيًا، وذلك لأنه فقط بهذه الطريقة يمكننا تجاوز خطر أن نكتفي بعملية "التحول الديمقراطي"للمؤسسات غير القادرة على حسم أي قرارات. إن عملية التحول الديمقراطي يجب أن تعني اليوم بناء المؤسسات التي يمكن بها إعادة الأسواق إلى الرقابة الاجتماعية؛ أسواق من أجل العمل الذي يترك مساحة للحياة الاجتماعية، أسواق للبضائع التي لا تُدمِّر البيئة، أسواق للائتمان الذي لا يؤدي إلى إنتاج وعود ضخمةلا يمكن الوفاء بها. وقبل أن يتمكن أي شيء من هذا القبيل من الوصول بشكل جاد إلى جدول الأعمال، فهناك حاجة على الأقل لحشد سياسي يستمر لأعوام وإضطرابات دائمة للنظام الاجتماعي الناشيء حاليًا.

157- وجهة نظر، تنتشر حاليًا بشكل مثير للدهشة، حتى في الدوائر التي يكون ترجيحها فيها على أقل ما يكون. حيث تطالعنا جريدة الفيلت (Welt) في أحد تقاريرها في السادس والعشرين من يناير/ كانون الثاني 2012 عن انطلاق المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس: "لقد تحدث بن برناندوس يوهانس فرفاين (Ben Verwaayen)، رئيس مجموعة ألكاتيل لوسنت للاتصالات، عن وعود الرأسمالية التي لم تتحقق. كما قال برايان موينيهان (Brian Moynihan) مدير بنك (Bank of Amerika) أحد البنوك الأمريكية الكبرى، (...) "إن مهمتنا هي أن نتعلم من التجاوزات". كما بدا المصرفي الكبير غير واثق تمامًا عندما سأل المحيطين: "هل سنفعل ذلك بشكل صحيح في المرة القادمة؟" وقد أجاب بنفسه قائلًا: "هذا ما يعلمه الله وحده" (...). حيث لم تُوْرِد الرأسمالية حقيقةً ذلك، وذلك وفقًا للتقييم الذي انتشر في أروقة منتدى دافوس (...). وبالنسبة لدايفيد روبنشتاين (David Rubenstein)، أحد مؤسسي مجموعة كارلايل لإدارة الأسهم الخاصة ومديرها، فإن المشكلات أعمق من ذلك. حيث يقول المستثمر المالي أننا كنا نظن بأننا نسيطر على الدورات الاقتصادية. بينما في الحقيقة ما بدا هو أن الرأسمالية "ليست لديها القدرة على تنظيم صعود وهبوط الاقتصاد". بل وأيضًا "الرأسمالية لم تتمكن بعد من حل مشكلة عدم المساواة". "ويبدو أن لا أحد على وجه الأرض لديه إجابة حتى الآن".

اليورو كتجربة طائشة

إن عملية استحداث اليورو، بوصفه تتويجا للسوق البينية الأوروبية، خلقت مع منطقة اليورو صلاحية سياسية أصبحت قريبة من نموذج الاقتصاد السوقي الذي تم تحريره من السياسة عن طريق السياسة: اقتصاد سياسي بدون برلمان أو حكومة، مُرّكّب، كما هو الحال دائمًا، من دول قومية مستقلة رسميًا عن بعضها البعض، ولكنها تخلّت للأبد عن أن يكون لها عملتها الخاصة وبالتالي تخلت عن إمكانية استخدام عملية خفض قيمة العملة لتحسين الوضع الاقتصادي لمواطنيها.

وبهذا يكون اليورو قد محا، بمفهوم برنامج الليبرالية الحديثة، إمكانية هامة من إمكانيات التعسفية السياسية من دستور السوق المشتركة، كما ألزم حكومات الدول الأعضاء، التي تُعنى بالاهتمام برفاهية شعوبها وأمنهم الاجتماعي، بالعمل بآليات الليبرالية الحديثة للتخفيض الداخلي لقيمة العملة؛ بزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية عن طريق أسواق عمل أكثر مرونة، وأجور أكثر انخفاضا، وأوقات عمل أطول، ومشاركة أكبر في العمل، ودولة الرفاهية المتحولة إلى إعادة تنظيم السلع.

واليوم يمكن لعملية استحداث اليورو كعملة أن تكون مثالًا على الطريقة التي يجب أن يتم بها تحوُّل المجتمع، في هذه الحالة مجتمع البلدان الأوروبية غير المتجانس إلى حد كبير والعابر للحدود المحلية، إلى مجتمع السُّوق، وذلك وفقًا للمخطط الأولي للاقتصاد القياسي، في "تجربة طائشة"، مع (كارل بولانيي)، باستخدام روح الأيدولوجية الاقتصادية السياسية التي تحولت إلى عقيدة، وذلك دون الالتفات إلى هياكل هذا المجتمع ومؤسساته وتقاليده المتعددة.

إن عملية إيقاف استخدام تخفيض قيمة العملة كأحد وسائل السياسة الاقتصادية المحلية لا يعني وفقًا للنتيجة، إلا تطعيمًا لنموذج اجتماعي واقتصادي واحد على الدول المنضوية تحت راية العملة المُوحَّدة؛ فعملية استحداث اليورو تشترط إمكانية التقارب السريع في أنظمتها الاجتماعية وأساليب الحياة الخاصة بها وتنميتها.

في الوقت نفسه، تلعب دور القوة المحركة لذلك التوسع العالمي من الأسواق والظروف

السوقية، التي تُوصف على أنها فتحٌ رأسمالي، الأمر الذي حاولت من خلاله استبدال الأسواق وحركتها الآلية ذاتية التنظيم بشكل أكثر أو أقل عنفًا بالدول وسياستها.

وقد استخدمت في ذلك الأسلوب الذي وصفه كارل بولونيي بأنه طريقة "دع الأمور تسير"(Polanyie 1957{1944}، الفصل الثاني عشر).إلى هذا الحد، تشبه عملية إيقاف تخفيض العملة معيار الذهب في القرن التاسع عشر الذي قام كارل بولونيي بشكل مؤثر جدًا بتحليل تأثيره المدمر على قدرة الدول القومية الناشئة حينها في حماية مواطنيها من تقلبات الأسواق الحرة، وذلك مع الآثار الناتجة عن ذلك التأثير على استقرار العلاقات الدولية.

وبتأمل الماضي، فإنه ليس من الصعب أن نرى في أشكال الأزمة المالية والتمويلية والاقتصادية الحالية في أوروبا، ملامح حركة سياسية مضادة (Polanyi 1957{1944}، الفصل الحادي عشر) ضد التعصُّب السوقي المؤسسي في العملة الموَّحدة. حتى قبل وقت قريب، حين تم تعيين المُفوَّض لوكاس بابادیموس وماريو مونتي في خريف عام 2011، كان اتحاد العملة الأوروبي يتكون فقط من الدول الديمقراطية التي لم تكن حكوماتها قادرة أو راغبة في إعلان الحرب على شعوبها القائمين فعلاً، أو راغبين فى إعلان الحرب على هؤلاء الذين مازالوا يختلفون اختلافا جذريًا عن الشعوب النموذجية المُتخيلة وفقًا للنظرية البحتة لرأسمالية السوق، أو أن تُثيرهم بما تحمله "الإصلاحات" التي رسمها خبراء بروكسل ورجال الاقتصاد العالميين غير المعروف مكانهم.

أيضًا كسابقاتها من الحركات المضادة، لم تلتزم دائمًا الدول القومية، التي انضمت فيما بينها تحت لواء اليورو، بقانون التصحيح السياسي ولا العقلانية الاقتصادية؛ فخلافًا لسياسة عدم التدخل، كما عَلِم بولانيي، نشبت مقاومة المجتمع ضد السوق بشكل عفوي وغير منسق. ولذلك حدث عجز الموازنات والديون العامة وتضخم في الأسعار والائتمان في الدول التي لم تلتزم أو لم ترغب في الالتزام بالسرعة المقررة لها سابقًا لتطبيق العقلانية الرأسمالية على أنماط ومجالات الحياة لديها، والتي لم تُتِح لها جعبتها السياسة الضيقة الباقية لديها لحماية نفسها بشكل أفضل من التراكم التدريجي لتلك الاختلالات المنهجية التي تهدد بالفعل منذ أعوام بتدمير نظام الدول الأوروبي وتقويض سلام ما بعد الحرب

الذي دام لفترة طويلة بين الأمم الأوروبية.

إن مـا يحـدث الآن، يبـدو وكأنـه جـزء مـن كتـاب بولانيـي المُصـوَّر. إن مقاومـة الشـعوب، التـي تمثلها الـدول القوميـة، ضـد إخضـاع حياتهـم لقوانـين السـوق العالميـة، تنظـر إليهـا كنيسـة عقيـدة السـوق المُحاربـة عـلى أنهـا مشـكلة صعوبـة في التحكـم، يمكـن ويجـب أن تُحَـلُّ بمزيـد مـن الإصلاحات مـن النـوع نفسـه.

وبمزيـد مـن المؤسسـات التـي مـا تـزال تعتـصر بقايـا القـدرة الوطنيـة عـلى التعبـير والتظلـم مـن النظـام والتـي يمكـن أن تسـتبدل بهـا الحوافـز العقلانيـة، بمـا في ذلـك السـلبية في شـكل غرامـات ماليـة، للالتـزام الضمنـي بالقَـدر الـذي يفرضـه السـوق.

بهـذه الطريقـة يصبـح تقشـف صغـار النـاس، المفـروض منـذ عقـود في الـدول التـي خلَّفهـا السـوق وراءه بوصفهـا دولا غـير قـادرة عـلى التنافـس حقيقـة، كـما يمكـن أيضًـا للتجربـة الطائشـة لعملـة موَّحـدة في مجتمـع غـير متجانـس ومتعـدد القوميـات أن تنجـح.في النهايـة، وبعـد الإصلاحـات مـن المفـترض أن تستسـيغ الأمـم انتـزاع الإرادة السياسـية منهـا لاحقًـا، وذلـك إمـا لأنـه لم يبـقَ لديهـا خيـارٌ آخـر وأو لأنهـم اهتـدوا في وقـت مـا إلى صـواب نظـام السـوق في تيـار التقـارب النيوليـبرالي الـذي يُحرِّكـه السـوق وأنهـم بعـد أن يدركـوا بشـكل كافٍ، فإنهـم يبـدءون في الإنصـات.

والحـق يُقـال، لابُـد أن يُؤمِـنَ المـرءُ بذلـك لأنـه مـا يـزال لا يمكـن رؤيتـه. إن مـا يمكـن رؤيتـه هـو صراعـات كبـيرة بـين شـعوب أوروبـا فيـما بينهـا وفي داخـل الشـعوب نفسـها حـول قـدر ديـن كل منهـم للآخريـن في الإصلاحـات مـن جهـة، وفي دفـع التعويضـات مـن جهـة أخـرى؛ ومـن هـم بُسـطاء النـاس، ومـن هـم كُبرائهـم، كَـم سـيَغْرَم وكَـم سـيَغْنَم.من كان راسِـخًا في إيمانـه، يسـتطيع أن يأمـل في أن الشـعوب القائمـة حاليًـا في أوروبـا سـتتطور معًـا في وقـتٍ مـا إلى شـعبٍ نموذجـي متوافـق مـع عدالـة السـوق ومُتأقلـم مـع ظـروف السـوق الحـر. ووفقًـا لمفاهيـم الاقتصـاد القيـاسي، التـي لا تتمتـع برفاهيـة الوقـت، فـإن "في وقـت مـا" تعنـي دائمًـا أيضًـا "الآن".ولكـن مـن لا ينتمـي للكنيسـة، فإنـه لا ينجـو مـن ذهولـه مـن قـوة الخيـال والخـوف مـما يمكـن أن تجلبـه نظريـةٌ مـا، لكونهـا ليسـت مـن هـذا العـالم المعـروف.

الديمقراطية في منطقة اليورو؟

هـل يمكـن للصراعـات التـي تعمـل اليـوم عـلى تمزيـق منطقـة اليـورو، أن تهـدأ عـن طريـق التحـوُّل الديمقراطـي في تلـك المنطقـة؟ هـل تتمكَّـن الديمقراطيـة مـن وضـع حـد للقـوى المُعارِضـة التـي نشـأت لأنهـا سُـلِبَت قدرتهـا عـلى التبـادل نتيجـة الدَّفْـع بمجتمعـات مُختلفـة إلى حظـيرة السـوق المُشـتركة والعملـة المُوَّحدة؟هـل يتمكَّـن التحـوُّل الديمقراطـي مـن تحييـد خطـوط الـصراع القوميـة داخـل منطقـة اليـورو عـبر خطـوط الـصراع الاقتصاديـة والاجتماعيـة التـي تعترضهـا؟

يبـدو أن الكثيريـن ممـن توسـموا خـيرًا في حـل مشـكلات النظـام السـياسي والاقتصـادي الحاليـة عـبر تحوُّلِـه الديمقراطـي، يتصـورون ذلـك عـلى أنـه عرضًـا لاسـتعراض العضـلات الـذي سـيطيح بـكل العقبـات التخصُصيـة بشـكل نهـائي، والتـي أعاقـت حتـى الآن وجـود سياسـة أجـور تتجـاوز الحـدود المحليـة، ووجـود سياسـة اجتماعيـة أوروبيـة، ووجـود قانـون موَّحـد للعمـل ونظـام للتعـاون المشـترك أو سياسـة تنمويـة إقليميـة مشـتركة (بوفينجـر وآخـرون 2012).

قـد تنتهـى محـاولات تخمـين مـا يمكـن أن يحـدث، جميعهـا إلى لا شيء، خاصـةً إذا كانـت هـذه التخمينـات ترتبـط بآمـال أو التزامـات تُفـرَض بشـكل ذاتي لإيجـاد حالـة بنَّـاءة مـن التفـاؤل.

ولكـن ربمـا يكـون هنـاك اتفـاق عـلى أن مشروعًـا للديمقراطيـة في أوروبـا، يسـتحق اسـمه، لابـد أن ينفصـل تمامًـا عـن المشروعـات التـي تخـدم "اتحـادا سياسـيًا"في تتبُـع إسـتراتيجيو الليبراليـة الحديثـة السـلطويون لهـا مثـل فولفجانـج شـويبله، الذيـن يسـعون لتسـهيل وصـول مركـز هايـكاني "للحكـم المُطلق". وسـواء أكان رؤسـاء اللجنة أو المجلس مختارين "من الشـعب" أم لا، طالما أنهم لا يسـتطيعون قـول شيء بالمقارنـة مـع رئيـس البنـك المركـزي الأوروبي والمحكمـة الأوروبيـة، فضـلاً عـن رئيـس بنـك جولدمـان زاكـس، فـإن ذلـك أمـر لا يَمُـتُّ للديمقراطيـة بصلـة. إن مصطلـح الديمقراطيـة الصوريـة، أو ديمقراطيـة الواجهـة "Fassadendemokratie" (بيـتر بوفينجـر وآخريـن 2012)لا يعتنـي بـشيء أكـثر مـن اعتنائـه بنظـام سـياسي يُلزمـه دسـتوره القانـوني أو الفعـلي بالبقـاء بعيـدًا عـن المسـار الـذاتي

للأسواق.

إن مشروع الديمقراطية الذي يُمكِّن من تعيين "وزير مالية أوروبي"الذي يتولى بدوره ضمان خدمة "الأسواق" ومن خلال ذلك استعادة ثقتهم، أي مشروع ديمقراطية يغض الطرف عن ربط مسألة الديمقراطية مع مسألة الليبرالية الحديثة أو حتى مسألة الرأسمالية، مثل ذلك المشروع ليس بحاجة إلى مجهود وعرق الديمقراطيين. فهو مشروع يسير تلقائيًا كحاجة قلبية لليبرالية الحديثة.

ثانيًا، مشروع الديمقراطية في أوروبا عليه أن يكون أقل مثالية مما كان عليه مشروع السوق الذي يقف على المِحَك منذ عام 2008.

هذا يعني أنه يجب أن يتجنَّب تكرار أخطاء ذلك المشروع وكأنه صورة طبق الأصل منه؛ وذلك بتناول الاقتصاد والمجتمع، نمط الاقتصاد ونمط الحياة على أنها أمور منفصلة عن بعضها البعض. في الحقيقة، إن المشروعين متداخلان في بعضهم البعض بشكل قوى . وكذلك، بقدر ما يفرض نفسه نمط اقتصادي موحَّد معين بشكل بسيط على أنماط الحياة المختلفة بدون استخدام العنف، بقدر ما تنضوي دون مقاومة أنماط متباينة من الاقتصاد والحياة تحت نظام سياسي واجتماعي مشترك.[158] إن الديمقراطية في أوروبا لا يمكن أن تكون مشروعا مؤسسيا للتجانُس. فعلى خلاف الليبرالية الحديثة، لن تتمكن الديمقراطية ولن تستطيع الهروب من المهمة الثقيلة لدمج الفوارق التاريخية والمحلية الكُبرى بين شعوب الدول الأوروبية، بل وفي داخل الشعوب نفسها، في نظامها.[159]

في بلجيكا،استغرق الأمر مؤخرًا عامًا ونصف العام حتى يتم تشكيل حكومة وطنية. وبلجيكا دولة قومية تتكون من مجتمعين اثنين فقط وقائمة منذ فترة طويلة، والتي ما تزال تهدد بالانهيار بسبب أحد هذه الأشكال من تلوث الصراعات الدائرة حول الهوية والتوزيع، وفقًا لتحديثاتها بالنسخة الأوروبية للأزمة المالية والتمويلية. إن واضعي

158- تأمل المُحاولات التي تفشل دائمًا لبيع الأسلوب الألماني في الديموقراطية الصناعية، وهو المشاركة على مستوى المصانع والمشروعات، كنموذج أوروبي للتمثيل العمالي القوي في أماكن العمل للمؤسسات العمالية في الدول الأخرى.

159- لقد ألقى مارتن هوبنر وأرمين شيفر نظرة عامة فاحصة على المشكلات التي يعاني منها التكامل الأوروبي والتحوُّل الديموقراطي لأوروبا المُوحدة نتيجة لعدم التجانس بين المجتمعات المشاركة (2012). انظر أيضًا هوبنر، وشيفر، وتسيمرمان (2012). (2012) Höpner, Schäfer und Zimmermann .

الدستور الأوروبيين عليهم أن يتعاملوا مع النوع نفسه من الصراعات لإنتاج مُرَكب متعدِّد ومُعَقَّد، بكل ذلك دفعة واحدة، ولا يكون ذلك في دستور ديمقراطي قائم بالفعل وإنما كأحد مستلزمات صياغته.

في أوروبا القائمة حاليًا لا يمكن تخيُّل أن يكون دستور الموحدين واليعاقبة دستورًا لدولة أوروبية ديمقراطية. فبدون التقسيم الفيدرالي والحقوق الشاملة والتخصصية في التميُّز والحكم الذاتي، وبدون حقوق الفئات، المكفولة حمايتها ضدالسيطرة الدائمة للأغلبية، التي تتمتع بها المجتمعات الكثيرة والمختلفة والقائمة على مسافات متقاربة على أساس الاقتصاد والهوية، والتي تتكون منها أوروبا، ليس فقط في بلجيكا وإنما أيضًا في إسبانيا وإيطاليا وكذلك في العلاقة بين فينلاندا واليونان، أو بين الدنمارك وألمانيا، بدون كل ذلك ما كان من الممكن قيام ديمقراطية أوروبية.[160] فمن كان يرغب في كتابة دستور لها، فلن يكون عليه فقط أن يجد الطرق لدمج اهتمامات الدول الأوروبية المتباينة، مثل بولغاريا وهولاندا، وإنما عليه أيضًا أن يهتمَّ بالمشكلات التي لم تُحل والتي تعاني الدول القومية غير المكتملة، كإسبانيا أو إيطاليا. فإن تمثيل تنوُّع هوياتهم واهتماماتهم الداخلية في أي جمعية تأسيسية أوروبية يمكن التفكير فيها، سيكون مرغوبًا وواجبًا.[161]

إن وضع دستور بشكل مشترك مقبول من الجميع، هو مهمة سياسية عسيرة تتطلب لخوضها تفاؤلًا بناءًا، لا يمكن أن يقل عن تفاؤل خبراء السوق الليبرالية الحديثة في شيء.[162]

160- على سبيل المثال، يجب على الدستور الأوروبي، الذي يتجاوز الحدود المحلية، حتى يكون مقبولاً من الدول الصغيرة أو الضعيفة اقتصاديًا، أن يتضمن تدابير أمنية كثيرة ضد السيطرة الألمانية، لدرجة أنه أصبح، للسبب نفسه مقبولًا بصعوبة من قبل ألمانيا.

161- لا يكاد يُعقد أي اجتماع أوروبي، إلا وتظهر مشكلة تتطلب الحل، وهي ما إذا كان يجب على الوفد الكاتالوني أن يجلس خلف علم إسبانيا أم خلف علم كاتالونيا. بعدها يتوجب الحديث عن الوفود القادمة من إقليم الباسك، وكورسيكا والفلمنك وجنوب تيرول وصقلية، وربما أيضًا بافاريا.

162- ليس لأن هذا النوع من التفاؤل غير موجود. حيث يرى كلٌ من بوفينجر، وهابرماس، ونيدا روملين، في سياق حل الأزمات الراهنة، أي على المدى المنظور، إمكانية الوصول إلى "تأسيس منطقة عملة أوروبية مركزية مُتَّفَق عليها سياسيًا" على الطريق إلى تعديل الإتفاقية، أي بإتفاق السبع وعشرين دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويوضحون قائلين: "وهذا يتطلب تصورات سياسية دستورية واضحة عن ديموقراطية تتجاوز الحدود المحلية تسمح بحُكم مشترك بدون أن تأخذ شكل الدولة الاتحادية. فالدولة الاتحادية الأوروبية هي النموذج الخاطيء، كما أنها تتجاوز قدرة الشعوب الأوروبية المُستقلة تاريخيًا على التماسُك. إن تعميق المؤسسات الذي أصبح واجبًا اليوم يُمكن أن يصدُر عن فكرة أن أوروبا مركزية ديموقراطية يجب أن تمثِّل أغلبية المواطنين من الدول الأعضاء في اتحاد العملة الأوروبية، ولكن كل فرد بصفته المزدوجة؛ كمواطن مشارك بشكل مُباشر في الاتحاد الذي تم إصلاحه من ناحية، وكعضو غير مُباشر من مواطني أحد الشعوب الأوروبية المشاركين من ناحية أخرى". (بوفينجر وآخرين 2012). إنه لمن الواضح، لماذا يجب أن تكون "تصورات السياسية الدستورية" تلك واضحةً. ما هي الموضوعات التي يجب تناولها وتحديدها في أيٍ من إطاريٍّ الهوية؟

ثالثًـا، سيسـتغرق إعـادة التحويـل الديمقراطـي في أوروبـا بعـض الوقـت، مثلـما اسـتغرق مـشروع السـوق النيوليـبرالي عقـودًا مـن الزمـان، حتـى تبـدو معـالم تطبيقـه أكـثر وضوحًـا حتـى غـاص الآن في أزمـة هـي الأكـبر حتـى اليـوم والتـي يأمـل أن يتخلـص منهـا بانطلاقـة جديـدة إلى الأمـام.

وكأفـكار تطوعيـة، لم تتمكـن مؤسسـات الديمقراطيـة الأوروبيـة، التـي تتجـاوز الحـدود المحليـة، مـن الظهـور عـلى أرض الواقـع. النـماذج التاريخيـة غـير متوافـرة، كـما أنـه لابـد مـن العمـل بالمـادة التـي يُبرِزُهـا التاريـخ. إن الاجتـماع، الـذي يفـترض بـه أن يكتـب دسـتور أوروبـا الديمقراطيـة، يُمكـن أن يتكـوَّن فقـط مـن الوجـوه المعروفـة مـن الرمـوز السياسـية الموجـودة عـلى قيـد الحيـاة. سـينضم إليـه ممثلـون عـن كل الـدول الأوروبيـة، وليـس فقـط الـدول الأعضـاء في الاتحـاد النقـدي الأوروبي. كـما أنـه سـينعقد، بينـما تسْـتَعِرُ الأجـواء حـول الصراعـات القائمـة بشـأن تسـوية شـئون الموازنـات، سـداد الديـون، الرقابـة وكذلـك "الإصلاحـات"، الأمـر الـذي يزيـد مـن انعـدام الثقـة المتبـادل واسـتباق نتائـج المشـاورات. سـتمرُّ أعـوام حتـى يُوضَـع دسـتورٌ تتفـق عليـه أوروبـا، وربمـا يطبـق التحـول الديمقراطـي في أوروبـا مـن خـلال عمليـة ترويـض أخـرى لرأسـمالية السـوق. وربمـا سـيأتي هـذا الدسـتور متأخـرًا جـدًا لصـد حـلٍ تقدمـه الليبراليـة الحديثـة للأزمـة الثلاثيـة الأبعـاد الحاليـة.

إن التبايـن المجتمعـي في أوروبـا سـيتحول أيضًـا في القريـب العاجـل إلى تبايـن بـين الأنمـاط الحياتيـة والاقتصاديـة المحليـة والإقليميـة والقوميـة. إن وجـود دسـتور ديمقراطـي لأوروبـا المتحـدة يمكـن تحقيقـه فقـط بالاعـتراف بالفـوارق الموجـودة بـين تلـك الأنمـاط والتـي لابـد مـن الاعـتراف بهـا في حقـوق الحكـم الـذاتي. كـما أن إنكارهـا لا يمكـن أن يترتـب عليـه إلا الانفصاليـة، التـي لابـد مـن قمعهـا إمـا بالترهيـب أو بالترغيـب؛ فكلـما كان أحـد الشـعوب أكـثر ميـلاً للانفصاليـة، كان تاريـخ مُحـاولات توحيـده الناجحـة أو الفاشـلة، أكـثر دمويـة. وكأمثلـة عـلى ذلـك، مـا حـدث في فرنسـا، وإسـبانيا في ظـل حكـم فرانشيسـكو فرانكـو وأخـيرًا وليـس آخـرًا الولايـات المتحـدة.

إن المركزيـة بالنسـبة لأي مجتمـع متبايـن هـي دسـتوره المـالي، الـذي ينظمـه، أي أن فئـات

المجتمع لها كطائفة، الحق في تولي مسألة التضامن الجماعي لباقي الفئات، وتحت أية ظروف. وفي هذا ينطبق أيضًا حتى في الدول القومية، أنه كلما زادت مساحة الحكم الذاتي، تقلصت مساحة الأحقية في التضامن البيني في المجتمع والالتزام تجاهه.

إن الخلافات حول ما يعنيه ذلك بشكل ملموس تنشب دائمًا، حتى في مجتمع قومي متجانس تمامًا كما في ألمانيا، حيث لا يريد الصراع حول التسوية المالية بين الولايات أن يصل بشكل واضح إلى نهاية. في منطقة اليورو، حيث تنتشر مثل هذه الصراعات بعد سنوات قليلة، بسبب التباين الشديد،انتشارا واسعًا، فإنها تزداد عمقًا بشكل كبير، لتنظيمها بقرارات تُقرُّها الأغلبية، خاصةً عندما تتصادم المساواة المؤسسية للمثالية النيوليبرالية،مع أحد خيارات الانفصال الموقوف تنفيذها، بالاستحقاقات المفروضة وفقًا للتصحيح الاجتماعي لعدالة السوق عن طريق مدفوعات التكافؤ بين المجتمعات الجزئية. ليس هناك سببٌ يجعلنا نتوقع أن تهدأ الخصوصية الإقليمية والقومية وكذلك الاهتمامات التي تفرضها هذه الخصوصية والصراعات على الهوية عندما يحصل فجأة مجتمع منطقة اليورو شديد التباين على دستور ديمقراطي موحَّد من أجل عملة مشتركة.[163]

لقد كان خطأ فريدريش هايك (Hayek Friedrich) في المشروع الذي وضعه لاتحاد فيدرالي عالمي يسير في اتجاه الليبرالية أنه تصوَّر أن كل المُجتمعات القومية المشاركة ستتوافق، بل وستسعى للتوافق مع السوق الحر المشترك الذي يتوجب على الحكومة المركزية تأسيسيه من أجل السلام، وأنها لذلك قد تصل إلى أن اهتمامات الخصوصية الجماعية لديها وهوياتها تندمج في هذا السوق. ولم يستطع هايك أن يحسب حساب أن هذه المجتمعات القومية ستحاول، اعتمادا على خصوصياتها الثقافية واستخدام ما تبقى لها من المؤسسات السياسية، أن تُدافع عن أنماطها الاقتصادية والحياتية. ربما كان ذلك؛ لأنه ظنَّ أن ذلك لم يَعُد يعدو أكثر من كونه وشمًا مُفضلًا على البشرة الخارجية لاقتصاد عالمي متجانس، أو لأن الإمكانية الديمقراطية للعمل الجماعي ضد عدالة السوق لم تكن متوفرة على الإطلاق في عالمه.

163- يمكننا بصعوبة أن نتصور أن دافعي الضرائب الألمان قد يسددوا ديون الحكومة الإيطالية أو ديون البنوك الإسبانية ببساطة عندما يلزمهم بذلك قرار صادر بالأغلبية من برلمان أوروبي بدلًا من أن يسددونها، على سبيل المثال، عن طريق ألاعيب يدبرها البنك المركزي الأوروبي. على العكس، فقد تكون هناك مشكلة، وهي أن إعادة التوزيع على الطريقة البرلمانية ستكون أقل سهولة في إخفائها.

الثناء على تخفيض قيمة العملة

بدلًا من إمعان النظر في كيفية إتمام السياسة الليبرالية الحديثة لاتحاد العملة عن طريق الإصلاحات التي تُحصِّن السوق بشكل نهائي ضد عمليات التصحيح السياسية وترسيخ نظام الدولة الأوروبي كدولة اتحادية دولية، ذكَّر البعض نفسه وغيره بمؤسسة تخفيض قيمة العُملة المحلية.

فالحقُّ في تخفيض العملة ليس إلا مُصطلح مؤسسي للتعبير عن احترام الأمم التي تمثلها دولها كمجتمعات لكلٍ منها مصائرٌ وحيواتٌ اقتصادية خاصة.

ويلعب ذلك دور المكابح ضد ضغوط التوسُّع والترشيد الرأسمالية التي يمارسها المركز على الأطراف، كما يُقدِّم اهتمامات وهويَّات تواجه هذه الضغوط وتدفع باتجاه الحركات الشعبوية والقومية في ظل عالم التجارة الحرة للسوق المشترك الكبير، وذلك كبديل جماعي واقعيٍ عن التسليع الذاتي المرن الذي يفرضه السوق عليهم. إن الدول التي باستطاعتها إجراء عملية تخفيض العملة، باستطاعتها أن تُقرر إذا كانت تريد التخلص من إرثها السابق على الرأسمالية أو المناهض لها، كما أنها تحدد سرعة ذلك، وتحدد أيضًا في أي اتجاه تريد التحويل. ولهذا، تعتبر إمكانية تخفيض قيمة العملة، بشكل خاص وقبل كل شيء، بمثابة القَذَى في العين بالنسبة لشمولية السوق المشتركة. إن تخفيض قيمة إحدى العملات المحلية، بشكل عنيف ولمدة زمنية محددة، يُصحح نِسَب التوزيع في نظام التبادل الاقتصادي الدولي غير المتماثل، الذي يعمل وفقًا لمبدأ المفاضلة التراكمية، مثله في ذلك مثل النظام الرأسمالي.

إن تخفيض العملة هو وسيلة عنيفة (justice rough)، ولكنه، من وجهة نظر العدالة الاجتماعية، ما يزال أكثر من لا شيء. عندما تُخفِّض دولة ما، لم تعد مواكِبة اقتصاديا أو مازالت لا تريد المواكبة الاقتصادية من قيمة عملتها، فإن فرَص المنتجين الأجانب في التصدير تتضاءل، بينما تتحسن فرص التصدير للمنتجين المحليين. وبالتالي تتحسن فرص التشغيل لمواطني الدولة التي تُخفِّض عملتها على حساب شعوب الدول الأخرى صاحبة فرص التشغيل الأفضل. وبينما تقوم إحدى الدول، التي خفضت قيمة عملتها،

برفع أسعار وارداتها، يصبح صعبًا بالنسبة لمواطنيها ميسوري الحال شراء المنتجات الأجنبية؛ وفي الوقت نفسه تتمكَّن من رفع رواتب مواطنيها المرتبطين برواتبهم دون أن يتوجب عليهم رفع سعر منتجاتهم في الخارج، وبالتالي تتعرَّض فُرَص تشغيلهم للخطر.

وبطريقة أخرى، إن إمكانية خفض قيمة العملة تُعيق الدول ذات "القدرة التنافسية" عن إجبار الدول ذات "القدرة التنافسية الأقل" على قص معاشات مواطنيها أصحاب الدخول المنخفضة حتى يستمر مواطنوها من أصحاب الدخول الكبيرة في شراء سيارات (BMW) بثقة من منتجي الدول ذات القدرة التنافسية بأسعار ثابتة.

إن خفض قيمة العملة كآلية في نظام اقتصادي دولي تلعب دور المانع في بعض الرياضات، كرياضة الجلف أو سباق الخيل، والتي تكون الفوارق بين المشاركين فيها كبيرة جدًا لدرجة أنهم ينقسمون دون أية تسويات إلى عدد قليل من الفائزين دائمًا وعدد كبير من الفائزين دائمًا. وحتى يكون الضعفاء على الرغم من ذلك على استعداد للمشاركة، يتعرض الأقوياء لبعض المساوئ في البداية؛ كرياضة الجولف، التي يحصل فيها اللاعبون الضعفاء على عدد من الضربات الحُرَّة، ورياضة الفروسية التي يجب أن يحمل فيها الفائز المأمول وزنًا إضافيًا. في الاقتصاد السياسي للمجتمعات الاقتصادية المحلية، يحدث الشيء نفسه في نظام الضريبة التصاعدية، أو يجب أن يحدث ذلك على أية حال.[(164)]

وبذلك كان إلغاء فكرة تخفيض قيمة العملة في اتحاد العملة الأوروبي يعني إلغاء نظام الضريبة التصاعدية أو إلغاء الموانع في سباق الخيل.

إن النظام الاقتصادي الدولي الذي يقر آلية تخفيض قيمة العملة في غنى عن حقوق التدخل لدولة ما أو للمنظمات الدولية في أنماط الحياة والاقتصاد الخاصة بالدول الأعضاء فيه،فهو يسمح بالتنوع، كما أنه يساعد على وجود تجاور طيب ذاتي الحكم مع التنسيق الحذر على أطرافه. فلا يتطلب أن تكون الدول "الرائدة" في وضع يسمح لها بإصلاح الدول التابعة وفقًا لتجربتهم، ولا يطلب أن يُعطي الأواخرُ الأوائلَ تصريحًا معينًا مُقابل

164- نفس الشيء ينطبق على "السياسة الإقليمية" التي تُعطي الضعفاء ما تأخذه من الأقوياء، ربما يتمكَّن هؤلاءيومًا ما من اللحاق بهم أو حتى تجاوزهم. وعلى عكس تخفيض العملة المحلية، فإن هذه السياسة تحتاج بالتأكيد الموافقة الدائمة من المانحين الذين يطالبون في المُقابل بالرقابة على استخدام منحهم، الأمر الذي يغضب المُتلقين عادةً. وكذلك يمكن، كما عرضنا، أن يُطلب من السياسة الإقليمية أن تفعل ما لا ضرورة له. وكلما قللت من فعل ذلك، كلما فقدت القبول.

ما يدفعونه.

إن قبلت عن طيب خاطر أن دول أخرى أنشأت مؤسساتها كما يتماشى مع هواها وأن تترك عقيدة القرن التاسع عشر الخبيثة، عن الانتظام الضروري لكل الأنظمة المحلية الحاكمة المنضوية تحت لواء الاقتصاد العالمي، خلف ظهرها.(Polanyi 1957{1944}, 253).[165]

وبلا شك واستنادا على نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية القائم حينها، 1944، يستطرد بولانيي قائلاً:

اليوم نرى حجر الزاوية، الذي يستند إليه العالم الجديد، بارزًا من بين أنقاض العالم القديم: التعاون الاقتصادي بين الحكومات المرتبط بالحرية في تنظيم الحياة المحلية بما يتناسب مع الإرادة الخاصة (المرجع نفسه، 254).

إن نظام عملة مرن، كذلك الذي يمكن أن يظهر بعد نهاية اليورو، يعترف بأن السياسة أكثر من مجرد تنفيذ مهني لإجراءات ترشيدية، كما يوفر لها في نظامه مكانًا مركزيًا، وذلك احتراما للهويات الجماعية والعادات والتقاليد التي تمثلها السياسة.

إن النظام الاقتصادي الدولي الذي يسمح باستخدام آلية تخفيض قيمة العملة دافع عن نفسه، بالمناسبة كان ذلك بالكامل وفقًا لمفاهيم هايك،كنظام أنتجه الذكاء الجمعي الذي استغنى عن "إدعاء المعرفة" (هايك 1975). لقد أصرَّ هايك بقوة على أن مثل تلك الأنظمة تتفوق على الأنظمة التي يتم تخطيطها بشكل مركزي. الذى كان غامضًا بالنسبة له كرجل اقتصادي، كان الرؤية التي عرضها بولانيي ضد آرائه بأن العالم الذي يخضع لقيادة وعدالة السوق وينظمه السوق بشكل رأسمالي يتجاوز الحدود المحلية، والذي يعتبره هايك الوضع البدائي الذي رآه يسير في اتجاه صورته الحقيقية في نظامه الفيدرالي الليبرالي من أجل السلام العالمي، لا يمكن إلا أن يكون عالما أنتجه التخطيط لأنه تَطَلَّب التدمير المسلَّح بالقوة للهياكل الخصوصية السابقة للحياة الاجتماعية المشتركة والتضامن الاجتماعي.

165- كل الاقتباسات الواردة من كتاب The Great Transformationمن ترجمتي أنا، فولفجانج شتريك.

إن النظـام الـذي يسـمح باسـتخدام آليـة تخفيـض قيمـة العملـة يوفـر عـلى الـدول المشـاركة فيـه ضرورة إجـراء المفاوضـات حـول الإصلاحـات الهيكليـة ومدفوعـات التـوازن. كـما أن التدخـلات الخارجيـة مـن قبـل الـدول الأقـدر عـلى المنافسـة في شـئون الـدول الأقـل قـدرة عـلى المنافسـة ليسـت أمـرًا ضروريًـا أيضًـا في ظـل هـذا النظـام؛ كحـزم المسـاعدات التنمويـة التـي تتعـرض دائمًـا لخطـر فهمها بشـكل خاطـيء مـن قبـل المسـتفيدين كرسـوم دخـول السـوق، أو كضرائـب حكوميـة دوليـة عـلى "القـدرة التنافسـية"، وبالتـالي يرفضهـا مـن كان يجـب أن يحصلـوا عليهـا.

إن الصراعـات الدوليـة تحـدث فقـط عندمـا تقـوم دولـة مـا بتخفيـض عملتهـا بشـكل متكـرر وعـلى فـترات قصيرة.ومـع ذلـك، فإنهـا سـتخسر سريعًـا جـدًا خـلال ذلـك عـن طريـق اسـتهلاك رصيدهـا مـن الثقـة أكـثر مـما قـد تربحـه خـلال إعـادة الإنتـاج الدوريـة لقدرتهـا التصديريـة. ولذلـك فإنـه ليـس هنـاك خطـر مـن أن تسـتخدم الـدول إمكانيـة تحسـين وضعهـا في السـوق عـن طريـق تخفيـض قيمـة عملتهـا بشـكل مبالـغ فيـه.[166]

166- من هذا المنظور ومن بعض المنظورات الأخرى، يمكن تشبيه تخفيض قيمة العملة بأنه إبراء من الديون "السيادية". فكل منهما وسيلة يمكن أن تحتمي بها المجتمعات الموجودة في نهاية السلسلة الغذائية الرأسمالية، باستخدام سيادة دولهم، من التوسع الرأسمالي السريع جدًا والواسع الانتشار.

من أجل بريتون وودز أوروبي

إن الاتحـاد النقـدي الأوروبي كان خطـأً سياسـيًا لأنـه، برغـم التبايـن الشـديد في منطقـة اليـورو، قـضى عـلى إمكانيـة تخفيـض العملـة المحليـة، دون أن يقـضي في الوقـت نفسـه معهـا عـلى الـدول القوميـة والديمقراطيـة عـلى المسـتوى المحـلي.(167)

وبـدلًا مـن تعظيـم الخطـأ مـن خـلال الاندفـاع إلى الأمـام وإتمـام الاتحـاد النقـدي مـن خـلال "اتحـاد سـياسي"، وهـو مـا لا يمكـن أن يكـون إلا تتويجًـا للدولـة التوحيديـة، فإنـه يمكننـا أن نحـاول، مـا دامـت الأزمـة مازالـت تُبقـي بـاب الخـروج مفتوحًـا، أن نمحـو اليـورو مـن الوجـود مـن خـلال العـودة إلى نظـام منتظـم مـع سـعر صرف مـرن في أوروبـا.(168)

إن نظامًـا كهـذا، يعـترف بالفـوارق بـين المجتمعـات الأوروبيـة بـدلًا مـن مُحاولـة إعـادة تشـكيلها بشـكل كبـير عـلى طريقـة الليبراليـة الحديثـة، سـيكون أقـل تطلبًـا عـلى المسـتويين الاقتصـادي والسـياسي مـن الاتحـاد النقـدي. إن ذلـك يُغنـي عـن غطرسـة "مقـاس واحـد يُناسـب الجميـع" التـي يتبعهـا مخططـو الوحـدة، كـما يتـم الاكتفـاء بارتبـاط مـرن بـدلًا مـن صهـر الـدول المشـاركة مـع بعضهـا البعـض. وبذلـك يفقـد الحقـد والكراهيـة المتناميـين بـين شـعوب الـدول الأوروبيـة جذورهـما.

وسياسـيًا يتسـاوى التحـول المرن للنظام النقـدي الأوروبي مع إنهاء التحالف بـين الصناعات التصديرية لبلـدان الشـمال مـن ناحيـة، خاصـة ألمانيـا، والأجهـزة الحكوميـة والطبقـات المتوسـطة لبلـدان الجنـوب مـن ناحيـة أخـرى، ذلـك التحالـف الـذي يقـوم الآن بالاقتطاع مـن معاشـات وأجور محـدودي الدخل في منطقـة البحـر المتوسـط، حتـى تسـتمر طبقاتـه الحضريـة الوسـطى في شراء السـيارات الألمانيـة الفاخرة بأسـعار ثابتـة وأن يبنـي منتجوهـا حسـاباتهم وفقًـا لسـعر صرف ثابـت عـلى مـدى بعيـد. هـو تحالـف يُخضِـع فيـه مجـددو الليبرالية الحديثـة في دول الجنوب المدينة مواطنيهم باسـتخدام القـوة التي حصلوا

167- من ضمن الذين رأوا ذلك مبكرًا بوضوح مذهل وتنبأوا حينها بالنتائج السياسية الكارثية لمشروع اليورو، كان الخبير الاقتصادي الأمريكي المحافظ، مارتن فيلدشتاين. وله مُلخصٌ مؤثر لوجهات نظره موجودة في (Feldstein 2011).

168- وقد جمَّع فريتس شاربف (Fritz Scharpf) بعض الأسباب السياسية والاقتصادية الداعية لهذا التوجه في السياسة الأوروبية خلال الأعوام الماضية أكثر من مرة وقد كان ذلك على درجة عالية من الوضوح (Scharpf 2010, 2011a,b).

عليها من "الأسواق"والمنظمات الدولية لعدالة قوانين السوق الدولية، وذلك مقابل الدعم المالي والأخلاقي الذي توفره لهم دول الشمال.

إن نظام بريتون وودز النقدي الذي تأثر بأفكار جون مينارد كينز يمكن أن يكون مثالًا يحتذي لإيجاد نظام نقدي أوروبي جديد، وهو نظام يرسُم سعر صرف ثابت قابل للتعديل بشكل مرن. وقد ساعد في وقته على دمج دول مثل فرنسا وإيطاليا بنقاباتها العمالية القوية وأحزابها الاشتراكية بشكل دائم في نظام التجارة الغربي الحر دون إجبارها على إجراء إصلاحات تُعرِّض تماسكها الاجتماعي وسلامها الداخلي لخطر.

إن حكمة هذا النظام كمنت في أنه تخلى عن التقارب القسري للأنظمة الداخلية للدول المشاركة فيه، كما تخلى عن التحكم المطلق للدول القوية في الدول الضعيفة.[169]

وبذلك احترم هذا النظام، على الأقل رسميًا سيادة الدول المشاركة فيه وكذلك السياسة الداخلية لها.[170] إن الدول التي كانت تفقد قدرتها على المنافسة بسبب امتيازات الأجور أو السياسة الاجتماعية الحكومية السخية، كان يمكنها أن تقوم بتسوية ذلك من وقت لآخر عن طريق تخفيض قيمة عملتها المحلية على حساب الدول المستقرة التي تتفوق عليها في القدرة التنافسية.[171]

ومع ذلك كما قيل لا يمكن استحسان حدوث عمليات تخفيض قيمة العملة بشكل متكرر، لأن ذلك من شأنه أن يضر بمصالح وأمن الدول والصناعات والمؤسسات المصدرة بشكل كبير. ولذلك، فإنه يجب أن يتم إقرارها من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد،

169- أما عن فعل الأمريكيين كل ما استطاعوا فعله خارج نظام العملة لإبعاد الحزب الاشتراكي الإيطالي عن الحكومة أو تقسيم الاتحادات العمالية الفرنسية والإيطالية التي يقودها الاشتراكيون على سبيل المثال، فإن ذلك أمرٌ آخر. فالحكومة الأمريكية تسامحت على مدار عقدين إلى ثلاثة عقود بعد الحرب العالمية مع وجود حكومات اشتراكية ديموقراطية في مجال نفوذها في غرب أوروبا، ولا يحدث ذلك مؤخرًا بتأثير من الأسلوب الجديد في التعامل.

170- ليست كل الأنظمة الاجتماعية تستحق ذلك. ومن ناحية أخرى، فإن كل نظام اجتماعي لا يستحق ذلك، لا يستحق أن يتم تغييره من الخارج. فقط في بعض الحالات المحدودة جدًا تكون بعض المجتمعات سيئة للغاية لدرجة يتحتم معهاعلى المجتمعات الأخرى أن تقوم بإصلاحها، خاصة كما توضح على سبيل المثال البعثات الأمريكية المتعددة لإصلاح الدول، بأن شيئًا كهذا ليس فقط مُكلِفًا، وإنما أيضًا لا أمل فيه.

171- وبذلك تمتع الناخبون وأعضاء النقابات العمالية في الدول ذات التقاليد السياسية اليسارية بالقدرة على رفع دخولهم الحقيقية على حساب مشتري المنتجات المستوردة ومنتجي هذه المنتجات الأجانب، وبالتالي تغيير دفعة توزيع الدخل لصالحهم.

وبشكل مسبق بوصفها الملاذ الأخير.

كيف يمكن أن يبدو نظام ما بالنسبة لأوروبا نظامًا عصريًا وفي الوقت نفسه نظاما يحقق أسعار صرف ثابتة ومرنة، وفي وضع يسمح له بأن يحل محل الاتحاد النقدي الأوروبي!!إنها مسألة تستحق مجهود خيرة رجال الاقتصاد.(172)

كانت هناك مجموعة من النماذج القياسية التي اختُبِرت في تجارب عديدة، كمشروع "الثعبان النقدي" الأوروبي في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. على أية حال، كانت الفكرة تدور حول ارتباط مرن بين العملات الدولية لتأمين الديمقراطية الحكومية المحلية وفرص التنمية الديمقراطية عبر السيادة الوطنية، بدلًا من عملة موحدة للجميع. خلال ذلك، لا يجب إلغاء اليورو، بل يمكن أن يبقى كعملة للاحتياطي النقدي إلى جانب العملات المحلية في دور العملة الاصطناعية التي اقترحها كينز واسماها بانكور (Bancor) والتي لم تقبل بها الولايات المتحدة في النهاية لأنها تمسكت بمهمتها التي حصلت عليها بسبب عملتها، الدولار. كان على الخبراء أن يبحثوا عن طرق يمكن بها حماية العملات المحلية المُعاد طرحها من الهجمات المُحتملة، الأمر الذي يُحتمل أن يتطلب-على أي حال- عودة مأمولة وضرورية لأشكال الرقابة على حركة رؤوس الأموال.(173)

كذلك لابد من توضيح كم سيكون التراجع عن استخدام اليورو كعملة موحدة مُكلفا. لكن الكثير من الدلائل تشير إلى أن التكاليف المباشرة قصيرة المدى والتكاليف الغير مباشرة طويلة المدى، في حالات كاليونان وإسبانيا، الناتجة عن محاولة إنقاذ اليورو المحكوم عليها بالفشل، ستكون أعلى بكثير.(174)

إن الخروج من العملة الأوروبية الموحدة يُعد بمثابة الدخول في سياسة ترسيم الحدود في مقابل ما يسمى "العولمة". إن من يرفض العولمة التي تُخضع العالم لقانون السوق

172- كمقدمة، طالع (Scharpf 2012).

173- في الأعوام الأخيرة لم تحدث تمامًا أية هجمات على الكرونة الدنماركية أو السويدية أو الجنيه الاسترليني أو أي عملة محلية أوروبية أخرى. وهذا يتعارض مع الرؤية التي تقول بأنه؛ فقط العملات "الكبيرة" كاليورو يمكن أن تكون في مأمن من هجمات مُضاربين من أمثال جورج سوروز.

174- بالمناسبة، في صيف عام 2012 انكشف سر بأن البنوك والمؤسسات الدولية اتخذت بالفعل منذ فترة طويلة التدابير اللازمة في حالة انتهاء اليورو. طالع: "U.S. Companies Brace for an Exit From the Euro by Greece" في جريدة النيويورك تايمز بتاريخ الثالث من سبتمبر أيلول 2012.

الـذي يفـرض عمليـة التقـارب، لا يمكـن أن يكـون راغبًـا في التمسُّـك باليـورو الـذي يفعـل الـشيء نفسـه تمامًـا في أوروبا.

فاليـورو كان ولا يـزال مخلوقـا صنعتـه نشـوة العولمـة في تسـعينيات القـرن العشريـن التـي كانـت قـدرة الدولـة فيهـا عـلى التـصرف ليسـت أمـرًا مهمـلاً فحسـب، بـل غـير ضروري أيضًـا.

إن السـعي وراء بريتـون وودز أوروبي في سـياق التحـول النيوليـبرالي، الـذي أصبـح اليـوم عـلى وشـك الاكتـمال، يعتـبر هـو نفسـه مـا كان يُعَـد في سـبعينيات القـرن العشريـن برنامـج إصـلاح مُدمـر للنظـام: ردًا اسـتراتيجيا عـلى الأزمـة النظاميـة التـي تشـير إلى النظـام، الـذي تتـولى حـل أزمتـه، حيـث تُوضِـح أن الديمقراطيـة المُجتمعيـة لا يمكـن الوصـول إليهـا في هـذا العـالم بـدون السـيادة الحكوميـة.[175]

175- إن ادعاء أن التراجع عن استخدام اليورو هو عودة إلى ما يُسمى بنظام الدويلات، هو أسطورة. انظر إلى دول مثل بريطانيا والسويد التي تُعَد مجتمعاتها أيضًا، دون استخدام اليورو، ضمن أكثر المجتمعات انفتاحًا على الإطلاق. (إن القول بأن لندن أقل "أوروبيةً" من العاصمة البلغارية صوفيا، لمجرد أن بريطانيا ليست عضوًا في اتحاد العملة الأوروبية، هو أمر أكثر غرابةً). للحصول على "دعوى لسياسة حماية مستنيرة"انظر (Höpner 2012). انظر أيضًا الملاحظات الختامية في (Höpner und Schäfer 2012).

كسب الوقت

إن مطلب تفكيك الاتحاد النقدي بوصفه تفكيك المشروع تحديث تكنوقراطي لا يراعي البُعد الاجتماعي الذي يفرض الوصاية السياسية على الشعوب،التي تُشَكِّل الشعب الأوروبي القائم حاليًا، وتقسمه اقتصاديا، يبدو كردِ مقبول ديمقراطيًا على أزمة الشرعية التي تواجهها سياسة التسليع والترشيد النيوليبرالية، التي تعتبر نفسها بلا بديل. فهو يختلف جذريًا عن المطالب المحلية التي تُطالب باستبعاد الدول المدينة من منطقة اليورو؛ فهدفه ليس المُعاقبة وإنما التحرير وإعادة التأهيل للدول التي تواجه اليوم خطر السقوط الأبدي في السبي البابلي لنظام السوق المتحرر سياسيًا، الذي تأخذ فيه هذه الدول دور الخاسر والمتوسِّل الدائم.

وبالتالي الفكرة لا تتمحور حول الدفاع عن عدم المساواة وإنما-على العكس- حول إيجاد طريقة لتسوية سياسية كطريق وحيدة للوصول إلى اتفاق بين الشعوب الأوروبية. هذا الاتفاق الذي يتعرض للتهديد اليوم من أولئك الذين يستخدمونه بوصفه اتفاق سوق مع اليورو، كوسيلة تهذيب للدول.

إن اقتراح بريتون وودز الأوروبي يمكن أن يُكمل، على مستوى نقاش سياسي مفتوح، مقاومة "الشارع" المأمولة ضد الحكم السوقي التكنوقراطي المُطلق للمتعصبين لنظام اليورو وضد التحول المؤسسي النهائي للدولة التوحيدية. مثله في ذلك مثل تلك المقاومة، لا يمكن لهذا الاقتراح في النهاية إلا أن يساعد في كسب الوقت لبناء قدرة سياسية جديدة على التعامل في إطار الصراع ضد تقدم المشروع النيوليبرالي المناهض للديمقراطية. حينها ستكون هناك فرضية بأن الدفاع عن منظور تنموي ديمقراطي للرأسمالية الحالية، مع كل شكوك المنظومة الحكومية المحلية للمجتمع الحديث، لا يمكن أن يتمحور حول غلبة الدولة القومية على أذيال التمدد الرأسمالي للسوق.

وبالأحرى لابد أن يدور الأمر حول إصلاح ما تبقى من الدولة القومية حتى الآن بشكل مؤقت حتى تتمكن من إبطاء التقدُّم السريع للفتوحات الرأسمالية. إن الاستراتيجية، التي يحدوها الأمل بديمقراطية تتجاوز الحدود المحلية كنتيجة نفعية للتقدُّم

الرأسـمالي[176]،تمارس ذاتيـة التنظيـم في ظـل الظـروف الراهنـة فقـط عـلى أيـدي رجـال علـم اجتـماع رأسـمالية السـوق العالميـة؛ سـمأولقد قدَّمـت أزمـة عـام 2008 غيضًـا مـن فيـض مـما تسـتطيع فعلـه رأسـمالية السـوق.

في غـرب أوروبـا المُعـاصر، لم تعـد القوميـة الخطـر الأكـبر ولا حتـى رأسـمالية السـوق الألمانيـة، وإنمـا رأسـمالية السـوق الهايكانيـة. إن عمليـة إتمـام الاتحـاد النقـدي ربمـا تختـم نهايـة الديمقراطيـة المحليـة في أوروبـا، وبالتـالي نهايـة المؤسسـة الوحيـدة التـي مـا يـزال اسـتخدامها للدفـاع ضـد الدولـة التوحيديـة ممكنًـا. عندمـا تكـون الفـوارق الكبـيرة تاريخيًـا بـين الشـعوب الأوروبيـة أكـبر مـن أن يتـم دمجهـا معًـا في ديمقراطيـة مشـتركة في المسـتقبل المنظـور، فـإن المؤسسـات التـي تمثـل هـذه الفـوارق، بوصفهـا ثـاني أفضـل الحلـول، ربمـا تسـمح باسـتخدامها كمكابـح عـلى الطريـق المنحـدرة في اتجـاه دولـة السـوق الاتحاديـة الخاليـة مـن الديمقراطيـة. وطالمـا أن أفضـل الحلـول غـير موجـود، فـإن ثـاني أفضـل الحلـول سـيكون الأفضـل.

176- هكذا تحدث يورجن هابرماس بيقين شديد عن "الديناميكية الرأسمالية (...) التي تقدِّم نفسها على أنها انفتاح وظيفي قسري وانغلاق تكاملي اجتماعي يكون على مستوى أعلى في كل مرة"(Assheuer 2008). ربما كان أمرًا جميلًا لو كان بإمكاننا الاعتماد على مثل هذه الديناميكية.

هل يمكن للرأسمالية أن تشتري مزيدا من الوقت بمساعدة الوعود القديمة بقيام رأسمالية مقبولة مجتمعيا؛ وهي الوعود التي لم يعد لها أي أُسُس حقيقية منذ فترة طويلة؛ هل يمكن أن يستمر ذلك خلال الأزمة الكبرى للقرن الحادي والعشرين الذي بدأ لتوه؟ هذا بالضبط ما يتم اختباره اليوم، بعد مرور عدة أعوام على أزمة عام 2008، من خلال تجربة ميدانية عالمية.

يعالج هذا الكتاب الأزمة المالية والضريبية للرأسمالية الديمقراطية المعاصرة في ضوء النظريات الفرانكفورتية حول الأزمة التي ظهرت في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، ويتناول الأزمة الحالية باعتبارها لحظة في عملية تطور شاملة، ويصفها المؤلف بأنها "عملية تفكيك لنظام الرأسمالية الديمقراطية".

فولفجانج شتريك

أكاديمي وباحث وأحد أهم مفكري الاقتصاد السياسي في ألمانيا، من مواليد عام 1946؛ معروف بمساهماته القوية ذات الطبيعة النقدية في النقاشات المتعلقة بالنظام المالي العالمي؛ وهو الرئيس الفخري لمعهد ماكس بلانك لدراسة المجتمعات بألمانيا.



Cover design by: Alaa Elnewehy